جاك فونتانال

قدم له كينيث آرو

(حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)

العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي
مدخل إلى الجيواقتصاد

ترجمة: محمود براهم





جامعة بيار منداس فرانس
غرينوبل

جاك فونتانال
أستاذ الاقتصاد بجامعة بيار منداس فرانس، غرينوبل 2
بمساهمة: ليليان بنساهل، إيريك برونا، فاني كولومب،
جون بول هيبار، سيلفي ماتلي، برنار بيكور، روت سميث

العولمة الاقتصادية والأمن الدولي
مدخل إلى الجيواقتصاد

قدم له: كينيث آرو
ترجمه إلى العربية: محمود براهم

طبعة ثانية منقحة ومزيدة

جامعة بيار منداس فرانس غرينوبل ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

رقم النشر: 4.01.4858
رقم ر.د.م.ك (I.S.B.N): 978.9961.0.1001.3
رقم الإيداع القانوني: 3171-2006

تنبيه

نلفت عناية الباحثين إلى أهمية المعطيات و المنهج العلمي المتبع
في
هذه الدراسة بغض النظر عن الأحكام والآراءالشخصية،
ونحيلهم على مسرد المصطلحات عند تعذر فهمها.

المترجم

تقديم

العولمة وآثارها على الأمن

لكينيث آرو

تعدّ العولمة ضرورة اقتصادية وفي آن واحد مشروعا يهدف إلى تقليص الثقافات الوطنية واستغلال عمل العالم الثالث. ففي فرنسا أصبح رجل بطلا بسبب قيامه بحرق مطعم ماك دونالدز وبسياتل وواشنطن وبراغ قام متظاهرون متخلقون بمحاولة غلق المؤسسات العالمية بالقوة.

فمن الممكن تميز خمسة ملامح مختلفة للعولمة على الأقل: التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال وهجرة الشعوب، وهجرة الأوساط الإحيائية الغربية (المتضمنة لمسببات المرض) ونشر الثقافات والأفكار المتنوعة وإمكانية مجانستها. كما تم في نفس الوقت إقحام المؤسسات الدولية لتشجيع هذه الحركات نحو الخارج ولإيجاد حلول للمشاكل التي خلفتها. وفي الحقيقة ظل السبب الذي من أجله سُلك طريق العولمة لغزا. وكما في الماضي فان انخفاض تكاليف الاتصالات والنقل كان حاسما في مسار العولمة، لكن كان من الممكن مجابهة آثاره عن طريق سياسات وطنية احتكارية، مثلما كان الحال خلال الفترات بين الحربين.

الميزات الأساسية للعولمة الراهنة:

لقد تطورت التجارة الدولية بشكل أسرع من تطور الدخل العالمي. لقد تزايد التخصص وفق التوجه الذي توقعته النظرية الاقتصادية. وبالطبع كانت هناك قطيعات مثلما كانت هناك تقدمات تم إحرازها. فنظام السوق يحدُّ من التضخم ويسمح بنمو اقتصادي حقيقي وينشط النمو الاقتصادي بالخارج فارضا في نفس الوقت تكاليف نوعية لأصناف معينة من قوة العمل.

لقد لعبت حركات رؤوس الأموال دورا نوعا ما مزعجا. وبالفعل فإن أسواق رأس المال عامة، سواء كانت وطنية أم أجنبية، هي دائما غير مستقرة لأسباب جد معروفة. وعموما كان للاستثمار الأجنبي آثارٌ ايجابيةٌ على البلدان النامية وعلى البلدان المتقدمة الثرية، إن لم نقل على الأكثر فقرا.

إن الآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد الهجرات هي آثار جد معقدة. فالنمو الاقتصادي ومعدل الولادات المتناقص خلقا طلبا على العمل في البلدان المتقدمة وفي البلدان الأوروبية أكثر مما في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن الهجرة ليست حتما مقدورا. فقد برهن اليابان على إن الرفض الافتراضي للهجرة يتلاءم مَعَ التنمية الاقتصادية، حتى وإن لم يكن سخيا جدا بالنسبة للذين هم في وضع فاقة قصوى.

إن هجرة الأنواع الأجنبية بما فيها ناقلات المرض لها نتائج متعددة أبعد حتى من أمراض مثل السيدا. فإدخال هذه الأنواع دون وجود مفترسين محليين لها، يؤدي في الغالب إلى تدمير وضياع نهائي للتنوع البيئي.

وفي الأخير، ماذا يمكننا القول بخصوص الانتشار الشامل للأفكار والثقافة؟ فماك دونالدز ليس المثال الوحيد على عولمة فن الطبخ. فالزائر يمكن أن يلاحظ أهمية الملاهي الايرلندية في كل البلدان الأوروبية؛ أضف إلى أن اللغة الانجليزية أصبحت معيارا في عالم الأعمال، واللغات ذات الاستعمال القليل محكوم عليها بالاندثار. ونقدر بأن من الستة آلاف لغة التي مازالت تستعمل بطلاقة لن يكتب البقاء إلا لستمائة منها بعد هذا القرن.

ولعل ذلك سيدهش البعض أن تكون لجميع جوانب العولمة هذه سابقة تاريخية.

العولمة ليست ظاهرة جديدة:

إن حركات التجارة ورؤوس الأموال اليوم ليست من حيث النسب أكثر أهمية مما كانت عليه خلال الثلاثين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى؛ ففترة ما بين الحربين هي التي كانت استثنائية من حيث تقلص المبادلات الدولية. فالعديد من مشاكل اليوم كانت موجودة في تلك الحقبة والفارق

الوحيد الذي يستحق الملاحظة هو أن الاستثمار بالخارج أصبح موجها - ابتداء من ذلك الوقت — نحو البلدان النامية وبصورة أقل نحو البلدان التي كانت تعرف رخاء منذ أزيد من قرن.

وكذلك فإن عدم استقرار أسواق رؤوس الأموال الأجنبية هو أيضا ظاهرة قديمة في الواقع؛ فابتداء من 1300 فُرض الإفلاس على الشركة البنكية المهيمنة لفلورنسا ونيويورك ولندن اليوم بسبب عدم قيام الملك إدوارد الأول الانجليزي بالتسديد. وكان ذلك في زمن كانت فلورنسا أبعد عن انجلترا من القمر، في يومنا هذا. فقد خسر الألمان والانجليز الكثير من المال في الاستثمار في خط سكك الحديد بالولايات المتحدة بسبب عدم قيام هذه الدولة بتسديداتها. فقد كانت البواخر المسلحة والتدخل العسكري وسائل قوية لجعل البلدان الأضعف تسدد ديونها.

أما عولمة الثقافة الدولية فإنها قد عرفت أكثر من سابقة. فماك دونالدز هي تجربة تلت انتشار المطاعم الصينية وازدهارها أو دخول أُكلة البيتزا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فخلال فترات أقل حداثة ينبغي التفكير في الطبخ الايطالي دون طماطم أو طبخ شيمان SZEHMAN أو الطبخ الهندي قبل البهار أو الفلفل وكلها مستوردة من العالم الجديد. وأشهر الأمثلة على انتشار الثقافات في العالم أجمع هو تطور ديانتين ساميتين يطلق عليهما المسيحية والإسلام، هما الآن حاضرتين في العالم بأسره.

وبالنسبة للأمراض وتوسع الأوساط الإحيائية، فتوجد لها أيضا سوابق طويلة. فالطاعون الدُّملي والزُهري والقُمّل هي إمراض معتبرة انتشرت لدى كل الأمم وفي كل القارات خلال فترات اتسمت بعولمة اقل كثافة.

وفي الأخير وبخصوص تطور البنى القاعدية للعولمة، يمكن القول أن المؤسسات، بمعنى المنظمات المرئية والقائمة مع هيئة أركان وموظفين، توجد على الأقل منذ قرن، مع الاتحاد البريدي العالمي والاتفاقيات الدولية حول براءة الاختراع وحقوق التأليف.

أخطار العولمة وآمالها:

من الضروري أن نولي اهتماما خاصا لأمر معروف: أن عوامل العولمة انطلقت في إطار أبعد ما يكون عن الرقابة الديمقراطية. فحتى الاتحاد الأوروبي الأكثر شبها بالدولة الكلاسيكية، أقام برلمانه بعيدا عن مقر سلطته الإدارية حيث يتم اتخاذ القرارات الأساسية. ويمثل البنك المركزي الأوروبي، في حد ذاته، حالة جد خاصة، فهو سلطة نقدية دون سلطة سياسية موازية. ومن المؤكد أن هذا القرار له أسباب وجيهة ترتبط بالفاعلية والسمة العملية. لكن على المدى البعيد لم تؤخذ الأهمية المتزايدة للوكالات المسؤولة، في الحسبان بما فيه الكفاية.

ويجب أيضا التساؤل عن آثار العولمة على الأمن الدولي؟ وبصورة عامة يمكن أن نفكر بأن العولمة ستؤدي إلى الأمن. ومن المؤكد أن الاتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل. وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الاقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب. ولسنا في حاجة لقبول تفسير اقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال، يمكن أن تعتبر، على الأقل، كعائق أمام الحرب. ومع ذلك فالتاريخ، كما هو مكتوب، لا يسير في اتجاه تفاؤل مثل هذا. فعصر العولمة الفائت وهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قد بلغوا ذروهم مع الحرب العالمية الأولى. فقد كانت هذه الحرب حقا مُدمِرة للاقتصاد، قطعت بذلك علاقات اقتصادية نافعة على المدى البعيد مثلما كان متوقعا في ذلك الوقت. ومع ذلك ليس للخوف من التدمير المحتمل للروابط الاقتصادية والعلاقات الثقافية داخل أوروبا من سلطان على قوة القومية والوطنية.

فالضغوط على العولمة الراهنة، لا تعكس بشكل مكثف مدى الترعة الوطنية التي جعلت من الحرب أمرا مقبولا. وبلا شك فإن احتمال دخول عضوين من أعضاء الاتحاد الأوروبي في حرب مع بعضهما البعض، في القرن الواحد والعشرين، يعتبر احتمالا مهملا. لذلك يبدو أن أكبر القوى العسكرية في العالم تمقت

الصراعات مقتا شديدا. فزعاماتها العسكرية تجمع بين طلب لا يمكن إشباعه على المزيد من الأسلحة وبين نفور مماثل من استعمال تلك الأسلحة.

ولهذا علينا أن نترك لأنفسنا قليلا من التفاؤل: فليست العولمة ولا العوامل التي تشجعها العولمة هي التي تساعد على التقليص من احتمالات وقوع صراع مسلح دولي.

مقدمة

العولمة والسلام:

عاد أخصائيو الاقتصاد منذ خمس عشرة سنة، للاهتمام بالعلاقات الوثيقة بين المعارف العلمية التي يملكونها وبين الاعتبارات الاقتصادية - الإستراتيجية على المدى القصير أو المتوسط، التي تقلب الظروف الاقتصادية لمسار العولمة. وهكذا اقترحت جمعية إيكار ECAAR (أخصائيو الاقتصاد المتحدون من أجل تخفيض الأسلحة) بادئ ذي بدء القيام بترقية السلم ومكافحة الفقر. وتضم إيكار الكثير من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد، مثل كينيث آرو Kenneth ARROW ودوغلاس نورث Douglas NORTH ولورنس كلاين Laurence KLEIN أوفرانكو موديغلياني Franco MODIGLIANI وعلماء اقتصاد جد مشهورين مثل ج. ك. غالبريث J.K. GALBRAITH (والد جيمس James رئيس ايكار) وميشيل إينتريليغاتور Michael INTRILIGATOR أوجيفري ساش Jefferey SACHS. وترغب هذه الحركة في توحيد قوى مجمل الاتجاهات السياسية التي لا تتبنى كره الأجانب والعنصرية من أجل دعم ومساندة السلم لاسيما في المجال الاقتصادي. ومن المهم إذن أن ندرس في مرحلة أولى التحاليل الأساسية المنبثقة عن هذه الحركة الجد هامة في الولايات المتحدة.

وإذا كانت دراسة هذا التيار الفكري - الذي هو تيار فلسفي أكثر منه علمي- مهمة، فإنها بالطبع لا تكفي لمعالجة واستنفاذ كل المسائل الجيواقتصادية للعولمة والثنائي حرب - سلم والأمن الدولي.

1- أخصائيو الاقتصاد ضد السباق نحو التسلح :

إن الاختلافات السياسية ليس لها سوى تأثيرات ضعيفة على الدراسات الاقتصادية التي تم إجراؤها مقارنة بأهمية التصورات النظرية ذات الاتجاهات المختلفة التي تتميز بها مادة الاقتصاد. فهناك على الأقل خمسة تيارات فكرية تتعايش مع بعضها البعض حرصا على تفادي حرب مفنية يؤدي إليها سباقٌ نحو التسلح مستديمٌ ذاتيا.

العولمة:

أولا بالنسبة لأنصار نظرية العولمة (مثل جيفري ساش وروبرت سولو Robert SOLOW) فان التوافقات الاقتصادية المتزايدة تنزع إلى الحدّ من تدخل السلطات العمومية في الاقتصاد. فتعميم قواعد السوق يشكل عامل تضامن وسلام. والفكرة التي تقول بأن ازدهار التجارة الدولية سيجعل السلم يسود العلاقات الدولية حتما، هي فكرة تعود إلى أصول النظرية الكلاسيكية التي ترى أن مضاعفة التوافقات الاقتصادية المؤسسة على مبادئ السوق ستزيد من الرخاء الاقتصادي لكل أمة تساهم في التبادلات، مؤدية في نفس الوقت إلى التقليص من الدور الاقتصادي للدولة. وضمن هذا المنطق، سيختفي السياسي تدريجيا أمام المستلزمات الاقتصادية، الشيء الذي يستجيب لإرادة تأكيد علم اقتصادي باعتباره مادة قائمة بذاتها لا تشوبها الانشغالات السياسية قصيرة المدى.

ومنذ ذلك الحين، ثلاث مسلمات أساسية رافقت التطورات اللاحقة التي طرأت على النظرية السائدة. أولا أن تطور التجارة الدولية في إطار احترام القيم الليبرالية هو عامل سلام وهذا الأخير هو الوضع الطبيعي لاقتصاد السوق. ثم أن تحسين معرفة علم الاقتصاد يساعد التطور الاقتصادي وفي ذات الوقت نزع السلاح. وفي الأخير خضع الاقتصاد الدولي لتحولات هيكلية لا رجوع فيها، تعيد النظر في الدور الاقتصادي للدولة وبالتالي في أي مظهر من مظاهر "الحرب الاقتصادية" (بول كروغمان Paul KRUGMAN) بل وحتى الحرب بمعناها المختصر. فنهاية الدور الاقتصادي للدول تندرج ضمن المنطق السلمي

وبالأحرى المتسامح للرأسمالية. وفي هذه الظروف تشكل مقاومة السباق نحو التسلح بادئ ذي بدء رفضا للأفكار الوطنية الربحوية أو الشيوعية. ويتعلق الأمر بمنع هذه الأفكار الغير ليبرالية وذات النزعة العسكروية من أن تؤدي في المدى القريب إلى اندلاع حرب قد تجعل آفاق السلم المُضمّنة في اقتصاد السوق تتراجع.

صراع الطبقات:

إن التيار الماركسي يسحب الصراع الطبقي على مستوى دولي. فهو يجعل من هذا المبدأ المؤسس تفسيرا للصراعات الدولية مهما كانت طبيعتها. فكل توتر دولي يعود أصله إلى التناقضات الأساسية في النظام الرأسمالي الذي يقود حتما إلى الأزمة وإلى استغلال العمال وتوسعا في ذلك إلى استغلال الأمم الأقل تصنيعا. وبعبارة أخرى فإن الصراعات وحرب الطبقات والأمم هي من روح الرأسمالية ذاتها. فالمطالبة بالسلام الدولي تتطلب احترام القيم الجماعية ورفض كل أنواع الخضوع والهيمنة. فإذا كان هذا الفكر ليس مطورا حقا في أمريكا الشمالية فهو ليس أقل انتشار بفعل الإيديولوجية الماركسية الحاضرة في الطبعة الفرنسية للإيكار (لاسيما مناضلي الحزب الشيوعي) وتلك التي في بريطانيا العظمى (بول دون Paul DUNNE أو رون سميث Ron SMITH) فالسباق نحو التسلح عامل مهم في هيمنة البلدان الأكثر تطورا خاصة الولايات المتحدة (كلود سرفاطي Claude SERFATI).

وفي الأخير وضمن دراسة جريئة، أبرز الأمريكي جون كينيث غالبرايث الأهمية التي لا تُنكر والتي يكتسيها خطر الحرب على الاقتصاد كما لو أن تطور هذا الأخير يتعلق على الأقل جزئيا بالخوف من الصراعات المسلحة والسعي المفرط لتحقيق الأمن. فالتسابق نحو التسلح عامل من عوامل الانسجام الاجتماعي في المجتمعات المتاجرة التي تتميز باللامساواة العميقة. ويبدو أن الأحداث الأخيرة تؤكد هذه الفرضية.

حضور الدول:

وبالنسبة لرايش REICH وطبقا لسياسة بيل كلينتون (رايش كان أحد مستشاريه الأكثر مسموعية)، فإن البلد يجب أن يقاد كما تقاد الشركة في علاقاتها التنافسية. فقد يؤدي التفتت الحتمي للاقتصاديات الوطنية إلى تزايد انعدام الأمن والفاقة فعن طريق سياسة صناعية ملائمة، سيكون مصير الولايات المتحدة أن تصير الحكم الوحيد لاقتصاد أصبح من الآن مُعَوْلَمًا في إطار سلم دولي " متحكم فيه". وتبحث الولايات المتحدة ضمن هذا المنظور على ترقية مصالحها الذاتية على الساحة الدولية، لكن مثال المجتمع الأمريكي القائم على الديمقراطية والحرية يشكل في حد ذاته عامل سلام دولي. فهذا التصور الذي يبني فرضية الميزة التقدمية للمجتمع الأمريكي، غالبا ما يتشاطره اقتصاد يوما وراء الأطلنطي مهما كانت تحاليلهم النظرية.

فالدولة تتدخل لضمان الأمن الوطني. وبنفس الطريقة يتعين عليها التكفل بعملية التحويل خلال فترات نزع السلاح، قصد تحسين الظروف المعيشية للمواطنين (رولاند ROLAND وإينانروسن ENANROS جون بول هيبيرت Jean-Paul HEBERT).

هيمنة الأغنياء:

إن العديد من علماء الاقتصاد لاسيما أولئك الذين ينتمون لدول نامية (كاماراتيا سن Amatya SEN) أو من دول ذات اقتصاديات انتقالية (كستانيسلاف منشيكوف Stanislav MENSCHIKOV) يعارضون عولمة غير متحكم فيها صنعتها آثار الهيمنة والعنف الاقتصادي. فالعولمة بالنسبة لهم -التي هي عامل صراع- ليست في الغالب سوى (ليس فحسب) تعبير اقتصادي عن هيمنة البلدان الغنية على حساب الشعوب الفقيرة والمقصاة. فالصراع العسكري قد عوض بالحرب الاقتصادية التي هي أولا وقبل كل شيء مشكل قوة ونفوذ يعبر عن نفسه في كل أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية. فالرغبة في التقدم الاقتصادي على حساب الأمم الأخرى يمكن أن تترجم إلى استراتيجيات

تصديرية "مُفْقِرة" أومن طراز "انهب جارك" أو أيضا إلى التخلف كعامل للتنمية. فضلا عن ذَلَكَ، فالعقوبات المتخذة ضد بلد ما قصد جعله يغير من سياسته (أبارتايد، خرق لحقوق الأقليات، طغيان) تمثل أداة نفوذ لا جدال فيها. فإيديولوجية العولمة عن طريق السوق ليست في الحقيقة سوى إبراز وتأكيد للفكر المهيمن الذي يظل هدفه الإبقاء على التسلط الأمريكي دون قسر وإكراه.

وفي هذه الظروف يستبدل غزو الأقاليم - ولو جزئيا على الأقل- بغزو الأسواق. ويتعلق الأمر بحرب دائمة، تخوضها الأمم وشركاتها قصد قسمة للإنتاج العالمي تكون أكثر تلاؤما والمصالح الوطنية. فالقيود والعوائق الجمركية ونظم الحصص وسن المعايير الصناعية والتجسس والتخابر الاقتصادي، والرقابة المباشرة والغير مباشرة على الأسواق المالية والبحث المتواصل عن"الاحتكارات"، كل هذه تعد أسلحة تدميرية وفعالة في إعادة تشكيل الهرم التبلسلي للقوى الدولية لدى الدول التي تستعملها لفائدتها. فظهور الحمائية والحروب التجارية من جديد بين كبرى الكتل الجهوية هي أمور يجب أن نخشاها. فالشركات متعددة الجنسية، التي تنتمي في الغالب للدول الأعضاء في الثالوث، تساهم في مسار الجهوية الاقتصادية لأنها تظل متمسكة ببلدها الأصلي. وضمن هذا النظام تمارس الكتل فيما بينها تجارة "مُدارةٌ"، فالتنافس لم يعد عسكريا بل اقتصاديا (جاك فونتانال).

وعندها تُلتمسُ الدولة لمعالجة ضُعف تنافسية الاقتصاد الوطني لاسيما بضمانها بث تكنولوجيات عسكرية لدى القطاع المدني، عندئذ يصبح من المستحيل فصل أهداف الأمن الاقتصادي عن العسكري.

الحرب هي أيضا حرب اقتصادية:

إن التجديد في التحليل المؤسساتي والتاريخي يبرز عدم وجود نوع واحد من الرأسمالية بل عدة أنواع متكيفة نسبيا مع الحرب الاقتصادية. وقد دافعت هذه التحاليل -في زمنها- عن فرضية انحطاط النموذج الرأسمالي

الأنجلوسكسوني أي الاقتصاد الأمريكي إلا في حالة حصول تجديد في قيمه (كينيث غالبرايت، بول كينيديP. KENNEDY أو لستر ثارو Lester THUROW). فالصلة بين القطاعات الاقتصادية والعسكرية تلعب دورا أساسيا بالنسبة للقوة الاقتصادية الوطنية، لكن البلدان التي تدرك رهانات "الحرب الاقتصادية" هي التي تحتل اليوم مكانة جيدة في التنافس الاقتصادي الدولي (جون بول هيبيرت). فالتفكير حول الأشكال الممكنة للرأسمالية سيظل مثمرا ومفيدا من أجل تفسير تطور التنافس الدولي وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وفق أنماط متصارعة نسبيا (دوغلاس نورث). والسؤال المطروح يتمثل في معرفة إذا ما ينبغي تنمية أملاك عمومية دولية (جرغن بروير) لا سيما تلك التي تخص الأمن الدولي، عن طريق تخفيض تدريجي للنفقات العسكرية (للويد دوما Lloyd DUMAS). وهكذا تميزت نهاية القرن العشرين بظهور نقاش حول العلاقة بين القوى الاقتصادية والعسكرية الوطنية. فقد تمت مناقشة الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة على هذا المستوى، الشيء الذي جدد المجابهة القائمة في القرن الثامن عشر بين الربحويين وبين أنصار "دعه يعمل".

وأخذا في الحسبان لأهمية الاختلافات بين أعضاء الجمعية، فإننا نتساءل ما الذي لا يزال يجمع بين أعضائها بخصوص قضية العولمة الصعبة، إن لم يكن رفضهم للحرب والصراعات. الجواب بسيط:

- أولا، الحرب العالمية ستكون لها نتائج مريعة بالنسبة للإنسانية؛ وفي هذه الظروف، بالتأكيد يتعين علينا البحث عن الأسباب النظرية للصراعات لكن أيضا أن نتفادى قدر الإمكان أن تتجسد هذه الأخيرة في حروب.
- ثم إن السباق نحو التسلح يشكل عملا مضادا للاقتصاد من حيث كونه يزيد في التكاليف ويقلص الرفاهية دون توفيره لأي تحسن في الحاجة للأمن؛ وفي هذه الظروف من اللازم حث الدول التي تعرف وضعيات حراب، أن تتفاوض حول تخفيف تكلفة هذا العبء.

- وفي الأخير فإن البحث عن السلام يمر هو أيضا برفض كل أنواع الهيمنة واللامساواة المفرطة والفقر العالمي.

2- بعض الأسئلة الهامة المتعلقة بالعولمة والجيواقتصاد والسلم:

إن الكثير من الأسئلة التي تخص الصلات بين العولمة والدول والسلام والأمن الدولي، تستحق إجابة. وهناك ثلاث أنواع من الإشكاليات تستدعي دراسات اقتصادية نوعية، وتخص العولمة والأمن الدولي والتحليل الاقتصادي للنفقات العسكرية والصناعات الحربية ونزع السلاح أو إعادة تنشيط السباق نحو التسلح. وللإجابة عن هذه الأسئلة، استعملنا في الغالب مقالات نشرت من قبل، لكن جمعها في مؤلف واحد سيعطيها انسجاما اكبر.

العولمة والأمن الدولي:

إن مسالة نفوذ وقوة الدول في مسار العولمة هي مسألة تكتسي أهمية كبرى. فقد أصبح الاقتصاد سلاحا في خدمة قوة الدولة. فالتنافس الدولي، مع موتى الفقر في عالم من الثروات، يشبه أحيانا الحرب. وبعبارة أخرى تتخذ الصراعات أشكالا عديدة تجعل تحليل عملية توزيع النفوذ والثروات أكثر غموضا وتعمية.

واستراتيجيات الحرب الاقتصادية عديدة وهي ليست في الغالب مفهومة جيدا من قبل علماء الاقتصاد أنفسهم، أولئك الذين يكونون في الغالب ضحية للطابع العلمي لمادهم.

فمنذ الهجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، يمكننا أن نتساءل عن الطبيعة الجديدة للأمن الدولي وفي ذات الوقت عن التكلفة الهائلة لهذه العملية في المدى القصير والمدى الطويل.

وأخيرا تمثل السياسة الدولية في مجال العمل الإنساني وفي حفظ السلم شكلا جديدا للعمل السياسي- الاقتصادي، يتعين أن يكون محل تساؤل لدى علماء الاقتصاد.

التحليل السياسي للتسلح:

التكنولوجيـــات العسكرية كانت لها آثارٌ معتبرة على النمو الاقتصادي اليوم. فغالبية الاكتشافات الكبرى استعملت أولا من قبل القطاع العسكري لاسيما إذا كانت تمتلك إمكانات معتبرة بخصوص الهجوم والدفاع. ويمكننا القول أن خيارات البحث كانت تخضع في الغالب لاعتبارات الدفاع الوطني وهذا الأخير يفرض السرية في الغالب، رافضا كشف المعلومات العلمية والتقنية التي من الممكن أن تكون لها أهمية كبرى بالنسبة للقطاع المدني.

وظلت الدول لأمد طويل تمارس رقابة على الصناعات الحربية سواءً تعلق الأمر بالعلاقات التجارية الوطنية أم الدولية منها. ومع مسار العولمة ورغم الإعفاءات الممنوحة من قبل كبريات المنظمات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو المنظمة العالمية للتجارة، فقد دخلت صناعة السلاح في التجارة الدولية. وفي الواقع فإن التعريفات بين القطاع العسكري والقطاع المدني فقدت من وضوحها. وهكذا أصبح اقتصاد المعلومة بأكمله معنيٌ بهذين البعدين. ومع ذلك فصناعات السلاح هي الآن في أوج تحولاتها وإعادة هيكلتها الصناعية. فتجارة السلاح الدولية قد أطلقت من جديد، بعد عشرية من الأزمة. كما يوجد تنوع كبير في مبيعات السلاح. والسجل التجاري الدولي للأسلحة التابع للأمم المتحدة كفيل بأن يكشف عن عمليات السلاح الكبرى لكنه لا يتحكم البتة في الأسلحة ذات العيار الصغير التي تعد مع ذلك مسؤولة عن أغلبية ضحايا الحروب في العالم.

وفي النهايـــة، رغم الاقتراحـــات المتزايدة أكثر فأكثر من أجل وضع دفاع أوروبي، فإن ذلك لم يتحقق بعدُ. فما هي العوائق التي تقف أمام إقامة هذا الدفاع؟ هذا هو السؤال المهم الذي يجب أن نحاول الإجابة عنه في المستقبل.

الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بعملية نزع السلاح:

إن التحليل الاقتصادي لنزع السلاح أمر حديث العهد نسبيا. وقد تم دعم هذا التحليل وتمويله من قبل الأمم المتحدة على وجه الخصوص. ويختلط في سالبه مع النظريات الاقتصادية للحرب أو السباق نحو التسلح.

فقد تكلم أخصائيو الاقتصاد لمدة طويلة عن "فوائد السلْم" ومع ذلك فإن كل إجراء يهدف إلى التخفيض من النفقات العسكري، يستلزم تكاليفا. الشيء الذي يعني أن الآثار المترتبة عن المجهود الهادف لنزع السلاح لا تؤدي إلى نمو اقتصادي. فوري. فالتكاليف التي تم تحملها تشبه استثمارا في السلام.

وتطرح إزالة العسكرة المشكل المضاعف للدَمَقْرَطَة (عامل سلم) والتنمية الاقتصادية. و يتعين أن يكون هناك تحكم جيد في مسار نزع السلاح لأنه عامل لأزمات اقتصادية جدّ خطيرة على السلام. فخلال السنوات الأخيرة فعلت المنظمات غير الحكومية الكثير لمساندة فكرة التنمية المستديمة وفي ذات الوقت لمساعدة نزع سلاح تدريجي، كما كانت ملتزمة التزاما قويا في حل المشكلات الاقتصادية المرتبطة بتسيير فترة ما بعد الحرب.

واليوم نزع السلاح بات في مهب الريح. لقد شرعت الولايات المتحدة في سباق جديد نحو التسلح بهدف تحسين أمنها. وبالنظر للتفوق العسكري الذي أحرزت عليه هذه الدولة من قبل، فقد بدا باقي العالم يشعر بالقلق من الهيمنة العسكرية الأمريكية.

إن انحطاط الدول أو القوى الكبرى لا مناص منه. فبول كينيدي يؤكد أن الالتزامات العسكرية للدول المهيمنة هي من الضخامة بحيث ستؤدي إلى إضعافها هذه الدول حتى اللحظة التي تفقد فيها تفوقها الاقتصادي.

الفصل الأول
قوة الدول والعولمة

منذ بداية الثمانينيات، نشب جدل حول تطور دور الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية. فأنصار نظرية العولمة يرون أن التواقفات الاقتصادية المتزايدة تسير في صالح تقلص تدخل السلطات العمومية في الاقتصاد كما أن تعميم قواعد السوق يشكل عاملا من عوامل التضامن والسلام. وعلى النقيض، وضمن منظور رحوي جديد، سيتأثر الاقتصاد الدولي بشكل مطرد بالاستراتيجيات الوطنية، فكل دولة تبحث عن ترقية مصلحتها الذاتية على الساحة الدولية. فلن تكون الشركات الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات هي وحدها المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتنافس الاقتصادي والتكنولوجي المحتدم، بل أيضا الدول والجهات أو حتى المنظمات الدولية الخاصة والعمومية.

ووجهتا النظر هاتين ليستا ممثلتين في النظرية الاقتصادية. فالفكرة القائلة بان السلم سيسود حتما العلاقات الدولية بفعل ازدهار التجارة الدولية هي فكرة تعود إلى أصول النظرية الليبرالية التي ترى أن تضاعف التواقفات الاقتصادية القائمة على مبادئ اقتصاد السوق يزيد من الرخاء الاقتصادي لكل أمة تساهم في التبادلات وفي نفس الوقت يقلص الدور الاقتصادي للدولة. وضمن هذا المنطق سيختفي السياسي تدريجيا أمام المستلزمات الاقتصادية الشيء الذي قد يستجيب للرغبة في تأكيد وإثبات علم اقتصادي كمادة قائمة بذاتها لا تلوثها الانشغالات الاقتصادية قصيرة المدى. فإذا اعترف أخصائيو الاقتصاد الكلاسيكيون كلهم أنه يمكن السماح بمخالفات ضد مبدأ التبادل الحر في وضعية تنافس منقوص (لاسيما كرّد على الإجراءات الحمائية التي تتخذها البلدان التجارية المتنافسة أو عند ما تقتضي دواعي الدفاع الوطني ذلك)، أما أخصائيو الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد، أصحاب النماذج القائمة على فرضية حرية الحركة الدولية للعوامل الاقتصادية، فقد افترضوا أنه لا يجب لأي مشكل "سياسي" أن يتدخل في حقل "النظرية المحضة". فابتداء من ذلك رافقت فرضيتان أساسيتان تطورات النظرية السائدة: أولا أن السلام هو الوضع الطبيعي والعادي، ثم أن تطور التجارة الدولية يعدُّ عاملا من عوامل السلام. وبالتالي فالفكرة التي مفادها أن أهداف السعي نحو القوة والنفوذ قد تحكم وتقود نشاطات الدولة، هي فكرة أزيحت منهجيا من التحليل الاقتصادي ومثلها أخذ احتمال استعمال الاقتصاد "كسلاح" في الحسبان.

وعلى نقيض الأفكار المسلم بها عادة، لم تساهم النظرية الماركسية في التحاليل المنصبة على الاستراتيجيات الاقتصادية للدول بهدف تحقيق النفوذ، إلا بالقليل. فقد نقلت الماركسية صراع الطبقات، الذي يوجد داخل كل اقتصاد وطني، إلى مستوى دولي جاعلة من هذا المبدأ المؤسس تفسيرا للصراعات الدولية. فالتناقضات الأساسية للنظام الرأسمالي الذي يقود حتما إلى الأزمة واستغلال العمال، وتوسعا، استغلال الأمم الأقل تصنيعا، هي مصدر كل توتر دولي. ومع ذلك فماركس وأنجلز وخلفاؤهم لم يطوروا نظرية للحرب بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا إذا اعتبرنا هذه الأخيرة كامتداد مباشر لصراع الطبقات. وتكمن الصعوبة الكبرى بالنسبة لهذه المدوّنة النظرية في مسألة استقلالية سياسة الدولة حيال المجال الاقتصادي. ومن الجدير بالملاحظة أن منظر "الحرب الاقتصادية" الماركسي الكبير بوخارين BOUKHARINE قد فصّل نظرية كانت إلى حد ما تشكك في الحتمية الاقتصادية البحتة. فهو يرى أن للسلطات العمومية في مرحلة رأسمالية الدولة دور اقتصادي وأن عملها حاسم في تطور البنى الاقتصادية الدولية التي تتميز بتنافس مطرد. وفي هذه الظروف تحدو الحكومات رغبة في اتخاذ إجراءات عدائية من طراز "الحرب الاقتصادية" يمكن أن تتحول في النهاية إلى صراعات مسلحة. وبسبب الهيمنة الإيديولوجية لمفهوم المادية التاريخية، لم يكن لتحليل بوخارين بخصوص المسألة الخصوصية المتمثلة في الحرب الاقتصادية سوى امتداد قليل في التيار الماركسي.

ورغم أن فكرة الحرب الاقتصادية هي ممثلة تمثيلا ضعيفا في النظرية الاقتصادية، فإنها لم تنفك تعرف انتشارا في الكتابات الاقتصادية "غير العلمية" خلال الحرب الباردة ولكن أيضا منذ نهايتها. ومن بين أسباب ذلك، عدم الرضى الذي تسبب فيه مستوى التجريد المرتفع في النماذج الإيديولوجية الاقتصادية الكلاسيكية - الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حتى وإن كانت التطورات النظرية الأخيرة قد عمقت تحليل الحمائية و"السياسات الاقتصادية الإستراتيجية" (النظرية الجديدة للتجارة الدولية). مع ذلك تظل

الأهداف "السياسية" التي تتبعها الدول ورغبتها في استزادة نفوذها على الساحة الدولية ممثلة تمثيلا سيئا ضمن هذا النسق من التحليل. فالفكرة التي مفادها أن السياسات الاقتصادية للدول تساهم في رغبة هذه الدول في القوة وسعيها نحوها تم تفصيلها في المقابل ضمن تحاليل بديلة تبتعد عموما عن التحاليل التقليدية وخاصة الليبرالية والماركسية منها. فمفاهيم"الحرب الاقتصادية" و"الربحوية الجديدة" و"الواقعية" هي مفاهيم يجب إلحاقها بهذه الدراسات التي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك منظوران أساسيان يتعايشان مع بعضهما البعض بخصوص العلاقات بين العولمة وقوة الدولة:

- أولا ضمن سياق التواقف الاقتصادي المتزايد، يمكن أن نرى الاقتصاد كسلاح في خدمة قوة الدولة؛
- أن فكرة العولمة الاقتصادية المُضفية للسلم قد عارضها تيار نظري بأكمله ذلك الذي يؤكد على آليات السلطة التي تعيد رسم الهياكل الاقتصادية الدولية.

1- استعمال الاقتصاد كسلاح في خدمة قوة الدولة:

أن فكرة استعمال الاقتصاد كسلاح في خدمة الأهداف السياسية للدولة قد أهملت من قبل علماء الاقتصاد الليبراليين الذي تركوا هذا المنظور لمنظري العلوم السياسية. ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين "غير المتصلبين مذهبيا" قد طالبوا، ضمن التحليل الاقتصادي، أن تؤخذ الأهداف الإستراتيجية المتبعة في السياسات الاقتصادية للدول في الحسبان. وظلت هذه التحاليل متناثرة نسبيا. وهناك صعوبة كبرى تكمن في تعسُّر تعريف دقيق لمفهوم الحرب الاقتصادية لكن أيضا في مشاكل تقييم النتائج الحقيقية لاستعمال السلاح الاقتصادي.

1-1- مفهوم الحرب الاقتصادية كدعامة لتعريف جديد للأمن الوطني:

أقر كلود لوشو Claude LECHAUX بثلاث غايات للحرب الاقتصادية: اقتصادية، سياسية وعسكرية. والحال أن هذا المفهوم يستجيب لاعتبارات أكثر عمومية يكون الزمن والفضاء ضمنها وثيقا الصلة ببعضهما. ويتعلق الأمر أولا وقبل كل شيء بمشاكل قوة ونفوذ تجد لها تعبيرا في كل أبعاد

الحياة الاجتماعية والثقافية. وبالتالي من الصعب إذن أن نعدّ فهرسا تصنيفيا دقيقا للتعبير عن القوة الاقتصادية. ومع ذلك من السهل التعرف على بعض ملامحها. وبالتالي ندرج تحت هذا المصطلح إرادة التطور الاقتصادي على حساب الأمم الأخرى تلك التي يمكن أن تترجم إلى استراتيجيات تصدير "مُفقرة" أومن طراز "اهب جارك". ففضلا عن ذلك تمثل العقوبات المتخذة ضد بلد ما، قصد جعله يغير من سياسته (أبارتايد، خرق لحقوق الأقليات، طغيان)، أداة نفوذ اقتصادي أساسي تستعمل عادة في الحرب الباردة. وفي هذه الحالة يمكن تطبيق وسائل الضغط الاقتصادي المستعملة في صراع مسلح لاسيما منها المقاطعة والحصار أو تحطيم أهداف اقتصادية. ويمكن للحرب الاقتصادية أن تستهدف إضعاف القوة العسكرية لدولة ما سواء في حالة حرب (حصار)، أوفي حالة سلم نسبي. وهكذا يمكن تطوير استراتيجيات رقابة في مجال تصدير المنتجات الثنائية، نصف مدنية نصف عسكرية، حتى يمنع الجيش المعادي من رفع قدراته. وكذلك يمكن استعمال وسائل شبه عسكرية خاصة الرقابة على تصدير المنتجات الإستراتيجية. وإلى غاية مرحلة قريبة، تم تطبيق هذه السياسة من قبل بلدان غربية تجاه دول اشتراكية مع تشغيل الكوكوم (اللجنة المنسقة للرقابة المتعددة الأطراف).

وقد تم تقديم العديد من العروض التاريخية والقانونية والتحليلية والنظرية لكن الكتابات الاقتصادية لا تتضمن تعريفا واضحا مقبولا أو يمكن قبوله لهذا المفهوم وهنالك صعوبة إضافية أخرى تكمن في كون هذا المصطلح يشير إلى منافسة اقتصادية دولية أصبحت محتدمة جدا. وهو يشمل بصفة عامة الفكرة التي مفادها أن الاقتصاد هو موضع صراعات وأن أهدافه تنصب على تقاسم الثروات العالمية. وفي هذا السياق استبدل غزو الأقاليم – ولو جزئيا على الأقل– بغزو الأسواق. ويتعلق الأمر إذن بحرب دائمة تخوضها الأمم وشركاتها من أجل تقاسم الإنتاج العالمي يكون أكثر فائدة وخدمة للمصالح الوطنية. فالقيود والعوائق الجمركية وتحديد الحصص وسن المعايير الصناعية والتجسس

والتخابر الاقتصاديين، والرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأسواق المالية، والبحث المتواصل عن"الاحتكارات" كل ذلك يعد أيضا أسلحة مدمرة وفي نفس الوقت ناجعة لإعادة تشكيل الهرم التسلسلي الدولي للقوى يكون لصالح الدول التي تستعملها. واليوم وضعت المنظمة العالمية للتجارة نفسها كحَكَمٍ في منافسة ذات آثار قد تكون عنيفة أحيانا.

1-2- قوة الدول متغير ذو تأثير اقتصادي كبير:

واليوم، إذا كان مصطلح الحرب الاقتصادية ما يزال غير واضح المعالم نسبيا، فقد كان العديد من مؤلفي النصف الثاني من القرن العشرين يطمحون إلى تجاوز هذا الانفصام التقليدي بين التحليل الماركسي والتحليل الليبرالي للعلاقات الدولية وإلى منح نظرية بديلة للعلاقات الدولية. فقد كان القاسم المشترك لديهم هو الرغبة في التذكير بالأسس الجوهرية للربحوية والتأكيد على التفاعل – على الساحة الدولية – بين الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة.
وقد تبرأ هيرشمان HIRSCHMAN سنة 1945 من التحاليل الليبرالية والامبريالية للعلاقات الدولية. وقد تركزت نظريته على مجال لم يستكشف بعدُ من قبل أخصائيي الاقتصاد المعاصرين، ألا وهو العلاقات بين التجارة الخارجية وقوة الأمة. وإحالاته إلى النظرية الربحوية كثيرة. ويُقدَم اليوم هيرشمان على أساس أنه أخصائي اقتصاد سياسي أي كاختصاصي في "الاقتصاد سياسي". فهو يعرض في كتابه تحليلا لهشاشة الاقتصاديات الوطنية أمام استخدام السلاح الاقتصادي (حصص، رقابة على المبادلات، استثمار رؤوس أموال وأدوات الحرب الاقتصادية الأخرى) من قبل دولة أو عدة دول. وكان هدف هذا المسعى إلى تجاوز الانفصامات الموجودة في التحاليل الاقتصادية التقليدية. والقضية لا تكمن في التساؤل عن صلاحية النظريات الامبريالية التي ترى أن مصدر الصراعات قد يكون موجودا في التناقضات الداخلية للرأسمالية. ويكتفي هيرشمان بتبني انتماءه إلى تيار عام يقبل الفكرة التي مفادها أن الأمم تنتهج سياسة قوة ونفوذ مهما

تكن الأسباب الاقتصادية والسياسية والنفسية. فهو يبين أولا أن المسائل المتعلقة "بالإستراتيجيات الاقتصادية" للدول لم تطرح دائما بشكل جيد متأسفا بالخصوص لكون ماكيافال MACHIAVEL لم يفهم وجود روابط وثيقة تجمع بين الاقتصاد والسياسة. والرهان يكمن إذن في إثبات إمكانيات استعمال التجارة الخارجية (مساعدة خارجية، تدفق رؤوس أموال أو مفاوضات تجارية) كأداة ضغط سياسي. وكمؤلف حقيقي للعامل المسمى عامل جيني وضع هيرشمان مقياسا لتركيز التجارة سمح له بقياس تبعية بلد ما للخارج، وانطلاقا من ذلك، قياس ضعفه وهشاشته؛ ويبرز بذلك مؤشر تفضيل البلدان الكبرى - في مجال التصدير - للبلدان الأصغر والأضعف. وتبين هذه التحاليل أن "**دعه يعمل**" كان استثناء، فالرقابات والحمايات والمبادلات المجحفة كانت هي القاعدة. وفي هذه الظروف يجب على الدول استعمال نفوذها قصد إحداث تغيير على التدفقات التجارية يكون في صالحها. وهكذا نجد من جديد تحليل فريدريك ليست LIST في معارضته لتنافس دولي معمم يحصل في وضعية تتميز فيها الدول بمستويات غير متساوية من النمو.

وقد حذا بعض المؤلفين حذو هيرشمان في طموح متمثل في دراسة سياسات القوة والنفوذ. وهكذا أكد توماس س. شالينج T.C.SCHELLING على ضرورة دراسة الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية الدولية لاسيما الربط بين الأهداف السياسية التي تسعى أمة ما لتحقيقها وبين أدوات ووسائل سياستها الاقتصادية الخارجية (حمائية، عقوبات اقتصادية، رقابة على المنتجات الإستراتيجية)، فهذه الممارسات هي مدعوة لأن تتطور، على حد رأيه. وقد تمثل طموحه في إدماج تحاليل هذه الإجراءات ضمن نظرية اقتصادية موحدة. وفي كتابه المهارة السياسية الاقتصادية (Economic statecraft) كان دافيد بالدوين BALDWIN، مؤخرا، مهتما بالتقنيات الاقتصادية المتنوعة التي يمكن أن تستعمل كأداة من أدوات السياسة خارجية. فمصطلح (statecraft) يعني فن السياسة وفن تسيير الدولة أو حتى الدبلوماسية الاقتصادية. إذن تركز هذه

ـراسة على الأدوات المستعملة من قبل السياسيين في محاولاتهم ممارسة السلطة
ـي فن جعل البلدان الأخرى تقوم بما قد لا يستطيع القيام به دون ممارسة القوة
ـث. وبالرجوع إلى طموح أوائل أخصائيي الاقتصاد، يعتبر بالدوين أن الأمر
يتعلق بمساعدة **الأمير** ضمن سياق توافف اقتصادي متزايد. فليس هناك تخلّ عن
ـدفاع عن المصلحة الوطنية بل العكس. فالأمر يتعلق بتطوير منظور جديد
ـمصلحة الوطنية يأخذ في الحسبان تراكم وتداخل بمجموع المصالح الوطنية.
وتتبنى نظريتا العولمة والماركسية كلتاهما تصورا مغلوطا لدور الدولة. فالأولى لا
توليه الاهتمام الكافي وبينما تختزله الثانية في مجرد انعكاس لمصالح الطبقات
ـهيمنة دون هدف جماعي يتمثل في تحسين الوضعية الوطنية.

1-3- العقوبات الاقتصادية الدولية، أية نجاعة؟

إن العقوبات الاقتصادية الدولية لم تحظ نسبيا سوى بالقليل من التحاليل
الاقتصادية. فهناك نظريتان اقتصاديتان تبدوان ملائمتين، على وجه الخصوص،
لهذه الدراسة وهما نظرية الآليات ونظرية الخيارات العمومية، حتى وإن كانتا لا
تقدمان البتة معلومات كَمّية عن فعالية الأسلحة الاقتصادية. وهكذا ففي نظر
كل من وكايمفر W. KAEPMPFER وا. لونبرغ A. LOWENBERG فإن
نظرية الخيار العمومي يمكنها - عن طريق إبراز دور جماعات الضغط المختلفة
- أن تتجاوز الصعوبة التي يطرحها تصور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات
الدولية. فالعقوبات الاقتصادية يمكنها أن تؤثر سياسيا على البلد الذي تستهدفه
حتى وإن لم تكن عموما فعالة لدرجة تستطيع معها أن تلحق به أضرار حاسمة.
إنما تسمح بإرسال إشارات إلى المجموعة المعارضة للنظام القائم داخل البلد
المستهدف. كما تمثل نظرية الآليات أيضا أداة أساسية لتحليل العقوبات
الاقتصادية باعتبار أن كل وضعيات المعلومة الناقصة هي تمثيل عن حالات
ملموسة لتطبيق متغيرات اقتصادية لغايات سياسية - إستراتيجية. ومع ذلك فإن

هذه النظرية محدودة بشكل معتبر، كما توضح ذلك ليزا مارتن Lisa MARTIN (فرضيات تلقائية القرارات، وحدة أو عقلانية الفاعلين).

وتظل هذه الدراسات قليلة. أضف إلى ذلك أن الدراسات التي أبرزت الآثار الكمّية "للأسلحة الاقتصادية"، بطريقة أخرى غير المسعى الكيفي، ظلت دراسات نادرة. كما تم إجراء تحليلات غير مُصَاغة للعقوبات الاقتصادية تعتمد أساسا على نقاشات تنصب حول دراسات حالة. ويسمح المنهج للمؤلفين من استخلاص بعض المبادئ الأساسية. إنها على وجه الخصوص حالة كلاوس كنور KLAUS KNORR الذي أراد أن يبين فائدة استعمال العقوبات الاقتصادية الدولية. فهو يستعمل لهذه الغاية تحليلا يرجع فيه إلى التكلفة – الفعالية، حتى وإن اعترف بصعوبة القيام بتقديرات. إن استعمال العلاقات الاقتصادية الخارجية كوسيلة ضغط سياسي هي تطبيق "للقيم الاقتصادية" باعتبارها "موارد قوة ونفوذ" خاصة منح السلع والخدمات وفتح الأسواق وتوسيع القروض والتبرعات المالية والتحويلات التكنولوجية أو تجميد الأرصدة البنكية. ولا تستخدم هذه المتغيرات الاقتصادية في القهر فحسب بل أيضا في السلطة الهيكلية وفي مساندة بلدان أجنبية صديقة أو حليفة وفي إضعاف البلدان المعادية وفي العقوبات الايجابية وفي العقوبات المزيفة. ويدافع المؤلف بصرامة عن استعمال" موارد القوة الاقتصادية" في السياسة الدولية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد أخفقت عدة مرات في هذا الميدان، فذلك في الغالب لأن مثل هذه المبادرات لم يحضر لها بشكل كاف وأسيئ تقدير نتائجها. أن تجزئة الخبرات السياسية الاقتصادية بين مختلف الأنظمة الإدارية هي لحد كبير مسؤولة عن ذلك. وفي النهاية عارض كْنُور "نظرية التقارب" التي تقول بأن تطور المبادلات التجارية بين الاتحاد السوفييتي والبلدان الغربية كان يمكن أن يؤدي إلى عصرنة الاقتصاد السوفييتي وإلى تلاشي الإيديولوجية الشيوعية. فلو كان تعاظم المبادلات مع الغرب يشكل خطرا على النظام السوفييتي، لكان حكامه قد كبحوه. فحجة التقارب هي حجة ساذجة مثلها مثل تلك التي قدمها مُنظّرو

مدرسة مانشستر في القرن التاسع عشر التي توقعت قدوما وشيكا لعالم يعمه السلام بفعل المواطنة الكونية المترتبة عن تزايد التواقفات الاقتصادية. كما أجريت دراسات أخرى حول السلاح الاقتصادي لاسيما من قبل بالدويين وج.فونتانال J.FONTANEL ول.بنساهل L.BENSAHEL الذين درسوا مختلف استعمالات الدول "للسلاح الاقتصادي" بغض النظر عن النظام الاقتصادي القائم. وقد أمكن استعمال عدة استراتيجيات لم تكن تهدف تحقيق الرفاهية للاقتصاد الوطني ولا تنميته بل إلى إضعاف أو إخضاع اقتصاد آخر.

وتشترك كل هذه الدراسات في تقديم مجمل العلاقات الدولية على أنها قابلة لأن تفسر من زاوية إستراتيجية وعلى أنها نتيجة لنسق معقد من موازين القوى الدولية. وتظل مع ذلك قليلة العدد بالنظر للأهمية الحقيقية التي اكتساها استعمال السلاح الاقتصادي في تاريخ العلاقات الدولية. فالصعوبة التي طرحها تقدير نتائجها الاقتصادية والسياسية وكذا التداخل الوثيق على هذا المستوى من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بالتأكيد يفسر ذلك. فهواجس السلطة والقوة التي تعمل عملها في العلاقات الدولية لم تحلل تحليلا كافيا من قبل أخصائي الاقتصاد. ومع ذلك هناك تيار فكري حالي بأكمله يعارض فكرة انسحاب السياسي أمام الاقتصادي على أساس أدلة استلهمت من المذهب النحوي أومن نظرية دوليست.

2- المنافسة الدولية الاقتصادية، شكل جديد من أشكال الحرب:

إن ملاحظي الاقتصاد الدولي حتى وإن اتفق جميعهم على الاعتراف بتضاعف التواقفات الاقتصادية الدولية بدفع من استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات التي تدفع نحو فتح الحدود ونحو التركيزات، فكلهم لا يصلون معا إلى نفس خلاصات بخصوص نتائج هذا التطور بالنسبة لتطور دور الدولة في الاقتصاد. فالليبراليون يرون أن عولمة الاقتصاديات أمر لا رجعة فيه وتمثل علامة على

انحطاط محتوم لسلطة الدولة أمام المصالح الاقتصادية للخواص. وفي المقابل، يقدر محللون آخرون بأن دور الدولة سيعود إلى صدارة الساحة الاقتصادية لأن تنافسية أمة ما تقوم أكثر فأكثر على المزايا "المبنية" المتعلقة بمستوى التكوين والبحث والتطوير والهياكل القاعدية للبلد وكلها ميادين تلعب فيها السلطات العمومية دورا أساسيا.

1-2- تطور نظرية للعولمة:

إن نظرية العولمة التي لقيت نقدا شديدا من قبل أنصار الجيواقتصاد أو"التجاروية الجديدة"، هي تمثل في الوقت الحالي امتدادا للنظرية الليبرالية للتجارة الدولية. فالعولمة ترى في تطور التواقفات الاقتصادية الدولية التي تمثل ضامنا للسلام أمرا إيجابيا. ويرى المدافعون عنها أن الاقتصاد الدولي قد خضع لتحولات هيكلية لا رجوع فيها تعيد النظر في الدور الاقتصادي للدولة وبالتالي في أي فكرة "للحرب الاقتصادية" (بل وفي الحرب باختصار) بما أن كل الدول تستفيد من تطور المبادلات الدولية. فباغواتي BHAGWATI يرى بأن الدور الاقتصادي للقوة العمومية سيترع أكثر فأكثر إلى التلاشي وأن الاقتصاد الدولي سيتمكن في النهاية من تحصيل فوائد من التجارة عن طريق قانون الامتيازات المقارنة.

فإذا كانت نهاية الأمم بالنسبة لأومايي OHMAE مدرجة ضمن المنطق السلمي وبالأحرى العطوف لاقتصاد السوق، فرايخ REICH يرى أن التفتت الحتمي للاقتصاديات الوطنية قد يزيد من حدة اللاأمن والفاقة وتغيير طبيعة مناصب العمل مما يزيد من الفوارق. فبواسطة سياسة صناعية ملائمة، تسعى الولايات المتحدة إذن لكي تضع نفسها في أفضل الظروف الممكنة، بالنظر لهذا الاستحقاق. فمصير هذا البلد هو أن يكون الحكم الوحيد لاقتصاد أصبح من الآن مُعَوْلَمًا. وتتوقع تحاليل أخرى بالأحرى أن يهيمن الثالوث: الولايات المتحدة – اليابان - أوروبا على الاقتصاد العالمي. وتصبح الدولة، ضمن هذه الرؤى، أكثر فأكثر خدمة للمصالح الخاصة وتفقد كل سلطة حيال تطورات الاقتصاد الكوني. وقد نشهد عندئذ ازدهار دول– مناطق وعوامل جديدة

للنمو. وعندها ستصير الشركات عبر- الوطنية والأسواق هي الفاعلة الأساسية في الاقتصاد الدولي وستساعد على حركية رأس المال وإجراءات تحويل مواطن الشركات وقد تحد من التأثير الاقتصادي الكلي للدول وقد تؤدي إلى جعل تكاليف العمل متساوية وإلى هجر تدريجي لحقوق العمال وقد تخفض تكاليف التامين الاجتماعي.

إن الاقتصاد العالمي يتميز بازدهار تكنولوجيات جديدة وبروز نخبة. أما فكرة جنسية الشركة فستفقد معناها، لأن العملة والتكنولوجيا والمصانع ستعبر الحدود مع قيود متناقصة. ويبقى دور الدولة مهما لأن السياسة الصناعية المناسبة هي التي من شأنها وحدها أن تسمح لبلد ما أن يصبح - في خضم التنافس الدولي- مهيمنا على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية وأن يحافظ بذلك على المستوى المعيشي لمواطنيه. فرايخ يدعو إذن إلى "وطنية اقتصادية إيجابية". فإرجاع مداخيل أغلبية السكان (بعد ضياعها)، بفضل تمويلات تقوم بها الأقلية المحظوظة، يؤكد، على المدى البعيد، على صلاحية السياسة الليبرالية المحصورة في البحث عن أقصى الفوائد والأرباح. كما أن الدراسات حول العولمة قد عرفت تطورا قويا في فرنسا، لكنها لا تأخذ العوامل السياسية والإستراتيجية في الاعتبار.

2-2- الربحوية الجديدة منطق تحليلي بديل عن النظريات الاقتصادية التقليدية:

إن كل التحليلات لا تقبل تشخيصا يقول باقتصاد وطني خاضع بشكل نهائي للعبة المصالح الاقتصادية الأقوى. والجزء الكبير من الكتابات الأمريكية المصدر في ميدان "العلاقات الدولية" يهتم بجوانبها التجارية مثلما يهتم بجوانبها السياسية. فهذه الكتابات ترفض تعاليم النظرية المحضة كي لا تمنح اعتبار سوى لتعاليم السياسة الاقتصادية. وعندئذ تختلط التحليلات الواقعية - الجديدة بالتحليلات الربحوية - الجديدة التجريبية والوصفية التي تقدم التجارة على أنها أداة في خدمة سياسة القوة التي تتبعها الدولة. وحتى وإن كان مسعاها لا يقوم على أسس نظرية دقيقة (فهي تقترض بعض التصورات الربحوية لكن أيضا المؤسساتية أو الليستية)، فإنها مع ذلك تمثل بديلا عن القراءات الأخرى

للعلاقات الدولية لاسيما الليبرالية أو الماركسية منها. فهي تمنح جدولا مُهما من القراءات لعدد كبير من النصوص التي تدرس الصلات بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية أو الأمن الوطني. فوجود تفاعل بين النشاطات الحكومية والتحولات التي يعرفها الاقتصاد الدولي يشكل مسلمتها القاعدية. يجب ترقية قوة الدولة عن طريق إجراءات اقتصادية وعسكرية، حتى وكأن من شأن هذه الأخيرة خلق صراعات مع قوى أخرى. ويؤكد التيار الرّبحوي الجديد على "واقعيته" التي تتباين مع لا واقعية فرضيات النظرية الأرثوذكسية. ويفضل ملاحظة وتتبع الأمور السياسية الملموسة على منطوق النظريات العامة بخصوص سير الميكانيزمات الاقتصادية. ويؤكد هذا التيار على الدور المهم للمؤسسات الوطنية بينما يُنظر للمؤسسات الدولية على أنها لا تقوم بترقية المصالح الاقتصادية الوطنية إلا بشكل ناقص. والحال أن مصطلح الاقتصاد الوطني الدولي يستعمل غالبا قصد التنصل بشكل أفضل من ميدان الاقتصاد الدولي الذي طغت عليه النظرية التقليدية. ويتعلق الأمر بمنهج مقاربة نوعية وبممارسة أكثر مما هو نظرية اقتصادية حقيقية.

ويؤدي المنطق الربحوي الجديد إلى توسيع في تحليل الأمن الوطني ليشمل الدائرة الاقتصادية. وفي مقال خصص للعلاقة بين التنافسية الصناعية وبين الأمن الوطني الأمريكي، أكد بورروس BORRUS وزيسمان ZYSMAN على استحالة الفصل بين أهداف الأمن الاقتصادي والعسكري، فالأمن الاقتصادي لأمة ما يخضع لقدرة الحاكمين على تخصيص الموارد الاقتصادية للممارسة المباشرة للحكم أو التأثير بشكل غير مباشر على النظام الدولي ومعاييره. وفي النظام الأمني لما بعد الحرب، يُعد البعد الاقتصادي أساسيا بالنسبة لممارسة الولايات المتحدة لنفوذها المباشر. فقد دعمت الموارد الاقتصادية والتكنولوجية قوة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية وحكمت استعمال المساعدة التقنية والتجارية مع الحلفاء تبعا لتطابقهم مع أهداف الولايات المتحدة.

وقد أكد العديد من المؤلفين أن السياسة الاقتصادية الأميركية قد تميزت دائما باعتبارات جيواقتصادية حتى وإن قدمت الولايات المتحدة نفسها على أنها المدافع عن تبادل حر اقتصادي نزيه ولا سياسي. فهذا التقديم "الربحوي الجديد" لا يقتصر على دراسة استعمال السلاح الاقتصادي بل يهتم أيضا بتصور أوسع للصراعات الدولية، ذلك الذي يدخل ضمن التنافس الدولي، أي الحرب الاقتصادية بمعناها الواسع.

2-3- أي الأفكار المعاصرة حول" العولمة الاقتصادية":

ومع ذلك، حتى وإن أراد المؤلفون تطوير مجال نظري على هامش التحاليل الليبرالية والماركسية للعلاقات الدولية، فقد بقي النقاش متفرقا خاصة بسبب التنوع الكبير للأدوات المستعملة في الدراسات. ولعل السمة المميزة لهذا النقاش تكمن في رفض فكرة تطور تدريجي يؤول نحو اقتصاد لا يعرف الحدود وفي تعيين مجالات جديدة للمجابهة بين الدول لا تكون محدودة في المستوى الوطني بل الجهوي. وهكذا يقدم روبير جيلبين Robert GILPIN نظريته "الهيكلية" كبديل للإيديولوجيات "الكلاسيكية" الثلاث للعلاقات الدولية: ليبرالية وماركسية وطنية. فعن طريق الرجوع إلى النظرية الربحوية، يأمل هذا الأخير في الوصول إلى تفسير "واقعي" للروابط الدولية، مُلحا على تطور هياكل النظام الدولي وعلى السير المتناقض لمختلف المطامح الوطنية خلال المفاوضات الدولية في ميدان النقد والتجارة أو الاستثمار، ضمن سياق اقتصادي دُولي يتميز بالبطالة وفوارق التنمية. حينئذ قد يتعين علينا خشية عودة ظهور الحمائية والحروب التجارية بين الكتل الجهوية الكبرى. وفي مطلع التسعينيات دافع أخصائيو اقتصاد آخرون على سيناريو التنافس الجهوي. فقد تحدث إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي حول ثلاثة أقطاب مهيمنة تتوفر على منطقة نفوذ موسعة توازي الثالوث، أي الولايات المتحدة اليابان والالتحاد الأوروبي (مع ألمانيا كاقتصاد مهيمن). وتساهم الشركات المتعددة الجنسية في مسار الأقلمة الاقتصادية لأنها ستبقى متمسكة ببلدها الأصل. وفي نظام يكاد يكون نظام

كتل تمارس في ما بينها تجارة "خاضعة لإدارة" التنافس سيكون اقتصاديا وليس عسكريا. عندئذ يلتمس من الدولة معالجة مشكل التنافسية الضعيفة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لا سيما بضماها بث ونشر التكنولوجيات العسكرية داخل القطاع المدني. وضمن التنافس الاقتصادي، طبيعة العلاقة الموجودة بين القطاعين العسكري والمدني هي التي تحكم تقريبا أداء الاقتصاديات الرأسمالية الكبير نسبيا. وتوسعا، هذه العلاقة تعد أساسية لفهم التطور القادم للنظام الدولي واحتمال فقدان الولايات المتحدة قيادتها له، لصالح تسيير مشترك مع اليابان وأوروبا. ومع ذلك ففرضية "الانحطاط الأمريكي" التي عرفت انتشارا واسعا في التسعينيات، لم يتم إثباتها (بعد!) على أرض الواقع.

وكل هذه التحاليل تغذي هاجسا معينا من "هواجس التنافسية" كان على وجه الخصوص موضع إدانة من قبل بول كروغمان Paul KRUGMAN. فهذا الأخير يرفض خطابات "الحرب الاقتصادية" ويرى أنها خطر على الأمن الدولي. وهو ينتقد خطر إتباع سياسات تعود بالوبال على المصلحة الوطنية – تحت اسم الحرب الاقتصادية – خلال السعي لتحقيق الهدف الخادع للتنافسية. فنداءات التحلي بالروح الوطنية لن تجعل الاقتصاد الوطني اقتصادا تنافسيا. فالبلد ليس شركة. وقدرة الدولة على التأثير على الهياكل الاقتصادية تبقى ضعيفة، الشيء الذي يناقض مواقف الرئيس كلينتون الذي يرى بأن البلد أصبح، من الآن فصاعدا، مثل شركة داخل الاقتصاد الكوني.

2-4- التجديد في التحليل المؤسساتي والتاريخي:

إن التفكير في مسألة التمفصل بين القطاع العسكري والمدني قد دفع تيارا من أخصائيي الاقتصاد إلى إبراز عدم وجود رأسمالية واحدة بل عدة أنواع من الرأسمالية متكيفة نسبيا مع الحرب الاقتصادية. فهذه هذه التحاليل الحديثة نسبيا هي امتداد لأفكار فيبلن VEBLEN التي تستند على تحليل الوقائع التاريخية وعلم الاجتماع السياسي. وتدافع هذه التحاليل عن الفرضية القائلة بانحطاط النموذج الرأسمالي الأنجلوسكسوني، مقدمة فكرة مفادها أن هذا

النموذج لم يستطع أن يجدد نفسه. وهكذا يربط غالبريث Galbraith جزئيا مصطلحه المتمثل في البنية التقنية بالأهمية التي يحظى بها القطاع العسكري في الاقتصاد الأميركي. ويميز ليستر ثاروLester THUROW مثل غيره، بين نوعين من الرأسمالية: الأنجلوسكسونية والرينانية، عند وضع موازين القوة وعلاقات النفوذ. وفي الأخير يحلل رايمو فايرينان Raimo VÄYRYNEN دور القطاع العسكري في مسار التصنيع ويستخلص منه نتائج حول أداء كل الاقتصاديات المدروسة. فالعلاقة بين القطاع العسكري والقطاع الاقتصادي تلعب دورا أساسيا بالنسبة للقوة الاقتصادية الوطنية، بما أن التنافس الاقتصادي أصبح، أكثر فأكثر، تنافسا تكنولوجيا. فالقوة العسكرية ليست أمرا أساسيا كي يتمكن بلد ما من تبوء مكان رفيع في هرم الأمم. بل على العكس، فالبلدان التي كانت أول من استوعب بوضوح رهانات "الحرب الاقتصادية"، هي التي تحتل اليوم مكانة أفضل في التنافس الاقتصادي الدولي.

فكل هذه النظريات التي تطورت في بداية التسعينيات، كانت تراهن على "الانحطاط الأميركي كما قدم النموذج الاجتماعي الحرَفي الريناني على أنه هو النموذج الأنجع. لكن الصعوبات الأخيرة التي عرفها كل من الاقتصاد الياباني والألماني والنجاحات المتجددة التي أحرز عليها الاقتصاد الأمريكي، قد قلبت التوقعات. وعن طيب خاطر الكلام جار الآن عن احتمال انتشار النموذج الأنجلوسكسوني في مجمل الاقتصاديات الوطنية. ومع ذلك يبقى التفكير حول الأشكال الممكنة للرأسمالية تفكيرا مثمرا ومفيدا من أجل تفسير تطور المنافسة الدولية وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وفق نماذج صراعية نسبيا.

خلاصة

تقوم دراسة الاقتصاد السياسي العالمي على الفرضية القائلة بأن العلاقات التجارية الدولية تحكمها على وجه الخصوص عوامل سياسية أي أساسا سعي الدول نحو زيادة ودعم نفوذها النسبي في الهرم العالمي. وتولي النظرية الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية أهمية حاسمة ومُحددة للتوزيع القوة والنفوذ. وضمن هذا المنظور أُدرجت عدة تحليلات قدمتها العلوم السياسية، لتفسير اندلاع الحروب. لكن كلها لا يولي نفس الأهمية للبعد الاقتصادي. فالدراسات التي قدمها جون إيف كارو Jean-Yves CARO، في هذا السياق، تعد دراسات واعدة. ومن الجانب الآخر، فالفرضية الليبرالية القائلة باستتباب السلم كنتيجة لتطور المبادلات الدولية، هي فرضية لم يتم إثباتها بشكل قاطع من قبل الدراسات الإمبريقية التي توصلت عموما إلى نتائج متناقضة. فالسببية القائمة بين التجارة والصراع (وبصورة أدق الفرضية التي ترى أن تزايد المبادلات التجارية بين بلدين يقلص فرص الصراع بينهما) قد تم إبرازها في كثير من الأحيان لكن هذه النتائج كانت أيضا محل اعتراض. ويبدوا إذن أن هناك مكان للتحليلات الاقتصادية غير الإمبريقية التي تدرس الصلة بين السياسة والاقتصاد دراسة دقيقة. لقد تميزت نهاية القرن العشرين بعودة النقاشات حول العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية الوطنيتين. فمن جديد نُوقش الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة على هذا المستوى، وبذلك تجددت المواجهة القائمة في القرن الثامن عشر، بين الربحويين وبين أنصار دعه يعمل.

الفصل الثاني

استراتيجيات الحرب الاقتصادية

لقد أصبحت الحرب أمرا لا يعقل في عصر الذرة. فقد فقدت القوة العسكرية ومثلها الدبلوماسية من أهميتهما التقليدية. ومع ذلك لم يحن بعدُ وقت سلام يعم الكون. فوجود الأمم يعتبر في حد ذاته علامة من علامات الاختلاف وعدم الثقة. فالدول ليست بالضرورة أعداء لبعضها البعض، بل هي خصوم. وبالتالي يُقدَم الجيواقتصاد على أنه الإستراتيجية التي تهدف للاستيلاء على الثراء والنفوذ بوسائل أخرى غير الحرب، فهو بديل عن الوظائف العسكرية والدبلوماسية. فرأس المال يعوض القوة النارية والبحث والتطوير يعوض نوعية الأسلحة والنفوذ داخل الأسواق يأخذ مكان الدبلوماسية، والحواجز الجمركية هي أسلحة.

فالمجتمعات لم تعد تبحث عن الدفاع عن أقاليمها وحظوتها بل تعتزم تدعيم قوتها الاقتصادية. والوسائل المستعملة في ذلك هي البحث والتطوير عالي الخطورة والاستثمارات الكبرى قصد النفوذ في الأسواق وأجزاء الأسواق. وفي هذا السياق تمثل الحقوق الجمركية والعوائق الإدارية وتمويل الصادرات والتخابر الاقتصادي والإبداع، أسلحة حاسمة. ويتعلق الأمر إذن بأخذ زمام الوظائف التي تُصدر القرارات والمحافظة على الرقابة المالية وإنشاء وإدارة المؤسسات. وهكذا لن تستطيع الشركات، في قطاعات معينة، أن تنجح ما لم تكن تحظى بدعم من الدولة. وفي الغالب ينتج عن ذلك فائض إنتاج مزمن (صناعة طيران، سيارات، حواسيب كبرى) واستثمارات مفرطة موجهة لتسيير التنافس عن طريق بسط الهيمنة.

فالجيواقتصاد يعزز من قدرة النخب الحكومية التي تمارس أيضا نفوذها في المجال الاقتصادي. فهو يعوض سياسة السعي نحو القوة ويسهل الانسجام الاجتماعي بخلقه، اصطناعيا أحيانا، لتوافق في المصالح. فتصادم الدول قد يقوض حتى التحالفات التقليدية. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي بدا اليابان في عيون الأميركيين كالعدو رقم واحد لرخائهم. وهكذا استعاد الجهاز الإداري للدولة سلطته بفضل اضطلاعه بحمايته المصالح الاقتصادية الحيوية. ففي الولايات المتحدة هناك عمل كثير أمام وكالة الاستخبارات المركزية والوكالة الوطنية

للأمن حول هذه النقطة. ويتعلق الأمر بالرقابة على الاتفاقيات وبإضعاف وضعية الشركات غير الأمريكية المنافسة والاستعلام حول الاختراعات الواعدة لتحويلها للشركات الوطنية ولصناعات السلاح. فاليوم العدو لم يعد مسلحا، إنه يأتي بمنتجاته المالية والتجارية. أما في البلدان الفقيرة فليس في مقدور الجهاز الإداري، الذي غالبا ما يكون فاسدا، أن يقوم بهذا الدور.

ويفرز الجيواقتصاد أحيانا آثارا رنحوية دون البحث عن الذهب ورفض المبادلات. وفي الغالب ينتظم العالم في إطار كتل تجارية متنافسة. وتكلفة الحرب الاقتصادية إذا ما اندلعت، غالية. ومن المفروض أن تقوم الليبرالية بإعادة النظر في السياسة الصناعية، لكن حكومة الولايات المتحدة طبقت هذه السياسة لصالح الإعلام الآلي بينما مارستها أوروبا في قطاع صناعة الطيران (اربيس Airbus). فكل البلدان تتجه نحو تشجيع منتجيها الوطنيين الشيء الذي يشكل بواكير سياسة صناعية. فالمؤسسات تحظى بتدعيمات وباستثمارات ذات معدلات فائدة تفضيلية كما يتم تسهيل دخولها إلى مناطق معينة أو تستفيد من تخفيض ضريبي. والمشكل هو أن هذه السياسة تقود أحيانا نحو فخ بيروقراطي يبتدئ بأخطاء جسيمة في التوقعات ليصل إلى خيارات خطيرة (تعليق المصير عليها) وفساد. فوزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) الذي طالما تم مدحها لفوائدها الكبيرة، تواجه اليوم دعاوي قضائية عن نجاعتها المزعومة لا سيما في مجال الاستباق بالرغم من تحليلات شالمر جونسون Chalmers JOHNSON التي كانت بالأحرى ايجابية. وإذا كان السلاح الاقتصادي مستعملا بشكل متزايد، فإنه قد درس دراسة سيئة نسبيا. ففي الغالب ما تكون الأهداف المناطة به جد كبيرة مقارنة بما يُوفر من الوسائل. وتاريخيا تم استعمال السلاح الاقتصادي في الشرق مثلما استعمل في الغرب أيضا. فالقوتان العظميان قد تصادمتا مباشرة في الميدان السياسي والإستراتيجي.

– فقد استعمل الاتحاد السوفييتي السلاح الاقتصادي ضد أصدقائه الذين لم يتبعوا القواعد التي فرضتها موسكو، كيوغسلافيا في نهاية الحرب العالمية

لأخيرة وألبانيا سنة 1958 أو الصين في عهد ماو. بالنسبة لهذه الدول الثلاث، فقد حدّ الحضر السوفييتي من تطورها الصناعي ومن المفارقة أنه عزز مع ذلك لأنظمة القائمة فيها. وفي الحقيقة، كان السلاح العسكري هو وحده الفعال في تخفيف النزعات الانقسامية الإيديولوجية أو السياسية، كما تشهد على ذلك عمليات سحق التمرد في المجر وفي تشيكوسلوفاكيا.

- استعملت الولايات المتحدة السلاح الاقتصادي خصوصا ضد أعداءها المحتملين مثل كوبا كاسترو، كحضر الحبوب أو احتباس المبادلات التكنولوجية مع الإتحاد السوفييتي وكالأعمال المستمرة والعميقة ضد دول نامية كنيكاراغوا خاصة.
- وفي الأخير اتخذ المجتمع الدولي، عن طريق منظمة الأمم المتحدة، إجراءات ثأرية ضد أبارتايد روديسيا وإفريقيا الجنوبية ومواقف الحراب الصادرة عن صدام حسين أو صربيا. وتوجد عدة استراتيجيات: الرقابة على المبادلات التجارية بغرض إلحاق الضرر، الإفقار عن طريق مجهود التحضير للحرب، القطيعة، التطويق، العنف السياسي، العقاب الدولي، إستراتيجية الهيمنة والتفوق الاقتصادي.

1- الرقابة على المبادلات التجارية:

هناك أهداف عديدة للرقابة على المبادلات التجارية. فالأمر يتعلق أولا بعدم تسليم العدو سلاحا قد ينقلب ضد المُصدّر. ثم أن المسالة برمتها تكمن بعد ذلك في تحديد المزية المقارنة لتجارة البلدين الذين يعتبران عدوين محتملين. وتتمثل الفكرة في عدم وجوب بيع سلع من شأنها تحسين نمو الدولة المستقبلة بنفس القدر الذي هو عليه لدى الدولة المُمدّة. وبعبارة أخرى فإن التبادل مجحف مطلوب ومحبذ ومأمول فيه. ومن الصعوبة بمكان القيام بحساب دقيق للفوائد التي تجنى من التصدير خصوصا في المجال التكنولوجي، لاسيما وأن آثار ذلك غير ملموسة سوى في المدى البعيد نسبيا. فوظيفة اللجنة التنسيقية كوكوم

هي تفادي قيام اقتصاديات السوق بتزويد الاقتصاديات المخططة لها بوسائل إنتاج عتاد عسكري، ضمن مبيعاهما لها من المنتجات ذات الاستعمال المدني. وبالتالي يجب دراسة أي عملية تموين بالتكنولوجيا الحساسة ورفضها إذا كانت هناك إمكانية في أن يستفيد منها القطاع العسكري السوفييتي. والخلافات حول جدوى هذه الإجراءات شائعة. وعلى نقيض الأوروبيين الذي يأملون أن تقتصر ممارسة الرقابة على التكنولوجيات العسكرية وحدها، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التكنولوجيا المتقدمة هي أيضا مَعنيةٌ لأن من شأنها الرفع من الإمكانيات التنموية في التحاد السوفييتي وبالتالي تحسين قدرات هذا البلد القوي المنافس في إنتاج أسلحة مصممة لمحاربة الرأسمالية. ودون الذهاب لحدّ القطيعة، يتعلق الأمر بإتباع إستراتيجية تهدف إلى تقليص قوة دولة ما عن طريق الرقابة على مبادلاتها التجارية.

وفي نهاية ديسمبر 1981 وبعد توجيهه تحذير لبريجنيف بأنه في حالة استمرار القمع السوفييتي لبولونيا، فان إجراءات اقتصادية وسياسية ملموسة قد تتخذ لوضع حد لهذا الوضع، قرر رونالد ريغان تعليق كل رخص التصدير التي تتطلبها المنتجات والتكنولوجيات الضرورية لأنبوب الغاز الأوروسيبيري بأورنغوي. وبعد ستة أشهر من ذلك وأمام الفشل النسبي الذي منيت به هذه العقوبات، قرر رونالد ريغان أن يشمل قراره المذكور الفروع الأجنبية الشركات الأمريكية وللشركات الأجنبية التي تصنع تجهيزاتها برخص أمريكية. فنتج عن ذلك مباشرة نزاع قانوني- سياسي خطير بين الحلفاء لاسيما مع ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا. فهذه الأمم لم تفهم مغزى هذا الحضر الذي لا يستهدف بولونيا إلا عن طريق بلد يقع في الوسط. فسياسة الربط هذه (مجموعة وصل) الرامية لتأخير إنجاز أنبوب الغاز، تراءت لهم غير مبررة خاصة وأنه قد رافقها وقف للحضر على الحبوب. وفي الواقع اتضح أن هذا القرار كان قرارا انتخابيا قليل الاكتراث بمصالح الحلفاء، وعمديا قليل التكاليف بالنسبة للولايات المتحدة.

لكن المجهودات التي بذلتها الولايات المتحدة بهدف إعطاء العقوبات، التي تضر في الأول بالمصالح الأوروبية، أساسا وبعدا قانونيا يتعدى إقليمها، أثرت تأثيرا سيئا على صورتها في أوروبا. واستهدفت هذه العقوبات الشركات الأمريكية (مثل شركة كاتاربيلار Caterpillar) وكذلك المتعهدين الباطنيين الأوروبيين وخلقت مشاكل قانونية جد عسيرة كان من الممكن للحكم الاحتمالي عليها أن يشكل مساسا ببعض المبادئ الأساسية للحقوق الوطنية مع الإجراءات الثأرية المتوقعة في مثل من هذا النوع من الحالات. فالسلطات الأوروبية وإجراءات الرد التشريعية (الأمر بحجز المصلحة في فرنسا) أجبرت الفروع الأوروبية للشركات الأمريكية على الوفاء بصفقاتها رغم أوامر السلطات الأمريكية. فقد تساءلت السلطات الأوروبية عن الطابع المفرط الذي يعتزم رئيس الولايات المتحدة تطبيقه في هذا الشأن وعاينت أن بعض صفقات الحصول على براءات أو رخص أمريكية يقتضي وجوب احترام التنظيم الأمريكي الحالي والمستقبلي. بقد أعلن الرئيس ريغان سلسلة كاملة من العقوبات الاقتصادية الخطيرة نسبيا ضد بولونيا كتعليق القروض المضمونة وحق التوقف بالنسبة للطيران المدني البولوني وتعليق حقوق الصيد في المياه الإقليمية الأمريكية ووقف المساعدة الحكومية الأمريكية المتمثلة في المواد الفلاحية ورفض منح أي قبول استثنائي بالنسبة للصادرات الحساسة وتجميد طلب الانضمام لصندوق النقد الدولي. وقد أدانت البلدان الأوروبية أيضا القانون العرفي وأعلنت بروكسل سنة 1982 رفضها منح بولونيا قروضا جديدة وعلقت مفاوضات إعادة جدولة الديون البولونية. وطالبت هذه الدول بإلغاء القانون العسكري وإطلاق سراح سجناء المعتقلات والعودة إلى الحوار مع "تضامن" (النقابة المحلولة) ومع الكنيسة. أما الولايات المتحدة فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك بسحبها من بولونيا ميزة " شرط الدولة الأكثر رعاية" الممنوح لأعضاء الغات GATT .

ومع ذلك لم تذهب الولايات المتحدة إلى حد مقاطعة الفحم البولوني (إجراء جد قاس كان من الممكن أن يعرض قدرة بولونيا على تسديد ديونها للخطر) وقبول الإعلان القانوني الرسمي بتخلف الدفع بالنسبة لبولونيا (الشيء

الذي كان من الممكن أن يمنع عنها أي قرض ويضطرها للدفع نقدا). وقد قدرت آثار هذه العقوبات بخمسة عشر مليار دولار. وكان تعليق القرض هو الإجراء الأكثر إيلاما بالنظر إلى التخفيض الشديد للواردات الذي انجر عنه لاسيما في الزراعة وتربية الحيوانات. وفي الواقع كانت إجراءات الحلف الأطلسي هي الأكثر تأثير، فالعمل الأمريكي على وجه الخصوص لم يكن له سوى تأثير رمزي بالنظر إلى الآثار التعويضية التي حصلت عليها الحكومة البولونية للصيد البحري. ولكن نظرا للوضعية المالية المتدهورة لبولونيا (25 مليون دولار)، من المحتمل أنه لم يكن ليقبل أي خط ائتماني جديد. أما المصرفيون فقد عبروا عن أملهم في أن تتواصل المفاوضات معللين ذلك بأن الدائنين هم أيضا طالبون مثلهم مثل المدينين. والحال أن البولونيين سيحصلون سنة 1983 ليس على إعادة جدولة دينهم فحسب بل وعلى تسديد القروض وهي منّة كانت بولونيا أول من حصل عليها مع المكسيك بالرغم من القاعدة التقليدية. وكان الحصول على ذلك من السهولة بمكان بالنسبة لبوُلونيا، لدرجة جعلتها تقرر، كإجراء ثأري حيال المقاطعة، تعليق كامل تسديداتها (أصولا وفوائدا). وكان ذلك، في الحقيقة، هدية لم تكن بولونيا تنتظرها، بما أنها منحت تأجيلا على كل ديونها التي وصلت آجال الاستحقاق. لقد دام هذا الوضع ثلاث سنوات ومن المحتمل أنه جلب 12 مليار دولار بما أن اتفاق باريس في 1985 كان ينص على إعادة جدولة تمتد على 11 سنة مع 6 سنوات إعفاء. ومن المحتمل مع ذلك أن هذا الموقف كان عنصرا أساسيا من عناصر سياسة داخلية. فسوليدارينوسك كانت وحدها القادرة على التفاوض مع الدول الغربية حول وضع مخطط مارشال حقيقي جديد. وقد استطاعت هذه النقابة بصوتها وحده أن تنجح في وقف العقوبات وأصبح جليا أنه لم يكن ليتسنى التغلب على الأزمة البولونية لولا المساعدة الفعالة للدول الغربية ولولا وصول القوى الديمقراطية فيها للحكم. ولم يحبذ السوفييت التدخل عسكريا نظرا للتكلفة السياسية والمالية الباهظة للأزمة ونظرا لانعدام شعبيتهم في بولونيا ولتدهور

صورتهم دوليا في وقت كانوا يبذلون فيه مجهودات دبلوماسية خاصة في مجال نزع السلاح.

وبالإمكان تقديم أمثلة أخرى. فقد كانت العقوبات المتخذة ضد العراق إثر غزوه الكويت قوية جدا مع قطع التجارة تقريبا عالميا معه (مقاطعة وحضر في نفس الوقت) تم تعزيزه بحصار. بل وأُعتبر ذلك كحالة مثالية بالنظر لهشاشة هذا البلد ولجدية العقوبات المتخذة. والأمر كذلك بالنسبة لقضية الرهائن الأمريكان في إيران التي أدت إلى وقف استيراد البترول الإيراني (الذي كان يؤمل في توسيعه ليشمل الحلفاء) وتجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية بالولايات المتحدة وخارجها. فاستعمال السلاح الاقتصادي ليس لعبة حاصلُها سالب، بما أن الاقتصاد العالمي برمته قد وضع في وضع أدنى من الأمثل. ومع ذلك تكمن أهمية تطبيق هذه العقوبات في مقارنة الخسائر وذلك بالطبع يشبه الحرب نفسها لكن دون إراقة دماء. لقد كانت هناك نقاشات مهمة حول قضية معرفة نوع المواد التي ينبغي أولا ينبغي بيعها للبلدان التي يفترض أن تكون معادية. وأما عن الذين يرون أن هذه الرقابة يجب أن تمارس على الأسلحة وحدها، يُجيب آخرون بأن واردات الأسلحة "مفقرة"، في حين شراء الحبوب قد يسمح للبلد المعني، بفضل المزايا المقارنة، أن يتخصص في النشاطات الصناعية والتكنولوجية الجديدة. ويبقى النقاش مفتوحا. فلا تستوجب المبادلة سوى في المنتجات التي تضعف اقتصاد الدول الاشتراكية وتشجع الاستيراد "المفقر".

في سنة 1997 أوصت مجموعة مستشارين في مشروع (الديوان الرئاسي حول التصدير) الرئيس كلينتون بالحدّ من استعمال العقوبات الاقتصادية الأمريكية أحادية الجانب وإلغاء العقوبات خارج الإقليم وكذا عمليات المقاطعة الثانوية أي تلك المطبقة على البلدان التي لا تحترم العقوبات. فهذا التقرير يرى أن العقوبات أحادية الجانب مكلفة ليس فحسب بفعل رفض إبرام الصفقات مع البلدان المُجَرّمة، لكن أيضا بما تجلبه من تشجيع لصالح منافسين أجانب وبفقدان ثقة المُمونِين.

2- الإفقار عن طريق مجهود التحضير للحرب:

إن هذه الإستراتيجية قديمة فأصحاب المذهب الربحوي كانوا يوصون البلدان الغنية بالزيادة في النفقات العسكرية والتهديدات الموجهة ضد جيرانها الأفقر بطريقة سرعان ما تجعل من هؤلاء، بعد دخولهم في سباق تسلح منهك اقتصاديا، فريسة سائغة لا تحتاج تدخل قوات عسكرية. فتصور القوة والنفوذ بهذا الشكل هو تصور جد معاصر. ففي هذا السياق يشكل الاقتصاد برمته أداة من أدوات سلطة الأمير. فالاقتصاديات النامية لا تملك الوسائل لتطوير دفاعاتها لأن النفقات العسكرية تشكل عبئا ثقيلا بالنسبة للدول الفقيرة. فالقدرة على إنتاج أسلحة ذات أداء تتعلق بالقدرة الاقتصادية والتكنولوجية التي تمتلكها البلدان. فالسباق نحو التسلح يضعف القدرات التنموية للبلدان لكن الأكثر فقرا منها سرعان ما تزداد فقرا على فقر، فيزيد ذلك من نفوذ البلدان الأكثر ثراء. فأخصائيو الاقتصاد يقومون دائما بإدماج " أثر قابلية الإنهاك " الذي يدل على العبء الذي تمثله المجهودات العسكرية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ضمن نماذج السباق نحو التسلح. وفي هذه الظروف تسعى الدولة إلى تحقيق التفوق بوسائل ملتوية ليس لغرض بلوغ تفوق عسكري في مدى قصير ولكن لإضعاف العدو لدرجة يصبح معها مزعزعا اجتماعيا. وهكذا يتحتم على الدول اللجوء إلى تقنين فوري للاستهلاك (زيادة في الضغط الضريبي، تضخم، تخفيض في النفقات الاجتماعية) والتعرض لآثار إبعاد الاستثمارات المدنية بفعل النفقات العسكرية والتسليم بالبطالة التي يتسبب فيها الطابع غير المنتج للنشاطات العسكرية. فالاقتصاد سلاح قاتل يجب مساندته في النهاية بعمل عسكري. ويفهم البلد الفقير أن وجوده في خطر وأن عليه عدم مواصلة هذا السباق. وفي هذه الظروف يوجد حلان ممكنان، التفاوض (الذي لن يكون أبدا في صالح من يطالب به لأنه الشيء الذي يحتاجه أكثر) أو المواجهة العسكرية. ولهذا السبب تعد هذه السياسة خطيرة ولا يمكن في الحقيقة إتباعها إلا ضمن منظور بعيد المدى لموازين القوى المستقبلية. يجب الإضعاف دون التسبب في اليأس. لقد

عانت الولايات المتحدة من تطبيق هذه السياسة التي كانت هي الرائدة في استعمالها جاعلة مؤقتا ممن يقولون أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا ألمانيا أو يابانيا، مصيبين في قولهم ويبين لنا التاريخ القريب أن هذه النظرية لم يتم إثباتها على أرض الواقع.

فقد عانى الاتحاد السوفييتي معاناة معتبرة من هذه الإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة. ومع ذلك كان ستالين أول من اعتبر أن السباق نحو التسلح سيقرع أجراس الرأسمالية والاقتصاد الأمريكي خاصة. وقد استند في ذلك على الاستدلال الآتي: سيؤدي تخفيض الاستهلاك الذي فرضه المركب العسكري الصناعي إلحاق الضرر بالهياكل الإنتاجية الأمريكية ويثير سخطا شديدا لدى المستهلكين وبالتالي لدى الناخبين. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية بنجاح، أنفق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ما يقارب ربع إجمالي ناتجه المحلي على أغراض عسكرية زاجّا بنفسه في عملية "قابلية الإنهاك الاقتصادي". و لم يكن أي بلد في العالم يعيش وضعا يسوده سلام نسبي في إطار التعايش السلمي، ليقبل بعبء كهذا خلال نصف قرن دون أن يتعرض، في النهاية، للآثار السلبية العميقة التي تنجر عن هذا الخيار. وبالمقارنة مع ذلك، لم تتجاوز نفقات الولايات المتحدة المخصصة للدفاع نسبة 10% حتى خلال الفترة السوداء لحرب فيتنام. وبالتأكيد يمكن التذرع بأسباب أخرى لتفسير الفشل السوفييتي كأخيار سياسة صناعية ثقيلة ذلك لم يراجع أبدا، وكآثار العطالة التي تفرزها البيروقراطية الشيوعية والتركيز الاقتصادي المفرط للحكم، لكن لا مجال للشك في أن عسكرة الاقتصاد شكلت سببا يكاد يكون حاسما في مسار تقوض الاشتراكية السوفيتية. ففي الوقت الذي باشر فيه الرئيس رونالد ريغان، منذ انتخابه الأول، سياسة "استرجاع القوة العسكرية الأمريكية" لاسيما عن طريق مبادرة الدفاع الاستراتيجي (المسماة أيضا حرب النجوم)، بدأت تظهر على النظام السوفيتي الذي كان يبدو قويا وغالبا عسكريا، علامات ضعف غير معقولة ثم تقوض. وتاريخيا لم تخرج الولايات المتحدة من ذلك سالمة مع توائم

من العجز، فقدان الريادة في العديد من التكنولوجيات أو الأسواق المدنية وظهور مؤقت لتعددية قطبية مع بروز قوى اقتصادية جديدة كاليابان وألمانيا لدرجة أن فكرة انهيار القوة الأمريكية أصبحت متناولة كثيرا. ولكن مع نهاية السباق نحو التسلح تصرفت الولايات المتحدة بشكل جيد لدرجة عادت معها من جديد رائدة لا جدال في ريادتها في المجالات الاقتصادية والنقدية والعسكرية بل وحتى الأخلاقية في العالم.

3- إستراتيجية القطيعة:

تستعمل الأسلحة الاقتصادية لغاية إضعاف العدو المحتمل فالإستراتيجية المباشرة (أو العسكرية) أصبحت صعبة بسبب التوازن النووي ومذهب التدمير المتبادل المضمون (MAD) واضطرت الدول لتطبيق إستراتيجية "مناورة مباشرة" حددت على أنها استغلال لهامش الحرية الضيق الفالت عن إلردع النووي بواسطة وسائل أخرى. وعندها يستعمل الاقتصاد كوسيلة ضغط بغية دعم مطلب ما أو إعطاء وزن لإشارة دبلوماسية. إذن يتعلق الأمر حقا بسلاح بما أن استعماله ليس نابعا فقط من أهداف اقتصادية. وضمن استيعاب كهذا، يتجاوز الدفاع الوطني بشكل عريض مجرد الشأن العسكري. وإستراتيجية القطيعة هي الأكثر مانوية manichéenne. فالهدف هو خلق مشاكل اقتصادية داخل البلد الخصم قصد زيادة الصعوبات السياسية والاجتماعية التي يعيشها. وتهدف القطيعة في التدفقات التجارية والمالية إلى زعزعة البلد الذي يخضع، بشكل أحادي، لهذا القرار. والحظر أداة انتقام أو ردع من شأنها خلق تغيير في سلوك العدو المحتمل. وبالفعل، حكومة كارتر كان يحدوها الأمل في أن تخلق مقاطعة الحبوب مشاكل اجتماعية معتبرة نسبيا في الاتحاد السوفيتي. وهناك العديد من الأسلحة الممكن استعمالها لاسيما السلاح الغذائي والطاقوي والسلاح التكنولوجي أو النقدي والمالي. لكن ليس من السهل التحكم في هذه الإستراتيجية والآثار العكسية تكون أحيانا أشد قسوة على مُستعمل السلاح منها على من ينبغي أن يتعرض في العادة لآثاره.

لقد فرضت الولايات المتحدة في 19 أكتوبر 1960 حظرا على كل الصادرات نحو كوبا ما عدا المواد الصيدلية. ثم قررت أن تخفض حصة السكر المخصصة لكوبا (ثلثي إنتاجها) إلى الصفر. وهكذا فقدت كوبا زبونها وممونها الأساسي. لقد حاربت الولايات المتحدة علنا نظام كاسترو الفتي. ففي البداية لم يكن كاسترو ماركسيا ونظامه لم يكن يرى على أنه يمثل تهديدا. فالإصلاح الزراعي سنة 1959 كان ينص على تأميم الأملاك الزراعية التي تتجاوز 1300 هكتارا لكن هذا القانون أضر بشركة يونايتد فروت United Fruits والشركات السكرية الأمريكية. وكان رد الفعل الأمريكي في الأول معتدلا ومقتصرا على المطالبة بتعويض سريع فعال وملائم. لكن بعد ذلك مباشرة وصل الأمر بالأمريكان إلى الكلام عن السلب. ثم أن تنصيب شي غيفارا كرئيس للبنك الوطني الكوبي ليصفي حقا من هذه الأجواء. و لكن زيارة السوفييت لكوبا سنة 1960 هي التي هزّت بشدة العلاقات الأمريكية الكوبية القائمة خاصة على مضاعفة ثمن السكر عند الشراء مصحوبة بمساعدة تقنية ومالية لصالح المشاريع الصناعية. وقد اقترح السوفييت شراء السكر من كوبا، بالطبع بثمن أقل من الثمن الأمريكي المضمون، لكن في مقابل منتجات بترولية خاصة. وأدت هذه الزيارة إلى ردة فعل أمريكية تمثلت في محاولة تكوين المنفيين الكوبيين تكوينا عسكريا وتحضيرهم لقلب نظام كاسترو حتى وإن كانت الولايات المتحدة قد استعملت السلاح الاقتصادي في البداية. وكانت الدفعات الأولى من كميات البترول السوفييتي المسلمة هي الذريعة، فطلبت كوبا من الشركات الأجنبية الثلاث التي كانت تحتكر التموين بالبترول وتصفيته وتوزيعه، أن تتزود بالبترول السوفييتي الأقل تكلفة، لتغطية نصف احتياجات الجزيرة من الطاقة. وكان رفض الشركات الأجنبية فوري نظرا للسعر المغري للبترول الفترويلي وللصفقة التي أمضتها مع الحكومة الكوبية. وعندئذ رفضت كوبا تسديد ديونها للشركات الثلاث ثم قامت بحجز المصفاوات. وتحول الصراع ذي الطابع الاقتصادي إلى صراع سياسي، صراع دويلة صغيرة مع "قوة رأسمالية امبريالية".

وكانت حكومة الولايات المتحدة ترى أن الاتحاد السوفييتي لا يملك الوسائل الكافية لتوفير البترول الضروري بسبب انعدام أسطول كاف من ناقلات النفط. وبغض النظر عن الاستقلالية السياسية التي يتمتع بها بناة ومجهزو السفن الذين لا يترددون في كراء أو بيع خدماتهم. وحينها شمل قرار المقاطعة الأمريكي تجارة السكر ومجمل الصادرات. وفي الحقيقة، هذا القرار لم يأخذ في الحسبان الروابط السوفيتية الكوبية المتعززة ولا الحماسة الثورية ولا شرعية "القائد الأعلى". وفي هذه الظروف "تبنى الكوبيون قانون تأميم يسمح لهم بسلب أملاك من يريدون ومتى يشاءون. ومسّت التأميمات المصالح الأمريكية وحدها ولم تمول إلا عن طريق صندوق تُمونه مبيعات افتراضية للسكر الكوبي بالولايات المتحدة. وكانت الأملاك المسلوبة تساوي في تلك الفترة ما يقارب ملياري دولار. وقد اعتبرت الولايات المتحدة هذه الإجراءات تمييزية. وتبع ذلك سلسلة من الإجراءات الثأرية جعلت كوبا تتعسكر لدرجة امتلاك جيش يفوق جيوش أمريكا اللاتينية مجتمعة. واحتمى كاسترو بالمساعدة السوفيتية معلنا نظامه الاشتراكي سنة 1961. وقد حاولت الولايات المتحدة، عبثا، تمرير عقوبات جماعية ضد كوبا عبر الانتخاب. ففي البداية رفضتْ منظمة دول أمريكا الحظر الاقتصادي ضد كوبا لكنها أذعنت لذلك بعد قضية الصواريخ في أكتوبر 1962 (مبدأ الحجْر) وقضية حرب العصابات في جويلية 1964 (قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية).

واختفت هذه العقوبات تدريجيا في نهاية الستينيات. ومع ذلك حصلت الحكومة الأمريكية سنة 1967 على احترام طوعي للحظر من قبل الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية. وواصلت البلدان الأعضاء في منظمة التجارة والتنمية بأوروبا تجارتها مع كوبا رغم الضغوطات الأمريكية (9% من التجارة الكوبية سنة 1962 و31% سنة 1974) وبقروض لا يستهان بها. وفي سنة 1975 اعترفت الولايات المتحدة بفشلها وتخلت عن الرقابة. وبحكم الواقع أعيد توجيه التجارة الكوبية وبقي ثمن السكر الكوبي الذي يدفعه السوفييت أعلى

بكثير من السعر العالمي الرائج. وبإيعاز من شي غيفارا انطلقت كوبا في تجربة لتطوير الإنتاج الصناعي. وانتهت هذه المحاولة بتخفيض إنتاج السكر إلى النصف وبفشل التصنيع. وقد مرت الحرب الاقتصادية الأمريكية الكوبية بست مراحل:

– من 1960 إلى 1962 قررت الولايات المتحدة معاقبة كوبا اقتصاديا أساسا بسبب إجراءات التأميم والمقترحات الضعيفة جدا في مجال التعويضات والسلوك العدائي لكاسترو وعلاقاته مع الاتحاد السوفييتي عدوها في الحرب الباردة. وقد أدى خوف الولايات المتحدة من "كيس" اشتراكي يوجد قبالة الشواطئ الأمريكية إلى رد فعل حازم لكنه دون شك رد فعل جد أرعن حيال نشاط كاسترو "الثوري" وبوسائل ثأرية غير ملائمة بالنظر إلى المخاطر الحقيقية.

– من 1962 إلى 1970 حاربت الولايات المتحدة الثغرات التي يعاني منه الحظر (التي حدت من فعاليته بشكل معتبر). وبعد طرد كوبا من منظمة الدول الأمريكية سنة 1962، فإن استيراد وتصدير السلع ورؤوس الأموال بين البلدين أصبح أمرا غير قانونيا ابتداء من سنة 1964 وتبع ذلك نفس الشيء في منظمة الدول الأمريكية. فأعطى كاسترو ابتداء من سنة 1964 الأولوية للتنمية الفلاحية عن طرق تسريع عصرنة المزارع وتحديد أهداف إنتاجية مفرطة أفرزت آثارا بيئية مشؤومة. فبعد أن كان اقتصاد كوبا سنة 1959 في المرتبة الرابعة من اقتصاديات أميركا اللاتينية أصبح سنة 1972 في المرتبة الثانية عشر. وقد ترتبت عن هذا الصراع الاقتصادي أربع نتائج خطيرة منها عدم كفاية المنشآت المينائية بالنظر إلى المعايير العصرية، تخلي عن العتادات بسبب عدم وجود قطع الغيار، نقص فادح في العملة الصعبة الأجنبية وضياع يد عاملة ماهرة. وكان على الكوبيين دفع ضريبة الدم (حرب العصابات).

– من 1971 إلى 1980 تركت الحكومة الأمريكية الحظر ينفرج تدريجيا كمحاولة للمصالحة كانت مازالت هشة. وقد قبلت دون الرد بإجراءات ثأرية خاصة، قيام منظمة بلدان الدول الأمريكية برفع الحظر وتجارة فروع الشركات

الأمريكية في العالم الثالث مع كوبا بل وقد ذهب الرئيس كارتر سنة 1977 إلى حدّ رفع قيود معينة في مجال السفر لصالح السياح الأمريكان.

- من 1981 إلى 1989 تم دعم الحضر الثنائي بشكل تدريجي ومنتظم. وقد ظهر هذا الفتور في العلاقات منذ تولي رونالد ريغان الحكم تم كان الحضر، في نهاية عهدة بوش، قويا مثلما كان عليه سنة 1970.

- من 1989 إلى 1996 المجهود الأمريكي الرامي لعولمة الحظر في الأوساط الدولية، جابه إحساسا متزايدا برفض هذه الإجراءات ضد الاقتصاد الكوبي، بل أن منظمة الأمم المتحدة ذهبت إلى حد إدانة هذا الحضر سنة 1992 كما عارض المجتمع الدولي بل وحتى الوطني (لاسيما من قبل الشركات) القوانين المشهورة (قانون الديمقراطية الكوبية وتعديل هلمز بيرتون Helms-BURTON) التي كانت تمثل أساس عملية "الحرب الاقتصادية" ضد كوبا..

- فمنذ قرار الرئيس بيل كلينتون القاضي بتعليق حق متابعة الطالب بستة أشهر في إطار "العنوان الثالث من قانون التحرير" الذي يعرف بقانون هلمز برتون، ثم تمديد ذلك بعدها بستة أشهر إضافية، نجحت الولايات المتحدة في الحصول على مجهود متعدد الأطراف لم يسبق له مثيل غيّر شروط المحادثات مع كوبا. فبعد 37 سنة من الصراع ضد فيدال كاسترو، تريد الولايات المتحدة ترقية الديمقراطية في كوبا عن طريق الوسائل الدبلوماسية والسلمية. وقد وجد هذا القرار قبولا حسنا لدى الحلفاء لاسيما الاتحاد الأوروبي (أتفاق أمريكي أوروبي سُمي "التفاهم"، أُبرم في 11 أفريل 1997، يحث الحكومة الكوبية، ابتداء من ذلك التاريخ، على ترقية الديمقراطية). وتجد الحكومة الكوبية الشيوعية نفسها اليوم معزولة أكثر من أي وقت مضى، بفعل الضغط الدولي. إنه خبر طيب بخصوص كوبا والحرية في العالم. لقد تبنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اقتراحا أمريكيا حول حقوق الإنسان في كوبا (أفريل 1997) وقد عملت بلدان أمريكا اللاتينية أكثر فأكثر في هذا الاتجاه. لقد عاد التوتر من جديد للساحة وكوبا مازالت تعتبر "بلدا صعلوكا".

ومع ذلك فشقاء كوبا وبؤسها، لم يوازه نجاح حكومات الولايات الأمريكية، فهذه الأخيرة قد ارتكبت في هذه الظرف أخطاء عديدةً مثل:

- التقدير المبالغ فيه لقوة مقاومة كوبا ولهشاشتها؛
- الاعتقاد بأن العقوبات الاقتصادية القاسية والمستديمة قد يكون لها تأثير على سلوك قادة الدول المُعاقَبة؛
- التقييم المفرط للقيمة الإستراتيجية للسلع المستورَدة والمصدَرة؛
- الاستهانة بقدرات تدخل الدول الأخرى وبإسهامهم في مجال العتاد التعويضي؛
- - التقييم المفرط لفعالية الوسائل الدبلوماسية متعددة الأطراف وللنية الحسنة للحلفاء المترددين؛
- الرأي المغلوط القائل بأن الحظر الاقتصادي يكون أكثر فعالية إذا ما رافقته إجراءات عسكرية محدودة؛
- عدم القدرة على استباق الآثار السياسية الوخيمة التي يتسبب. فيها حظر ما (انتفاضة وطنية، قمع داخلي أو ذهنية حصار).

لقد حاول أكبر اقتصاد في العالم على مدى أربعين سنة فرض عمل سياسي اقتصادي ضد دولة صغيرة مجاورة دون الحصول، مع ذلك، ولو من بعيد على النتائج المأمولة. لقد كانت نتائج الحظر سلبية، إجماليا، سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي فشلت في فرض الاحترام أمام بابها، أم بالنسبة لجزيرة كوبا التي أُفقرت وأجبرت على البقاء دون ديمقراطية. وظلت المصالح الأمريكية حساسة جدا حيال تأثير المهاجرين الكوبيين، دون شك لأسباب انتخابية. فلو قيست نوعية قرار ما بدرجة نجاح الأهداف المتبعة فيه، فإن العمل الأمريكي الذي باشره دوايت إيزنهاور ثم واصله بعده، بدرجات متفاوتة، كل الرؤساء الأمريكان الوسطيين حتى بيل كلينتون سيبدو لنا فاشلا. فالحظر، بدل إضعاف نظام كاسترو عززه، خالقا على مر أربعين سنة تقريبا، ثقافة مناهضة لأمريكا. فكاسترو استغل موقف الحكومة الأمريكية ليبرر عجز الاقتصاد

الوطني. ثم إن العقوبات الاقتصادية لا تكون ناجعة إلا بانعدام أي مصدر تجاري بديل الشيء الذي لم يحدث أبدا خلال فترة السباق نحو التسلح بين القوتين العظميين اللتين كانتا تضطلعان "بقيادة" النظامين الرأسمالي والاشتراكي المتضادين. وحتى الحلفاء لم يكونوا دائما منسجمين مع العمل الأمريكي متسببين بذلك في أوضاع من التوعك السياسي الذي لا طائل من ورائه. وفي النهاية انهار الاقتصاد الكوبي نتيجة هذه الإجراءات الثأرية. وبعبارة أخرى أصبحت الحياة اليومية للكوبيين صعبة جدا في حين بقي الذين (أو الذي بالنسبة للمؤلف، الذي يبدوا دون شك على حق جزئيا، انه لا يرى في قرارات الكوبيين سوى تجسيدا لإرادة فيدال كاسترو المهيمنة والعارفَة بكل شي) أوصلوهم إلى هذه الوضعية في مكانهم. واليوم ومع نهاية الشيوعية بقيت كوبا هدف الولايات المتحدة الأمريكية المفضل، فالبرنامج "**مُحرِّر**" يهدف إلى خلع كاسترو إلى إزالة الاشتراكية من الجزيرة. ولهذا الغرض هناك رقابة مشددة على المبادلات لكن تضامن الأوروبيين تناقص بشكل متزايد في عملية تشبه التكالب.

إن سلاح القطيعة الاقتصادي خطير على مستعمله. وفي مجمل التجارب المعاصرة، ليس من المؤكد أن الضحية الأولى ستكون تلك التي كانت مستهدفة. فالقطيعة المتواصلة للتدفقات التجارية قد تؤدي إلى ضياع نهائي لتصريفها (إنتاج محلي جديد، مواد تعويضية، منتجين جدد). فمن الممكن إذن أن يتعرض القطاع المعني إلى تدهور في نموه ويمكن لاقتصاد البلد المعتدي أن يتضرر بشكل حاد. ومن الجانب الاجتماعي، غالبا ما تلاقي الحكومة التي تتخذ قرار الحظر معارضة من قبل جماعات اجتماعية تتضرر بشدة من متطلبات الدولة. وفي البلدان الديمقراطية يمكن أن تكون لهذا القرار آثار معتبرة على الانتخابات وبالتالي على الحكم ذاته. كما يمكن لاستعمال السلاح الاقتصادي آثار وخيمة كقيام العدو المحتمل بالبحث عن تحالفات جديدة أو تعزز نفوذه في هذه الجهات المهمة إستراتيجيا التي يمكن أن تصير عملات للتبادل. وفي الأخير يمكن لردّ الفعل السيكولوجي المترتب عن ردّ الفعل الوطني أن يعزز قوة الخصم.

وبعبارة أخرى، بدل أن نخلق صعوبات داخل بلد الخصم، نخلق تضامنات جديدة تتنافى والدواعي ذاتها التي اتخذ على خلفيتها قرار الحظر. وفي الواقع، يعمل الحظر بشكل جيد بقدر ما تكون ضحيته مزعزعة وضعيفة. وفي الحالة المعاكسة، تكون الآثار المدمرة جد معتبرة بحيث يصبح من الخطر جدا استعمال هذا السلاح. فهذه السياسة المطبقة على العراق مرعبة بالنسبة للشعب، لكن دون آثار معتبرة على رجال الحكم. ويجري الحديث بشكل متزايد داخل هذه الأوساط المأذونة، التي يسخر منها كوليش COLUCHE، عن تدخل عسكري لإنهاء النظام التسلطي لصدام حسين.

4- إستراتيجية التطويق (أو التضييق):

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير روابط تواقف اقتصادي من شأنها ضمان السلم. فهناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية مهمة تحكم، بشكل رسمي نسبيا، المساعدات التي تمنح لبعض بلدان العالم الثالث. فبإمكان البلد القوي نسبيا أن ينتهج سياسات سخية نسبيا حيال جيرانه الأضعف فيخلق بذلك روابط اقتصادية وثيقة يحصل، في النهاية، على ثمنها في شكل مواقف موالية لها في المنظمات الدولية ولإبرام اتفاقيات أمنية متبادلة وفي كل إجراءات المفاوضات التجارية الدولية.

وهكذا سيأتي ردع العدوان من التضامنات الاقتصادية الجديدة التي أحدثت بهذا الشكل. ويوصى بهذه الإستراتيجية بشكل خاص في صراع الأنظمة. فقد شرح صمويل بيزار Samuel PISAR ولعدة مرات الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي سيكون بوتقة قوية تختفي فيها الاشتراكية. فالأسطوبوليتيك خاصة كان يعتبر أن الروابط التجارية تلعب دورا معدلا للإيديولوجية. فهذه الإستراتيجية التي دافع عنها كل من نيكسون وكيسنجر لا تخلُ من آثار وخيمة. وكسلاح هجومي فعاليتها معدومة وفي الواقع يستحيل قياس تأثيرها في المطلق. وكل شيء يتعلق، بالطبع، بأهمية

التضامنات والثقة بين المتعاملين وبالآثار الاقتصادية والاجتماعية بل والعسكرية المقارنة التي تمتلكها هذه السياسة على قوة الدولتين الاثنتين. فهذه الإستراتيجية ليست ملائمة اليوم. أضف إلى أنه في إنشاء الألينا (اتفاق التبادل الحر الشمال أمريكي) يمكن لفكرة المحاصرة أن تدفع المكسيك نحو تطور مهم سيقلص من الحركات المعادية لأمريكا التي تقلق الحكومة الأمريكية في سعيها نحو استرجاع اقتصاد سوق له ألوان أمريكا.

ويمكن للتوافق الاقتصادي أن يتخذ أشكالا متعددة. فهكذا قبلت الولايات المتحدة الأمريكية أن يقوم المستثمرون اليابانيون بتمويل جزء من عجزها العمومي. والحال أن فليكس روهاتين Felix ROHATIN قد تكلم عن تبعية اقتصادية خطيرة تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية أسيرة رأس المال الأجنبي. فلو قرر المستثمرون اليابانيون سحب أموالهم سينتج عن ذلك ارتفاع سريع في معدلات الفائدة وانهيار للدولار. وفي هذه الظروف تتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بحجج المستثمرين اليابانيين لاسيما في المفاوضات التجارية.وفي سنة 1992 توجت الزيارة التي قام بها جورج بوش لليابان التي تهدف تقليص الاختلال الذي يعاني منه ميزان المبادلات التجارية والمالية بين البلدين بفشل ذريع بالنسبة لرئيس هذا البلد الذي يفترض أنه الأقوى في العالم. وكذلك الشأن بالنسبة للتبعية الأمريكية للواردات من المنتجات التكنولوجية العالية (كنصف الناقلات) تلك التي خلقت ظروفا تحد من القوة الأمريكية خاصة الخطر المتمثل في رفض المستوردين تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بمنتجات ضرورية لدفاعها الوطني ذاته. والبنتاغون على علم بهذه المشكلة وقد حاول البحث عن حلول وطنية أو تعويضية هي ليست دائما سهلة خاصة في المدى القصير. ومع ذلك، مصالح البلدين مرتبطة بما فيه الكفاية ,حتى تجعل من حرب اقتصادية مباشرة أمرا ممكنا. فالعودة إلى استقلالية معينة -الربحوية الطيبة لروبرت جيلبي- أمر متداول تحت اسم الأمن الاقتصادي لاسيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات التكنولوجيا العالية واللازمة بشكل مباشر لصناعة الأسلحة

والأقمار الصناعية أوالطاقة. وإذا كانت هذه الحجج التي يمكن فهمها مباشرة قد عرضت في الأول، فقد تم توسيعها ابتداء من ذلك الوقت لتشمل التنافس الاقتصادي الدولي. فالربحوية الطيبة تنطبق على مجموع الاقتصاد الأمريكي في رغبته في الاحتفاظ بالصدارة.

والإعانة الموجهة نحو الدول النامية يمكنها أن تساعد أحيانا على تصريف فائض الإنتاج الوطني، لكنها تعوّد البلدان المستفيدة منها على شكل جديد من العلاقة التجارية تنافس المنتجات الوطنية وهكذا منحت إعانة معتبرة من هذا النوع لدول جد متخلفة كالجزائر والصين ومصر والنرويج وبولونيا والباكستان وتركيا. ويرى حلف الأعمال من أجل تنمية اقتصادية دولية أن أنصار تخفيض الإعانة الأمريكية الدولية يزرعون بذور تلاشي و زوال نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ومعه قسطها من السوق. فاليابان وفرنسا وألمانيا هذه البلدان الثلاث التي يتجاوز مجموع الإعانة الوطنية التي تقدمها تلك التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية، هي في أفضل وضع يسمح لها بزيادة نصيبها من السوق نظرا لنشاطها الفعال في مجال المساعدة التي من شأنها ترقية مصالحها الوطنية ذاتها. فمن 3% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1950 لم تتجاوز الإعانة 0.12% سنة 1996 (مقابل 0.55% في فرنسا). وحتى وإن كانت الإعانة غير مشروطة، فإن الخبرة المتأتية من استعمال أموال هذه الأخيرة من شأنها مساعدة الشركات اليابانية لدرجة أن بعض "المشاريع المشتركة" تمول جزئيا بالمساعدة الوطنية والشركات اليابانية تتابع عن كثب التحويلات المالية بهدف الفوز بصفقات مطابقة. ففرنسا وألمانيا هما أقل ترددا في ربط إعانتهما التي يعود أكثر من نصفها لشركات الدولة المانحة. والحال أن المساعدات ليست تبذيرا إنها إمكانية. فبتحسينه للظروف المعيشية في البلدان المعنية، يحجز المانح مكانا لنفسه في أسواق اليوم والغد. فالحلف يذكر أنه في سنة 1994 كان 9 من بين 10 مستوردين للمنتجات الفلاحية الأمريكية هم من المستفيدين من المساعدات التي تقدمها هذه الأخيرة. فالإعانة تحد من التهديدات العسكرية والبؤس والفائض السكاني وتدهور البيئة.

5- إستراتيجية العنف الاقتصادي:

يُعرَف السلاح الاقتصادي بأنه أداة للعنف السياسي. ويتعلق الأمر بالاستيلاء على السلطة أو القوة الاقتصادية عندما تكون هذه الأخيرة معادية لنا والقيام تدريجيا بإضعاف الطبقات الاجتماعية المهيمنة. ولهذا الغرض يجب ممارسة رقابة على القوى السياسية في جهاز الدولة والشركات والنقابات. فيمكن في بلد ما، وبطريقة شرعية ورسمية، نزع ملكية أصحاب السلطة الاقتصادية لاسيما عن طريق التأميم أو الرقابة والتحكم في الأجهزة النقابية. ويتم إضعاف الطبقات المهيمنة باستعمال الضغط الضريبي وإضعاف الادخار عن طريق سن القوانين البيروقراطية. ويصبح الاقتصاد عندئذ أداة للسلطة لاسيما من وجهة النظر الإستراتيجية عن طريق المساعدة التي يمكن لبلد ما أن يمنحها للمعارضين لحكومة العدو المفترض. ويتعلق الأمر في هذه الظروف بمحاولة زعزعة داخلية تشمل القوى السياسية والاقتصادية الداخلية في البلد المعتدى عليه. وليست هذه السياسة من السهولة واليسر مثلما تبدو لأول وهلة، فجهود المجتمع الدولي الهادفة إلى إضعاف صدام حسين في دوره كقائد للعراق، لم تكن لها آثار إيجابية قوية بما يكفي لخلق ظروف مواتية لخلعه. لكن بعد عملية زوبعة الصحراء أصبحت حظوظه في البقاء على رأس العراق تقريبا معدومة. فإذا كان العديد من البلدان النامية قد عانى من حكومات تحظى بدعم ورعاية القوى العظمى، فقد يحدث غالبا أن تشكل "النزعة الوطنية" أو"نزعة الانتماء للعالم الثالث" أو"الدين" سدا منيعا يقف في وجه هذا النوع من التدخل الذي على الرغم من ذلك، يسمح الاقتصاد بتحقيقه.

والمثال النيكاراغوي ذو دلالة على صعوبة التحكم في مثل هذا السلاح **الاقتصادي، فيبدو أن** العقوبات المقررة ضد اناتازيو **صاموزا** Antasio Samoza (1979-1977) **قد عجلت** سقوطه في حين لم تكن تلك المتخذة ضد الساندينيين (1980) أي آثار إيجابية. فلأسباب جيوستراتيجية، تستقطب نيكاراغوا اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن بنما Panama،

بما أنها تحتضن الطريق الملائم الوحيد لعبور مضيق أمريكا الوسطى. فقد قبعت بها قوات البحرية الأمريكية من سنة 1912 إلى سنة 1933 ومهدت الولايات المتحدة الطريق أمام الديكتاتور صاموزا الذي قال عنه روزفلت "صاموزا ابن عاهرة لكنه بن عاهرتنا" [وردت بالانجليزية]، لكن بعد أزمة ما وراء فيتنام ووترغيت، أصبح الكونغرس الأمريكي مهتما أكثر فأكثر بحقوق الإنسان وأعرب عن أمله في الحد من القروض التي تمنح للدول الديكتاتورية. وكان وصول كارتر للحكم بداية النهاية بالنسبة لصاموزا. فقد جعل كارتر منح القروض العسكرية مشروطا باحترام حقوق الإنسان طالما لم يتم تنظيم انتخابات حرة. ومع ذلك واصلت الولايات المتحدة سنة 1978 توفير المساعدة لصالح التعليم والتربية والوضع الغذائي. و لم تزدد الحالة الاقتصادية إلا سوءا ثم انفجرت الحرب الأهلية وقدمت الولايات المتحدة نفسها كوسيط لكنها فشلت الشيء الذي حدا بكارتر لاستدعاء البعثة العسكرية الأمريكية ومتطوعي جيش السلام (بيس كورب) وتعليق المساعدة الاقتصادية وتخفيض عدد موظفي السفارة الأمريكية. وأصبح سقوط صاموزا حتميا. فمن المؤكد أن العقوبات كانت ضعيفة لكنها كانت رصاصة الرحمة والإشارة التي تنتظرها المعارضة النيكاراغوية. واستطاعت المجزرة أن تبدأ، خادعة بسرعتها الكبيرة كل توقعات الخبراء الأمريكيين. واستولى الساندينيون والماركسيون وحلفاء كاسترو على الحكم بموافقة معتدلة من الولايات المتحدة التي كانت تأمل في إحياء حماسة المعتدلين. وكانت المساعدات كافية نسبيا، أكثر من 100 مليون دولار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وما يقارب 200 مليون دولار من البنك العالمي والبنك الأمريكي للتنمية و 100 مليون دولار من ليبيا و 250 مليون دولار من بلدان أمريكا اللاتينية الشرق و 80 مليوتن من بلدان الشرق، دون حساب الأسعار التفضيلية للبترول التي تم الحصول عليها من المكسيك وفنزويلا وإعادة مفاوضة ديون صاموزا لدى البنوك الأمريكية. ورغم هذه المساعدة المعتبرة، بقيت الدكتاتورية كما تعززت العلاقات مع الكتلة الاشتراكية والدعم العلني

للعصابات السلفادورية. وقبل مغادرته البيت الأبيض، قرر كارتر تعليق المساعدة المالية التي لم يستأنفها ريغان أبدا. وسنة 1985 وبعد إجراءات متتالية أصبح الحصار فعالا بفعل الضغوط الممارسة على المنظمات المالية الدولية قصد تعليق القروض الممنوحة للنظام السانديني طالما لم يفتح الباب للتعددية والحريات الأساسية وتطبيق مبدأ عدم الانحياز. وعندما غادر ريغان الحكم لم يتم بلوغ أي هدف من هذه الأهداف. وكانت الأسباب الأساسية الكامنة وراء ذلك، هي تعويض الموارد الأمريكية بموارد مالية يابانية أو أمريكية لاتينية وسوفيتية بل وحتى أمريكية والطبيعة الديكتاتورية للنظام ذاته الذي لا يخضع لمنطق الأنظمة الرأسمالية. ومع ذلك انهار الاقتصاد النيكاراغوي وتبدد كامل التقدم الاقتصادي المتراكم خلال ربع قرن. لقد كان ثمن النصر السياسي الذي أحرزه الساندينيون باهظا فقد كلفهم رفاهية التغذية والاحتياجات الأساسية للسكان.

6- إستراتيجية العقوبة الدولية:

لقد تمت ممارسة هذه الإستراتيجية أساسا ضد بلدان خاضعة لنظام تمييز عنصري أو ضد تلك التي اقترفت أعمالا حربية رأى المجتمع الدولي أنها لا تحتمل. فكلما حظي السلاح الاقتصادي بدعم واسع، كلما كانت العقوبات شديدة. لقد تم تطبيق العقوبة ضد روديسيا وإفريقيا الجنوبية ونظامها العنصري والعراق ويوغسلافيا.

فالصراع ضد الأبارتايد في إفريقيا الجنوبية كان صراعا طويلا. فقد كان أنصار سياسة العقوبات الاقتصادية يودون أن يكون الحصار عاما لكن ذلك لم يدم فترة طويلة كافية وعلى أي حال صار هذا الحصار ضعيفا بسبب التسرب والخروق التي عانى منها ومرد ذلك إلى أن هذا البلد غني بموارده المنجمية. فكانت هذه العقوبات تهدف إلى تقليص الفوائد التي يجنيها هذا البلد من التجارة واستغلال انعدام الليونة في بنيته الإنتاجية بتطبيق حصار انتقائي وبسحب كتلة الاستثمارات الأجنبية منه وبإضعاف إنتاجيته عن طريق رفع

التكاليف وتخفيض معدل نموه. لكن نظرا للإمكانات المنجمية الهائلة التي يتمتع بها الشريك الجنوب إفريقي، ظلت الأرباح التي يجنيها من المبادلات في الغالب تعمل لصالحه بالرغم من الحصار المضروب عليه. لقد كانت هناك لعبة مضاعفة خطيرة تمثلت في المطالبة بعقوبات كانت تسمح بتخفيض تكلفة المواد الأولية الواردة من هذا البلد. وليس في الإمكان منع علاقة اقتصادية دولية إلا وتم فرض حصار يغلق الحدود إغلاقا محكما؛ لكن هذا الغلق صعب التنفيذ دون استعمال وسائل عسكرية. ويتعلق الأمر بالنسبة للبلد الذي تسلط عليه العقوبة بتفادي الحصار وتنشيط الوسائط القادرة على إفشاله بأفضل التكاليف. فالتجارة السرية غير مستبعدة، حتى مع البلدان التي تفرض العقوبة أو تقبل بفرضها. أضف إلى ذلك أن التطبيق الناجع للعقوبات يتعلق بالتكلفة التي يتحملها المهاجِم لاسيما إذا كانت هناك معارضة وطنية قوية حيّة.

فبالنسبة لإفريقيا الجنوبية، كان هذا البلد مترامي الأطراف تعادل مساحته مساحة كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا مجتمعة، وبالتالي ليس من الهين عزله. كما كانت دولة جنوب أفريقيا ذات أداء فعال في تسيير الوسائط التي تمكنها من تخطي العقوبات (إعادة وسم البضائع عند العبور وتزوير شهادات المصدر أو الوُجهة وتحويل مسارات السلع نحو بلدان أخرى مثلا). كما أن جيران دولة جنوب إفريقيا في حاجة لاقتصادها (بوتسوانا، ليزوتو، ملاوي، موزنبيق، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي) حتى وإن كانوا في الحقيقة مساندين للعقوبات. ومما لا شك فيه أن جنوب إفريقيا كانت افتراضيا ضعيفة جدا أمام تطبيق معمم للعقوبات التجارية بحيث أن صادراتها كانت تمثل 35 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي لديها وجهازها الإنتاجي له قابلية تأقلم محدودة. وقررت الدول العربية والإفريقية المنتجة سنة 1973 وقف صادراتها لهذا البلد فأقرت الأمم المتحدة هذه القاعدة بالنسبة للصادرات من الأسلحة. وفي هذه الحالة كان من المنتظر أن تتزعزع بنية الاقتصاد الجنوب إفريقي، لكن حكومة هذا البلد عمدت إلى التخزين وتشجيع الصناعات البديلة وإدخال

تعديلات على منتجاهّا لتصبح أقل استهلاكا للنفط. لقد نجحت جنوب إفريقيا الجنوبية في الاحتماء من الحصار النفطي ولمحاصرتما كان ينبغي توفير الوسائل لذلك. ففي مجال التسلح قررت جنوب إفريقيا بناء صناعة أسلحة خاصة بها رغم الصعوبات التي وجدتما في إنتاج الأسلحة الثقيلة. فقد كان سحب الاستثمارات الأجنبية مكلفا جدا بالنسبة للمستثمرين الأجانب بل مستحيلا أحيانا. فإن صادف وأن أعلن غير مقيمين آخرون أنهم سيشترون [تلك الاستثمارات]، فإن الأمر مجرد تغيير هوية لا أكثر. وإذا تعلق الأمر بالمقيمين الوطنيين، فذلك لن يغير في شيء من حجم رأس المال المستثمر. فعلى المدى القصير، كانت الآثار ضعيفة نسبيا. أما في الأسواق المالية وفي حالة الاستثمار في محفظة مالية، فالتأثير كان أشبه بذلك الذي يحدثه أي بيع شامل للأسهم. وبالنسبة للقروض الممنوحة من الخارج والاستثمار المباشر الذي أنجزه الخارج، كان التأثير أقل مباشرة بسبب مخاطر الخسارة. لقد أدت العقوبات الاقتصادية إلى تكاليف باهظة على وجه الخصوص، بسبب نواقص السوق لاسيما فيما يخص قطع الغيار وعوامل الإنتاج. ومن المحتمل أن معدل النمو الاقتصادي لدولة جنوب إفريقيا ذات الإمكانات الجيدة قد انخفض بفعل العقوبات. فإفريقيا الجنوبية الجرداء، التي غادرها الاستثمار الأجنبي ومعه أيضا رجال الأعمال من سكانها الأصليين، قبلت في النهاية أن تعيش "عصر مانديلا" الرافض للإقصاء بسبب العرق والعودة السعيدة إلى الديمقراطية.

7- إستراتيجية الهيمنة والقوة الاقتصادية:

هذه الإستراتيجية تبناها الريحويون. فالاقتصاد هو أداة هيمنة. ومجرد التلويح بالقيام بفعل ما يكفي. وهكذا يمكن للبلد المهيمن أن يعلن عن نيته في انتهاج سياسة عقابية حيال بلد آخر مرفقا إياها بشروط دقيقة. وعند قبول تلك الشروط يصير تطبيق العقوبات أمرا لا طائل من ورائه. فالاقتصاديات الوطنية للقوى العظمى تمارس تأثيرا معتبرا على اقتصاديات البلدان الأقل تقدما. وفي

هذه الظروف تؤثر البلدان المهيمنة في مستوى القرارات العسكرية - الإستراتيجية للبلدان المُهيمَن عليها. فالسلاح الاقتصادي يسمح لبلد ما أو لمجموعة من البلدان بالهيمنة على بلد آخر بفضل النفوذ الذي يمنحه احتكار التزويد بالسلع والخدمات الحيوية بالنسبة لبقاء ذلك البلد المهيمن عليه. فقد لجأت الولايات المتحدة أحيانا إلى التهديد باستعمال السلاح الغذائي ضد بلدان نامية. وتمتلك الولايات المتحدة القدرة على خلق تبعية ولها في نفس الوقت الإرادة في استغلال ضعف البلدان المهيمَن عليها لتحسين شروط التبادل وترقية وضعها الاستراتيجي الشامل. لكن التنافس الدولي في عالم ذو قدرة إنتاجية مفرطة والسمة الحصرية والحتمية للتموين بالمنتوج الحيوي من قبل البلد المهيمن وكذا وجود منظومة اقتصادية قادرة ولو مؤقتا على مساندة البلد المهيمن عليه، كل ذلك من شانه الحد من تأثير هذا السلاح. وعموما تضمن الدولة المهيمنة لنفسها الأمن وأسعارا متدنية نسبيا لتمويناتها من المواد الأولية والإبقاء على العجز المسجل في المواد الإستراتيجية التي تمتلكها لضمان استقرار أسواقها التصديرية وتضمن أيضا تعزيز روابط التبعية والمحافظة على استمرار السلطات الاجتماعية والسياسية. كما يوجد أيضا نوع من الانسجام والتضامن بين الشركات المتعددة الجنسية والبلدان المهيمنة.

لقد قامت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتجميد الأرصدة العراقية والكويتية مباشرة بعد غزو العراق للكويت في 2 أوت 1992. لكن عملا مثل هذا لن يكتب له النجاح إلا إذا قبلت الأمم المتحدة المشاركة في هذه العقوبات وحماية إقليم العربية السعودية. لقد صادقت الأمم المتحدة على لائحة تقضي باتخاذ تدابير اقتصادية منعية ضد البلد الغازي وبمفعول فوري ابتداء من 6 أوت. وشيئا فشيئا تعممت العقوبات فيما يتعلق بمحتواها (لاسيما وقف النقل الجوي مع العراق) بعدد المشاركين. لقد كانت العقوبات ضد العراق كونية تقريبا فقد تمثلت في وقف التجارة (مقاطعة وحظر) وفي نفس الوقت في حصار. لقد كانت عقوبات طموحة بما أنها هدفت إلى جعل العراق يسحب قواته من

الكويت. فهذه الحملة الأسرع في تاريخ الحرب الاقتصادية، كانت تعتبر حالة مثالية لنجاح الأسلحة الاقتصادية بالنظر للضعف السياسي والاقتصادي للعراق وللأهمية التي إكتستها العقوبات. فالعراق يعتمد على إنتاجه البترولي بنسبة 90% وتبعيته الغذائية تعادل نسبة 60% أما تبعيته للمنتجات الصناعية فتعادل نسبة 60 %. وفي عشرية واحدة تعدّت تكاليف هذه المقاطعة بالنسبة للنشاط النفطي وحده، العشرات من مليارات الدولارات. وقد تدنت الواردات والصادرات على التوالي بنسبة 90 و 98 في المائة. وقد تمت مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية حيال السكان العراقيين لاسيما مع الصليب الأحمر الدولي. لكن مع ذلك تم تحويل هذه المساعدة عن وجهتها من قبل صدام حسين ذاته. وما تزال المسألة مطروحة دائما. وفي المقابل فإن الدول المتواجدة "في خط المواجهة" هي التي اضطرت إلى تحمل التكاليف الأساسية المترتبة عن هذه العقوبات، خاصة تركيا مصر والأردن. فالعراق يرزح تحت دين ثقيل (90 مليار دولار أي ما يعادل 8 مرات تكلفة 8 سنوات من صراعه مع إيران) ويبدو أن مستقبله الاقتصادي محكوم عليه لعدة عشريات.

وكانت إجراءات صدام حسين الانتقامية في هذا السياق جد محدودة، لكن سعر البترول عرف ارتفاعا سريعا بلغ 40 دولارا للبرميل في سبتمبر 1990 مؤديا إلى كساد خفيف في الاقتصاد العالمي وتوترات تضخمية جديدة (2% إضافية سنويا). وفي نهاية التدخل العسكري عاد البترول إلى سعر مماثل لذلك الذي كان عليه في جويلية 1990 قبل الغزو العراقي. لم تسمح العقوبات الاقتصادية بتفادي الحملة العسكرية ومن المحتمل لأسباب زمنية. لقد اتخذت الأمم المتحدة قرارها ضد المعتدي العراقي. فقد أعتقد الاختصاصيون أن العقوبات قد تساهم في فرض احترام اللوائح الأممية في خلال سُنة أو سنتين. خلال هذه الفترة قدر نقص الناتج الوطني العراقي بــ40% خلال السنتين القادمتين. فما هي العوامل التي أدت بالدول للتدخل عسكريا في حين بدت العقوبات الاقتصادية على وشك إحداث آثار سريعة؟ إنها أساسا الفكرة

القائلة بأن العراق سيحتفظ بقواته في الكويت حتى وإن كان ثمن ذلك هو إفقار وإضعاف الاقتصاد الوطني. ولكن أيضا سعر البترول الذي ارتفع بشكل محسوس والتوترات التضخمية (قاربت 2% إضافية) والكساد الاقتصادي الطفيف كل ذلك جعل الوضع لا يحتمل. كما يجب أن نضيف بأن نظام صدام حسين كان ديكتاتورية قائمة على القمع والعنف الداخليين والرغبة في التضحية بمجموع السكان من أجل قضية عادلة في نظر الرئيس. لقد نال العراق مساندة بعض الدول العربية (الأردن، اليمن، ليبيا، السودان، الجزائر وموريتانيا باسم معاداة الإمبريالية الأمريكية والتضامن الإسلامي). لكن تكاملية الاقتصاديات لم تكن كافية للعثور على زبائن للبترول العراقي أو اختيار باعة لمواد جد متطورة خاصة العسكرية منها. ونداء "الجهاد" لم يسمع حقيقة وكانت البلدان الإسلامية منقسمة حول هذه المسألة.

وفي حالات أخرى كي يكون السلاح ناجعا، يتعين امتلاك احتكار حيوي أو على الأقل مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية المعاصرة قد يمس خاصة الأمن الغذائي للسكان وتدفقات رؤوس الأموال اللازمة للنموالاقتصادي أوالمواد الأولية الإستراتيجية. في هذه الظروف يمكن للمصالح الحيوية للخصم أن تصبح مهددة. ولكن مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن قرارا في هذا الاتجاه يعرّض، على المدى البعيد، أمن دولة قوية للخطر، سيكون من شأنه التعجيل بالحرب العسكرية وجعل إمكانية حدوثها أكبر. وبالتالي، تعلق الأمر بردع الخصم دون أن يقوم هذا الأخير بالرد بالعنف العسكري. فرغبة بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول في استعمال سلاح النفط في السبعينيات، أبرزت أهمية هذا الأسلحة عند ممارسة رقابة حاسمة على جزء من الاحتياطات العالمية. ومع ذلك فالسلاح الطاقوي الذي كان في يد دول الأوبيب كان سلاحا محدودا بفعل القوة العسكرية للدول العظمى التي كان يمكن أن يؤدي بها الأمر- عند شعورها بأن مصالحها الحيوية مهددة - إلى أن تستعمل القوة في حل هذا المشكل الذي لم يجد له مخرجا عن طريق التفاوض الدولي.

إن العمل الاقتصادي يقلص أساسا من سمعة البلد الضحية ولن تمارس المساندة الشعبية للحكومة الوطنية سوى آثارا رمزية على وجه الخصوص. لكن الترعة المتمثلة في التقليل من فائدة السلاح الاقتصادي تتضاءل الآن خاصة وأن التدابير المتخذة قد خلفت آثارا ملموسة. فالعقوبات الأمريكية ضد نيكاراغوا أوبولونيا وتلك التي اتخذها الأمم المتحدة ضد العراق وجنوب إفريقيا ترتبت عنها نتائج سياسية ايجابية لا يمكن إنكارها لاسيما عندما تحققت وحدة العالم ضد بلد تمت إدانته.

8- إستراتيجية الاستقلال الاقتصادي- الاستراتيجي:

تعد دراسة تحويلات السلاح حساسة ومعقدة، بما أن نفس الرادار يمكن أن تكون له استعمالات مختلفة يصعب التكهن بها بدقة عند بيع هذا الجهاز. فإعلانات تحويلات المواد الثنائية ليست دائما صحيحة فهي تخضع لاعتبارات سياسة – استراتيجيه تقوم عليها سرية الدفاع الوطني. لكن التحويلات الدولية للسلاح، بالمعنى الدقيق، تظل محاطة بحماية أكبر (تكاد تصل 10% من الإنتاج العالمي) من تلك التي تولى للمنتجات المدنية. فتصدير السلاح هو أداة للنفوذ السياسي ووسيلة من وسائل الإستراتيجية العسكرية لكنه أيضا عامل من عوامل تخفيض التكاليف عن طريق جعل الصناعة الدفاعية "أمرا اقتصاديا عاديا". فمع انهيار الاتحاد السوفيتي والتخفيض العالمي للميزانيات العسكرية (ما يقارب 30% خلال العشرية الأخيرة)، تزايد التنافس على بيع السلاح وأصبحت الرقابة على الصادرات أقل صرامة. وحتى وإن ظل السوق مُنظما، فإنه مع ذلك يمثل نشاطا سياسيا – تجاريا لا يستهان به رغم صعوبة قياس كامل أبعاده. لقد خرجت الدول من منطق الترسانة القائمة على المصالح العسكرية –الإستراتيجية للبلد كي تمنح وزنا معتبرا للاعتبارات الاقتصادية الجديدة. فهي تقترح الحفاظ على قدرة البحث والتطوير العسكري وتطوير التعاون الدولي (لتخفيض المجهود المالي

معتبر الذي يقتضيه الإنتاج الاستكفائي) وتوسيع مجال تطبيق تحويلات التسلح في إطار منطق اقتصادي.

فقد حصلت إدارة كلينتون على تخفيض الرقابة المطبقة على الصادرات من الحواسيب وذلك إثر طلب من وزارة الدفاع التي كان تودّ مراقبة هذه منتجات المصدرة نحو 50 بلد (منها روسيا والصين والهند والباكستان) بحجة أن هذه الأخيرة قد تستعمل حواسيب عملاقة في أغراض عسكرية. وقد رد معارضون بأن هذا القرار قد يؤدي إلى تكاليف اقتصادية معتبرة بالنسبة لشركات الأمريكية، دون أن يستطيع مع ذلك الحدّ من جهود الدول المذكورة حتى يمكن أيضا أن تتزود بهذه الحواسيب من بلدان أخرى. وقد سُرّت إدارة كلينتون بهذا القرار.

خلاصة

لم يكن استعمال السلاح الاقتصادي فعالا جدا. فحسب الديوان الرئاسي للصادرات (PEC) بلغت القيمة المقدرة للصادرات الضائعة بين 15 إلى 19 مليار دولار بالنسبة لسنة 1995 وحدها الشيء الذي أضاع ما بين 200 إلى 250000 ألف منصب شغل. لكن تلاشي تنافسية الشركات الأمريكية هي الأمر الأكثر دلالة لاسيما مع الدول الأخرى. فمساوئ هذا السلاح تتضمن:

- مزايا خاصة لصالح متنافسين أجانب في السوق الأمريكي والبلدان الأخرى؛
- ارتياب بخصوص توفر المنتجات والخدمات التكنولوجية الأمريكية؛
- فقدان الثقة في الشركات الأمريكية وفروعها كممونين وشركاء اقتصاديين؛
- إجراءات ثأرية من قبل الحكومات والشركاء التجاريين مردها تدخلات الولايات المتحدة على مستوى قراراها التجارية الدولية ذاها؛

إذا كانت ملاحظة هذه التكاليف لا تقتضي بالضرورة رفض المعركة ضد الانتشار النووي والإرهاب وعدم احترام حقوق الإنسان أو المتاجرة بالمخدرات التي تظل كلها أولويات سياسية داخلية وخارجية، فالأثر الاقتصادي السلبي المترتب عن عقوبات أحادية الجانب على المصالح الوطنية والدولية للولايات المتحدة يجب أن يؤخذ في الحسبان. كما أنها ستسمح بتأسيس أفضل للقرار السياسي وبالتفكير في حلول أخرى. فتبرير العقوبات أحادية الجانب يقوم على التزامات وطنية ودولية وعلى إجراءات ملائمة لبلوغ هدف محدد بشكل دقيق أو على نفاذ المجهودات الدبلوماسية الرامية لبلوغ تعاون متعدد الأطراف.

يجب تفادي النتائج غير العادلة على المواطنين والأضرار الحاصلة في مجال التنافسية. ومن الضروري منح مساعدة ضبط لفائدة العمال الذين عوقبوا بشكل غير مباشر حتى عندما يكون القرار قد حظي بإجماع وطني قوي والمحافظة قدر الإمكان على احترام العقود وفق قواعد واضحة وغير تمييزية.

ويجب على الإجراءات المتعدية للإقليم بخصوص السلع والخدمات والتكنولوجيا ذات الأصل الأمريكي خاصة عند وجود سلع تعويضية في الأسواق العالمية والمقاطعات الثانوية (القائمة على رفض دول أخرى إتباع القرار الأحادي للولايات المتحدة) أن تخضع لرقابة جدية نظرا لتكلفتها المعتبرة في نهاية المطاف.

أما الميزة التقديرية لقرارات الرئيس فليست محبذة. فمن الأساسي إذن تنظيم استشارة أولية لدى الكونغرس وأوساط الأعمال. فقبل 1980 كان الرئيس يتوفر على مرونة معتبرة في اتخاذ العقوبات ويمتلك سلطة جوهرية. لكن التكلفة المعتبرة و"الحرج السياسي" اللذين ترتبا على مقاطعة واردات الحبوب من الاتحاد السوفيتي من جهة ومقاطعة أنبوب الغاز أورينغوي من جهة أخرى، أدّيا إلى احتمال استثناء عقوبات مستقبلية في مجال الفلاحة وقد تم تفادي العقوبات المتعدية للإقليم منذ منتصف التسعينيات. فالكونغرس يضطلع بدور موجه أكثر أهمية مع تطبيق تشريع نوعي.

فتطبيق العقوبات ليس محبذا إلا عند إمكانية بلوغ الأهداف في زمن معقول. ومن الضروري منح كل المعلومات الممكنة حول تكلفة وضرورة العقوبات الاقتصادية. ومع ذلك مازالت السياسات قليلة الشفافية وتطبيق هذه الأعمال لا ينجز دائما بشكل جيد.

أحيانا لا يكون الاقتصاد هو البحث عن الرفاهية. إنه وسيلة مثل غيره من الوسائل لضمان الهيمنة. وبما أن المجابهة تظل شاملة وكاملة، فجوانب الحياة الاجتماعية بأكملها تبقى معنية. فعدد البلدان القادرة على تركيب أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل قد تزايد بشكل معتبر خلال العشريتين الأخيرتين. وفي هذه الظروف حتى الدول الضعيفة اقتصاديا يمكنها أن تصبح خطيرة لاسيما مع الإرهاب العسكري. والدكتاتوريات الوطنية لا تخيفها تكلفة الحرب أو الصراع. والشعوب المهيمن عليها أو التي غلب عليها التعصب تجد في الصراعات ذاتها أسبابا للوجود. والحرب حاليا تتجاوز العسكريين بل إنها تفلت حتى عن استدلال يعتد المنطق الخاص للحدود. فالحرب الاقتصادية المدنية تضع

مجموع العوامل الاقتصادية وكل فرد في عمله اليومي هو معني بها. فالاقتصاد وسيلة وأداة لصراع يسود عالمنا الراهن من أجل تقاسم الثروات بين الشركات والدول والطبقات الاجتماعية.

إن نظرية الحرب الاقتصادية مازالت في مرحلتها البدائية فجل الدراسات حول المخاطر الإستراتيجية التي طورها شالينغ وبولدينغ تبين أن العقوبات مكلفة بالنسبة لفاعلها ولمن يتعرض لها. وهكذا فاستعمال السلاح الاقتصادي ليس دائما أمرا ممكنا. فبالنسبة لفان برجايك Van BERGEIJK وفان ماريوك Van MARREWIJK تستلزم العقوبات الاقتصادية تكاليف مخفية معتبرة مثل احتمال الحد من الفعالية الاقتصادية بتطبيق هذه القيود الجديدة وصعوبة تحديد درجة وأهمية العقوبات بدقة (والتي تكون في الغالب معتبرة بالنسبة للفاعل مقارنة بالمزايا المنتظرة منها) والارتيابات الجديدة التي تخص الأسواق الدولية التي تسهل السياسات الحمائية والمنتجات الوطنية للمواد رغم المساوئ المقارنة البديهية.

ويمكن للعقوبات أن تكون ناجعة لكنها لا تضمن النجاح. وكلما كانت العقوبات ناجعة كلما ارتفعت التكاليف بالنسبة للبلد الذي يوجه ضده العمل الدولي. وهناك عدة عوامل تساهم في فعالية العقوبات: أهمية العلاقات التجارية والتبعية الاقتصادية، قناعة المجتمع الدولي بالعقوبات ومساندته لها، عزم الدولة المستهدفة على تحقيق أهدافها وقوة التهديد العسكري. ويمكن الخروج بخلاصات مقتضبة:

- لا يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تكون لها آثار إيجابية إلا في إطار سياسة مختلطة تجمع بن التهديد الاستراتيجي والعسكري والدبلوماسي والتدخل العسكري أو السياسي؛
- يمكن أن تكون فعالة كي تبرهن على عزم البلدان المحتجة في زمن السلم وفي هذه الحالة سيؤثر خيار السلاح على نوعية العمل السياسي- الاقتصادي الذي تم الشروع فيه. والسؤال المطروح بالأحرى هو معرفة ما إذا حقق الفعل الهدف المتوخى منه. ففي حالة الأبارتايد تبدو النتائج إيجابية؛

- ويطول الزمن لبلوغ الأهداف على قدر عزم البلد المعاقَب. ويقتضي الأمر ثلاثة أو أربع سنوات حتى تصبح النتائج الأولى ملموسة ولا يمكن تحملها خاصة. والحال أن رجال السياسة هم، في الغالب، في حاجة لنتائج سريعة حتى يتم انتخابهم ثانية. وذلك ما يفسر عدم الصرامة في تطبيق العقوبات في الماضي كلما كانت هناك انتخابات؛
- تنوء العقوبات بثقلها على كل الفاعلين: فهي تخلق اضطرابات في الأسواق وتتمخض عنها ندرات جديدة وفوائض، إنها تقلص في الأول وفي الأخير قدرات التخصص الدولي. لكن البلد المستهدف سيتعرض لمساوئ اقتصادية واجتماعية بما فيها إصراره على تصرفه وسيؤدي ذلك سريعا إلى إضعافه نسبيا. وليس من اليسير في البداية قياس مدى الآثار السلبية للعقوبات بالنسبة للأطراف الأساسية ولهذا فإن استعمال السلاح الاقتصادي يستحق تفكيرا معمقا والكثير من الحذر.

الفصل الثالث

تكلفة الإرهاب

يرى برايان جنكتر Brian JENKINS (أحد أكبر اختصاصيي الإرهاب) أن "الإرهابيين يريدون أن يتفرج الكثير من الناس ولا يريدون أن يموت الكثير من الناس". فمنذ 11 سبتمبر 2001 يمكننا أن نتساءل عن أهداف الإرهاب ذاتها، هذا الذي تصبح تكلفته رهيبة في الأرواح البشرية بسبب أفعال عنيفة ومعزولة لكن قلما تكون قاتلة. إن هذه الهجمات التي اعتبرت كأفعال حربية، قد أثارت ردة فعل عسكرية عنيفة ضد الإرهاب في إطار تحالف دولي. فالحرب التي تدور رحاها في أفغانستان ضد طالبان في خضم صراع عنيف تكاد تغيب عنه وسائل الإعلام، قد أكدت عزم الولايات المتحدة على عدم الرضوخ "لحساسية الرأي العام" حيال عدد القتلى والجرحى. وبعبارة أخرى تم الشروع في مستوى جديد من الرد ضد الإرهاب يبرر عملية عولمة الشرطة تحت قيادة الأمريكان التي قلما يعترض عليها. وعند إحراز النصر تصبح الولايات المتحدة الدّركي الدولي والضامن للحريات الديمقراطية والتجارية والصناعية. وفي الحقيقة لاح انهيار برجي (مركز التجارة العالمي) والخسارة التي لحقت بالبنتاغون كبداية لنهاية الإمبراطورية الأمريكية. ومن المحتمل أن ذلك سيفتح عهدا جديدا من الهيمنة، فحكومة الولايات المتحدة أصبحت "راعي" العالم الغربي.

وشكل الإرهاب الدولي تهديدا لأمن الولايات المتحدة خلال عشرية كاملة. فقبل 11 سبتمبر 2001، استهدف نصف الهجمات تقريبا مصالحا أمريكية لكن خارج الإقليم الأمريكي. وتمثلت الأهداف المرجوة من هذه الهجمات في رفض هيمنة الولايات المتحدة ورفض القيم التي تدافع عنها وزعزعة الحكومات ومقاومة الجهود الرامية إلى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولم تنتظر الحكومات حتى سبتمبر الأخير لتخوض معركة دولية ضد الإرهاب بدءا بالدبلوماسية إلى التعاون الدولي وبالعقوبات الدولية إلى إجراءات الحماية لاسيما العسكرية منها. وقد عوقبت الحكومات المساندة للإرهاب لاسيما عن طريق رفض منح الإعانة الاقتصادية والعسكرية (وطبعا كان ذلك أضعف الإيمان) ومنع تجارة المنتجات الثنائية (ذات الاستعمال المضاعف،

العسكري والمدني). فقد نشرت كتابة الدولة الأمريكية في أفريل 2001 تقريرا عن سلوك الإرهاب العالمي أورد أن قتلى الإرهاب في العالم قد بلغوا 233 و405 قتيلا على التوالي سنتي 1999 و2000 أساسا في آسيا والشرق الأوسط. ورأى المحللون أن الجماعات الإسلامية المتشددة كانت أساسا تريد استغلال الاضطرابات السياسية والاقتصادية في العربية السعودية. وإذا كانت الجزائر والبحرين ومصر والهند والأردن والباكستان وتركيا تبدو كلها أهدافا لهذه الجماعات، فكوريا الشمالية والسودان تبدوان كمرشحين جديدين لتمويل الإرهاب الدولي، مثل إيران وسوريا ولبنان. وتم التعبير عن نفس المخاوف بالنسبة لروسيا والشيشان. واعتبرت الباكستان وأفغانستان مواقع كبرى للنشاط الإرهابي كما بدا لهؤلاء المحللين أن التحالف بين حركة طالبان وبن لادن مقلقا وكانوا يشيرون بإصبع الاتهام إلى المساهمات الخيرية وعمليات الاختطاف وتجارة المخدرات باعتبارها مصادرا لتمويل الإرهاب. والحال أن التقرير كان يؤكد أن إرهاب الدولة كان في تناقص معتبر لأن عزائم "البلدان الصعلوكة" قد وهنت بفعل العقوبات الدولية.

1- طبيعة الإرهاب ومدلوله الاقتصادي:

لقد تطور الإرهاب في الزمان والمكان. فالإرهاب ليس جديدا أبدا، بدءا بمتحمسي كتائب بدر وطائفة القتلة إلى الطلبة الروس المعارضين للقيصر. والإرهاب سلاح الضعفاء والمحرومين وفاقدي الأمل والانتحاريين. فالإرهاب الصهيوني من أجل خلق إسرائيل وإرهاب الدول في عالم اليوم يمثلان في ذات الوقت تعبيرا عن اليأس وعن رفض نير القوى العظمى وتأكيدا على إرادة وهدف يدفع ثمنهما دما يراق. ومن المهم إبراز أشكال الإرهاب قبل التساؤل عن طبيعته الاقتصادية.

1-1- أشكال الإرهاب:

لا يوجد تعريف للإرهاب معترف به عالميا. فهو فعل سياسي عنيف ترتكبه جماعات وأعوان سريون ضد أهداف غير مُقاتلة. ويرى طود ساندلر Todd SANDLER أن "الإرهاب هو الاستعمال المضمر مسبقا أو التهديد باستعمال عنف أو قوة فوق اعتيادية من أجل بلوغ أهداف سياسية عن طريق الترهيب والذعر". وينطبق هذا الإرهاب على تحطيم البشر أو المنشآت. وعلى العموم يقتضي الإرهاب فعلا سياسيا لكن غير معترَف بصفته هذه بسبب دوافع العنف أوالدين". والحال أن تطور مجتمعات الإجرام الدولية يقوم حاليا بتغيير هذا المعطى. فالأديان أصبحت من جديد رهانات سياسية فمن من الأفضل في يومنا هذا تعريف الأفعال الإرهابية بدل البحث عن دوافعها.

أ- تعريف الفعل الإرهابي:

الإرهاب تكتيك غالبا ما يستعمل في الانتفاضات من أجل إشهار الدفاع عن قضية سياسية أو دينية ودفعها إلى العلن (خاصة عندما تدرج المقتضيات الدينية بشكل طبيعي في الميدان السياسي). هناك خمس ميزات يتميز بها العنف السياسي:

- إنه فعل مضمر مسبقا من أجل خلق جو من الرعب. والإرهاب لا يريد بالضرورة أن يصل إلى سلطة الدولة بل يرغب في الغالب أن يكيل لها الضربات؛

إنه موجه نحو حضور، فهو سيفقد جزءا كبيرا من معناه إن لم يكن علنيا. فجون سكوت John SCOTT يرى أن خطورة هذا الأمر تكمن في أن الإرهاب يعاني من احتقان وسائل الإعلام. فالإرهابان الجزائري أو الفلسطيني أصبحا مألوفين بما فيه الكفاية لدرجة أن وزنهما الإعلامي قد تلاشى. وبعبارة أخرى، حتى وإن أوردت وسائل الإعلام كل الأفعال الإرهابية، فإن هذه الأخيرة ستنزلق داخل الوعي الجماعي باعتبارها شيء حتمي وغير عقلاني مما

يجعل الرسالة تفقد بعدها الحقيقي. وفي الحقيقة هناك تنافس بين الإرهابيين أنفسهم من أجل لفت انتباه وسائل الإعلام. وفي حالة التوازن يجعل الإرهابيون وسائل الإعلام محتقنة وغاصة، الشيء الذي يحدّ بالنسبة لهم من فوائد الحوادث الإرهابية الإضافية. ثم أن الطابع التنافسي المتنوع للإرهابات يحجب ويمحي التأثير الذي يتركه كل إرهاب على حدا؛

- إنه يقتضي بشكل متلازم هجمات جزافية أو ضد أهداف رمزية تتعدى بكثير البلدان أو الأشخاص المقحمة مباشرة في الصراع بما في ذلك المدنيين. أنه تعبير عن عنف غير مدمج اجتماعيا وغير منتظم وذو أضرار جانبية قوية يتسبب في صدمة كبيرة و إهانة قوية. إنه سلوك مخالف للعقل بالنسبة للمجتمع الذي يتعرض له؛
- وهو يستعمل بغرض التأثير على السلوكات السياسية. وهو بذلك يُجبر القوى المعارضة على الرضوخ لبعض مطالب الإرهابيين ويتسبب في رد فعل عنيف يكون وشيعة لصراع أعم أو لإخراج القضية ذاتها إلى العلن.
- إنه اللجوء الأخير. فالإرهابي يرى أن فعل القتل مبرر بالأهمية التي تكتسيها مهمته ذاتها تلك التي تستجيب لوضع سياسي أو عسكري أوديني غير مقبول وبالرد الذي يوجه ضد عنف رسمي لا يطاق هو أيضا.

ب- تصنيفُ إجرائيُ للإرهاب:

إنه من الضروري أن نميز في البداية بين الإرهاب الوطني والإرهاب الدولي. فالأول موجه ضد حكام البلاد (سواءً كان وطنيا أم لا) والثاني موجه ضد بلد آخر.

1- يتمثل هدف الإرهاب التقليدي في الاعتراض العنيف على وضع سياسي يُرى على أنه لا يحتمل. فالمسعى عقلاني والقتل ليس سوى وسيلة للتعريف ببعض المطالب. ويتعلق الأمر بالإتيان بعامل من عوامل المعارضة خصوصا عن طريق إراقة الدماء والدمار أكثر مما يتعلق بتحويل المجتمع ذاته.

فالإرهاب الذي هو في الغالب شكل من أشكال رفض الدولة الشمولية، ليس سوى نداء لوسائل الإعلام، إنه الرغبة في منح المعلومات بكل الوسائل حتى الأكثر قسوة منها. إنه يستهدف السكان المدنيين في بلد ما أو التمثيل الراقي لحضارة ما. وينتمي لهذا الصنف، إرهاب الاعتراض الداخلي (مثل إرهاب منظمة "أكسيون ديراكت Action Directe") وإرهاب تصفية الاستعمار (الذي يدعو إلى تجنيد الجماهير). وفي حالات خاصة لاسيما في أمريكا اللاتينية، يختلط الإرهاب بحرب العصابات والتخريب الاقتصادي بل وحتى بالنضال السياسي. فهو غالبا..؛

2- إرهاب الدولة. ويهدف إلى زعزعة حكم أو نظام اقتصادي. وفي هذه الظروف يتعلق الأمر بالتذكير بأن الهيمنة الإقليمية القائمة ليست سوى لحظة في التاريخ وأنه يجب طرح أفكار أخرى حول أشكال التنظيمات المجتمعاتية. وعندئذ يمثل الإرهاب وسيلة لممارسة السياسة بوسائل أخرى مثلما هو الحال غالبا في لبنان وفي فلسطين. ويبدو أن تزكية ورعاية الدولة قد فقدت من قوتها وشدتها لكن يوجد هناك أشكال أكثر دقة وذكاء الشيء الذي يجعل من الصعب التمييز بين أشكال الإرهاب؛

3- ويتكلم فرانسوا هايسبورغ F. HEISBOURG عن الإرهاب الجامح لتفسير أحداث سبتمبر 2001 وانهيار برجي مركز التجارة العالمي. فهذا الإرهاب الجامح يمثل جمعا بين التدمير الشامل الذي أصبح ممكنا بفضل التكنولوجيات المعاصرة وبين الإرادة التدميرية الشاملة التي تحدو الإرهابيين أنفسهم. ويمكننا أن نضيف أن الدولة ذات السيادة ليست الوحيدة التي تلعب دورا جيوسياسيا جوهريا؛

4- يرى جورج بوش أن "الهجمات المقصودة والقاتلة التي تعرض لها بلدنا كانت أكثر من أفعال ترويعية، لقد كانت أفعال حربية"، وفي هذه الحالة يتعين الكلام عن الحرب الإرهابية أي عن وضعية تتضمن فعلا حربيا. لقد أصبح مفهوم الحرب مفهوما متشعبا. ففي العادة، تجمع الحرب دولتين أو أكثر

ضمن صراع أو تحدد التعبير عن رفض النظام العالمي وضرورة تعويضه بآخر. وفي حالة 11 سبتمبر، يتعلق الأمر بكفاح نظام لصالح نظام آخر قائم على قواعد دينية تنطبق على الجميع. وتخصّ الحرب الإرهابية عنفا حربيا شاملا مدعوما بشكل رسمي أو غير رسمي من قبل دولة ما. فحتى وإن رفض نظام طالبان الإقرار بمسؤوليته، فهي ثابتة عليه انطلاقا من اللحظة التي رفض فيها المشاركة في مكافحة الإرهاب الذي انطلق من ترابه. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر لا يتعلق البتة بحرب بالمعنى الحرفي للكلمة، لأن أعضاء القاعدة ليسوا جنودا ولا مقاتلين تنطبق عليهم مبادئ التشريع الدولي المتعلق بالحروب. إنه هجوم ضد العالم المتحضر. فبالنسبة لجورج بوش "الحرية والخوف والعدل والقسوة تصنعهم الحرب دائما ونحن نعرف أن الرب ليس محايدا في هذا الصراع". وإذا تناولناها بهذا الشكل، ستصبح الحرب الإرهابية حرب دينية جديدة. ووعيا منها بالصعوبات الدلالية، غيرت الولايات المتحدة هذه التسمية التي أطلقتها على نشاطها. فهي سوف لن تتكلم عن حرب صليبية بل عن حملة عالمية و"عدالة لا حدود لها" تصبح " حرية ثابتة" أو(أبدية). فهل يتعلق الأمر بحرب؟ بالنسبة لكلوسويتس KLAUSWITZ، الحرب مجابهة بين دولتين. إنها فعل عنيف يهدف إلى إجبار الخصم على الرضوخ لإرادتنا. واليوم الحرب لم تعد وسيلة إكراه مشروعة في ميثاق الأمم المتحدة. وتندرج الأفعال الإرهابية تدريجيا ضمن هذا التعريف بما أننا، وبالنظر لخطورة العدوان، نقر بالحق الشرعي في الدفاع عن النفس. فافتراض وقوع أفعال إرهابية أخرى مع خطر استعمال أسلحة دمار شامل، يمثل دعوة قانونية أولية من أجل القيام بمطاردة شخصية ضد بن لادن. وفي هذا الساق تتغير طبيعة الإرهاب. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الهجوم الإرهابي يعيد تعريف أفغانستان باعتبارها دولة يمثل الإرهاب ميزتها الوحيدة. فالإرهاب يريد استعمال وسائل الترويع والرعب على نطاق واسع وهو ما كان في السابق حكرا على الدول. فلو أن الإتحاد السوفييتي قام بنفس العملية فمما لا شك فيه أن الولايات المتحدة سترد

بإطلاق قنبلة نووية على موسكو. وبالطبع يبقى قبول الحرب مشروطا بالدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية. فعندما طلب وودرو ويلسن WOODROW. W إعلان الحرب على ألمانيا، فقد كان في الأساس يدافع عن الديمقراطية في العالم وعن إعادة هيكلة العلاقات الدولية وإنشاء عصبة الأمم. وقد تطلب الأمر انتظار بيرل هاربور لإقناع الولايات المتحدة بأن الحرب في أوروبا وآسيا هي أيضا حربها، حرب الدفاع عن القيم السياسية وعن أهم الأسواق الأجنبية الحاضرة والمستقبلية. واليوم تكمن مصلحة الولايات المتحدة في أمنها الداخلي وفي قدرتها على تمديد هيمنتها الاقتصادية عن طريق تكفلها بمسؤولية الحفاظ على النظام ضمن مسار عولمي تراه مازال جدّ هشا. فأخطار الإرهاب معتبرة والوسائل العصرية التي يوفرها عصر الإعلام ستكون فعالة لتسريع التطور الاقتصادي لكنها ستساعد أيضا على ظهور أزمات تتسبب فيها أفعال تدميرية مقصودة. والسؤال المطروح على سبيل المثال هو إذا ما كانت الدول المتقدمة جاهزة لمجابهة حرب سبرانية. فمن السهل بل ومن الناجع جدا تدمير بلد ما عن طريق حواسيبه ذاتها بدل استعمال القنابل: لقد عرفت سنة 1995 أكثر من 250 ألف محاولة هادفة لفك أسرار دفاعية للولايات المتحدة الأمريكية في البنتاغون. فمن الممكن أن تعيش الشركات والحكومات كابوسا ماليا، لو تمكن "عاشقو الحواسيب" المشهورون من بلوغ أهدافهم وأرادوا استغلال ذلك لغايات إرهابية. واليوم تقدر تكلفة مكافحة هذه السلوكات بأزيد من 10 ملايير دولار. كما يجب توقع زيادة سريعة في نفقات الدفاع الموجهة للحماية من الحرب السبرانية خلال السنوات القادمة. وسيكون للإرهاب أيضا أسباب ونتائج اقتصادية معتبرة.

2-1 - الأسس الاقتصادية للإرهاب:

إن الأسس الاقتصادية للإرهاب قلما تم تحليلها حتى وإن كانت غير معروفة بما فيه الكفاية. ومع ذلك من الصعب عادة أن نعتبرها" الأهم في نهاية المطاف" لأن الإرهاب يحدّد في الأول تبعا لمطالب سياسية، وتوسعا، تبعا لاعتبارات دينية.

أ- الأسباب العامة:

هناك العديد من مسببات الإرهاب تحدد خارج المجال الاقتصادي أو في المجال شبه الاقتصادي. وتقليديا كانت الأقاليم تمثل رهانا. وأصبح الأمر غير ذلك حاليا، فإجماليا الأراضي تتقاسمها الأمم. ويمثل عدم المساس بالحدود مبدءا جوهريا في النظام العالمي ولم يعد غزو الأقاليم مغامرة مربحة. فمثالا فيتنام وأفغانستان يذكران بمستنقعين مخيبين للآمال وبصراعات خفية متواصلة. وإذا كان الإقليم الترابي عاملا من عوامل الثراء، فاليوم يعتمد بشكل أكبر على روح الإبداع عند الشعوب. والإرهاب هو أيضا رد ضد عنف الدولة. فالسعودية، أرض الرسول، التي يشكل العنف الهمجي فيها بمساعدة الغرب، الوسيلة الأكثر استعمالا في الحوار، هي مثال عن الصراعات الخفية بين شعب شديد التدين ونظام ملكي فاسد تربطه علاقة وطيدة بالكفار. فيصير المعارض عندئذ متعصبا، خادما للرب أو مجنون به ولا أمل له إلا في العالم الأخروي. فيؤسس الإرهاب عندئذ على جماعات صغيرة ذات هرم تسلسلي سري تلجا إلى الهجمات الانتحارية ضد أهداف رمزية. والبعض يلعب اللعبة الديمقراطية ليرفضها فيما بعد إذا وصل إلى سدّة الحكم (رفاه التركية، حماس الفلسطينية، جبهة الإنقاذ الجزائرية).

فخلال الحرب التحريرية ضد الاتحاد السوفيتي، كان المرور إلى أفغانستان يتم بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. فمسؤولية الولايات المتحدة مؤكدة وثابتة بما أنها منحت السلاح والوسائل المادية لمكافحة الاتحاد السوفيتي قبل أن تنسلّ مع الروس لتترك المكان للصراعات الداخلية والبؤس. فهاجس إيران تملك الولايات المتحدة لدرجة جعلتها تساعد طالبان جامعة بيشاور. والإرهابيون هم اليوم أصحاب شهادات علمية. إنه إرهاب جديد قابل للتصدير وذو رسالة دينية ويقطع كل حوار مع الغرب ضمن مسار تطرفي عنيف. لقد دخل الإرهاب مسار "العولمة". ففي البلدان الإسلامية تؤسس العلاقات بين الحكام والمحكومين على مذهب التوريث الجديد الذي يعرف على أنه تأميم المجتمع

وتحويله إلى تابع ومناصر وتحويل الدولة إلى ملكية خاصة وإلى أبوية العلاقات السياسية. فالخلط بين السلطات الروحية والسلطات السياسية جلي للعيان. والفرد يلفه النكران فهو ليس سوى عنصر من الكلّ الجماعي الذي يقوم وجوده الاجتماعي على الانتماء الديني (دولة ذات حكم ديني). فالمسجد أصبح مكانا لمعارضة الأنظمة القابعة في الحكم منذ الاستقلال. ويتعلق الأمر إذن بتبيان أن القائد ليس مسلما جيدا، إما عن طريق الشهادة على فساده أو بالتأكيد على وجود صلة رحم جد قريبة من الرسول. فالإسلام ليس إسلاما واحدا، إنه سني أو شيعي أو عربي لكن أوروبي وآسيوي أيضا. فالسلفية التي تستمد منها طالبان إلهامها، تدعي أنها ترجع إلى قراءة حقيقية للقرآن. فهي تطالب بالطهارة الروحية المتواصلة وإتباع القانون المقدس بشكل دقيق والاعتراف بالقرآن كقاعدة اجتماعية. وكل مسلم لا يستجيب لهذه القواعد، يعدّ مرتدا أي كافرا تقريبا. والقاعدة (الهيكلة، القاعدة) التي يقودها بن لادن هي نادي غير رسمي تمويلاته خفية ويضم العديد من الجماعات التي يجمعها تعاون دقيق وذو طابع متغير، لكنها في الغالب تتمتع بالاستقلالية. فبن لادن ليس القائد الكاريزماتي، انه على وجه الخصوص الممول الأساسي للعملية معتمدا على مؤسسات قانونية تقع على وجه الخصوص في السودان وفي الجنان الضريبية. وتضم هذه الجماعة من ثلاثة إلى خمسة آلاف رجل وتطالب برحيل الولايات المتحدة ومحو إسرائيل. وفي نظر هؤلاء، الولايات المتحدة تنهب الخيرات وتملي القانون وتهيمن على سكان أرض النبي المقدسة. فهي تسبب للشعب العراقي آلاما لا يمكن تحملها عن طريق تحالف يجمع بين الصهاينة والصليبيين. وفي الأخير تساند إسرائيل. والهدف هو خلق حدث استثنائي من شأنه التشكيك في سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها وتبيان أن دفاعها هش وضعيف أمام رجال تحدوهم عزيمة صلبة. فالدولة الأمريكية الغاصبة تدافع عن الأنانية والاستهلاك وقوانين الإله هي وحدها التي تستحق الاحترام. و"بالتالي ووفقا لما أوصى به الله، نصدر الفتوى الآتية الموجهة إلى المسلمين كافة. أن قتل

الأمريكان وحلفائهم - عسكريين أم مدنيين كانوا - واجب على كل فرد مسلم قادر على القيام به حيثما كان ممكنا من أجل تحرير الأراضي المقدسة من ربقتهم".

ب- الأسباب الاقتصادية بالمعنى الدقيق:

الإرهاب له أسباب اقتصادية. فهو قائم على مطالب اقتصادية أكيدة. فهكذا يطالب بن لادن برحيل الولايات المتحدة من العربية السعودية على أساس أن هذا البلد يقوم بنهب موارد البلدان العربية لاسيما البترولية منها. ثم إن التقدم التكنولوجي ومسار العولمة يعملان لصالحه.

فالظروف الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون وسكان البلاد العربية والشرق الأوسط أو إفريقيا المنسية في الغالب، بلغت درجة من التدهور جعلت الإرهاب هو الخلاص في بعض الأحيان. فالفقر واللامساواة تربة خصبة للإرهاب. فإذا كان الإرهاب اليوم من القوة بمكان في أرض الإسلام، فلأن المصالح الاقتصادية القائمة جد معتبرة. وهذه الأخيرة موضع صراع لا هوادة فيه من أجل الاستحواذ عليها؛ صراع على البترول بين الدول و صراع على المداخيل العائدة منه بين النخب. فينتج عن ذلك فوارق وإجحافات يصعب تحملها، تجعل من الحياة الاجتماعية حياة جدّ متفجرة. وفي هذه الظروف يمثل الدين الرابط الضروري للتضامن."عندما تكون كل الأبواب موصدة، تفتح أبواب الله"(الشيخ ياسين قائد حركة حماس). والحرب المقدسة (الجهاد) تمنح الشهداء مزايا في العالم الآخر. في هذه الظروف تجد حكومات الشرق الأوسط الفاسدة في البلدان الغربية المذنب الكافر المناسب الذي يعينهم على المحافظة على امتيازاتهم.

ومن أجل ضمان تصريفاتها البترولية، تقبل حكومات البلدان الغربية العمل مع أنظمة فاسدة وتغض البصر عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ينبغي لهذا الطراز من التوافق أن يختفي لأنه يجرح الأخلاق. ويجب دائما الرجوع إلى

حقوق الإنسان التي تمثل بوصلة حقيقية تمكننا من تفادي مناقشة وقبول شروط يمليها ستالين أو صدّام حسين.

لقد أدى عامل العولمة إلى مضاعفة التأثير الذي يخلفه الإعلان عن فعل إرهابي. كما أن فتح الحدود وانتشار التكنولوجيات الإعلامية الجديدة أصبحا هما أيضا وسائل قوية لنفاذ وفاعلية الأعمال الإرهابية. فمن الممكن اليوم أن تقع الوسائل- التي لم تكن تملكها سوى الدول - في يد جماعات بل وخواص لاسيما المواد الثنائية. وهذا هو الخطر الأساسي لمسار عولمة غير متحكم فيه بشكل جيد. فإذا كان الإرهاب النووي يبدو مستبعدا بالنظر للصعوبات التقنية، إلا بمساعدة دولة أو عندما يتعلق الأمر بنشر مواد مشعة، فالإرهاب الكيماوي والبيولوجي هو الأسهل تطويرا. والسؤال المطروح هو: ما مدى التدمير الذي يمكن أن يتسبب فيه الإرهابيون؟ لقد استعمل الأمريكان، قبل سنة 2001، مصطلح "إرهاب التدمير الشامل" ومعهم الأوروبيون لكن مع بعض الحذر. انه إرهاب غير تقليدي يقوم على بلوغ التكنولوجيات التدميرية الجديدة.

ومع ذلك فالتهديدات الأخرى المرتبطة باختزال الزمان والمكان تظل قائمة. فالثورة التي تعرفها تقنيات الاتصال تقلص المسافات، والحدود الجغرافية مسامية والمبادلات الشرعية وغير الشرعية تتضاعف. لقد أصبحت المخاطر غامضة يصعب التعرف عليها وبالتالي قلّما يمكن التحكم فيها. فوراء السائح أو الطيار المتدرب يختفي الإرهابي. والدولة لم تعد سيدة في إقليمها فالمسارات الانفصالية موجودة بقوة. والمخاطر لم تعد منحصرة في العدوان بل إنها قد تتجلى في التحلل والتفتت.

2- تكلفة هجوم 11 سبتمبر الإرهابي:

إنه أخطر هجوم عرف حتى اليوم بسبب عدد القتلى الذي خلفه وفي نفس الوقت بسبب الأضرار الفورية التي أحدثها والآثار غير المباشرة المتولدة

عنه (تسريع الأزمة الاقتصادية، حرب أفغانستان وزيادة الإحساس بالخطر الاقتصادي). وتكاليف هذه العملية عديدة.

1-2- القروض المخصصة لمكافحة الإرهاب:

لقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000 ما يساوي 25 مليار دولار من أجل مواجهة الإرهاب. ومع ذلك كانت هذه القروض تقوم على ثلاث أفكار مهمة لكن لا جدوى منها بالنسبة للعملية التي تمت في 11 سبتمبر: أولا أن الخطر الأساسي يأتي من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية؛ ثم أن المصالح الأمريكية ستهاجم أساسا خارج إقليم الولايات المتحدة؛ وفي الأخير أن الاستعلام عن طريق الحواسيب ومنظومة إيشلون Echelon System كانت أكثر نجاعة من إجراءات التغلغل والعمل الميداني. ويمكن القول في الحالة النوعية هذه، أن المبالغ المجندة في هذا الاتجاه لم تكن لها آية فائدة. وذلك لا يعني أنها عديمة الفعالية في المطلق، لأنها شكلت مع ذلك عملية ردعية أدّت بالإرهابيين إلى البحث عن وسائل وأهداف أخرى.

وقد بين "فريق الدفاع الوطني" Panel of National Defence NDP في دراسة (أجريت سنة 2001) هشاشة وضعف الإقليم الأمريكي معتبرا أن الولايات المتحدة مرّت سنة 2001 بمرحلة صعبة تزامنت مع تغيير الرئيس ووضع هياكل مخصصة لمكافحة الإرهاب. فالأمر الرئاسي الصادر في 12 ماي 2001 كان يطلب من مدير المخابرات المركزية إعداد تقييم تفتيشي للوكالة في أجل أقصاه نهاية الصيف بهدف تقليص الحدّ من الصراعات البيروقراطية وتحسين عملية جمع المعلومات. كما كانت وكالة الأمن القومي ناسا التابعة للبنتاغون.

تعرف هي أيضا إعادة تنظيم شاملة. فقد عرفت خلال شهر جانفي 2000 عطلا في المعلومات دام ثلاثة أيام بقيت أسبابه مجهولة. وفي الحقيقة كان يتعين تغيير أهداف وسلوك الأعوان. فقد كان التجسس على الإتحاد السوفييتي يمثل 60% من نشاطات الناسا مقابل 10% اليوم. وقد تمحور تقييم الأنديبي NDP

على ضرورة إعادة هيكلة مصلحة الاستعلامات والوكالات المخصصة للتكفل بالهجمات الإرهابية أو تنسيق جهود الإغاثة الفدرالية. ففي مجال الأمن ألحّ على ضرورة التوفر على درع متعدد الطبقات، يقتضي أحيانا الرجوع إلى إجراءات تقليدية أكثر فعالية من أجل فهم التوترات الإنسانية التي من شأنها أن تتحول إلى أعمال إرهابية. فقد أظهرت عملية تحول النظام العسكري الأمريكي الكثير من آثار العطالة التي سيشار إليها بإصبع الاتهام في الأشهر القادمة. واليوم مع مبلغ إضافي يساوي 20 مليار دولار، تسخر الولايات المتحدة 45 مليار دولار لمكافحة الإرهاب أي ما يعادل مرة ونصف الميزانية العسكرية لفرنسا.

2-2- تكلفة العملية:

لقد كانت الوسائل المجندة جد ضعيفة بالنظر إلى الخسائر المسجلة. فتنفيذ العملية بنجاح قد استلزم بعض الدروس في قيادة الطائرات ومكالمات هاتفية واتصال وسفر مع بعض السكاكين والقواطع. لقد كانت ضخامة الفعل استثنائية أعلنت عن قطيعة إستراتيجية حاسمة. فقد أعلن عن استعمال وسائل كيماوية وبيولوجية ونووية لكن الطائرات المملوءة بالكيروسين لم تكن حقا ترى على أنها أسلحة ممكنة وذلك دون شك لأن الهجوم يفترض انتحار أفراد أكفاء ومتعلمين (أصبحوا شهداء). إنها عولمة الرسالة.

وفي الإجمال لم تتجاوز تكلفة العملية 50000 دولار الشيء الذي يمكن التثبت منه عن طريق تحويلات الحسابات. فحتى وإن قمنا بحساب الوقت التطوعي الذي منحه الإرهابيون لنشاط "جندي"، فإن من يقفون وراء العملية لم يُسخّروا مبالغ يمكن مقارنتها بالأضرار المترتبة عنها. إنها دائما مسألة فضل الهجوم على الدفاع. فالاحتماء مكلف جدا، أكثر بكثير من التدمير.

ونشهد بشكل مثير علاقة خاصة مع تجار المخدرات إنها وسيلة أخرى لإضعاف الكفار عند بيعهم مخدرات تدرّ تجارتها مالا يحول إلى سلاح يستعمل ضد الغرب. إن جماعة القاعدة ذات تنظيم عال فهي تتوفر على فريق مراقبة يقوم بجمع المعلومات حول الأهداف ولها إمداد يمنحها الأسلحة والوثائق

اللازمة للعملية ومجموعة تقوم بالهجوم. وكان الأمر يتطلب طائرات ذات مقاعد قيادية متشابهة ومطارا قريبا من الهدف وطائرات ذات المسافات الطويلة للحصول على قنبلة الكيروسين. كما تطلب الأمر تواطؤا من السهل نسبيا الحصول عليه في مصلحة بها جزء مهم من مناصب العمل المؤقت وبلد (كندا) جد متفتح على الهجرة لكن أيضا على المبادلات مع الولايات المتحدة.

إن هذه المبالغ ضعيفة بالنظر للوسائل التي تمتلكها الجماعات الإرهابية التي تقوم باستغلال ميكانيزمات العولمة المالية *عن طريق تثمين الأرصدة في الأسواق المالية الخارجية وفي الجنان الضريبية. ويمكن بالنظر إلى تكلفة عملية 11 سبتمبر، أن نقدر أن بن لادن وحده يمكنه أن يمنح نفسه القيام بمئات العمليات المشابهة شريطة أن يجد المتطوعين الذين يقبلون في نفس الوقت أن يهبوا حياقم لله.

2-3- تكلفة التدمير:

لقد تسبب التدمير في قتل 3251 شخص من وجهة النظر الرسمية (جرى الكلام في البداية عن أزيد من 7000 قتيل ثم عاد الأمر تدريجيا إلى أرقام أقل). لقد كان هناك حوالي 6000 قتيل على الشواطئ التي نزلت بها قوات الحلفاء في 6 جوان 1944 كما عرف بيرل هاربور أزيد من 2400 قتيل.

لقد دمر الهجوم حسب مجموعة الاستشراف ماكروإيكونوميك أدفايزر Macroeconomic Adviser ما قيمته 13 مليار دولار من رأس المال الخاص والعام. وقد قدرت قيمة البرجين في حد ذاتهما بحوالي ملياري دولار بالإضافة إلى الأعمال الفنية (فعلى سبيل المثال اختفت 20 لوحة لرودان RODIN وواحدة لفان كوخ Van GOGH) والدمار الذي لحق البنتاغون والطرقات والعقارات الأخرى وتكلفة عمليات الإغاثة ورفع الأنقاض. كما يجب أن النظر في حصول أولياء كل شخص متوفى على 1.65 مليون دولار، أي 6 مليار دولار، كتعويض عن الضرر والفائدة الناجمين عن العملية، وذلك هو المبلغ الذي اقترحته الحكومة الفدرالية دون حصولها، مع ذلك، على موافقة كل العائلات المعنية. ويتعين أن تنخفض هذه المبالغ بفعل عقود التأمين على الحياة

وصندوق المنح. لقد تم حساب هذا المبلغ على أساس فقدان الضحايا قدرتهم الشرائية والسن وعدد الأشخاص الأحياء المتضررين والأضرار المؤسسة على ألآم الأقارب. وفي بداية 2002 حصلت كل العائلات على تسبيقة بـــ50 ألف دولار وحصل الذين أصيبوا بجروح خطيرة على تسبيقة بـــ25 ألف دولار. وكان على العائلات المعنية التعهد بعدم متابعة الحكومة الفدراليّة والشركات الجوية، قبل أن تسدد المبالغ لهم. وإجمالا قدّرت شركات التأمين التكلفة الكلية للعملية الإرهابية بـــ40 مليار دولار، لكنها كانت تأمل في أن يوصف الهجوم باعتباره "عملا حربيا" وذلك من أجل التقليص من ضخامة التعويضات الواجب عليها تسديدها.

أما التكاليف المالية الناجمة عن توقف النشاطات المالية لمدة ثلاثة أيام مفتوحة خص تدفقا ماليا يقارب 2000 مليار فقد قدرت بـــ10 مليار دولار. وبالطبع لا نتكلم هنا سوى عن "عمليات مالية" من نوع المضاربة وليس عن انهيار أسعار والت ستريت (الذي يجب تحليله على المدى الطويل) ولا عن العمليات المؤجلة إلى الأسبوع الموالي فقط.

فقد كلف توقف الرحلات الجوية في كامل الولايات المتحدة لأزيد من يوم (كلفة 1 مليار دولار) والإجراءات الأمنية الجديدة اللازمة في الأيام القادمة، على الأقل مليار دولار على وجه الاحتمال. كما يجب أن نضيف أن الشركات الجوية اغتنمت الفرصة لتقوم بتسريح 89 ألف شخص رغم المساعدات التي منحتها الحكومة الأمريكية. فإذا كان مجمل هذه العملية لا يمكن أن يوضع على مسؤولية الهجوم وحده، فانه مع ذلك كان عاملا مساعدا وأداة ساعدت على تدهور وتفاقم سريع للأزمة.

يصعب أن نحسب بالأرقام توقف نشاطات شركات مركز التجارة العالمي بالنظر لإمكانات الاستدراك التي تمتلكها بعض النشاطات المعينة. ومع ذلك وبالنظر للخسائر المادية والخسائر في المعلومات وفي نشاط تمويل البطالين الجدد الذين لم يجدوا شغلا بسب انهيار محلاتهم، فمما لا شك فيه أن واحد

مليار دولار هو تقيم أجمالي صحيح مع إهمال عمل رجال الإطفاء وأولئك الذين قاموا بتنظيف النفايات. وإذا أضفنا الطائرات المحطمة فإن العملية الإرهابية تكون قد أدت إلى خسارة ما يقارب 30 مليار دولار ناتجة عن إضرار مباشرة أي ما يوازي النفقات العسكرية السنوية لفرنسا. كما يجب أن نضيف النشاطات التي تقلصت بشكل فوري في نيويورك وخاصة "الصدمة النفسية" التي قلصت من نشاط الولايات المتحدة بما يقارب 0.3% من إجمالي الناتج الداخلي بسبب الحداد المعلن أي 30 مليار دولار إضافي. فبالنسبة للماكروايكونومك ادفايزر، يمثل انخفاض النشاط الذي تسبب فيه الهجوم 24 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الثالث. فهذا المبلغ معتبر إذا أردنا التذكير جيدا بأن الهجوم وقع قبل نهاية هذه الفترة بثلاث أسابيع فقط. الشيء الذي يترع إلى إثبات أن المبالغ المترتبة عن الهجوم تفوق بكثير تلك التي قدرت من طرفنا. وعلى المدى الأطول ستكون الصدمة النفسية جد معتبرة. فتزايد الارتياب والحيرة سيؤدي إلى تصرفات من نوع "انتظر سترى" لا تتناسب مع الإنعاش الاقتصادي. فقطاع الطيران يطالب بأزيد من 20 مليار دولار كمساعدة فورية (يبدوا أنه قد حصل، وفق كيفيات خاصة، على مساعدة استعجالية تقارب 18 مليار دولار) والسياحة انكمشت في الولايات المتحدة من نيويورك إلى لاس فيغاس. فإذا لم تكن هناك تأثيرات غير مباشرة أخرى، فإنها عملية تتجاوز 80 مليار دولار أي 8% من إجمالي الناتج الداخلي للولايات المتحدة. ومن وجهة النظر النفسية، من الصعب معرفة ماذا ستكون عليه الآثار على الاقتصاد الوطني وهذا يتعلق بدرجة ثقة الأفراد في قدرة الاقتصاد الأمريكي.

ومع ذلك ينبغي تمييز تدفقات المخزونات. فاختفاء البرج هو قبل كل شيء ثروة ضائعة. فمركز التجارة العالمي كان يمثل 10% من مكاتب مانهاتن. والسؤال يكمن في معرفة ما ذا يمكن عمله في هذا السياق بين إعادة البناء كما كان عليه في السابق (مع مخاطره) أو توزيع ونثر المكاتب على كامل الجزيرة أو أيضا فتح مكاتب جديدة خارج مانهاتن أو حتى خارج نيويورك. وستخص

هذه الآثار المالية شركات التأمين لكن لفترة معينة سيتغير سلوك الأعوان ليأخذ في الحسبان تغيير الثروة. فهم إما سيزيدون من ادخارهم لمواجهة الصعوبات لجديدة وإما سيزيدون من استهلاكهم، آخذين في الحسبان تأثيرين متناقضين: لتأثير المتمثل في نقصان ممتلكاقم (الذي يتجه نحو التخفيض من استهلاكهم) والتأثير النفسي للزمن المنقضي، الذي على العكس يدفع نحو التمتع الفوري بالحياة عن طريق الزيادة في الاستهلاك). ويصعب على أخصائي الاقتصاد أن يحدد بشكل يقيني سلوك الأعوان الاقتصاديين قي وضعية جديدة. إذن من مستحيل القيام بحساب واضح لهذه النتيجة المتمثلة في تدمير البرجين حتى وإن أمكن التفكير في عدة فرضيات.

إن الإرهاب يضعف المجتمعات المتقدمة. فقد أغلقت والت ستريت لمدة 5 أيام بسبب الهجوم. على كل حال كان هذا هجوم هجوما ضد العولمة. لقد تساءل جامس ك. غالبرايث J.K.GALBRAITH عن الحرب الإرهابية. فالهجوم الإرهابي كارثة اقتصادية. لقد عرفت مؤشرات البورصة بعد 11 سبتمبر انخفاضا يساوي 14.4% وانهار قطاعات الأسفار والترفيه والفنادق خ... لكن التجربة تبين أن انهيار قيم العقارات المنقولة لاسيما خلال الصدمات سياسية كاغتيال كينيدي أو أزمة الرهائن الأمريكان بإيران أو حرب الخليج لا يدوم طويلا إلا خلال أزمة 1973 البترولية. والسؤال يتمثل أن نعرف هل ستكون العملية الجارية في أفغانستان مهمة بما فيه الكفاية، كي ترج بقيم والت ستريت في وضعية مستقبلية مشابهة.

بعض آثار الإرهاب تكون إيجابية في النهاية:

- لقد انخفض العجز التجاري للولايات المتحدة في سبتمبر بشكل معتبر بسبب ضعف الاقتصاد الوطني والتسديدات الضخمة التي قامت شركات التأمين الأجنبية وهكذا مر عجز الواردات من الخدمات من 18 مليار دولار في أوت إلى اقل من 5 مليار دولار في سبتمبر عاكسا فائض 11 مليار دولار

تأمين وتخفيضا من نفقات السفر. وفي الجملة مر العجز التجاري من 28 مليار دولار في أوت إلى 18 مليار دولار في سبتمبر. وتبرز هذه الأرقام أهمية الصدمة المتأتية من الإرهاب. والسؤال هو هل ستكون هذه الوضعية مستديمة؛

- ستستفيد شركات البناء العمومية من إعادة البناء لكن أيضا من شعور الخوف من السفر الذي سيتملك الأمريكي المتوسط ويجعله يستثمر أكثر في مسكنه؛
- الدفاع الوطني ومصالحه التي يمزقها الصراع من أجل الحفاظ على الامتيازات المكتسبة، سيعاد تشكيله وفق معايير ذات صلة أكيدة بالمخاطر الجديدة وبصورة أقل بالجماعات الضاغطة التقليدية لصناعة السلاح.

4-2 - التكلفة بالنسبة لمدينة نيويورك:

لقد كانت تكلفة 11 سبتمبر 2001 تكلفة معتبرة بالنسبة لمدينة نيويورك. ويحاول الجدول 1 إبراز أهم التكاليف التي تم تقديرها من قبل عدة هيئات عمومية وخاصة.

(جدول 1)

الأثر الاقتصادي للهجوم الإرهابي على مدينة نيويورك بمليارات الدولارات

أضرار	تكاليف
المجموع	▪ 105 مليار لسنتين (المراقب البلدي) ▪ 16 مليار دولار بالنسبة لشراكة نيويورك (بعد تعويضات التأمينات والدعم)
تكلفة ضريبية	▪ 9.3 مليار دولار (الديوان المستقل للسياسة الجبائية)
الدخل الضريبي	بالنسبة لديوان المستقل للميزانية الخسائر: ▪ 1.6 مليار دولار سنة 2001 ▪ 0.584 مليار دولار في 2002 ▪ 1.1 مليار دولار في 2003
وضعية الميزانية	▪ 0.545 مليار دولار قبل الهجمة ▪ عجز 1.3 مليار بعد الهجمة ▪ تخفيض 0.766 مليار دولار من النفقات العمومية (ديوان المستقل للسياسة الجبائية)
فارق الميزانية	▪ مراقب الدولة للحسابات: 4.7 مليار دولار ▪ ديوان العمدة: 4 مليار دولار ▪ الديوان المستقل للسياسة الجبائية: 3.9 مليار دولار ▪ معهد السياسة الجبائية: 21.2 مليار دولار
خسارة النقل العمومي	▪ 0.531 مليار دولار لعمليات الإغاثة ▪ 1.7 مليار دولار لإعادة البناء ▪ 1.1 مليار دولار للأمن ▪ 0.8 مليار دولار خسائر المداخيل لسنة 2002 ▪ 3.6 مليار دولار خسارة ميزانية رأس المال لسنة 2004

مساعدة فدرالية	▪ 8.2 مليار دولار أزيد من الــ20 مليار دولار المتوقعة ▪ 3 مليار دولار كإعانة فدرالية للإغاثة
تدمير	▪ 1.5 مليون متر مربع للمكاتب ▪ 3 مليون متر مربع غير متوفرة ▪ 15.000 نشاطات ضائعة ▪ شركات كبرى تغادر، نيويورك ميريل لينش، سيتي غروب أوأميريكان اكسبريس
نشاطات مدمرة	التكلفة بالنسبة للسياحة في 2001: ▪ تحطيم 2.5 مليار دولار من رأس المال ▪ خسارة أزيد من 14% من السياح في 2001 ▪ خسارة من 7 إلى 13 مليار دولار من المداخيل ▪ ضياع 25000 منصب شغل من الآن إلى 2003 ▪ ضياع 15% من النشاطات التجارية للفن
التأثير على العمال	▪ ارتفاع نسبة البطالة بــ1.1% في 3 أشهر ▪ ضياع 79000 منصب شغل في أكتوبر وحده ▪ ضياع أزيد من 100000 منصب شغل في 2002 ▪ هبوط الأجور بــ1.1% بالنسبة للأكثر فقرا سيحصل 3500 عامل على فوائد من برنامج الإعانة على البطالة المتأتية من الكوارث
التأثير على النشاطات	▪ فقدان 12500 منصب عمل في الخطوط الجوية ▪ و28000 في قطاع التصنيع ▪ و5000 في الفنادق ▪ 3500 منصب شغل صغير في مركز التجارة العالمي ▪ 15000 في قطاع المطاعم

2-5- التكاليف غير المباشرة للتعاون:

يتعلق الأمر بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن بهجمات إرهابية مرعبة تمثل تهديدات ضد السلم والأمن الدوليين. لقد وعد أزيد من 100 دولة بتقديم المساعدة والمساندة لواشنطن وقبلت أن تفتح لها مجالها الجوي ذاته. ومما لا شك فيه أن هذا اللطف سيكون له ثمن.

لقد كانت الولايات المتحدة تعتزم التماس الأمم المتحدة قصد تعزيز التعاون في المجالات غير العسكرية خاصة بهدف تخفيف منابع تمويل الإرهاب (اللائحة 1373 المعتمدة بالإجماع من قبل مجلس الأمن). وقد حصلت أمريكا على المساندة الطبيعية من الاتحاد الأوروبي وهرول الرئيس بوتين بدعمه لها ولكن نالت أيضا مساندة العالم العربي- الإسلامي. وكانت مهمة الإئتلاف العريض مهمة دقيقة. فالعمليات العسكرية يجب أن تكون محصورة على الجماعات الإرهابية والدول الداعمة لها. والحال أن الدول المعنية المتورطة هي أيضا دول قريبة من الولايات المتحدة كالسعودية أو الباكستان القريبة من كونها في وقت ما "دولة صعلوكة"، فقد رفعت واشنطن عقوباتها المفروضة على التجارب النووية خلال سنة 1998 وأمضت مع مُشرّف اتفاق لجدولة ديونها البالغ قيمتها 375 مليون دولار. وقد طبق نفس الإجراء مع الهند من أجل معاملة متوازنة. وفي هذه الحالة وضعت إسرائيل على حدة. كذلك تعين الأمر إبداء تفهم أكبر حيال روسيا (فالحديث جار بشكل متزايد عن انضمامها للحلف الأطلسي) وخاصة حيال الصين التي ستتدخل في وقت قريب حول مسألة تايوان. ومن الصعب تحديد تكاليف هذا "التعاون" فضلا عن أن بعض العمليات قد تكون مثمرة بالنسبة للطرفين.

2-6- التكلفة غير المباشرة للحرب:

كانت الحرب على طالبان في أفغانستان تهدف في الأول لإيجاد مُتنفس عن طريق التأثير الذي يتركه إنزال العقوبة بالجناة ثم الحد من التهديد وفي الأخير معاقبة المذنبين.

وقد قررت السلطة القيادية الوطنية التي اجتمعت تحت رئاسة جورج بوش تبني الخيار العسكري. وصادقت عليه قيادة الأركان المشتركة التي تستند لقيادة جهوية (القيادة المركزية سنتكوم CENTCOM). فمكانة الحلفاء الأوروبيين كانت ضعيفة. فالناتو لم يكن ضالعا في المرحلة الأولى للعملية والولايات المتحدة لم تكن تريد أن تشرح للتسعة عشر تطور هذا الصراع. وقد شكلت العملية تحديا كبيرا بما أن الأمر لا يتعلق بالضبط بصراع ضد دولة. وفي هذا المنظور، كانت القاعدة، حسب جورج بوش، هي "استعمال أقصى ما هو متاح". وكانت أهداف الحرب بسيطة:

- التأكيد على أن الدول التي تأوي الإرهابيين هي دول ترتكب مخالفة يتعين أن تدفع ثمن تواطئها؛
- التوفر على معلومات لازمة من أجل فعالية أكثر في مكافحة "القاعدة" وطالبان ؛
- تطوير علاقات مع المعارضين للطالبان في أفغانستان ؛
- جعل استعمال الإقليم الأفغاني كقاعدة للعمليات أمرٌ في منتهى الصعوبة؛
- تغيير التوازن العسكري بمنع طالبان من استعمال وسائل هجومية
- تعرقل تقدم قوى المعارضة؛
- منح مساعدة إنسانية.

إن محاربة طالبان ليست هدفا معلنا بالنسبة للإدارة الأمريكية، مع أنها ضمنيا كذلك. فالمسألة كانت استبدال ذلك النظام بآخر. وتعلق الأمر أيضا باستبدال نظام صدام حسين. وقد تطلب الأمر خوض عملية جوية واسعة النطاق لكن كان يمكن أن تكون موجهة ضد اليمن أو العراق بل حتى الصومال. وعلى أي حال استوجب الأمر في الأول تدمير كل المخيمات الإرهابية لاسيما مخيمات القاعدة. وفي الوقت الراهن لم يكشف عن هذه العملية. ومن المحتمل جدا أن يتم إعداد عملية مثل هذه، أولا بالإكراه السياسي ثم بالتهديد بالتدخل ثم في النهاية عن طريق حرب تخاض ضد من يهددون

الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن بصورة أعم ضد من يهددون العولمة.

لقد كانت تكلفة الحرب في أفغانستان موضع تقديرات عديدة. فقد أفاد الأخصائيون العسكريون أن عمليات القصف بالقنابل، في الأيام الأولى من الهجمات ذات الأهداف المحددة، كانت تقريبا أقل أهمية 10 مرات من تلك التي تمت في الحرب على العراق. وفي هذه الظروف تكون تكلفة الذخيرة محدودة جدًا. فكل يوم من الصراع يكلف من 40 إلى 50 مليون دولار أي ما يعادل تقريبا 5 مليار دولار إلى غاية أول جانفي 2002. ويجب أن نأخذ في الحسبان، ضمن هذا التقييم، التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، ابتداء من الأسلحة التي وجب تغييرها إلى تلك التي استبدلت وكذا التكاليف الإضافية لكل مقاتل...الخ. ومن الضروري القيام بتحليل جدّ مدقق.

كما أن هناك العديد من التكاليف الإضافية المؤسسة على الحرب وانعدام الأمن والتي يبدو أنها تتزايد حتما. فمثلا إذا طبقت المعايير الأمنية لشركة لدى شركة العال الإسرائيلية، سيتعين رفع ثمن تذاكر الطائرة بنحو 5% (من 7% بالنسبة للعال إلى 2% بالنسبة للشركات الطيران الأمريكية). ونظرا للأجور المتدنية نسبيا والتي يتقاضاها الموظفون، تطرح أيضا مسألة الكفاءة العامة للمصالح العمومية. ولانتهاج سياسة حقيقية للتخابر الاقتصادي، يجب تحمل تكلفتها. فالحرب ضدّ الإرهاب جدّ مكلفة. وكي لا يكون الإرهاب محقا يجب أن تتوفر القدرة على منعه وفي نفس الوقت احترام الحرية الفردية والحفاظ على حرية التجارة والصناعة في العالم. يجب الحفاظ على معدل نمو مرتفع بما فيه الكفاية للمحافظة على الشروط اللازمة لأخذ هذه "القيود" في الحسبان.

3- الآثار المتوقعة على المدى الطويل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها:

عموما بعد أسبوع واحد من الهجوم، انطلقت الأمور قدما نحو الأمام الشيء الذي يؤكد على صحة وصلابة نظام اقتصاد السوق المعمم. لكن هذه نهاية الاستثناء الأمريكي، والثقة يمكن أن تتفتت. فالحكومة الأمريكية تعمل على

الحفاظ على إيمان مواطنيها في نوعية النظام الأمريكي. لقد كان الإرهاب صدمة، من نفس طراز سبوتنيك سنة 1957. فاليوم يريد القادة تفادي "اقتصاد الزبدة" والاقتصاد المترهل الذي هو ليس تطوعيا بما فيه الكفاية. فكلما عرفت الولايات المتحدة مأساة، تكتشف الدولة من جديد أنها كيناسية. ومن الأكيد أن وسائل الإعلام تساهم بشكل فعال في الإبقاء على هذه الثقة. فهناك محاولة لترويج الفكرة القائلة بأن تعددية الأديان هي"برهان ديمقراطي على حرية التعبير. كما لا يجب أن تكون مكافحة الإرهاب مبررا للمساس بالحقوق الأساسية.

إن الهجمات قد زادت المخاطر خطورة وعمقت الكساد، أنها ستؤدي من جديد إلى خيارات في الميزانية، وتزيد الإجراءات والتكاليف المتصلة بالأمن وتشجع وضع استراتيجيات عسكرية جديدة.

3-1- الكساد:

لقد عرف الاقتصاد الأمريكي، قبل الهجمات، بداية كساد منذ سبتمبر 2000 وانخفاضا في الإنتاج الصناعي تساوي% 4.2 وإلغاء 600 ألف منصب شغل وحدّا في عروض العمل وانهيارا في فوائد الشركات يساوي 15% وانخفاضا ملموسا في الاستمارات في المواد والآلات والأدوات والبرامج المعلوماتية بـــ5% وانخفاضا في حركة النقل الجوي تقدر بـــ% 1.2 للمسافرين و8% بالنسبة لنقل البضائع منذ بداية سنة 2001.

هناك إجماع كبير لدى اختصاصيي الاقتصاد حول الآثار "المُكسدة" للهجمة الإرهابية في اقتصاد يعرف مرحلة ضعف في النمو. ولأول وهلة سينخفض إجمالي الناتج الداخلي بـــ 0,6 % خلال الثلاثيين الثالث والرابع لسنة 2001.

لقد زاد الهجوم الإرهابي من خطورة وضعية كانت قبل هذا تبعث على القلق:

- أولا في المدى القصير، أنفقت الدولة العديد من الموارد على الدفاع وعلى الحرب وجهود الإنعاش ومساعدة شركات الملاحة الجوية وإجراءات دعم النشاط؛

- ثم أن الهجوم جعل الاقتصاد يتباطأ بالفعل مع مداخيل منخفضة ونفقات أكثر ارتفاعا؛
- وأخيرًا تقتضي الاستجابة، على المدى الطويل، تغييرًا في طبيعة ومستوى النفقات الحكومية.

واليوم يرى الخبراء الأمريكيون أن نظامهم الاقتصادي في صحة جيدة حتى وإن عرف بعض الصعوبات التي تسبب فيها الكساد مصدرها اهتزاز في ثقة ونقص في النفقات. والحال أن وضع الأسر المالي ليس مرموقا الآن، فالاستدانة طغت على التوفير. فبفضل أرباح رأس المال مولت الأسر استهلاكها، عن طريق الاقتراض. فبمستهل شهر أفريل 2000، بدأت أرباح رأس المال في الهبوط متسببة في النهاية في انخفاض الاستهلاك. ومع الهجوم الإرهابي، سارت الأمور أيضا بشكل أسرع.

فلو تساوى في الأخير استهلاك الأسر مع مداخيلها، فقد يمر معدل البطالة إلى 7.4%. ولو عادت الأسر إلى معدل التوفير العادي كما كان عليه بعد الحرب، ستبلغ البطالة 9%. ومع هجوم 11 ديسمبر، ستكون هذه الأرقام أكثر تشاؤماً.

لقد خصصت الحكومة منذ البداية 20 مليار دولار للعمليات العسكرية و20 مليار إضافية لنيويورك لكن ذلك ليس كافيا. ففي الوقت الحالي أنفقت الحكومة الفدرالية 55 مليار دولار، بما فيها المساعدة الممنوحة لشركات النقل الجوي. وسيتم اقتراح برنامج إضافي بقيمة 100 مليار دولار تخصص لمكافحة البطالة وتخفيض في الضرائب. إنها مقاربة كيناسية، لكن غالبريث يرى مبلغ 100 إلى 200 مليار دولار يقتضي أيضا قبول كساد حاد وخسارة في مداخيل ضريبية وهبوط في نفقات الدولة. وحسب رأيه لا يعد مفهوم "المُثير عن طريق العرض مفهوما ملائما ويجب الشروع في سياسة لإرساء الاستقرار الاقتصادي من أجل مقاومة الأزمة الوشيكة. إذا أردنا الإبقاء على نسبة البطالة ثابتة، دون تضخم، ولا استدانة ودون الزيادة في التصدير، فإن زيادة الناتج الداخلي بـ6% تصبح ضرورية بما أنها أصبحت ممكنة بفضل استثمار عمومي يساوي 600

مليار دولار. يمكن أن يكون هذا المبلغ أكبر من ذلك في حالة تخفيض من قيمة الدولار. وفي هذه الظروف لا جدوى من تخفيض الضرائب (مفارقة هافلمو HAAVELMO Paradox). ودون مداخيل، لن تكون هناك ضرائب حتى وإن قمنا بتخفيض معدلاتها. كل الحروب تفرز استغلاليين. فاقتراح تخفيض الضرائب على أرباح رأس المال خلال الأزمة، يمس الأخلاق العامة ويكون تأثيره سلبيا. أضف إلى ذلك إذا أرادت الأسر إعادة بناء احتياطاتها، سينتج عن ذلك كساد إضافي مع انخفاض في الاستهلاك. والحال أن المقتنيات المباشرة للدولة تمثل اليوم 10% من إجمالي الناتج الداخلي، والتخفيض من الضرائب قد يقلل من أهميتها خالقا بذلك سببا جديدا للكساد.

لقد قام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض معدل الفائدة في 17 سبتمبر لكن لم يكن لهذا الإجراء من أثر على سعر قيم المنقولات ولا على النشاط الاقتصادي. ففي فترات الحرب، يلعب البنك المركزي دورًا متواضعًا على القيم على المدى الطويل وعلى تزويد البنوك بالسيولات والعوامل الاقتصادية الأخرى. فوضعية الولايات المتحدة ليست أحسن مما كانت عليه خلال مرحلة 1929 (كانت حينها أهم الدول الدائنة وكانت تتوفر على كمية كبيرة من الذهب) ولا أحسن منها بعد الحرب (كانت نفطيا مكتفية ذاتيا ولم تكن تشكو عجزًا تجاريا). إن المجهود الاقتصادي للإنعاش وتمويل الحرب قد يتسببان في إضعاف الدولار لفائدة أوروبا احتمالا. فتذبذب الدولار يمكن أن يؤدي إلى هبوط في قيمته يتراوح من 20 إلى 25%. أنه خطر جسيم بالنظر إلى وضعية الاقتصاد الأمريكي. فعلى الولايات المتحدة أن تلجأ إلى حلفائها من أجل الحرب وفي نفس الوقت من أجل إنعاش الاقتصاد. ولن يكون دعم المجتمع الدولي دون تكلفة. لاسيما لدى الدول الأكثر فقرًا. ويتعين مثلا تخفيض ديون البلدان "الصديقة" خاصة الباكستان.

كما أن نظام الصرف العائم الحالي ليس جد فعالا. وبما أنه يعود إلى 30 سنة خلت، فإنه قد يفشل اليوم. ويتعين وضع نظام ضبط واستقرار فعال، نحو

الرجوع إلى معدلات صرف ثابتة لكن قابلة للتعديل وتقوم على صندوق متعدد الأطراف مؤديا إلى تخفيض أكيد من قيمة الدولار. وتبسط هذه المهمة عن طريق نمو الأورو. وبالنسبة للبلدان النامية يتعين وضع تسهيلات سيولة واستقرار للصرف. ومن اللازم أيضا تحليل بنية الميزان التجاري، خاصة إبراز أهمية الواردات البترولية (الريع) والسيارات. كما يجب إعداد مخططات نقل وعادات سكنية جديدة. ويتعلق الأمر بالتفكير في كيفيات الاستهلاك في الولايات المتحدة. فغالبريث يرى أنه يجب استغلال "حالة الصدمة" هذه لإعادة النظر في اختلالات المجتمع الأمريكي وفي مسيرته نحو العولمة.

لقد أثرت الهجمات في الأسواق المالية وجعلت دخولها صعبا بالنسبة للبلدان الصاعدة والبلدان النامية. فمستلزمات الأمن ستؤدي إلى ارتفاع كبير في تكاليف النقل الجوي ونقص في التعامل السياحي وتزايد سعر نقل السلع. كما أن مسألة المضاربة في الأسواق البترولية وبصورة أعم في أسواق الطاقة هي أيضا مطروحة على بساط البحث. وسينتج عنها تدهور في الوضع الاقتصادي الدولي. وفي هذا الاتجاه أعدّ صندوق النقد الدولي بمساعدة البنوك التنموية متعددة الأطراف ونادي باريس ووكالات القرض للتصدير مخطط عمل يهدف إلى الحد من الآثار السلبية للهجمات على الظرف الاقتصادي العالمي الذي يؤمل أن يتحسن خلال الثلاثي الثاني لسنة 2002. بل أن الأمر قد وصل درجة اقتراح الانطلاق في دورة جديدة من المفاوضات بهدف فتح الأسواق. إذن فالتدخل الليبرالي هو دائما حل صالح.

3-2- الخيارات الجديدة في الميزانية:

لقد توفرت الميزانية الفدرالية على فائض مع بداية التسعينيات وذلك بعد 25 سنة من العجز. فالتقديرات الرسمية كانت تتوقع سنة 2000 القضاء على الدين العمومي في العشرية القادمة. ولكن بفعل تأثيرات الإرهاب تصبح هذه التوقعات لا مصداقية لها. لقد كان من حسن حظ الولايات المتحدة الأمريكية

أن أخذت على عاتقها مكافحة الإرهاب في وقت أفرزت فيه الميزانية الفدرالية فائضا لا بأس به، الشيء الذي سينفعها في إنعاش الاقتصاد. لقد نزل الفائض الضريبي من 275 مليار دولار إلى 121 مليار دولار. وكان هناك أمل في تحصيل فائض يساوي 2500 مليار دولار في أفاق 2011 دون حساب 3100 مليار دولار المنتظر تحصيلها من صندوق الضمان الاجتماعي. واليوم الحديث جاري بالأحرى عن 50 مليار دولار والإرهاب ليس السبب الوحيد. فقانون الضرائب مسؤول بنسبة 55% عن فداحة التدهور الذي ستعرفه العشرية القادمة.

فسياسات الموازنة قد تتضرر بآثار التبعيد التي تمس زيادة معدلات الفائدة. إضافة إلى أن القدرة على استعمال الفائض لتمويل الحرب يقلل من كفاءته في مواجهة الأحداث غير المنتظرة. فالهجمات الإرهابية زادت من ضخامة التحدي الذي يمثله الدين العمومي. ولمجابهة التكاليف على المدى البعيد، يصبح الانضباط في الميزانية ضروريا. ويجب التفكير في سياسة أخرى للميزانية.

الفوائض الأساسية لـ10 سنوات من الميزانية الفدرالية
حسب التقديرات لشهور ماي أوت وأكتوبر 2001

توقعات الميزانية	الميزانية	ميزانية دون ضمان اجتماعي
ماي 2001	5629	3144
أوت 2001	3397	846
أكتوبر 2001	2604	53

ونلاحظ أنه بين أوت وأكتوبر ظلت التوقعات تكشف عن أرقام متدهورة، يعود جزء كبير منها إلى الإرهاب لكن دون شك ليس الإرهاب وحده.

الجدول 3: مصادر التغيرات بالنسبة للسيناريو القاعدي بين 2002 و2011، وفق تقديرا ماي وأوت وأكتوبر

(بمليارات الدولارات)

أسباب	ماي- أوت	أوت-أكتوبر	ماي- أكتوبر
تغيرات تقنية و اقتصادية	-604	-144	-604
الضرائب:			
- ضياع المداخيل	-1275	00	-1275
- خدمة الديون	-383	00	-383
النفقات			
-نفقات جديدة:	-83	-413	-496
-خدمة الديون	-31	-236	-267
المجموع	-2232	-793	-3025

لقد خصّت النفقات الجديدة النفقات العسكرية الإضافية وتكلفة مقاومة خطر الإرهابي والمساعدة الاقتصادية التي منحت لشركات الطيران. وإجمالا ساهم الهجوم الإرهابي في تقليص الفائض بنسبة 20% . فلو توقفنا عند فترة خمس سنوات، فإن آثار الكساد قد تؤدي إلى خسارة 1252 مليار دولار من ميزانية الحكومة يكون الإرهاب مسؤولا عن نسبة 20% منها، أي 250 مليار في 5 سنوات.الشيء الذي يبدو جد محتملا.

لقد كان وضع الميزانية متدهورا حتى قبل 11 سبتمبر. فالتخفيض من الضرائب الذي صاحبه تباطؤ اقتصادي ظرفي ونفقات تقديرية مُعدّلة أدى إلى تخفيض الفائض بأزيد من 2200 مليار مع عجز متوقع لسنوات 2001 و2002 و2003.

إن السيناريو الأساسي يبرز النتائج المتحصل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها أي دون تغيير نشاطات الدولة. ويتعلق الأمر بتمثيل الآثار المترتبة عن

الاستمرار في نفس السياسة خلال عشرة أعوام. ويوضح النموذج القاعدي أن الأثر المتأتي من إجراءات الإنعاش يبقى ضعيفا لان تدهور الميزانية كان من السرعة بمكان بحيث سيشجع في النهاية على زيادة معدلات الفائدة. وحتى الآن تلك ليست حالة الولايات المتحدة، حيث أمام ضخامة المهمة، سيشارك *مجلس الاحتياط الفدرالي* عن ضيب خاطر في الإنعاش غير مباشر للاقتصاد. لكن إجراء كهذا لن يكون صالحا إلا إذا تم حل المشاكل بسرعة ودون ذلك فالدولار قد يصير بسرعة محل اعتراض في الأسواق الدولية مما يؤدي حتما إلى ارتفاع في معدلات الفائدة.

لقد اتخذت قرارات تخفيض الضرائب قبل أن تعرف الدولة أن أمامها حرب يتعين عليها تمويلها. لقد حدث تغيير معتبر في الوضعية الجبائية. فتجميد المعدل الهامشي في 38.6 من المداخيل المرتفعة، سيسمح بتوفير 100 مليار دولار بين 2002 و2011 ماسّا فقط 1.1 مليون شخص من ذوي الدخل الإجمالي الذي يتجاوز مليون دولار سنويا. والحال أن بيتر تشيني Peter CHENY قد أكد من جديد أن التخفيض من الضرائب هو أولوية الأولويات الرئاسية. وبخصوص هذه النقطة، لو قبلت غرفة الممثلين ذلك مبدئيا، فالأمر لن يكون كذلك بالنسبة لمجلس الشيوخ الذي يأمل في عمل عمومي جاد. فتشيني يرى بأن حافز تخفيض الضرائب (المقدر بـــ75 مليار دولار) له ثلاث مزايا:

- فهو يُسرّع كل التخفيضات الهامشية للمعدلات الضريبية التي صادق عليها الكونغرس من قبل الشيء، الذي سيزيد من الدخل المتوفر لدى الأسر والمؤسسات محسنا بذلك ظروف الشغل والتوفير والاستثمار؛
- يسمح للمؤسسات بحسم تكلفة رأس المال جزئيا، الشيء الذي يمثل عملا مناسبا لتنمية الاستثمار وهذا الأخير يعد عاملا أساسيا للنمو؛
- يساعد على القضاء على الضريبة الدُنيا للشركات ويساعد على خلق مناصب شغل وعلى التخفيض من ضرائب بالنسبة للأشخاص الأكثر حرمانا. وحول هذه المسألة ينبغي التذكير أن تخفيضات الضرائب ستكون

دائما أقل بالنسبة للمداخيل الضعيفة وأن التأثير المنعش الذي يخلفه انخفاض الضرائب يكون دائما أدنى من زيادة النفقات، لو أمكن التحكم في التضخم.

3-3- الإجراءات المضادة للإرهاب:

لقد أدانت الأمم المتحدة (مجلس الأمن المنعقد في 28 سبتمبر 2001) لإرهاب وطلبت من الـــ 189 عضو أن يلتزموا رسميا بالبحث عن الإرهابيين ومتابعتهم ومصادرة الأموال التي تغذيهم. كما تمت المطالبة بتجميد الأرصدة. فعلى كل المنظمات وكل الأفراد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن يمتنعوا، من بعيد ومن قريب، عن المشاركة في منح أي مساعدة أو خدمة لصالح لإرهاب. والحال أن هناك صلات وطيدة بين الإرهاب الدولي والجريمة العابرة لدول وتجارة المخدرات وتبييض رؤوس الأموال والتحويل الغير شرعي للمواد نووية والكيماوية والبيولوجية. أنه خطر قاتل ويجب أن يكون هناك ردّ عالمي. فبالنسبة لرودولف جولياني Rudolph Giuliani عمدة بلدية نيويورك سابق، يجب أن تكون الأمم المتحدة هي الضامن للسلم عن طريق معاقبتها لدول التي تتسامح مع الإرهاب.

وبالنسبة لهورست كولر Horst KOLHER، المدير العام لصندوق النقد لدولي، يجب أن يكون هناك رد منسق من قبل المجتمع المدني حيال تباطؤ نشاط الاقتصادي والمخاطر التي يجعلها تجثهم على الاقتصاد العالمي. لقد أعلن ممثلو"مجموعة السبعة" الذين اجتمعوا بواشنطن في 6 أكتوبر 2001 أنهم مستعدون لتقفي أثر تمويلات الإرهاب وإنهائها. ثم قاموا بنشر برنامج عمل يهدف لمجابهة تمويل الإرهاب. وقد طلب من الدول قمع أي عمل إرهابي بكل لوسائل المالية الممكنة لاسيما بتجميد الأرصدة. ويتعلق الأمر بتطبيق اللائحتين 1333و1373 لمجلس الأمن اللتين تناشدان جميع الدول بتجميد الأموال والأرصدة المالية لبن لادن والإرهابيين العالميين الآخرين. وفي هذا المجال ستوجب على فريق العمل المالي حول تبييض الأموال GAFI أن يلعب دورا حاسما في مكافحة تمويل الإرهاب. ويتعلق الأمر بالنسبة له:

- بإعداد توصيات خاصة (ومراجعة الأربعين منها التي تم تحديدها من قبل) بحيث تزداد شفافيتها؛
- .بمنح توجيه لفائدة المؤسسات المالية حول ممارسات تمويل الإرهاب التي تبرر إجراءات خاصة؛
- بتحديد المعايير التي تستخدم في تحديد البلدان التي تسهل تمويل الإرهاب وأن يوصى بإجراءات تهدف إلى منعها من مواصلة ذلك؛

ويتعلق الأمر إذن بتحسين الشفافية والتشجيع على تقاسم أكثر وضوحا للمعلومات. واليوم يأمل كل فاعلي العولمة في مكافحة إرهاب يتهددهم. لقد وضعت الولايات المتحدة منظمة مؤقتة لتكون دليل المؤسسات البنكية في مكافحة الأعمال الإجرامية المالية أو المؤدية إلى الإجرام الإرهابي، قبل تطبيق القانون "*قانون وطني*" أصبح ساري المفعول ابتداء من 25 ديسمبر 2001. فمنعت المؤسسات البنكية الأمريكية حيازة حسابات موازية مباشرة لبنوك أجنبية بل وحتى القيام بشكل غير مباشر بهذا النوع من العمليات معها؛ وعليها الاحتفاظ بالمعلومات التي تخص أصحاب البنوك الأجنبية التي تمنح فيها الحسابات المطابقة وأعوان هذه البنوك وذلك لأغراض الإجراءات القانونية. وتمثلت أهم الإجراءات التكميلية في:

- حبس الرعايا الأجانب المشكوك فيهم بالإرهاب؛
- القدرة على تسجيل واستعمال الرسائل دون إذن مسبق من القاضي؛
- تقاسم المعلومات بين جميع الوكالات المعنية؛
- إمكانية إجراء اختبارات الحامض النووي على أي مشتبه فيه بالإرهاب.

وكان ينبغي أن تبقى هذه الإجراءات إجراءات استثنائية. ولكن على أي حال طالما ظل الإرهاب موجودا.

4-3- تغيير الإستراتيجيات العسكرية:

رأى العديد من الخبراء الأمريكيين أن الولايات المتحدة كانت، حتى قبل هجوم 11 سبتمبر 2001، تعاني ثلاثة مواطن ضعف كبيرة. أولا، ليس هناك أي

حلّ لمشكل الخطر النووي حتى بالـ 7000 سلاح نووي التي تمتلكها روسيا، ويفترض أنها لا تمتلك سنة 2001 سوى 1000 وحدة فعالة من هذا السلاح. ثم أن بعض الأنواع من الصراعات لا تسمح إطلاقا بممارسة تفوق عسكري على المدى الطويل. وفي الأخير، الإستراتيجية المتبناة لا تنتج القدرات والهياكل الكافية لتلبية متطلبات الدفاع عن الإقليم الأمريكي. فالحرب الإرهابية هي حرب جديدة. ويمكنها أن تؤدي إلى مفاجأة إستراتيجية جديدة مع استعمال أسلحة جديدة وربما إلى أنواع أخرى من الصراعات جد مستترة كالقيود والتضييقات التي تفرض تدريجيا على القيم الديمقراطية.

أ- الأبعاد العسكرية الجديدة:

تمثلت المخاطر المحتسبة سنة 1999 في قيام العراق أو كوريا الشمالية بعدوان وتدفق التكنولوجيات الخطيرة (كأسلحة الدمار الشامل أو التحكم في الفضاء) الموضوعة تحت تصرف قوى معادية والأخطار العبر - وطنية (الإرهاب وتكتلات تجارة المخدرات) ومخاطر تدمير إقليم الولايات المتحدة وانهيار الدول كالصومال أو الزائير التي من شأنها التسبب في فوضى دولية جديدة أو ظهور أسلحة تقليدية جديدة مازال استغلال الجيوش الأمريكية لها قليل. والواقع كانت هناك مطالبة بعصرنة معينة بل أن فكرة إحداث ثورة في الشؤون العسكرية RMA قد برزت وكان الهدف منها هو التكفل المتزايد بتكنولوجيات المعلومات. ويبدو حاليا أن العديد منم التصورات الجديدة تستقطب الاهتمام:

- يمكن أن يتعلق الأمر بمنع صدام من تنفيذ أعمال انتقامية على الإقليم الأمريكي. فالإرهابيون يبحثون عن نوافذ تشكل نقاط ضعف في بلد ما ويعاقبون البلد المسؤول عن تركها مفتوحة. ففي المجال السبراني، يجب توفير الشروط المناسبة، لمكافحة الأضرار الممكنة، التي عادة ما تزيد من فعالية وقدرة النظام المتمثلة في تواقف وتلاقي شبكات وأنظمة التحكم. فمن اللازم القيام ببحوث جديدة لضمان أمن الشركات واكتشاف الهجمات الموجهة ضد السير العادي للنظام؛

- قبل 11 سبتمبر كان من المنتظر أن تستعمل أسلحة نووية أو كيماوية أو بكتيريولوجية. فمن المؤكد أن الأولى خطيرة لكن من السهل جدا اكتشافها. والسلاح البيولوجي أخطر لاسيما عندما يقع مصنع ما على مقربة من مدينة. فراند كربوريشن Rand Corporation ترى أن على شبكات الاتصال تكون مؤمنة من أجل تفادي هجمات ضد المصالح المعلوماتية الغربية. كما يجب تفادي إجراءات تشبع الخدم وتلافي الفيروسات واختراق المنظومات الإستراتيجية والعسكرية والمالية. فحرية التعبير المفرطة تساعد الإرهاب.
- وقد لاحظنا مع ذلك أن الإرهابيين " الدينيين " كانوا أشد خطرا من أولئك الذين تحركهم دوافع سياسية محضة. وهكذا لن يكف تدمير هذه المنظمات للقضاء على الشبكات الإرهابية؛
- فالبعد العسكري لا يفسر كل شيء والأعمال البوليسية والمالية تمارس أيضا تأثيرا يمكن أن يكون مُحددا؛
- وفي الأخير، هي حرب لا تعرف الحدود لا في الزمن ولا من حيث الخصوم مع شبكات الإرهاب الدولي المتجددة دائما. وفي هذه الظروف لا تكون الانتصارات الظاهرية جليّة إلا مع مرور الزمن؛
- وفي الأخير، سيحظى الاستعلام تدريجيا بالأهمية. فقد قررت البحرية الأمريكية إنفاق مليار دولار لإحداث تغيير على الغواصة سيوولف Sea-wolf من اجل تحسين مهمات التجسس.

وفي مجال الدفاع فإن حرب القروض القائمة بين الأسلحة الأمريكية كانت تحول دون وضع استراتيجيات جديدة. فهناك أثار عطالة كبيرة مازال موجودة جعلت من المستحيل قيام الولايات المتحدة بتطوير استراتيجيات أكثر ملاءمة مع نهاية الحرب الباردة. وهكذا كان الجيش البري يأمل في الاحتفاظ بفرقته المدرعة الثقيلة، في حين كان سلاح الجو يتساءل عن جدوى تطوير طائرات أوتوماتيكية دون طيار زهيدة الثمن نسبيا. والتطور الأساسي تمحور حول "الدفاع عن الوطن الأم" أي بعبارة أخرى أولوية الدفاع عن الإقليم الأمريكي. فمع الهجوم الأمامي

على التراب الأمريكي، مما لا شك فيه أن الدفاع المضاد للصواريخ أصبح أولوية من أجل مواجهة الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تستخدم هي ذاتها في هجمات إرهابية. ففي حين طالب مجلس الشيوخ بتخفيض طلبات القروض التي تقدمت بها الحكومة من 8,3 إلى 1,3 مليار دولار، أدى هجوم 11 سبتمبرْ إلى قبول هذا الاقتراح الحكومي. فالإرهاب أقنع الولايات المتحدة أن زمن الحروب التي تخاض في ثياب النوم ودون موتى، قد ولّى.

ب – الأهداف:

في هذه الظروف يطالب من الخبراء الأمريكان بالعديد من التغييرات في الاستراتيجيات والوسائل والتنظيمات:

- يجب تعزيز أمن الإقليم (أمن الوطن الأم) مع التأكيد على إجراءات الأمن داخل الطائرات والمطارات والمنشآت الصناعية وبرقابة أشد على الهجرة (لاسيما الـــ250000 طالب أجنبي). يجب إيجاد موانع ضد الهجمات النووية والكيماوية والبيولوجية المحتملة؛
- ففي الوقت الحالي أول ما يتدخل هو الطيران ثم سلاح البر. وفي السابق كان الأمر عكس ذلك. فالقوة الجوية – الفضائية تضعف الخصم وتشل حركته. فهي تسمح بالكشف عن المناطق المعادية ومراقبتها. وهناك وسائل نوعية وضعت عندها لمجابهة الخطر الإرهابي. فالعمليات ضد أسامة بن لادن تنسق انطلاقا من العربية السعودية. فما كان ينفذ خلال الحرب العالمية الأخيرة في هجومين جويين بـــ300 طائرة من طراز ب 17 مع أطقمها المتكونة من 3000 عضو، يمكن أن تقوم به اليوم 4 طائرات من طراز ب 2 وقنابل موجهة ومصغرة الحجم. ويتعلق الأمر فعلا بتدمير منطق الحرب الإرهابية؛
- يجب ضمان أمن خطوط المواصلات في البر والبحر والجو؛
- ويتعلـــق الأمر أيضـــا بتأويـــج قـــدرات الاستخباراتيـــة الأمريكيـــة (U.S. Intelligence capabilities). واليوم يمثل هذا نتاجا للحرب الباردة

لم يعد ملائما للقرن الواحد والعشرين. كما يجب دعم قدرة مكتب التحقيقات الفدرالي في مجال التصنت الهاتفي أو المعلوماتي وتحسين معرفة اللغات الأجنبية لدى أعوان الاستعلامات والسلك الدبلوماسي وتحسين توزيع المعلومات لدى الوكالات الحكومية وإعادة تحديد أولويات جمع المعلومات. فالخبراء يرون أن العمل المضاد للإرهاب يمر أولا عبر الاستعلام والاختراق. يجب التصرف قبل أن يتدخل الإرهابيون بأنفسهم. وذلك يقتضي تعاونا متعدد الجنسيات مهما. فالعقوبات المتخذة ضد ليبيا سنة 1988 بعد الهجوم ضد طائرة البان آم، أدى إلى فرض عقوبات عليها. والحال أن الإرهاب قد يصبح سلاحا منتشرا. فقد مسّ عدد متزايد من البلدان (30 بلدا كانت معنية بالهجمات التي قادها لبنان). فنهاية الحرب الباردة تتلاءم و التعاون الدولي ضدّ الإرهاب. وفي الأخير، .فإن الولايات المتحدة عاقدة العزم على استعمال الوسائل العسكرية لمعاقبة الجناة لاسيما في إطار عمل يحظى بمساندة منظمة الأمم المتحدة؛

- يجب أيضا ضمان انعدام ملاجئ آمنة للإرهابيين وفي حالة وجودها، تنفذ عمليات ناجعة حتى لا تصير آمنة؛
- وتشكيل تحالفات دولية لنزع الشرعية عن العنف الإرهابي أمر جوهري لاسيما في اختيار الاستثمار والتمويل الدوليين؛
- يجب الاحتماء من القوى الجهوية أو التحالفات المعادية مع مساندة البلدان الحليفة والصديقة. إضافة إلى ذلك من اللازم العمل على فتح الأسواق الضرورية لنمو الولايات المتحدة لاسيما الموارد النفطية والإستراتيجية؛
- وفي الأخير، الإرهاب حرب سياسية، تبدو الردود العسكرية عليها غير كافية، وذلك لا يعني أنه لا فائدة منها، لاسيما في إطار إرهاب الدولة. ومن البديهي أن الإرهاب يمر عبر تنظيم شبكات دولية مؤديا إلى تدمير يستهدف معلومات موجودة في حواسيب الشركات أو المصالح الحكومية.

ج- الأدوات:

السؤال هو معرفة ماهية الأدوات المستعملة. أنها أدوات مهمّة لكنها جد تقليدية:

- أولا، الدبلوماسية تمثل أداة تقليدية مهمة لكنها لا تشتغل جيدا ضد التهديدات الإرهابية. كما إنها تقتضي اتصالات مع الإرهابيين لن يرض عنها الرأي العام ولا وسائل الإعلام أبدا. وأحيانا تسمح الاتفاقيات الدولية بتحويل الإجراءات الدبلوماسية المعقدة إلى إجراءات آلية؛
- ثم أن العقوبات الاقتصادية قد طبقت في الغالب. ففي 1998 طلب الرئيس كلينتون تجميد أرصدة بن لادن وأصدقائه (12 منظمة شرق أوسطية و18 شخص معني مباشرة). وفي سبتمبر 2001 كان هناك ما مجموعه 30 منظمة معنية. وبالنسبة للدول، تنصب العقوبات الاقتصادية على تضييق التجارة وتحويل التكنولوجيا والمساعدة الأجنبية وتصدير القروض والضمانات وصفقات رأس المال أو سوق العملات. ويمكن أن يكون هناك حضر وقيود على التجارة ورفض للتعاونات. ويتوفر رئيس الولايات المتحدة على قانون السلطات الاقتصادية الاستعجالية (IEEPA) الذي يمنحه سلطات اقتصادية موسعة في هذا الميدان. وكانت أفغانستان معنية بهذه القيود؛
- جمع المعومات والاختراق أعمال جد معروفة لكن القانون يمنع القيام بالاغتيالات (الشيء الذي يفسر الموقف حيال صدام حسين). لكن من الممكن القبض على إرهابي في المياه الدولية. لكن مع منظومة "إيشلون Echelon" هناك الكثير من المعلومات أمام الأمريكان يتعين عليهم معالجتها. إضافة إلى الثقة في التكنولوجيا تؤدي إلى الاعتقاد بالمناعة وفي المقابل تم تناسي السلم الهرمي للأولويات؛
- فغالبا ما توضع أثمان للمعلومات المقدمة عن الجناة. وهكذا تم اقتراح مبلغ سخي (أكثر من مليوني دولار) مقابل معومات عن مكان إقامة بن لادن. وإجراءات الطرد طبقت هي أيضا؛

- كما تطبق القوة العسكرية أحيانا. وكان ذلك في حالة العراق وليبيا. فالوحدة الخاصة، دلتا فورص "Delta Force" المقيمة بفرت براغ Fort Bragg والتي من المحتمل أنها تضم 800 شخص تحضر نفسها في منتهى السرّية للقيام بهذا الطراز من النشاطات. وتكمن الصعوبات التي تواجه مثل هذه الأعمال في الردود الانتقامية وأخطار العملية والأخطاء التي تمس ضحايا مدنيين والأضرار الجانبية والتعاطف الذي يستفيد منه الأعداء بسبب آلامهم وتطبيق القواعد الدولية. وهكذا من الأفضل الكلام عن أعمال حربية؛
- يجب إحداث محكمة دولية ضد الإرهاب والحد من دور وسائل الإعلام التي تمنح جزءا من المعلومات الشيء الذي يجعل من الصعب مكافحة الإرهاب بفعالية. وفي الولايات المتحدة تصدر اللجنة الوطنية حول الإرهاب (NTC) التابعة للكونغرس توصيات تشريعية بخصوص الإرهاب وأخرى للقيام بأعمال ضده. ومن جانب الرئيس، يوجد مجلس الأمن القومي NSC. وتتكفل اللجنة الوطنية المضادة للإرهاب والمكلفة بتنسيق سياسة الجاهزية (PCC) بضمان تواصل العمل الفدرالي وبالوقاية من الإرهاب الأجنبي والرّد عليه وترد على هجمات أسلحة الدمار الشامل وتقوم بالوقاية من الهجمات السبرانية. ففي 2001، كان برنامج المساعدة المضادة للإرهاب (ATA) يضمن تدريبا وتجهيزات لفائدة الدول الأجنبية بغرض مجابهة الإرهاب. وقد طولب بمبلغ 32 مليون دولار بالنسبة لسنة 2002. ويجب إضافة 4 ملايين دولار في إطار لجنة تخصيصات الإرهاب Terrorisme Appropriation Committee. أما مساعدة الضحايا فلم تحظى بتمويل نوعي. فقد حصل برنامج البحث والتطوير R&D على 41.3 مليون دولار في سنة 2001، في حين تمت الموافقة على 42.2 لسنة 2002. وفي الأخير فالبرنامج الدبلوماسي للأمن يمثل، بموظفيه ومقراته، ما يقارب 1.3 مليار دولار في 2001 وأزيد من 1.5 مليار دولار في 2002.

- فمنذ الهجمة، تم تعيين السيد المضاد للإرهاب (توم ريدج Tom RIDGE) وأصبح الدفاع الداخلي أولوية فدرالية. ويدخل أي جيش ضمن هذا المنظور. فالبحرية مثلا تتوفر على فرقة مضادة للإرهاب قادرة على الانتشار السريع جدا في أي مكان من العالم.
- فبالنسبة لأوروبا، طرحت المادة 5 من اتفاقية واشنطن مسألة قابلية تطبيق مبدأ التضامن عندما تعرض بلد واحد لهجوم. وكان الرد بالنسبة للحلف الأطلنطي إيجابيا.

وهناك ثلاث مشاكل أساسية يجب معالجتها:

- أولا، الحيرة بين ضرورة الأمن ومكافحة الهجمات وبين احترام الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وهي معضلة ليس لها حلا آنيا. وسن قوانين دولية من شأنها فرض احترام هذه القيم. فمشكل الإرهاب هو الوقاية مما لا يمكن تسميته واستباق ما لا يمكن توقعه. فيجب إذن دعم الوسائل الجماعية للكشف السريع عن العوامل البيولوجية والكيماوية وتحسين تجهيزات الاستعجالات ورفع قدرات إزالة التلوث وتطوير عمليات التحسيس والتكوين لدى عمال المستشفيات وتحسين إمكانات معالجة الضحايا؛
- كما يجب التمييز بين الإرهابيين أنفسهم وبين مموليهم أو إسنادهم ويتعلق الأمر بتطبيق عقوبات صارمة ضد الدول الصعلوكة (Rogue States)؛
- وفي الأخير، قد يصبح الإرهاب المستقبلي ميزة أشخاص أو مجموعات صغيرة غير مدعومة لكنها قادرة على التأثير في قرارات الدول عن طريق التهديد. وبعبارة أخرى تعدّ "خوصصة" الإرهاب خطرا جسيما بسبب صعوبة تطبيق العقوبات عندئذ. فقد قامت جماعة أووم Aoum بقتل 12 شخص وجرح 5500 آخرين بجروح بالغة الخطورة داخل مترو طوكيو، لكن لو كان بإمكانها تصفية الغاز بشكل أفضل لبلغ عدد الضحايا أزيد من 12000. إنها بداية إرهاب التدمير الشامل. وتمثل المنشآت القريبة من المدن أهدافا جيدة، ففي هذه المرة، القنبلة قريبة من المدينة وحتى نقلها ليس ضروريا.

4- السياسات المنتهجة والحساب المستحيل:

ستؤدي السياسات التي شرعت الدول في توخيها ضد الإرهاب، إلى تغيير في الظروف الجيوسياسية التي يعيشها عالمنا. فهناك العديد من المشاكل المستعجلة التي يتعين دراستها كالحرب على الإرهاب الدولي ومسألة النفط الخصوصية والكفاح العام ضد اللاأمن وضد اللاعدالة وفي الأخير المحافظة على الثقة في السوق والعولمة والديمقراطية.

4-1- الحرب على الإرهاب الدولي في العالم:

لقد تأكد الانحراف الأمريكي أحادي الجانب مع وصول جورج بوش إلى سدة الحكم. وبعبارة أخري ازداد تجاهل الولايات المتحدة للعالم الخارجي بشكل مطرد وخاصة لحلفائها ذاقم. فهي تعمل وفق مصالحها الآنية وتطالب حلفاءها بتطبيق نفس الإستراتيجية الدولية. وهكذا قمدد الولايات المتحدة باتخاذ عقوبات ضد البلدان التي تستثمر في البلدان الصعلوكة مثل كوبا وإيران وليبيا كما رفضت سنة 1999 التوقيع على اتفاقية المنع الكامل للتجارب النووية بعد أن رفضت الالتزام مع حلفائها الأوروبيين في الصراع في البوسنة. وفي الواقع عادت الولايات المتحدة إلى قرن ونصف من العزلوية النسبية. لقد دخلت الولايات المتحدة في تحالفات جديدة وشاركت في إعداد اتفاقيات دولية جديدة من أجل مواجهة مخاطر جديدة. والسؤال المطروح اليوم هو معرفة هل بإمكان هذا البلد الذي يهدف إلى بسط سيطرته أن يواجه عدة هجمات إرهابية يكون مصدرها الدول الصعلوكة. وليس من السهل الإجابة على هذا السؤال لكن للتفوق ثمن لا بد أن يدفع. إن الرعب الذي كانت الجيوش الرومانية تبعثه في النفوس قد منح لأباطرتها قوة لا جدال فيها. فقد حافظت على السلم عن طريق التحضير الدائم للحرب و بالردّ على أدنى هجوم ضد الإمبراطورية. لقد فهمت الولايات المتحدة ذلك بمواصلتها الإنفاق بقدر معتبر في المجال العسكري، بما يقارب تقريبا ثلث النفقات العالمية في هذا المجال. لكن يتعين الآن إيجاد

الاستراتيجيات المطابقة التي لا تستجيب لمستلزمات الحرب الباردة وحدها. وتقتضي سياسة كهذه تطوير التحالفات وأخذ المخاطر الجديدة في الحسبان.

أ- تحالفات جديدة واتفاقيات دولية جديدة

في الوقت الذي كان التزام روسيا ثابتا لصالح الولايات المتحدة، ظلت الصين أكثر تشككا. فهي ترفض مفهوم "الدول الصعلوكة" (لاسيما العراق وكوريا الشمالية) وتقمع الجماعات الدينية (فالونغونغ) وتعارض التدخلات المسلحة الخارجية وفرض عقوبات اقتصادية. فسياسة الولايات المتحدة ترى على إنها استعمار جديد وتدخلية جديدة. أما الأمريكان فيرون أن الصينيين لا يمكن التحكم فيهم بالعقل. فالمعاهدات لا تشكل بالنسبة لهؤلاء الأخيرين سوى حلول وسط ظرفية. فالصين ليس شريكا البتة بل منافسا استراتيجيا. فمنظمة تعاون شنغهاي (أفريل 1996) التي تضم الصين وروسيا وكازاخستان وكيرغيزستان وطاجاكستان تهدف إلى ترقية استقرار و أمن البلدان في إطار حسن الجوار. فهي تكافح المخدرات والإرهاب والانفصالية والتطرف كما تهتم أيضا بالمسائل الاقتصادية. ويمكن لهذا المعطى الجديد أن يقلق الولايات المتحدة التي تطمح في الرقابة على هذا النوع من الاتفاقيات التي لا تتحكم فيها. والعالم العربي والإسلامي في قلب هذا الصراع. فالتحالفات تتغير بتقارب مع إيران واهتمام متزايد بالباكستان ونوع من الفتور تجاه الهند. وهذا يخلق إختلالات جديدة تساعد على ظهور الصراعات المسلحة.

وبالنسبة لأوروبا، تطرح المادة 5 مسألة قابلية تطبيق مبدأ التضامن خلال هجوم على بلد واحد. وبالنسبة للحلف الأطلنطي الردّ كان إيجابيا. فمجموعة العشرين التي تضم وزراء المالية دافعت إثر اجتماعها بأوتاوا في 16 و17 نوفمبر عن الأعمال المؤدية إلى وقف تمويل الإرهابيين. ويتعلق الأمر إذن بمحاربة الإرهاب عن طريق قطع موارده. وبهدف مكافحة الكساد، يتعين تنفيذ مخططات عمل تطور مستلزمات الأمن بشكل آني. والحال أن التجارة الحرة والأسواق الدولية المفتوحة

تشكل فعلا وسائل للرخاء العالمي. وفي هذا الاتجاه سيسمح مؤتمر الدوحة بإعداد "جولة" جديدة (مفاوضات تجارية). وفي هذا المنظور سيكون الأمن ضروريا. فيتعين إذن مكافحة وسائل التمويل التي تمنحها البنوك لأولئك الذين يهددون الرخاء العالمي. لقد قبلت مجموعة الـ20 نتائج التي توصل إليها فريق العمل حول المالي حول غسيل الأموال (FAFT). ويتعلق الأمر:

- بتجميد الأصول التي يمتلكها الإرهابيون في إطار القوانين الوطنية ووضع معايير دولية؛
- بقبول إعداد اتفاقية أممية ضد الجريمة الدولية المنظمة (UN-Convention on Transnational Organised Crime)؛
- بتعاون أهم البنوك الدولية من أجل مكافحة تجاوزات المنظومة المالية؛
- بتطوير التعاون الدولي عن طريق تبادل المعلومات؛
- بدعم المساعدة التقنية؛
- بدعم نشاطات لجنة الأمم المتحدة ضد الإرهاب؛

ولابد من تعاون وثيق من أجل "تجريم" أموال الإرهابيين.

وكذلك الشأن بالنسبة للجنة النقدية والمالية الدولية لمحافظي صندوق النقد الدولي. التي طلبت من أعضائها أن تسنّ وبدقة تدابير مضادة للإرهاب. ويتعلق الأمر بالرقابة على التمويل الإرهابي وتسريع البرامج التي تخص المراكز المالية وراء البحار وزيادة المساعدة التقنية والتزويد بالمعلومات.

ب- التهديدات الجديدة:

لقد طرحت مسألة الحرب السبرانية. فهياكل الانترنت مثلا مفتوحة على عدة هجمات. فهي متكونة من موارد محدودة في عالم على درجة عالية من التواقف. فالدفاع صعب. ويتعلق الأمر بمكافحة الفيروسات لكن أيضا بمقاومة العدد المفرط من الرسائل التي تتسبب في وقف مجمل المنظومة. وذلك يسبب أضرار جانبية معتبرة ذات انتشار شديد وسريع. وتشكل هجمات دوس DoS مخاطر جدية لمستعملي الشبكة ومنظماتها وهياكلها.

إن العوامل الكيماوية والبيولوجية تستقطب اهتمام الإرهابيين لأنه بالإمكان قتل عدد مرتفع من الأشخاص باستعمال وسائل محدودة سواء ماليا أو تكنولوجيا. إضافة إلى أن هذه الأسلحة تلائم الإرهابيين لأنه لا يوجد منظومة كشف موثوق بها و"قابلية تتبع و تقفي" الأعوان ضعيفة، كما أن هذه الأسلحة لا تطرح صعوبات كبيرة وقدرة الإيذاء التي تمتلكها فورية ومعتبرة بما تحدثه من حالة ذعر يتسبب في اضطراب سريع في الاقتصاد المعني بها. وفي الأخير يوجد فارق زمني معتبر بين نثر المادة وبداية عمل تأثيرها مما يسمح بالفرار. إنه إرهاب معتبر ومحتمل. ويتمثل تأثير السلاح الكيماوي في قتل أو جرح أو إعاقة مؤقتة بفعل الآثار الفسيولوجية التي يتسبب فيها. فهو فعال بمقادير ضعيفة ويسهل إنتاجه وتخزينه بكميات كبيرة والحماية منه صعب تحقيقها. ويمكن نشره عن طريق التفجير أو التسخين أو الرش أو التلويث المباشر به. فهناك المُنفّطات التي تدمر الأنسجة البشرية والمواد الخانقة والمسممة للدم (التي تسبب في الموت السريع إذا استنشقت) والمواد الفسفورية المؤثرة عصبيا (التابان التي تتغلغل في المسالك التنفسية عن طريق الجلد والتي تؤثر في الجهاز العصبي) والمواد السامة (أقل الأسلحة البيولوجية التي تنتجها كائنات حية). لقد تم الكشف عن عدة حالات من الإرهاب الكيماوي لكن لم تكن لها آثار مهمة باستثناء هجوم جماعة أووم. وتكاليف هذه الأسلحة زهيدة. ولتنفيذ عملية كبرى بأسلحة تقليدية يتطلب الأمر 12000 فرنك لكل كيلومتر مربع و 4200 فرنك عند استعمال سلاح نووي و 3600 عند استعمال غازات الأعصاب و6 فرنك باستعمال الأعوان البيولوجية. وهذه الأخيرة سامة جدا ويسهل إنتاجها ونثرها وهي ذات مقاومة ويصعب الكشف عنها ومعدية جدا. والأعوان البيولوجية جد قوية وذات آثار طويلة لكن اقل سرعة في الاستعمال وقدرة التحكم فيها قليلة. أما الإرهاب النووي، عدا ما يصدر منه عن دولة ما، فيبدو صعبا لان العملية معقدة وخطير وواهية. أما الهجوم ذي الآثار الإشعاعية فيمثل شكلا جديدا وخطيرا من الأعمال الإرهابية.

وفي الأخير تمثل "خوصصة" الحرب خطرا لا يمكن الاستهانة به اليوم مع قيام تكتل المخدرات بتكوين جيوش حقيقية ومرتزقة. وبقيت الوسائل المالية دون المستوى لكن لا بد أن نعي في يوم أهمية هذا التهديد بالنسبة للأمن اليومي.

ويرى العديد من الخبراء الأمريكان وجوب أن تأخذ النفقات العسكرية الأمريكية هذه التهديدات الجديدة في الحسبان. لقد أنفقت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة 7.5% من إجمالي ناتج الداخلي لديها على أغراض عسكرية واليوم لا تكاد هذه النفقات تتعدى 3%. ويمكن القول أن هناك إمكانية معتبرة لزيادة المجهود العسكري وفي نفس الوقت لتحمل تبعاته اقتصاديا. وفي المدى البعيد سيكون عدم تسلحنا تسلحا جيدا لمواجهة الإرهاب أمرا جد مكلفا بالنسبة لنا.

4-2- مسألة النفط:

إن الهجوم الإرهابي يثير دائما مسألة حاسمة تتمثل في السوق الدولي للبترول. والاقتصاديات الغربية معنية مباشرة بذلك. لقد تغيرت خارطة منتجي البترول منذ بداية السبعينات حتى وإن بقي منتجو الخليج الفارسي هم الأكبر. فبلدان الأوبيب تضبط بنجاح الأسعار العالمية للنفط الخام ومع ذلك عرفت هذه الوحدة أزمات وصراعات أدت إلى انخفاض في الأسعار في المدى القصير. فلم تستطع البلدان المنتجة الحفاظ على سعر حقيقي وثابت منذ 1980 (38 دولار للبرميل أي بالدولارات الثابتة سنة 2001 ما يقارب 70 دولار).واليوم هناك العديد من الدول المنتجة. فروسيا قد خفضت بالنصف من إنتاجها بالمقارنة مع الإتحاد السوفييتي وهي ثالث منتج وثاني مصدر للبترول في العالم. فإنتاج الاوبيب لا يمثل سوى 40% من مجمل الإنتاج، لكنها نسبة مئوية تمنحها القدرة على تحديد الأسعار العالمية شريطة أن تحافظ على التضامن بين أعضائها. وفي المقابل انتقلت حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي من 24% سنة 1970 إلى أقل من 12% اليوم مؤدية بها إلى زيادة جوهرية في استيرادها.

جدول 4: استهلاك أمريكا وانتهاجها واستيرادها للنفط بملايين البراميل وبالنسب المئوية من 1970 إلى 2000

المعطيات الاقتصادية والأقسام	1970	1980	1990	2000
استهلاك	14,7	17,1	17,0	19,7
نصيب الاستهلاك العالمي	31,4	27,1	25.8	26,0
إنتاج	11,7	10,8	9,7	9,1
نصيب الإنتاج العالمي	23,9	16,8	14,5	11,8
واردات	3,2	6,4	7,2	10,1
نصيب الاستهلاك	21,5	37,2	42,1	51,0

لقد تجلى الأثر الفوري للهجوم الإرهابي في انكماش الاقتصاد العالمي. وقد نتج عن ذلك انخفاض في سعر البترول. فإذا لم يتناقص الإنتاج حقا فهو يتأثر جدا بالمتطرفين من المسلمين.

وهناك العديد من السيناريوهات الممكنة:

- اعتبرت التوقعات أن الهجوم سيكون له تأثير يتمثل في تخفيض الاستهلاك والأعمال مساعدا بذلك على ظهور نزعات مسبقة نحو الكساد. وسينتج عن ذلك انخفاض في الطلب على البترول بالإضافة إلى أزمة في النقل الجوي. وسيتعين إذن على الأوبيب تخفيض الحصص لكن الدول تجد صعوبة في التفاهم. لا سيما وأن العربية السعودية ترفض أن تقوم هي ذاتها بالمجهود الأساسي. وبعد هجوم 11 سبتمبر 2001 فقد سعر البترول في الأشهر الأربع الأولى 4 دولارات لكل برميل. فانخفاض الأسعار يهم الشركات الجوية التي يمثل الوقود بالنسبة لها التكلفة المتغيرة الأساسية. ولقد أظهرت الأزمات السابقة (1973 و1980 خاصة) أن الكساد أدى إلى انخفاض في الطلب لكن الزيادة في سعر البترول القائمة على موازين قوى تتسبب هي أيضا في شكل

من أشكال الكساد الذي يهدد ولوبشكل جزئي هذه الزيادة. ففي سنة 1973 تجلت هذه العملية في تحول القدرة الشرائية للمستهلكين وفي تطبيق سياسة نقدية صارمة لمجابهة الترعات التضخمية؛

- نلاحظ أن المنتجين الذين لا ينتمون للأوبيب يستعملون أقصى مستوى من قدراتهم. فعندما انفجرت الأزمة مع الأوبيب لم يستطيعوا مواجهة الطلب الإضافي في فترة زمنية معقولة. ونتج عن ذلك و لو على الورق تزايد معتبر في قوة الأوبيب. لقد طلب بن لادن أن يحدد سعر البترول بـــ144 دولار للبرميل. وفي هذه الظروف قد يكون خطر انفجار صراع عالمي جد كبير. لكن هذه المسألة تجاوزها الزمن اليوم طالما امتزجت مصالح بلدان الأوبيب بمصالح البلدان الغربية المتقدمة. لكن إذا كان هذا الخطر غير فوري فإنه يبقى مع ذلك قائما.

وهناك ثلاث سيناريوهات تمدنا بمعلومات تدق في نهاية الأمر ناقوس الخطر:

- **الحالة الأولى:** تحكم المتطرفين في الأوبيب، باستثناء السعودية والإمارات العربية والكويت وقطر. فلو أضفنا العراق فقد تصبح 10 ملايين برميل في اليوم معنية، أي 13% من الإنتاج العالمي. ولنفرض أن دول الأوبيب غير المعنية ستتفاعل بشكل إيجابي، فإنها قد تستطيع منح نصف الطلب الناقص في مدة زمنية معقولة. في هذه الظروف قد يرتفع سعر البترول بشكل معتبر (بما أن البلدان ستحاول إعداد مخزونها) الشيء الذي قد يولد آنيا توترات تضخمية وانقطاع في العرض سينتج عنها إذا ما حدثت، آثارا "مكسدة" على الاقتصاد العالمي تكون جد معتبرة؛
- **الحالة الثانية:** رفض بلدان الأوبيب غير المتطرفة تعويض عن الطلب الذي لم يتم تلبيته من قبل البلدان الأخرى مخافة أن تصبح هدفا للإرهابيين. في هذه الحالية ستنقص أزيد من 7 ملايين يوميا مما سيزيد الأزمة تفاقما. وعندها تستطيع البلدان الغربية استعمال مخزوناتها الإستراتيجية أي 570 مليون برميل للولايات المتحدة و700 مليون برميل لباقي البلدان الغربية. في هذه الحالة ستنفذ المخزونات في أقل من 9 أشهر:

▪ **الحالة الثالثة:** وفي النهاية إذا وقعت الــ21.7 مليون برميل في يد المتطرفين الذي سيسحبون 10 منها كردّ انتقامي، فإن أسعار البترول ستلتهب. وفي هذه الحالة سيكون على الجيش الأمريكي أن يتدخل.

وستكون آثار ذلك على الأسعار معتبرة. وستخضع لليونة سعر الطلب وبما أن إجمالي الناتج المحلي هو أيضا معني، ستتعلق بليونة الإنتاج بالمقارنة مع الطلب. وعلى المدى البعيد، يمكن تشجيع طاقات بديلة أخرى واقتصاديات. وفي المدى القريب، يكون الطلب جد منعدم الليونة. وبالنسبة للحالة الثالثة، يلخص الجدول 5 الآتي النتائج المحصل عليها.

جدول 5: آثار القيود السياسية على التموين الدولي بالبترول وفق السيناريوهات الثلاث بالنسبة المئوية أو بالدولار

السيناريوهات	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
التأثير على الإنتاج العالمي	-3,5	-7	-10
تدخل الاحتياطات	2,5	2,5	2,5
تغير واضح في العرض	-1	-4,5	-7,5
ثمن النفط الخام (البرميل)	32	75	161
ثمن البترين في الولايات المتحدة بالجالون	1,76	2,78	4,84
نقص إجمالي الناتج الخام الحقيقي	-0,59	-2,69	-4,55

أما السيناريو الأول فليس كارثيا. والثاني يبرز ظهور انكماش معتبر في الاقتصاد الأمريكي. أما الثالث فيزيد من فاتورة سعر البترول التي تمثل 10% من إجمالي الناتج الداخلي مؤديا إلى معدل تضخم إضافي يساوي 15%. وفي هذه الظروف قد يدخل الاقتصاد الأمريكي في كساد عميق. ومع السيناريوهين

الأوليين لن يستفيد المتطرفون كثيرا من عمليتهم. لكن مع السيناريو الثالث يصبح المتطرفون جد أثرياء ومداخيلهم معتبرة.

جدول 6: تكاليف الحظر على من هم مسؤولين عنه

السيناريوهات	قبل المقاطعة	تكلفة التخفيض	بعد المقاطعة
الحالة الأولى	74	-61	13
الحالة الثانية	74	-44	30
الحالة الثالثة	198	491	689

إن الأزمة البترولية ليست جد محتملة. ومع ذلك فالأحاسيس المعادية للأمريكيين قوية في العالم العربي والإسلامي ومن الممكن أن نتوقع بعض الانحرافات. ولهذا يتعين أن تتعزز القوة العسكرية الأمريكية. ولا يتعلق الأمر بالهجوم على بلد ما بل بردعه على تطوير أحاسيس مضادة للأمريكان تكون ذات نتائج اقتصادية خطيرة لاسيما في مجال النفط. كما يجب الزيادة في المخزون الإستراتيجي. فالولايــات المتحدة ستبقى خاضعة لوارداها من البتـــرول بما يقارب 4 مليار برميل سنويا. وعلى الولايات المتحدة إذن أن تأخذ في الحسبان أن البترول العربي سيبقى عاملا من عوامل عدم استقرار الاقتصاد العالمي.

3-4- مكافحة انعدام الأمن وانعدام العدالة:

أمام هذه الضبابية في مسار "العولمة" تولد مخاطر جديدة كتسيير المال القذر والمخدرات والهجرة أو الإرهاب.

وعادة ما ترى الهجرة على أنها تهديدا. وفي الغالب تندرج المخاطر الأخرى بشكل ذي أولوية ضمن هؤلاء السكان. فالتدفقات المافيوزية تستفيد من لا إقليمية النشاطات الإنسانية. وهكذا تجد الدولة أن شرعيتها الأمنية في المحك وينتج عن ذلك أن الهجرة ترى في الغالب على أنها خطر.

أما المال القذر فهو الذي جني بالرشوة وبالعنف. فإذا كان هذا ليس ممارسة جديدة، فإن وزنه قد تزايد مع فتح الحدود وتزايد رؤوس الأموال متداولة وتدويل الشركات والمنظمات المافيوزية وصعوبات فرض احترام شفافية الاقتصادية. ويستلزم تبييض الأموال القذرة ثلاث مراحل: التكديس والتقسيم والاستعمال. ويتعلق الأمر في البدء بتحويل هذه الأموال نحو حسابات جنبية ثم إيداع هذه الأموال مع أدنى حد من المخاطرة. ثم يتعلق الأمر في لأخير بوضع هذه الأموال في استثمارات متنوعة مع الاحتفاظ ببعض السيولة. وعلى العموم، تستثمر أموال المخدرات في قطاعات جد متنوعة كالكازينوهات ومحلات المجوهرات والفن والسينما والشركات العمومية أو الجمعيات الخيرية. وعلى مستوى واسع، تمر الأمور عبر عواصم المال كبنما وليشنستاين أو دول منطقة الكاريبي بل حتى سويسرا أو النمسا ولكن أيضا في الأماكن المالية كبرى لاسيما لندن. وتوجد ميكانيزمات معقدة للتمويلات الثلاثية أو الرباعية و للتعويض، تجعل من الصعب وضع أنظمة رقابة وشفافية لازمتين لها.

إن مكافحة المال القذر الذي أصبح جرما كاملا بالنسبة لبلدان منظمة تعاون والتنمية الاقتصادية، لكن صرامة القوانين لم تعط بعد الكثير من النتائج. ومازالت أموال المخدرات تمر عبر القنوات الدولية الرسمية. فعملية "الغسيل" قد تخصّ ثلثي مبالغ المال القذر أي ما يقارب 200 مليار دولار سنويا. وأما تسييرها فيتم عبر مجالس ومتعاونين خارجيين. فأحيانا يصبح المحتالون هم نفسهم أصحاب بنوك لهم يتمتعون بالاستقرار. فقد دعا فريق العمل المالي خاص بتبييض رؤوس الأموال GAFI المؤسسات البنكية لتكون " أعوان ستفزاز " لكن دون نجاح في الوقت الحالي.

فالمخدرات تشكل قوة مالية رهيبة. فمدمن المخدرات شخصية متعددة لأشكال من المرموق اجتماعيا إلى المهمّش. وتمثل المخدرات في الواقع أداة تحلل وتعفن اجتماعي وانحطاط. لقد فهم الإرهابيون الفائدة المزدوجة تجارة مخدرات فهي أداة من أدوات تمويل قضيتهم وفي نفس الوقت عامل من عوامل تحلل الاجتماعي.

ومن الصعب أن نجد حلولا لذلك. فهذه الأخيرة تقع بين القمع والتفاوض. فقد يكون إرهابي اليوم أحيانا حاكما محترما غدا. والمعركة من أجل قطع دابر المخدرات لا نهاية لها والسياسة المضادة للتحريم لن تقوم سوى بزيادة قوة المافيا التي تسير هذه المتاجرة غير الشرعية. والتعاون الدولي أضحى إجباريا. وفي الغالب مع تكون إجراءات التفاوض معترض عليها أخلاقيا. وغالبا ما تكون الهياكل غير الممركزة هي الأقل هشاشة والكوزا نوسترا الصقلية والكامورا النابوليتانية قد دخلتا في مسار تحول بسبب السياسات الدولية المنسقة. فقد سلم خان سا Khun Sa ، ملك الأفيون نفسه للحكومة البيرمانية دون قتال مقابل تقاسم للأسواق وإعادة استثمار المال في القطاعات الاقتصادية الوطنية. ففي سنة 1995 برأت العدالة الأمريكية سيد الهيروين الباكستاني دون شك مقابل خدمة أسداها لوكالة المخابرات المركزية CIA. كما تحول تكتل مادلين ودوكالي Medelinn & de Cali إلى 14 مؤسسة وفق مبدأ التحول نحو نشاطات شرعية. وهناك تراجع لدى المنظمات الإجرامية لكن علاقاتها مع بعضها البعض تتطور. وفي النهاية، ثورة المخدرات التركيبية ستجعل المعركة غير متكافئة جدا.

إن الإرهاب مضطر للبحث عن المال. لقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على 5% من المداخيل كضريبة ثورية. وتقود النشاطات الإرهابية إلى اللصوصية الكبيرة والاختطاف وتحويل الطائرات وتزييف العملة والابتزاز. لقد تطورت البنوك الإسلامية القائمة على الثقة وهي تسيير أزيد من 16 مليار أورو. وتعد العديد من المنظمات معنية بالمنع الذي سنته حكومة الولايات المتحدة. مع ذلك لا تحترم بريطانيا وسويسرا التضامن اللازم لمكافحة هذه الآفة.

4-4- مساعدة الدول الأكثر حرمانا:

إن الإرهاب يتولد من البؤس وعدم الاحترام. فالشعب الأفغاني يبحث خاصة عن تحقيق ظروف معيشية أفضل وعن وضع حدّ لانعدام الأمن وعن مدارس ونظام صحي أفضل. ومن المؤكد أن هذه الشروط ليست كافية دائما

لمكافحة تعصب البعض، لكنها تحد من الدعم الشعبي الذي يقدمه فاقدو الأمل لصالح من يفترض أنهم أغنياء ومحتقرين ومستغلين. ومن المؤكد أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن أفغانستان النازفة مثلما فعل بها الانسحاب السوفيتي. فمع حرب دارت رحاها أزيد من 20 سنة ضد قوة عظمى ثم بين القبائل وفي الأخير ضد الولايات المتحدة، لابد من إعادة بناء هذا البلد. ومن المؤكد وجوب تلبية شروط الحكومـــة الأفغانية الجديدة في ميدان مكافحة الإرهاب وقبول قوة حفظ السلم.

4-5- الثقة:

لم تكن هجمات 11 سبتمبر تهدف إلى الحصول على إجابة خاصة من الحكومة الأمريكية. إنما الهدف الإستراتيجي هو تحطيم هالة الهيمنة التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتدليل على أنه بإمكان منظمات صغيرة لكن محفزة تحفيزا قويا أن تلحق الهزيمة بحكومتها. لقد تمثل الأمر البرهنة على ضعف الإقليم الأمريكي والإضرار بمصداقية الحكومة الأمريكية في العالم الإسلامي وتعزيز وزن الحركات الإرهابية لدى المنظمات السياسية والدينية في العالم الإسلامي. والهدف هو منع تطور الأفكار الغربية وخلق دول إسلامية راديكالية. وقليل من الجماعات الإرهابية هي القادرة على إنجاز عمل كهذا. ويذكر الخبراء الأمريكان جماعة تحرير "نمور التاميل" السريلانكية وحماس والجهاد الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني وجماعة القاعدة.

وبالنسبة لمجموعة الثمانية، كان الهجوم يهدف إلى إعادة النظر في الثقة الاقتصادية الدولية والأمن. ولن يكون المجتمع الجديد الذي صنعته القيود الأمنية جدّ جذاب. بل سيصير على كل حال أكثر كلفة للجميع سواء تعلق الأمر بمحافظ نقودنا أو بحرياتنا.

كانت الولايات المتحدة تعتبر دائما كمكان آمن للمستثمرين. ولأول مرة منذ بيرل هاربور، تعرضت الولايات المتحدة من جديد وبشكل معتبر لهجوم. والسؤال هو هل سيتعرض الدولار أم لا، في الأشهر المقبلة، إلى تأثير

سلبي قد يغير بشكل معتبر من الظروف الاقتصادية للعولمة. لقد فقدت قيم داوجونس قبل الهجوم 15% خلال 5 أشهر. لكن معدل ثمن الربح اليوم أصبح جذابا وقيم المنقولات وجدت نفسها في ظروف إنعاش اقتصادي. ويكفي فقط أن تكون هناك ثقة في الاقتصاد الأمريكي.

ويرى كولن باول أن السلاح الأساسي ضد الإرهاب هو ازدهار التجارة الدولية والاستثمارات التي تسمح بإخراج الشعب من البؤس وتنمي الطبقة المتوسطة. وهو أيضا شرط لتقدم الحرية الشخصية. والحرية الاقتصادية هي أحسن حلّ للمشاكل الخائية. والخال أن رأس المال جبانٌ ولا يتحمل الريبة والرشوة. ولذا يجب احترام القانون وترقية المسؤولية الدولية. والنظام الدولي يحتاج إلى احترام القوانين المشتركة كي يستفيد كل من مساهمته في النظام. والالتزامات الاقتصادية الأمريكية تعزز المصالح الوطنية بالخارج. و بعد الهجوم الإرهابي سيكون هذا الالتزام أكبر من أجل مكافحة الكساد وفقدان الثقة. فإذا صارت مكافحة الإرهاب أولية، فإن الحكومة الأمريكية تعمل على أن لا تمدد هذه الأعمال السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية الأمريكية بالخارج. وبخصوص هذه النقطة، جاءت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واتفاقيات شنغهاي لتعزز مجال الحرية. ويأمل الأمريكان في تطوير سلطة ترقية التجارة TPA التي يتمثل هدفها في التفاوض ومساعدة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأخير لا نهاية للمطلب الديمقراطي. واحترام الحقوق لا يمر بالضرورة باحترام الالتزامات. فالأمم المتحدة تضم 189 عضوا ولو أن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها قد توسع ليشمل صيغته الأوسع، فعندئذ سيصير عدد أعضائها 250 ثم 300 عضوا. إن قضية الدولة مسألة مهمة. فمن له الحق في أن يتأسس كدولة، وباسم ماذا وعلى أساس أي شرعية؟ إن الديمقراطيات هشّة أمام الهجمات الإرهابية حتى بسبب انفتاح المجتمعات وحرية حركات كل فرد. وفي الحقيقة تمثل حريات الأفراد أو حقوق الإنسان المشهورة مكابح لمكافحة الإرهاب. ويتعلق الأمر بالنسبة للديمقراطيات بالعثور على

طريق أمثل يسمح بالحد من المحاولات والنشاطات الإرهابية مع المحافظة بشكل كافي على الحريات. وفي السنوات الأخيرة كثر الكلام عن حقوق الإنسان ولكن بصورة أقل عن التزامات الجماعية لهذا الأخير. وفي الواقع يتعين أن تكون مبادئ حقوق الإنسان مصحوبة باحترام قواعد جماعية معينة مع العلم أن القاعدة التي تحمي الفرد قد تقوم أحيانا بتهديد الجماعة.

الفصل الرابع

الاقتصاد السياسي في مجال العمل ذي الطابع الإنساني

إن الاقتصاد السياسي للعمل ذي الطابع الإنساني مصطلح جديد أو بالعكس قديم جدا. ومن الطبيعي إننا إذا رجعنا إلى مجرد التدخلات الإنسانية من النموذج العسكري مثلما تم تطبيقها خلال العشرية الأخيرة، فمن المؤكد أنه لم يوجد هناك أي تحليل اقتصادي سياسي حول هذه المسألة. وفي المقابل لو أدرجنا ضمن مصطلح العمل ذي الطابع الإنساني، القرارات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان الأعمال النوعية الرامية قبل كل شيء إلى تلبية احتياجات البشر، فحينها يصبح المصطلح قديما جدا لكن ليس بأكثر من قرنين.

فمنذ نهاية الحرب الباردة وانهيار حلف وارسو، تغيرت طبيعة التهديدات التقليدية. لقد أصبح الأمن الدولي أقل مرجعية للبعد العسكري. وسيصبح الأمن بمعناه الأشمل مضمونا عند شعور الشعوب بالأمن من جهة وعندما تلبى احتياجاتها الأساسية من جهة أخرى. وتكون الأمم مؤمنة في الفضاء عندما تتمكن من ضمان حقوق مواطنيها وفي الزمن عندما تستطيع الحفاظ على البيئة لفائدة أجيالها القادمة. ويجري الكلام اليوم عن كارثة بيئية وعن قنابل ديموغرافية وعن مخدرات وفساد وخصوصا عن تطهير عرقي (إستراتيجية حقيقية لقتل أو لتشريد السكان المدنيين). فقد تم ترحيل أزيد من 30 مليون لاجئ أو شخص دون أن تمس مع ذلك المصالح الحيوية للقوى العظمى. وبعد أن أذهلها رعب المحرقة المتجددة في كمبوديا، حاولت الدول الديمقراطية أن تبرر ذمتها أمام التاريخ بتصميم وتغيير وتطبيق قواعد لقانون دولي جديد وذلك بوخز من منظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

وهكذا كان الرئيس كلينتون يأمل في تطوير التدخل الإنساني للدفاع عن القيم الكونية ولو كان ثمن ذلك تدخلات في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وتستفيد أيديولوجية العمل ذي الطابع الإنساني من مساندات جديدة. فليونيل جوسبان Lionel JOSPIN يرى أن "المشاكل العالمية تحتاج أجوبة عالمية ولا ينبغي لاقتصاد السوق أن يقود إلى مجتمع سوق. والطريق هو تقدم

مجتمع دولي جد متفوق اقتصاديا واجتماعيا في عالم أكثر انفتاحا على الديمقراطية وأكثر اهتماما بحقوق الإنسان".

وفي النظام الأمني الحالي هناك ثلاث تغيرات تسيرها جزئيا منظومة الأمم المتحدة:

- مع مسار العولمة وازدهار الشبكات العبروطنية، لم تعد السلطات الإقليمية هي وحدها التي تحدد القوة والثراء ولو لضمان حماية النظام البيئي؛
- فمن المفروض أن تكون حقوق الإنسان وحماية الأقليات وقاعدة القانون، قيما مشتركة في النظام العالمي جديد. ولكن بفعل العولمة بدأ العنف بالانشطار وترقية وحماية حقوق الإنسان تؤديان إلى إدانة مطلقة للتقتيل الجماعي وبجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. إنه التكريس التدريجي لمذهب كوشنير بيتاتي KOUCHNER-BETTATI، حول التدخل الإنساني وحق أو واجب مساعدة شعب ما أو أقلية ما عندما في حالة خطر، ذلك المذهب الذي يحظى بمساندة فرنسا منذ 1987 ويصاحبه ازدهار في مسار إرساء الديمقراطية؛
- مع إحداث محاكم عقابية دولية والقادة السياسيين أصبحوا مسؤولين شخصيا أمام القانون الدولي للإجرام.

وفي هذا السياق يقتضي الاقتصاد السياسي للعمل ذي الطابع الإنساني بعدين اثنين:

- فهو يشير من جهة إلى الدور "التطوعي" للناس في البحث عن تلبية حاجات أكبر عدد، وهكذا تمثل مساعدة العالم الثالث والرابع في حد ذاتها أمثلة على التفكير ذي البعد الإنساني لدى أخصائي الاقتصاد. وتفترض عملا جماعيا تباشره الدولة أو المنظمات غير الحكومية من أجل الحد من البؤس وتحسين ظروف معيشة كل فرد وضمان الكرامة (رفض الرق) والأمن (مكافحة مخاطر العنف) للبشر. وقدّر يان تيمبرجن Jan TINBERGEN أن 70% من القرارات في العالم تصدر عن أفراد وأسر و 15% من قبل حكومات محلية و12% من قبل الحكومات، فلنترك على الأقل 3% للقرارات التي تكون لها

فائدة عالمية. ويتعلق الأمر عندئذ بالتأكيد على هذا النوع من "الانشغال" الجماعي من أجل خلق فضاءات للتضامن بين الحكومات والبلدان.

- إن التدخل الإنساني هو عمل تستعمل فيه القوة وتتخذه الدولُ على مستوى دولي بشكل معزول أو جماعي بهدف وضع حد لانتهاكات منظمة ومنهجية للقانون الإنساني ترتكب على إقليم دولة أخرى. ويتعلق الأمر بمصطلح جديد لكن ذلك لا يعني أنه لم يستعمل في الماضي لاسيما في الحروب الدينية. واللجوء إلى العنف ممنوع. فقد فقدت الدول سلطة شن الحرب منذ 1945 حتى وإن كان الأمر غير ذلك في الممارسة الدولية. وتبقى المساواة بين الدول وسيادتها هي الأسس الجوهرية للقانون الدولي. ولا يجب الخلط بين الاقتحام الإنساني وبين التدخل الإنساني السلمي الذي يهدف إلى مساعدة الشعوب التي تكون ضحية صراعات عسكرية أو كوارث طبيعية. والاقتحام ذي الطابع الإنساني يؤسس على انتهاكات نوعية وموسعة وخطيرة للقانون الإنساني وهو موجه ضد خصم ويقتضي استعمال القوة ووسائل قمعية أخرى من أجل وضع حد لانتهاكات شاملة وعنيفة للقانون الإنساني. ومن المهم أن نلاحظ أن "هذا القانون الإنساني" للسياسات يخص أساسيا الحقوق التي كان ماركس يسميها حقوقا "صورية" أي بعبارة أخرى التي لا تخص تقريبا مسائل الصحة والتغذية بتاتا. فهي تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية. والحال أن تلك ليست سوى بعض عناصر قانون إنساني لا يمكنها أن ترضي أخصائي الاقتصاد. ويتعين عندئذ إعادة تعريف التضامن الدولي. وفي الواقع هناك اقتصادان سياسيان للعمل ذي الطابع الإنساني: ذلك الذي يتجلى في الميدان المدني وذلك الذي يفترض اقتحاما عسكريا.

1- الاقتصاد السياسي للعمل ذي الطابع الإنساني المدني:

إن الاقتصاد السياسي للعمل ذي الطابع الإنساني المدن ليس مقسما في شكل حقول من علم الاقتصاد. فهو يحصر عادة موضع بحوثه وتقصّياته في المساعدة التي تمنح للبلدان النامية الشيء الذي لا يشكل في الحقيقة سوى جزءا من محتواه. ويجب

القول أن النظرية الاقتصادية - على نقيض العلوم الأخرى - قامت بتكديس التحاليل دون أن تقوم في أغلب الأحيان بإبطال النظريات السابقة.

وهناك سؤالان يبدو لنا أن طرحهما ضروريا من أجل استيعاب سياسة العمل ذي الطابع الإنساني المدني:

- أولا، غالبا ما تم طرح الدور الذي يلعبه العمل ذي الطابع الإنساني في الحياة الاقتصادية لكنه أدمج في الغالب ضمن نظريات عامة لم تترك له أبدا فرصة التطور بالنظر للمبادئ القاعدية التي تم إصدارها؛
- ثم أن الإحساس "الإنساني" بالاقتصاد قد عرف صعوبات جمّة في الاعتراف به.

1-1- هل يوجد اقتصاد سياسي للعمل ذي الطابع الإنساني؟

في الواقع لم يكن الاقتصاد السياسي موجودا بالصفة التي هو عليها قبل منتصف الألفية الثانية. فأخصائيو الاقتصاد الذين كانوا أكثر اهتماما بإبراز الآليات الاقتصادية بدل القيام بتحليل احتياجات البشر، قد تجاهلوا تحليل العمل ذي الطابع الإنساني المدني. وهكذا تعايشت أو تتعايش الآن عدة نظريات، تعطي أولا تعطي، للعمل الإنساني معنى وفعالية اجتماعيين.

أ- اقتصاد سياسي بعيد عن حاجيات البشر:

لا يمكن للتصور الإنساني للاقتصاد أن يتطور إلا إذا اعترف بأن الهدف الأساسي للعمل الاقتصادي هو تحقيق رفاهية السكان. والحال أن العديد من التحاليل ترفض التكفل بهذا الواقع.

ويمكننا أخذ بعض الأمثلة:

- الهدف الأساسي للاقتصاد بالنسبة للربحويين هو قوة الأمير (أو الدولة). وفي هذه الظروف ليست الميزة الإنسانية للاقتصاد هدفا في حد ذاته. فقد رفض كولبير COLBERT أن يبيع اسبانيا التي كانت في مجاعة منتجات زراعية فائضة للتصدير وذلك بهدف إضعاف الحكم الملكي فيها في حين كان يأمل في أن يتوفر

على شعب مغذى ومعالج بشكل جيد لضمان أمن ورفاهية فرنسا. وفي هذه الظروف حقوق الإنسان هي تلك التي يرغب الأمير بالفعل منحها إياه.

- ويرى ليست LIST والمدرسة التاريخية الألمانية، أن على الاقتصاديات الوطنية حماية نفسها والعمل على تحقيق حدودها الطبيعية حتى وإن كانت الحرب هي ثمنا لذلك. وفي هذه الظروف لا يمكن أن تكون هناك سياسة إنسانية تجاه الدول الأجنبية إلا إذا بررتها الشروط العسكرية الإستراتيجية. وبعبارة أخرى حتى وإن تمت تلبية حاجات البشر في النهاية بفعل تعميم اقتصاد السوق، فإن هذا الأخير لا يمكن الشروع فيه إلا عند استيفاء البشر للشروط الوطنية اللازمة، أي تحقيق الحدود الطبيعية. وفي هذه الحالة لا يمكن ممارسة التدخل إلا حيال أصقاع "متوحشة" تستوجب إدخال الحضارة المسيحية إليها وما يصاحبها من حقوق وواجبات. وهذا التصور"الإنساني" ليس مخالفا للوضع المعاصر لدرجة إلقاء نظرة سريعة يجعلنا نفترض ذلك.
- ومن البديهي أن كل النظريات حول مفاهيم الحرب والأسلحة الاقتصادية بعيدة عن تصور "إنساني" للاقتصاد. فإستراتيجية الإفقار عن طريق المجهود العسكري مثلا تبحث، قبل كل شيء، عن خلق صعوبات متزايدة في تلبية حاجات سكان البلد المعادي وذلك حتى يتم إفقاره والتسبب في ظهور احتجاجات اجتماعية كالتي تميز الوضعيات الثورية والانهيارات المنظمة. وهكذا استعمل كلينتون في العراق نفس الإستراتيجية التي استعملت في هايتي وهي معاقبة الأبرياء للتعبير عن إدانة الجناة. وهكذا سترَكّز القوة الأمريكية على إقليم صغير من أقاليم الإمبراطورية العثمانية القديمة ليس له آية أهمية إستراتيجية ولا يحتل أي مكان في تاريخ للولايات المتحدة. وفي هذه الظروف من الصعب الكلام عن سياسة إنسانية. وكذلك انهار الإتحاد السوفييتي بسبب عجزه عن المحافظة "شعرة معاوية" الدقيقة جدا التي كان من الممكن أن يوفق – في عالم يمتاز بتنافس رهيب – بين التنمية الاقتصادية وبين الأمن دون أن يقضي على الأولى بفعل اهتمام مفرط بالثاني.

ب- سياسة إنسانية غير فعالة وخطيرة:

يرى المنظرون الليبراليون أن فتح الحدود الاقتصادية من شأنه ترقية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمساعدة على إحلال السلم. وعلى كل بلد أن يتخصص في المنتجات التي تكون فيها التكلفة-الامتيازية كافية ومرضية بالنسبة له. وفي هذه الظروف لا تكون السياسات الإنسانية محبذة إذا كانت تحد من إمكانية التنمية الاقتصادية في المدى الأبعد.

وتذهب عدة تحاليل اقتصادية في هذا الاتجاه:

- فإذا كان آدم سميث قد أدان الرق والاستعمار فذلك أساسا على خلفية تفكير اقتصادي (غير مؤسس على أي حال على أي مبدأ خلقي إنساني). وهكذا كان يدعو إلى تطبيق صارم للمصلحة الفردية ويأمل فيها وهي التي تعد عاملا أساسيا في تحقيق "اليد الخفية". أما النزعة الاقتحامية "الإنسانية" فلا تبدو له ضرورية.
- وكان مالتوس MALTHUS بقانونه حول السكان معارضا دائما للمساعدة الإنسانية للأكثر فقرا عن طريق المثال الشهير للكعكة التي يجب أن تقسيمها. فالمساعدة " الإنسانية " تضعف مجموع المنظومة. ولذلك يرى وجوب احترام تطبيق القانون الاقتصادي للسوق. وإذا لم يحدث ذاك، اللهم إلا في حالة تحكم طوعي في الولادات بالامتناع عنها، ستكون هناك إما توترات حربية وإما مجاعة. وفي هذا المصطلح الشأن الإنساني شأن قاعدي قائم على الغذاء. وترى عدة بلدان نامية وجوب رفض هذا التصور في صيغته الأنانية من جهة، ومساندته في صيغته الجوهرية المتمثلة في "تكاليف الإنسان" من جهة أخرى.
- ويرى ماركس أن سياسة العمل ذي الطابع الإنساني لا طائل من ورائها في ظل نظام يستغل الإنسان ألا وهو الرأسمالية. فالدفاع عن الحريات الشكلية ليس سوى وسينة لبسط هيمنة البرجوازية التي تقوم بتنظيم الدول بغرض الدفاع عن مصالحها الذاتية. و لم يبلغ هذا التصور مدى التطور بقدر ما كان عليه إبان الحرب الباردة وحتى وإن ظل يحظى بمساندة عدة دول تقدمية

ترى في الاقتحام الإنساني تعبيرا عن الهيمنة الغربية، بل الأمريكية، على ثقافاتها وعاداها.

- وترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة، أن منظومة اقتصاد السوق ستقود إلى التوازن وفي نفس الوقت إلى الأمثلية. فليس من السليم إذن أن تستشف سياسة إنسيّة أخرى غير تلك التي تتمثل في الدفاع عن الأفكار الأساسية الرأسمالية بخصوص حرية التجارة والصناعة ورفعة الفردانية.
- وفي المقابل طور العديد من الاشتراكيين المثاليين الفكرة القائلة بوجوب "تمدين" الشعوب غير الأوروبية وذلك بهدف تطبيق القواعد الأساسية الإنسية الغربية عليهم. وفي هذه الحالة، سياسة العمل ذي الطابع الإنساني هي سياسة قائمة على امبريالية الفكر والفكرة القائلة بأن "الرجل الأبيض" يحدد قواعد مملكة الرب على الأرض.
- واليوم ترى غالبية الدول المتقدمة نفسها غير متقدمة بما فيه الكفاية كي تمنح مساعدة إنسانية شاملة لفائدة الدول النامية. لكن في المقابل بذلت مجهودات معتبرة لتمكين الدول النامية من تطبيق القواعد السائدة في الديمقراطيات الغربية الكبرى.

ومازالت هذه الأفكار تهيمن بشكل واسع على التحليل الاقتصادي المعاصر. وبالطبع تم منح بعض الإعانات في ظروف ضيق مطلق، لكن غالبا ما يحدث ذالك بمبادرة من وسائل الإعلام وفي الحالات التي تشعرُ فيها البلدان الموسرة من جديد بوخز الضمير.

ج- اقتصاد سياسي في خدمة كل البشر:

إثر الفكر الكيناسي، كان فرانسوا بيرو François PERROUX يعرف أسس الاقتصاد على أساس شرط ثلاثي كان يسميه تكاليف الإنسان، أي تغذية البشر ومعالجة الأفراد وتحرير العبيد:

- وظيفة مكافحة الجوع هي وظيفة طبيعية بالنسبة للاقتصاد ومع ذلك ما زال قرننا يعيش مع البؤس وسوء التغذية؛

- أما الرغبة في علاج الناس فتستجيب للإرادة احترام الحياة لكن عدد سنوات الحياة المتوقع يختلف بشكل قوي حسب الأمم ومستوى تقدمها؛
- أما مطلب تحرير العبيد، حسب المصطلح المفخم لفرانسوا بيرو، فهو يشير دون شك إلى ضرورة النمو، لكن ليس في آية وضعية. فالبشر يحتاجون إلى حياة حقيقية ووجود لا يتمحور فقط حول العمل كشرط ضروري وثابت في عالم بعيد عن قواعد الحرية والديمقراطية.

وقد أعيد تناول هذه الأفكار من قبل أماريتا سن Amartya SEN الذي يحلل الاقتصاد المتطور على أنه مجتمع قادر على توفير حقوق معتبرة لفائدة كل فرد أو ما يسميه "حق". وبعبارة أخرى، لا تكون الأمة متطورة إلا عندما تصير قادرة على ضمان الحرية والديمقراطية والعدالة (وليست المساواة) واحترام الجميع وكل فرد.

وينبغي التذكير دائما أن تصورات التقدم هذه – حتى لا ننسى أن التقدم الاقتصادي يصنعه الإنسان لفائدة الإنسان في عالم اقتصادي يدعوُ الفكر السائد فيه إلى أن "الإنسان هو دائما ذئب للإنسان"– تؤكد على ضرورة ضمان "التكاليف البشرية" أو"الحقوق" لكل فرد اليوم وغدا، لكنها مع ذلك لا تلح بما فيه الكفاية على فكرة مدّة التنمية الاقتصادي وعلى مسؤولية كل جيل عن الجيل الذي يأتي بعده. وبعبارة أخرى الكوكب ملك لساكنيه ولمن سيكونون ساكنيه. ولكي تكون التنمية "مستدامة" يجب احترام قواعد الطبيعة ولكن أيضا مقاومة الترعات الهدّامة في الطبيعة البشرية. فعندما لا تصير الأرض غدا سوى حظيرة قمامة، لن تكون هناك تنمية بل بالأحرى تخفيض في تلبية حاجات الأفراد.

لقد وعدت الأمم منذ ولادتها بتحقيق نزع السلاح. "هناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية والتقدم المحرز على مستوى الأول سيساهم بشكل معتبر في تحقيق الثانية، وبالتالي ينبغي للموارد المحرزة بفعل تطبيق نزع السلاح أن تخصص لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الأمم وأن تستعمل في

ردم الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية. "ويبني هذا التحليل فرضية السلم وعدم جدوى التسلح. والحال أن الأمن ليس معطى ولا هو ملك فطري. بل يتعلق الأمر بمسعى مثله مثل أي تلبية للحاجات الاقتصادية والاجتماعية. ولأمن عاما حاسم من عوامل "التنمية المستدامة".

وعموما لا تستعمل المجتمعات الكبرى السلاح في تنافساها الاقتصادي لكن هذا الأخير يتجلى أيضا في موت أشخاص. فمن المحتمل أن التخلف قد قتل عشرة أضعاف ما قتلته مجمل الأعمال الحربية منذ سنة 1945. إن الاعتقاد بإمكانية وقف الموت الذي لا فائدة منه بمجرد تدميرنا للأسلحة هو خطأ فادح. فالفوارق الاقتصادية المؤسسة على الهيمنة تخلق شروط الملائمة للبؤس و رفيقه الموت. أضف إلى أن غالبية نماذج سباق التسلح تشتمل على مقياس قابلية التعب الذي يبين درجة قبول مجهود التسلح اقتصاديا واجتماعيا.وهكذا يجد العسكري والاقتصادي حتميا في تضاد ومقابلة.

1-2- العمل ذو الطابع الإنساني كإدراك جديد للعلاقات بين البشر:

بعملها الناجع والشجاع والذكي (لاسيما في السعي المنظم عن التأثير الإعلامي) تتوجه المنظمات غير الحكومية إلى الرأي العام الشعبي وتتوجه إليه وهذا الأخير لم يتوان عن مساءلة السلطات السياسية. ففي الوقت الذي بدأت أفكار العولمة والليبرالية تطغى وتسود، أصبح التردد من الإفراط فيها جليا. فمن جهة تطرح العولمة مشكل الهيمنة الأمريكية، ومن جهة أخرى لا تمنح الليبرالية فوائدها لقسم متزايد من سكان العالم المتألمين. فالسياسة المعاصرة المتبعة في العمل ذي الطابع الإنساني تمارس في ظروف حكم جد مختلفة بين الدول وضمن تكفل بالزمن قابل للنقاش.

أ- العلاقات "الإنسانية الضعيفة" بين الدول:

يمثل التخلف تهديدا للسلم العالمي. ويرى أنصار نظام دولي اقتصادي جديد أن نزع السلاح يبدو بالأحرى كنتيجة للتنمية. وفي هذه الظروف

يقتضي مسار نزع السلاح أولا تنمية البلدان الأكثر بؤسا، بل وفي حالات معينة، إعادة توزيع للموارد العالمية تكون أكثر عدلا. والحال أنه تم التخلي تدريجيا عن هذه الأفكار التي تبلورت في السبعينات بفعل الازدهار الذي عرفته الليبرالية الاقتصادية والعولمة. وأصبح النفوذ القائم على القوة يتحلى بالذكاء. فمصالح الدول قد "تحررت من الأقاليم" وهي تحدد بالرجوع إلى الصحة الاقتصادية والهوية الثقافية. وجميع أنواع الاستراتيجيات مستعملة. واليوم لا يهدف اللجوء إلى العنف المادي أو الاقتصادي دائما إلى إخضاع كيان سياسي معين بذاته. بل يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالح مشتركة دائمة أو ظرفية. وفي هذا السياق تطور التحالف الأضنضي نحو مكافحة عدم الاستقرار في أوروبا ذلك الذي تسببت فيه" صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة بما فيها الخصومات العرقية والخلافات الإقليمية التي تعرفها عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية" (مجلس روما 1991). ويتعلق الأمر إذن بتصور واسع للأمن يشمل كامل أوروبا، يؤكد على الوسائل الدبلوماسية ويسمح باستعمال الوسائل العسكرية خارج المنطقة. فالعالم الحالي مقسم لمنطقتين كبيرتين. الأولى متقدمة وقوية والأخرى منقسمة وضعيفة.

ويندرج العمل في المجال الإنساني في ظل عالم تنبعث منه رائحة "الربحوية" ويستعمل الأقوياء فيه كل قوتهم من أجل جعل البلدان الأخرى تتبنى قيمهم ونظمهم الاقتصادية. العالم الغربي متضامن ومحروس وقوي جدا بالناتو وجهاز للأمن الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي) وبالديمقراطية (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي). ويخضع هذا التاج الثلاثي للوصاية المباشرة أو غير المباشرة للولايات المتحدة. وتقوم هذه المؤسسات بهيكلة هذا العالم الأول. وتستفيد البلدان منه استفادة متبادلة تتمثل في الاستقرار الذي يسمح بمنح قاعدة صلبة للتنافس الاقتصادي الذي لا رحمة فيه هنا أو في مكان آخر. ويهدف هذا التنظيم إلى إزالة الحرب التقليدية في هذا العالم. لكن هناك ضحايا:

- مشروع البناء الأوروبي يظل تحت القيادة الأمريكية لكن لم يتم ببعد بلوغ الآثار التي لا رجعة فيها؛
- يترك النظام على الهامش البلدان التي كانت في القديم تحت الوصاية السوفييتية. فقلة السخاء والإفراط في الواقعية الإستراتيجية ما زالا يمنعان من تقديم مساعدة ديمقراطية واقتصادية شاملة لشعوب تخضع للمافيا.
- وقلة السخاء في الشرق لها ما يوازيها في الجنوب عدا بالنسبة للبلدان التي تربطها مصالح مشتركة مع النظام الغربي إما إستراتيجية (إسرائيل) وإما مالية (شبه الجزيرة العربية). وأما إفريقيا فهي قارة تركت لتجابه مصيرها؛
- ويتسبب انتشار الدول الضعيفة وغير المستقرة على هامش النظام الأورومتوسطي في ردود فعل حذرة ويترع نحو مضاعفة الحواجز بين العوالم. ونشهد في العالم الثاني، الذي سيأخذ مكان العالم الثالث، انتشار دول واندثار كيانات سياسية أخرى. فهذا العالم المتكون من دول ضعيفة متمزقة ومتفتتة يقع تارة تحت رحمة مصالح خاصة وفي الغالب مجرمة أو غير مشروعة تحكمها القوة. وبسبب اختلال في سير الدول أصبحت هذه المصالح في الغالب مافيوزية، بمعنى استحواذ البعض على الثروات الطبيعية والمساعدات الدولية واستعمالها وحيازتها بشكل إجرامي. فما الدولة سوى واجهة لمصالح فئوية. وتحتفظ الإيديولوجيات والأديان أو الجماعات السرية بالثروة أو باحتكار العنف لفائدة "المنتخبين" بشكل يتم على أساس عرقي.وقد تنتصر المافيا في القرن الواحد والعشرين. وهناك انتهاكات جديدة ومتواصلة ترتكب ضد الكرامة الإنسانية والضمير العالمي.

لكن هذين العالمين يتعايشان. فالعالم الأول ينظر للتنظيم الدولي نظرة خلقية وتسلطية. فيتم إعداد حزمة من المبادئ ومن الضغوط والواجبات تستجيب للثقافة الغربية كرد فعل عن المزايا المكتسبة. وفي العالم الثاني توجد كل الدول المتمردة التي تهدد السلم والنظام العالمي. فقد تمت محاولة القضاء على الحرب بالتكنولوجيا ولكن قد يستوجب الأمر مواجهة إرهاب بربري متطور.

فقد أصبح العنف داخل الدولة وتحت الدولة. ويندرج الصراع المسلح ضمن سياق دولي جد معقد ومؤقلَم. فهناك ديناميكيات متفانية الصغر (تفتت الصراع وتطرفه) وذات هوية (بحث عن خصوصية غالبا ما تكون ثقافية) وجمعوية (تأكيد على وحدة الجماعة) ووطنية (روح السعي الجماعي) وذات نزعة استقلالية ذاتية أو استقلالية تمنحها وسائل الإعلام صدى مفرطا. وعنف هذه الصراعات لا حد له. وتظل أهداف الحرب هي الحدود والمطالب الإقليمية والرغبة في استقلالية أكبر أو الصراع من أجل السلطة. ويستخدم السكان المدنيون كأهداف. فالجيوش النظامية تساعدها الميليشيات والعصابات وجماعات الأشرار المُعسكرة (يوغسلافيا، سيراليون، ليبيريا والصومال...) كما تزايد نعرض قوافل المساعدات الإنسانية للنهب.

ونحن مازلنا في عالم الدول ومجتمع الدول التي تحاول تحريم الحرب العسكرية وتحريم استعمال العنف العسكري في موازين قواها ذاتها. وإلى جانب ذلك يوجد عالم الشركات والمصالح الخاصة غير التابعة للدولة والتي لها أهداف متنوعة (البقاء والدفاع عن أفكارها والأمن والتقاط الثروات). ولا يتورع هذا العالم عن انتهاك القوانين القائمة دون اعتراف بالحدود والدول.

ب- السياسة ذات الطابع الإنساني في صيغتها الزمنية:

يمكن للتنمية الاقتصادية أن توصف بأنها "مستديمة" عندما يُسمح بتحسين الظروف المعيشية لكل فرد (وفق وتائر مختلفة) دون المساس بإمكانيات تقدم الأجيال القادمة. ويختلف هذا المصطلح عن مفهوم النمو لاسيما ذلك المتمثل في إجمالي الناتج الداخلي الذي يعبر في نفس الوقت عن تصور للاقتصاد ذي بعد أحادي عميق وعن نظرة قصيرة المدى لهذا الأخير. وهكذا يمكن لبلد ما أن يتوفر على نمو اقتصادي لكن تكون فوائده حكرا على عدد جد قليل أو أن تحقيقه يفترض أشكال من الرق والاستعباد من الصعب أن تتلاءم ورفاهية وتفتح العمال.

ويعتبر التقدم وضعية يتحسن فيها الاقتصاد الوطني تدريجيا وبشكل لا رجعة فيه ويكون ذلك لفائدة البشر المكونين له. ويمثل الكلام عن التقدم "المستديم" في هذا السياق إطنابا. فالتقدم الذي لا يكون "مستديما" لن يكون موجها إلا نحو قيم اقتصادية ذات مدى قصير أو متوسط، وبالطبع فسيعرف، ابتداء من عتبة معينة، حدودا يمكن أن تمس بمساره ذاته. ولكن وراء مصطلح "مستديم" استقرّت قيم مهمة يظهر أن الاقتصاد في أنانية العقارية، قد نسيها. وكذلك الأمر بالنسبة لعلم البيئة والمحيط والتربية والصحة والأمن ولكن أيضا بصورة عامة بالنسبة لتفتح وازدهار البشر.

فعندما ثار كل من تقرير فورستر FORRESTER وكتاب ميدوز MEADOWS المُعَنون "أوقفوا النمو" ضد التبذير وذكّرا بأن المواد الأولية والطاقة ستعرفان حالة ندرة خلال القرن المقبل، فمن المؤكد أنهما فعلا ذلك دفاعا عن قيم إنسانية ولكن بالخصوص لإبراز استحالة النمو المستقبلي الذي يؤدي إليه الازدهار الحالي للقيمة المضافة. أي أنه رغم النتائج المرضية في المدى القصير، فلن يكون من الممكن، في حالة عدم احترام البيئة، تفادي الأزمة الاقتصادية في المدى البعيد، وسينتج عن ذلك كساد كبير ونقص في الموارد التي ستوضع تحت تصرف الأجيال القادمة فلن تكون التنمية إذن "مستديمة" إذا أوجدت، داخل المجتمع الذي يفرزها، قيما سلبية تقوم تدريجيا بكبح إمكانياتها ذاتها وتدميرها.

2- الاقتصاد السياسي للعمل ذي الطابع الإنساني العسكري:

هناك خمس تغيرات طرأت على النظام الدولي منذ 1989:

- أن تآكل الخطر النووي وفقدان مصداقية الأسلحة النووية في العلاقات الدولية هي ميزتان أساسيتان؛
- تغيرت المخاطر فهي أقل توجه نحو الأطماع الإقليمية أو صراعات السيادة أو الاستقلال الوطني. إنها تخص وتعني الإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية أو الأموال القذرة؛

- عرفت الصراعات بين الدول تناقصا مطردا وتزايدا داخل الدول مما جعل السكان المدنيين عرضة للعنف: البوسنة وكوسوفو والصومال ورواندا وليبيريا وسيراليون اخ..؛
- أصبح هاجس الإستراتيجية الغربية موجه نحو"صفر موتى" فهي لم تعد البتة إستراتيجية عسكرية محضة؛
- فقد ازداد حضور مجلس الأمن في مجال حفظ السلم منذ 1990 لاسيما بتطبيق العقوبات الاقتصادية أو عن طريق الشروع في متابعة مرتكبي الانتهاكات المقترفة في حق القانون الإنساني. فليس كل وضع من أوضاع السلام مفضلا بالضرورة على وضع صراعي، لاسيما إذا كان السلام قائما على الطغيان والرّق أو الاستغلال وعدم احترام حقوق الإنسان. وفي هذه الظروف، تطرح الصراعات داخل الدول وبين بعضها البعض نفسها على المجتمع الدولي الذي يكون على اطلاع كبير بفعل وسائل الإعلام. وهكذا من المستحيل أن لا تتحيز الحكومات لطرف معين. و مع ذلك فالتعبير عن سياسة حكومة ما يبدأ بمجرد اتخاذ موقف لينتقل إلى الاقتحام العسكري في إطار القواعد التي حددها المجتمع الدولي. ويبدو أن المبرر"الإنساني" هو الذي يطرح صعوبات أقل في تطبيقه على القوى العظمى الغربية، حتى وأن ترددت هذه الأخيرة في تسديد الديون المترتبة بهذه المناسبة.

2-1- الآثار المخيبة للآمال للنشاط ذي "الطابع الإنساني":

بما أن المبادئ قلما تحترم، فإن نتائج العمل ذي الطابع الإنساني مخيبة للآمال رغم أن التكاليف المدفوعة التي لا يستهان بها، بل واتضح إنها كارثية بالنسبة لبعض المناطق العالم (مثلا في كوسوفو).

أ- المبادئ:

غالبا ما يصعب التمييز بين العمليات التي شرع فيها في مجال التدخل الإنساني من تلك المؤسسة على حفظ السلم Peacekeeping حتى وإن كانت

ميزة الثانية إنما تأتي عموما بعد الأولى. فهذه العمليات ذات كلفة معتدلة في غالب، أدنى من 0.5% من التكاليف العسكرية العالمية وهو ما يجعلها مبررة قتصاديا.

وأهدافها كالآتي:

- ردع سلوك عدواني؛
- إجبار المتحاربين على تبني سلوك مطابق للقواعد الدولية (مجرمو الحرب، حظر، شرعية حكومة)؛
- منح مساعدة إنسانية؛
- دعم مسار سلمي.

ويتعلق الأمر بإحلال السلم في العقول على أساس حقوق الإنسان وعن طريق وضع مؤسسات ديمقراطية. وينبغي أيضا تحسين الاستعلام والنشاطات بيئية بغية جعل هذه العمليات ناجعة. بالإضافة إلى أن القوات العسكرية أصبحت أكثر فأكثر نجاعة في تسوية المشاكل الخصوصية للتدخل الإنساني. ويبدو أن الإجراءات التي شرع فيها تندرج ضمن إطار راما (ثورة في القضايا عسكرية). ومع المزيد من الأسلحة الذكية تختلف هذه الحرب عن الحروب كلاسيكية. وهناك ثلاثة ميادين تمنح إمكانية تغيير ثوري في طبيعة وفن الحرب:

- القدرة على كشف مواقع عدد كبير من الأهداف المعادية والتعرف عليها ومتابعتها في مدة زمنية أوسع وتوزيع المعلومات المتعلقة بهذه الأهداف بسرعة كبيرة. وذلك هو هدف الحملة الجوية.
- يمس العديد من التحسينات المهمة مدى ودقة التصويب والتأثير المدمر للذخيرة الكلاسيكية. لقد أصبح الزمن عاملا أوليا. ويستجيب صراع كوسوفو لهذا المعيار العسكري.
- هناك طرق جديدة تسمح بتجهيز القوات بشكل يضمن المردودية بفضل التقنيات المتطورة في المحاكاة Simulation.

لكن تظل هناك صعوبات عديدة أمام تطبيق التدخل العسكري.

ب- النتائج:

لقد ساندت كل من منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية إحلال السلم في صراعات عديدة (في جمهورية إفريقيا الوسطى وفي غواتيمالا)، لكن كان النشاط موضع جدل أكبر في البوسنة والهرسك وفي جورجيا وسيراليون أو في طاجاكستان. أما في أنغولا فكان فشلا ذريعا.

ومما لا جدال فيه أن القوات الجوية للتحالف قد أدت مهماتها وأجبرت الجيش الصربي على الانسحاب من كوسوفو. لكن النتائج السياسية للحرب ذهبت في الاتجاه المعاكس للأهداف المرجوة منها. فشعب البلقان في وضع كارثي والعلاقات مع روسيا والصين تدهورت. فالحرب في كوسوفو كانت حربا يتلاقى فيها الأعداء مع بعضهم البعض دون أن يمس أحدهم الأخر أبدا. فقيادة الأركان الصربية تستعمل السكان كدروع وكضحايا تكفير. لقد طبق الفيتناميون هذه الإستراتيجية عند غزوهم سايغون. إضافة إلى أن التدخل الغربي في كوسوفو طرح مسالة التمييز بين الشركاء وبين الخصوم في ميدان قتال مغطى بنساء وأطفال تملكهم الجوع والهلع. وكان يجب على الغربيين التمييز بين الأهداف الإنسانية والأهداف المدنية البشرية الشيء الذي يفترض استعمال أسلحة أكثر فأكثر فتكا. يجب تدمير مدنيين لميلوزيفيتش وأهداف غير مدنية للناتو. لقد قتلت الحرب الأهلية 2500 شخص قبل 24 مارس. وهلك 10000 تحت القصف وتم ترحيل العديد من مئات الآلاف كما اهتز استقرار دول المنطقة اهتزازا. فقد عمّ الخراب كوسوفو ودمّر جزءا كبيرا من المنشآت القاعدية الاقتصادية في صربيا. لقد تم بالفعل تفادي تهجير الألبان لكن الضرر الذي ألحق بهم كان أسوأ. وكان من الأجدر تولي أمر ميلوزيفيتش. لقد تدخل الناتو في حرب أهلية وأنحاز إلى جانب الطرف الذي هزمه هو برفضه استقلال كوسوفو. كان يتعين بالأحرى استخدام الدبلوماسية الوقائية. لقد ضيعت منظمة الأمم المتحدة في الغالب مصداقيتها في عمليات حفظ السلام التي ظلت جدواها محلّ نقاش. ففشل الدبلوماسية الوقائية يقيد استعمال قوات حفظ

السلم بطلب المتحاربين ذلك. فتكون الهيئات الدولية محل التماس عندما تكون الوضعية صراعية. ويجب على الأمم المتحدة أن تتدخل واقعيا وتستعمل القوة استعمالا معتدلا عند الضرورة.

ج- ثمن العمليات العسكرية:

نفذت منظمة الأمم المتحدة أزيد من 50 عملية حفظ السلم منذ سنة 1946 وبتكلفة إجمالية أقل من 20 مليار دولار أنفقتها المنظمة الأممية. لقد مرت التكاليف من 3.3 مليار دولار (مع 70000 جندي) إلى 1 مليار سنة 1998. ومع الحرب في كوسوفو تدخل الناتو ومن الصعب اليوم الحصول على تقدير دقيق للتكلفة الإجمالية لهذه الحرب التي يمكن أن نقول عنها إنها لم تنته بالضرورة.

لقد قدرت لجنة المالية للمجلس الوطني في فرنسا فائض تكلفة العمليات الخارجية (OPEX) بـــ6.6 مليار فرنك للمساهمة في حرب الخليج وفي البلقان 5.2 سنة 1996 و 3.3 في سنة 1997 و 2.1 سنة 1998 وأزيد من 4 مليار فرنك سنة 1999. ولكن خلافا للعمليات المنفذة تحت وصاية منظمة الأمم المتحدة، فإن عمليات الناتو لم تترتب عنها تعويضات من قبل التحالف. وتعين إيجاد التمويل عن طريق حلول ميزانية داخلية. لقد مر موظفو الأمم المتحدة بما يقارب 10000 سنة 1988 إلى أزيد من 73000 سنة 1991 و25000 سنة 1997 وتطورت الميزانية من 230 إلى 1600 مليون دولار بين سنوات 1988 و1996 (منها 31% بالنسبة للولايات المتحدة التي لا تسددها وتطلب تخفيضا بـــ25% من مساهمتها). وهناك قوات في أنغولا وفي لبنان وأهم الجيوش من روسيا وبنغلادش والباكستان والهند. وتساهم أوروبا بـــ21% منها 2% بالنسبة لفرنسا.

أما المبالغ المجندة فمعتبرة. ومع ذلك ففوائض التكلفة المحسومة مباشرة على المساهمة في الحرب في كوسوفو، رغم أنها معتبرة بالنظر لميزانية الدفاع، تبقى مع ذلك في مستوى قدرات بلدان مصنعة كالولايات المتحدة وألمانيا أو

فرنسا. لقد بينت الحرب في كوسوفو أهمية الاستعلامات والضربات الدقيقة من مسافة مؤمنة.

2-2- الآثار المفسدة للعمل ذي الطابع الإنساني:

هناك خمس صعوبات أساسية: القيمة الاقتصادية - السياسية المختلفة للموتى، استراتيجيات يصعب تطبيقها وفيها جدال، تمويلات صعبة، حماسة اقتحامية محدودة وسياسة "ذات طابع إنساني" جد انتقائية.

أ- حماية العسكريين بدل حماية المدنيين:

يتوجه العمل ذي الطابع الإنساني بادئ ذي بدء إلى العسكريين وأسلحتهم. ويتعلق الأمر أولا بتجنيب الأرواح البشرية عسكرية كانت أم مدنية ولكن أيضا تجنيب التجهيزات. وهناك 3 طائرات تابعة للناتو فقط لم تعدْ. ومن جهة النظر الاقتصادية يجب أن نعرف أن ثمن صاروخ الطرّاد يساوي 1 مليون دولار، وأن ثمن الطائرة ف 117 هو45 مليون دولار و15 مليون للأباشي و2 مليار دولار لطائرة بـــ2. فالتمويلات المجندة معتبرة.

والعمل ذو الطابع الإنساني مسؤول عن حياة العسكريين (التي يمكن لوفياتهم أن تصنف وتسجل ولكن لا يتقبلها المجتمع الدولي بسهولة) وعن حياة المدنيين المفترض حمايتهم. وتتفادى الولايات المتحدة التّماس العسكري. فبالإضافة إلى إنها إذا ساهمت بما يساوي 5% من مجموع القوات المجندة في عمليات أممية سنة 1996 و1997، الإتحاد الأوروبي يتدخل بما يعادل 36%. ومع ذلك الفائدة الدبلوماسية التي تجنيها أوروبا تبقى جد ضعيفة.

ب- الاستراتيجيات الصعبة التطبيق التي فيها جدال:

العمليات العسكرية غير الحرب (MOOTW) هي نشاطات تقود إلى استعمال قدرات عسكرية في كل أبعادها دون أن تشكل مع ذلك عمل حرب. فقد صممت في الواقع لتفادي الحرب (ردع الحرب) وتسوية الصراعات وترقية

السلم. ويتم تنفيذها ضمن محيط مساعدة إنسانية لكن أيضا في محيط معادي وفي وضع فوضى مدنية وأعمال إرهابية. ويجب التمييز بين عمليات مساندة الدبلوماسية Support to diplomacy وحفظ السلام ودعم السلام. وهذه العملية الأخيرة أكثر إلزامية بما أنها لا تقتضي الموافقة الهامة للمتحاربين الممكنين. وتفترض الدفاع عن فلسفة (حقوق الإنسان) التي تؤدي إلى تحيز معين للقوى المساندة أو للأفكار التي يتعين الدفاع عنها وتسمح باللجوء إلى القوة في تنفيذ المهمة.

جدول 1: درجات تطبيق عمليات السلم

متغيرات	دعم لدبلوماسية	حفظ السلم	تدعيم السلم
قبول	مرتفع	مرتفع	ضعيف
لجوء إلى القوة	ضعيف	ضعيف في إطار الدفاع عن النفس والمهمات	كاف للإكراه
عدم تحيز	مرتفع	مرتفع	ضعيف

والعمليات الهجومية (معارك لدى العدو)، دفاعية (عمل من أجل تفادي هجوم من العدو)، عمليات استقرار (ردع عسكري ودبلوماسي) ودعم (من أجل التخفيف من آلام السكان). والمساعدة ذات الطابع الإنساني تنتمي لهذا النوع الأخير من المبررات.

ولقد أظهر صراع كوسوفو أن النظام الاستراتيجي الذي لا يأخذ مختلف أنواع الصوابية الاجتماعية في الحسبان نظام غير ملائم. لقد كان الفشل الذي مني به خاتمة لفوضى إستراتيجية أساسية: استعمال ما هو عسكري على مستوى استراتيجي (الهدف ليس التدمير ولكن إرغام ميلوزيفيتش على تراجع دبلوماسي) والاستعمال المضاد للقوات العسكرية (إنساني، دبلوماسي ووقائي). فلا بد من تفاعل أفضل بين الأسلحة الفتاكة وغير الفتاكة. فعمليات القصف لم تكن حاسمة على أي حال أقل من دور جيش تحرير كوسوفو UCK على

الأرض والتحاق الروس في نهاية السباق. فالتدرجية التي اختارها السياسيون كانت تعتبر منافية لاستعمال حاسم للقوة. والمساعدة العسكرية الإنسانية تفترض أسلحة جديدة واستراتيجيات جديدة.

ج- أي قائد، التحالف الأطلنطي أو الأمم المتحدة؟

لقد فقد مجلس الأمن جزءا كبيرا من صيته. فهو لم يكن قادرا على فرض احترام اللوائح على صدام، وقد منعت الصين عمليات حفظ السلم الصغيرة بغواتيمالا ومقدونيا ولوحت بنفس الشيء بالنسبة لهاييتي. وسلاح الفيتو لا يشتغل جيدا لكن القوى العظمى لا تريد مفارقته.

وبما أن الرئيس الأمريكي مجبرا على طلب إعلان الحرب من الكونغرس، فضّل الرئيس بيل كلينتون تطبيق أحكام "قرار سلطة الحرب" الذي لا يتطلب سوى قيام الرئيس بإخطار ممثلي الشعب. فالأمر يتعلق إذن بعمليات عسكرية أخرى غير الحرب لكن مع ذلك تشابه عملياتها حربا. أضف إلى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة لم تحترم ميثاق الأمم المتحدة (المادة 53 الفقرة 8) الذي ينص على أنه "لا يجب اتخاذ أي إجراء قمعي قسري بموجب اتفاقات جهوية أومن قبل هيئات جهوية دون إذن من مجلس الأمن" والحال أن الولايات المتحدة لم تكن تود أن تتعرض لآية عرقلة من قبل مجلس الأمن أخذا في الحسبان لفيتو محتمل من قبل روسيا والصين. لقد أرادت إزالة خرافة التخويل الأممي بإظهار سياستها كالسياسة الوحيدة الممكنة من أجل تحقيق الاستقرار الدولي. وعلى أي حال تقوم معايير دعم الولايات المتحدة قبل كل شيء على المصالح الأمريكية. فالكوارث الإنسانية المرتبطة بالعنف وكذا انقطاع الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان تمثل أهدافا مهمة لكنها تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للأهداف السابقة. كما يجب على الرأي العام أن يعبر عن مساندة كافية.

إن التحالف الأطلنطي يريد أحيانا أن يلبس تاجا هو من حق الأمم المتحدة وهي المنظمة الدولية الوحيدة المسؤولة عن حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. لكن الولايات المتحدة لم تكلف نفسها حتى عناء التقدم متنكرة وراء

راية الأمم المتحدة. وحتى لا تعرقل في مسعاها، وضعت الولايات المتحدة عنوة مجلس الأمن جانبا. وبالنسبة للعراق فإنها تنصلت من موافقة الأمم المتحدة ملغية بذلك المساواة في السيادة بين الدول التي أقرّها الميثاق.

ولكن حسب كلمات فرانسوا ميتيران، لا ينبغي للتحالف الأطلنطي أن يصبح البتة "التحالف المقدس". فمهمتها ليست التكفل بكل شيء وأن تدعي لنفسها سلطات في ميادين غير عسكرية مثلا. وهي ليست البتة تحالف مصالح يسمح للولايات المتحدة أن تجرّ الأوروبيين إلى أي مكان حبا في مصلحة جماعية حددها بيل كلينتون ذاته بموافقة أو عدم موافقة الأمم المتحدة ضد الدول التي تُرى على أنها إرهابية. فإذا كان على الناتو التدخل فذلك سيكون طبقا للقواعد الدولية وستبقى الأمم المتحدة مصدر النظام القانوني العالمي والضامن له.

د- تمويلات صعبة:

لقد عرفت تمويلات الأمم المتحدة استقرارا مع نمو"صفر" لميزانيتها بالنسبة لهاتين السنتين الأخيرتين. لكن وضعها "في التسديد" ضعيف جدا مع نقص مستمر في المساهمات في حفظ السلم. وبعد التخلص من العمليات الثقيلة، تناقصت موازنة حفظ السلم من 923 مليون دولار سنة 1987 إلى 761 مليون دولار مع نهاية سنة 1998. وتعاني الميزانية برمتها من عجز انتقلَ من 728 إلى 577 مليون دولار. ويتأخر المساهمون في التسديد تأخرا كبيرا. وتبقى الولايات المتحدة المستدين الأساسي في عمليات حفظ السلم بما يساوي 975 مليون دولار من إجمالي 1.6 مليار دولار مع نهاية 1998 متبوعة بأوكرانيا وروسيا واليابان. والأمم المتحدة مستدينة لفرنسا والولايات المتحدة بالمال من أجل تجهيزاتها ومصالحها وبالجنود لفنلندا والباكستان وبنغلادش. ومع ذلك تتردد الولايات المتحدة في تسديد متأخراتها.

والإئتمانات العادية للأمم المتحدة بلغت2.6 مليار دولار بالنسبة للسنوات الثنائية المالية 1994-1995 و 1996-1997 لكن تم تخفيض 0.4% لثنائي 1998-1999. وكان عدد الدول التي سددت مساهماتها بانتظام أقل من

مائة دولة (98) سنة 1996 و35 دولة سنة 1997 وتخلفت 41 دولة بسنتين عن التسديد وهو ما يلغي نظريا حقوقها في التصويت. وتمثل الولايات المتحدة 50% من هذا الدين الذي سوف لن يسدد إلا عندما تحقق الميزانية أهدافا معينة.

وانعدام الأموال يعيق عملية إنشاء "مقرات عامة للمهمات قابلة للانتشار السريع" RDMH لتسريع عمليات السلم المستقبلية. ففي سنة 1998 بلغت المساهمات الطوعية 475 مليون دولار وذلك بعيدا عن الـ3.2 مليار دولار المطلوبة بالنسبة لسنتين الأوليين من هذه العمليات. وقد سمح ترتيب "نظام ترتيب أمني جاهز" للدول بتقديم مساهمات شرطية. فمنذ سنة كانت هناك 82 دولة مستعدة للمنح ما مجموعه 104000 موظف عسكري لكن 33 فقط منها منحت تفاصيل عن مساهماتها.

ر- حماسة اقتحامية محدودة:

تتردد الحكومات ترددا كبيرا في إرسال قواتها. فقد استوجب الأمر 6 أشهر لجمع 5500 جندي لرواندا رغم أن 19 حكومة كانت قد التزمت بإرسال 31000 جندي. ويتمثل مصدر الفشل في سوء نيّة الأطراف المتحاربة وسوء نيّة أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم. فالأمم المتحدة لا تشجع التعايش إلا إذا رغبت فيه الأطراف بالفعل. ولكن يجب استعمال القوة لتمرير قوافل المساعدة الإنسانية وحماية السكان المدنيين في المناطق الآمنة والحفاظ على النظام. وهذا ما يؤدي إلى تخويل سلطات المجموعات من الدول الأعضاء. والاقتحامات العسكرية التي حدثت كانت دائما تتم بتردد وفي الغالب بنية سيئة. فالانتشارات قد أجريت داخل صراعات غير منهية تتطلب عملا دبلوماسيا وعسكريا من أجل إنجاح المفاوضات. وفي الحقيقة كان من مصلحة بعض المتحاربين أحيانا أن تطول الأزمة حتى يحصلوا على سلام يطابق مصالحهم. كما أن الولايات المتحدة لم تحسن التكيف مع واقع الأزمات.

هناك صعوبة تكمن في تجنيد الديمقراطيات في الحروب المحدودة. ومن الصعب في أغلب الأحيان استخلاص الحكمة. فقد تحول تسيير الصراعات إلى

تسويق. والسؤال الكبير يتمثل إذن في الطريقة التي بموجبها تحدد القوى العظمى مصالحها وتقبل درجة معينة من المسؤولية في مستويات الصراع واستخدام العنف.

ز- عمل ذو طابع إنساني عسكري انتقائي:

لقد جرى الكلام عن العمل ذي الطابع الإنساني عندما بثت شاشة التلفزيون الإبادة التي ارتكبها الصرب ضد البوسنيين المسلمين. وتطلب الأمر انتظار 4 سنوات كي تشارك الولايات المتحدة في الضربات المهمة ضد المواقع الصربية. فالأمريكيون جد منقسمون حول هذه المسألة. فالأوروبيون يرون أن الأمر يتعلق باسترجاع السلم حتى لو كان لصالح صربيا. أما كلينتون فيرى أن الأمر يتعلق بإنصاف ضحايا العدوان الصربي. إذن كان هناك اختلاف داخل الحلف الأطلنطي. فالأوروبيون لا يريدون رفع حظر السلاح عن البوسنيين (وذلك ما طلبه الكونغرس من كلينتون) والضربات ضد الصرب لم تكن جد مستحسنة. لقد هجم الكروات على الصرب في كراجينا بعد أن حصلوا على الضوء الأخضر من واشنطن. والحال أن التطهير العرقي قد سهل حلّ الصراع. ويقدم الأمريكان أنفسهم على أنهم مبشرين مبعوثين للدفاع عن الأطفال الذي يعاملون معاملة سيئة والأطفال الجوعى. ومع ذلك لم يُبدو نفس الاحترام تجاه الأطفال الصرب.

إنها عودة السياسة الواقعية Realpolitik منذ مجزرة تيانانمان Tiananmen والعلاقات المقيتة التي كانت تربط الصين بالولايات المتحدة أصبحت علاقات مستقيمة. فكلينتون يعترف بالصين كقوة جهوية كبرى ويأمل في توجيهها في اتجاه يكون لصالح الولايات المتحدة. ويتعلق الأمر بتفادي الطابوهات والتواصل الدائم. كما يجب أيضا تحديد مصالح مشتركة (إرهاب، مخدرات، انتشار نووي الخ...) واحترام المصالح الأساسية للشريك لاسيما فيما يتعلق بتايوان. إنه صراع الكونغرس ضد تطبيق فقرة الأمة الأكثر رعاية. أما مسألة حقوق الإنسان فتترل في المستوى الثاني.

كما أن هناك عودة للحرب في أوروبا. ويرى هاسنر HASNER أن اقتحام الناتو في كوسوفو هو جدلية المتوحش والبرجوازي والمرور من ثقافة سلم إلى ثقافة عنف. فقد حققت الأخلاق السياسية الدولية تقدما. لكن إذا كان الحق قد تقدم في الكويت، فماذا عن الشيشان والسودان أو التبت.

2-3- العمل ذو الطابع الإنساني كوسيلة للهيمنة:

تمثل سياسة العمل ذي الطابع الإنساني أداة عولمة اقتصادية وتعتبر كأداة إستراتيجية مهمة. ويمكن، في المدى القصير، تجاهل المزايا الاقتصادية حتى وإن كان لعمليات حفظ السلم تأثيرا اقتصاديا مهما مع شراء سلع وخدمات قيمتها 400 مليون دولار نصفها لفائدة الولايات المتحدة.

أ- سياسة العمل ذي الطابع الإنساني كأداة عولمة:

تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة على بلورة العولمة. وهكذا كان كلينتون في خطابه للاتحاد في 27 جانفي 2000، يؤكد أنه "لكي نحقق كل الفرص لاقتصادنا، يجب تجاوز حدودنا وصياغة الثورة التي تجعل الحواجز تتهاوى وتضع شبكات جديدة داخل الأمم والأفراد والاقتصاديات والثقافات؛ يجب أن نكون في مركز كل شبكة عالمية، يجب أن نقرّ بأنه لا يمكننا بناء مستقبلنا دون مساعدة الآخرين على بناء مستقبلهم". وهناك ثلاث مراحل لهذه العولمة:

- أولا، لابد أن يكون هناك إجماع حول التجارة الدولية مع مقاييس جديدة وفتح أسواق الجنوب. والعولمة التي تقود إلى نمو فاعلين خارج رقابة الدولة والقانون الدولي لها نتائج سياسية وثقافية مُحددة وحاسمة. فلا يكفي ترقية السوق الحرة والتكامل، بل يجب أيضا تنفيذ سياسات وقائية. وهكذا يتدخل الأمن الوطني في السياسة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة (تخصيص أموال لصندوق النقد الدولي، تدابير ضد إفلات رؤوس الأموال، بيع أسلحة الخ).

- ثم أن الولايات المتحدة تشجع العولمة لتمكين الاقتصاد الأمريكي من الاستفادة من المزايا المقارنة. ولذلك يريد هذا البلد فرض نفس المعايير لضمان معيرة الأسواق. فكل إصلاح داخلي يجب أن يفرض مسبقا على المجتمع الدولي وكذلك قوانين السلوك التي حظيت بقبول الفاعلين الاقتصاديين الأمريكيين (كالقوانين المضادة للرشوة والمعايير الصحية أو حماية المحيط).وتندرج سياسة "العمل ذي الطابع الإنساني" على الأقل ضمن هذا الطموح. فالهيمنة العالمية أصبحت عامل استقرار واضطراب داخلي. وابتعدت المصلحة الوطنية عن مفهوم الملك العمومي الدولي نحو البحث الحصري عن الريادة والتطور الاقتصادي الذي يصاحبها. وفي هذه الظروف لو أمكن بيسر إتباع سياسات القوى العظمى عندما تلح لدى منظمة العمل الدولية على تطوير قانون العمل في العالم برمته وعندما تناضل ضد الفساد الجديد الذي ولد في الدول الجديدة وعندما تدافع عن الصحة لدى منظمة الصحة العالمية، لوجدنا أنها تضع نصب أعينها فوائد اقتصادية أو رفاهية شخصية ستجنيها من ذلك. وهكذا يكون من شأن الدفاع عن الأطفال أثناء عملهم في البلدان الفقيرة، الحدّ من التنافس غير النزيه غير أنه لا يوفر عملا للبالغين في هذه البلدان. فعندما تكون الصحة معنية، فإنها تهتم بأمراض الدول المتقدمة (أيدز) أكثر مما تهتم بتلك التي تصيب الدول النامية (ملاريا).
- وفي الأخير تسمح ترقية الديمقراطية والسلم بإدماج الخصوم القدامى في تحرير الاقتصاديات (مثل مساندة القوى الديمقراطية ونزع الأسلحة النووية في روسيا أو مسألة انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية) والوقاية من الصراعات أين تكون مصالح الولايات المتحدة عرضة لها (الشرق الأوسط، ايرلندا الشمالية، قبرص الهند - باكستان، كوسوفو) أو مكافحة اقتصاد الجريمة والفساد (الذي يحدّ من إمكانية العولمة). إن الاقتصاد ميدان حرب (حظر، حصار، منافسة غير نزيهة الخ..) ويجب أن يخضع لرقابة منظمات دولية تدافع عن المبادئ الإنسانية الضرورية للسير العادي للسوق. أما المساعدة الاقتصادية فلا تذكر إلا لماما بما أنه

من المفروض أن يقوم اقتصاد السوق في النهاية بمكافحة الفقر والبؤس. ولهذا الغرض وجب تطوير القوة العسكرية والدبلوماسية.

والسؤال هو إن عرف إذا ما كنا نريد حربا دون موتى أو موتى دون حرب. فالولايات المتحدة لم تعد تمنح سوى 0.14% من إجمالي ناتجها الداخلي للمساعدة الخارجية (في 1996) مقابل 0.4 من أوروبا و 0.5 من فرنسا. وهذه المبالغ ضعيفة مقارنة بالمجهود الاستراتيجي الأمريكي. وبعبارة أخرى لا ينطبق العمل ذو الطابع الإنساني على الجوع في العالم بالأحرى على عدم احترام قيم الحرية. ولكن يمكن للمساعدة التي تمنحها الدول المتقدمة أن تقود إلى سوء تنمية لاسيما إذا كانت تخفي غاية وهدفا. فقد تبين أن بعض أشكال التحويلات هي في النهاية تحويلات مكثفة سياسيا واقتصاديا لاسيما عندما تكرس للنفقات المبهرة والفاخرة ولزيادة الفوارق الاجتماعية أو لازدهار مجتمعات لا تكون حقوق الإنسان فيها بالضرورة محترمة؛ كما يمكن للتحويلات أن تكون موضع حسابات مصالح دنيئة تترع إلى تعويد السكان على نمط من الاستهلاك يجعلها في تبعية للبلدان المصنعة.

ب- السياسة الإنسانية أداة خيارات إستراتيجية:

لقد أصبحت الإستراتيجية فنا يجمع بين كل الوسائل التي تتوفر عليها السلطة السياسية لبلوغ الأهداف التي حددتها لنفسها. انه فن قيادة مجمل قوى الأمة ووسائل الكفاح التي تتوفر عليها. ويرى كلوسفيتز CLAUSEWITZ أن هناك طريقان يؤديان إلى النصر والصراع المسلح أو إلى الرقابة على الموارد التي يعتمد عليها الطرف الخصم. إنه مفهوم الإستراتيجية الشاملة. فقد رأى كلينتون سنة 1994 أن أي تدخل أمريكي لن يحدث إلا كان من شأنه ترقية المصالح الوطنية الأمريكية. ويعدُّ الأمريكان قوة هجومية قادرة على منح حل سريع للمشكلة قبل أن يحدث الكثير من الدمار. ويرى أنصار "الثورة في الشؤون العسكرية" وجوب استعمال الوسائل العسكرية مع أقصى مستوى من الفعالية وأدنى حد من الخسائر في الجنود بفضل تقنيات المعلومات دون اتخاذ

لمدنيين رهائن ودون اللجوء إلى الحلفاء. ولكن هذا النظام يجعلنا نفترض أن أعداءنا يشبهوننا. ولكن لو قبل هؤلاء الأعداء الخسائر في الأرواح وتركوا جانبا كل خلق إنساني باستعمال أسلحة جديدة خاصة البيولوجية، فالنظام سينهار.

ستبقى الرقابة على المواد الأولية والمواد الطاقوية أداة مهمة لاستراتيجيات لقوى العظمى. وبالنسبة للولايات المتحدة يتعلق الأمر باستعمال كل الوسائل لملائمة للسلطة الوطنية للتأثير على فاعلي الاقتصاد العالمي. والتحكم في لمعلومات أمر أساسي بالنسبة للأمن. فحالة السيطرة على البترول في بحر قزوين يعد مثاليا في هذا الشأن. ومسألة رسم خط أنبوب البترول مسألة جوهرية. كذلك الشأن، خلال الانتخابات بين كلينتون ودول DOLE، فقد انضم الأول إلى جانب البوسنيين المسلمين لأسباب انتخابية أيضا ولكن أيضا لتوفر البترول.

وفي الأخير كان هناك اتفاق في الواقع بين جماعات اجتماعية فاسدة وبين مؤسسات غربية عمياء أو متواطئة. وقد تم إدخال "دبلوماسية الدولار" مع روسيا. وبدل التسديد من أجل تنمية روسيا، أُعتبر أن من الأفضل دفع تكاليف أقل لسلطة فاسدة دون الحصول على نفس المزايا في مجال نزع السلاح. ألا يمكن طرح هذا القرار من جديد على طاولة النقاش؟ إن الليبرالية بكل ما أوتيت من هيبة، لم تساعد على التطور الاقتصادي لكنها ساعدت على ثراء البعض دون حق الإتيان بنجاح قائم على الإبداع الاقتصادي بل بالأحرى على الفساد والجريمة والسرقة. لقد تمت مساندة عائلة إلستينELSTINE ضد وحيال الجميع مقابل إجراءات طيبة لاسيما فيما يخص الخيارات الإستراتيجية المتعلقة بالتدخلات ذات الطابع الإنساني.

خلاصة

إن كل تصور للسلام يخضع لمواقف فلسفية حول السلوكات البشرية. فالحرب والصراعات هي في المقام الأول عوامل اجتماعية مردها إلى الصراع من أجل السلطة ومن أجل الأفكار (أديان أو إيديولوجيات) أو لأسباب اقتصادية محضة. فلو رأينا مثلا أن الإنسان يبحث عن الرشاد، فمن المعقول تحضير استراتيجيات دفاع تستند للمنطق والصرامة العلمية. وبالعكس لو أن لإنسان يُرى على أنه كائنا مخرفا مولعا بالأنماط أو الأفكار التي لا تقوم على أساس علمي (معاداة السامية مثلا)، فلن يكون للعقلانية التي تدعي بها العلوم الاجتماعية في الواقع مغزى ملموسا والإستراتيجية المؤسسة على هذه الفرضية يمكن أن تقود إلى أسوأ التجاوزات. فلابد من التفكير في العنف الذي مورس على الناس لاسيما اللامساواة الاقتصادية أو عنف العمل اليومي. سيكون عندها من المفيد بناء مؤشرات للأمن و إبراز أسباب الصراعات والتأكيد على المخاطر غير العسكرية (حقوق الإنسان، بيئة، فقر نسبي الخ..) وتحديد التدابير المحتملة التي من شأنها معالجة كل سبب من أسباب اللاأمن وإعداد إستراتيجية قادرة على تخفيض مجمل عوامل الصراعات عن طريق تطبيق منهج تركيبي. إذن من الضروري بناء السلم عن قصد وليس ردع الحرب فحسب. كما يجب جعل السلم أكثر جاذبية من الحرب. ولا يمكن للأمن الدولي أن يستمر في إطار تأثيرات الهيمنة أو الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المفرطة. فتنمية الأمم اقتصاديا تعدّ عاملا أساسيا من عوامل الأمن الدولي. لكن دفاع بلد ما هو أيضا شرط من شروط تقدمه.

والمسألة الدائمة هي جدلية القوة والعدل. فباسكال يرى أنه "بعدم تمكننا من فعل ما يمكن أن يكون من القوة، فعلنا ما يكون عادلا بطاعة القوة وبعدم تمكننا من تقوية العدالة بررنا القوة حتى يكون العدل والقوة معا، و يكون السلام، الذي هو السيد".

الفصل الخامس

التكنولوجيات العسكرية في التطور الاقتصادي المعاصر

إن مفهوم الأمن لا يشمل مجرد الوضعيات العسكرية والإستراتيجية المقارنة للدول المتنافسة، بل أيضا حالة الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة فيها. فالنائب أميرال جيني لاروك Géne LAROCQUE يرى "أن تدهور المرتبة الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة أشد ضررا على أمن (الولايات المتحدة) من أي أسلحة روسية متقدمة". فالعبء الثقيل المتمثل في العجز الضخم الذي تعاني منه الميزانية الفدرالية يهدد حياة ورفاهية أبنائنا. والتربية في النظام الأمريكي تحتاج إلى أفكار وموارد جديدة إذا أردنا الحفاظ على نفوذنا العالمي في المستقبل". وفي سياق نزع السلاح من الصعب أن عدم مراعاة الاعتبارات الاقتصادية. ففي النظرية الاقتصادية يتميز الملك العمومي المحض بخصائص شهيرة: عدم قابلية التجزئة، ولا تنافس ولا إقصاء في استهلاكه. والدفاع ليس بالضبط ملكا عموميا محضا لأن إستراتيجية الدفاع الوطني تؤثر في طبيعته. وإذا كانت تتمثل في الردع النووي الذي يمارسه الضعيف ضد القوي فالمعايير الثلاثة قد أُثبتت. وإذا كانت تتمثل في الحماية المدنية مثلما هي في سويسرا، فهي لن تكون حقا ملكا عموميا محضا. إضافة إلى أن تقييم التكلفة الاقتصادية لنفقة الدفاع والتخصيصات المالية المصاحبة لأعبائه سيتغير حسب كل حالة. وفي هذه الظروف، سيكون من الصعب مقارنة النفقات العسكرية لبلدين لهما إستراتيجيتين عسكريتين مختلفتين انطلاقا من مجرد ميزانيتيهما. ثم أن الإستراتيجية تتطور وينبغي أخذ الجوانب الدفاعية والهجومية فيها في الحسبان.

في "دراسة عامة في التكتيك" نشرت سنة 1770 يدمج الكونت دي غيبار De GUIBERT الاقتصاد في الفكر الاستراتيجي. فهو يأسف للفصل بين علم الحرب وجوهرها " فإذا درست الحرب من زاوية الدفاع وفكرنا بأنها العبء الأثقل على الأمة والأكثر ضغطا عليها بكلفته وبالتالي من المهم تسويته بذكاء الاقتصاد، فإنها تصبح مشكل إدارة وتمويل". ويقترح دي غيبار القيام بمقارنة فاعلية كل من الأنظمة المسلحة للقوى العظمى في عصره عن طريق مقارنة بين تعداد المسلحين وبين نفقاتهم العسكرية ويلاحظ فوارق كبيرة بين القوى العظمى في ذلك

العصر تعود إلى تكلفة الوحدة، أي تكلفة كل جندي من الجنود وتموينهم وإما لنظام تنظيم الجيوش أو لتسيير القروض المبرمة من أجل الحرب.

فمشكل عدم تشابه الخصوم هو المعضلة الكبرى في الإستراتيجية الكلاسيكية. فإذا كان على الولايات المتحدة أن تختار بين أمن مكثف في رجال العلم (إستراتيجية الصاروخ) أوفي العمال (إستراتيجية الجندي) بتكاليف متماثلة، قد يمكننا التقليل من شأن الأمن المشترك بين بلدين باختيارنا طريقة "الجندي". لكن أليس من صالح الولايات المتحدة أن تختار الطريقة الأكثر تكلفة بالنسبة للاتحاد السوفيتي؟ فإذا كان البلدان ينتجان أمنا ورفاهية، فعلى كل بلد معرفة ظروف إنتاج هذه القطاعات والمرونة في توفير العمال والعلماء. فإذا كانت"تقنية الرخاء" بالنسبة للولايات المتحدة مكثفة بالعلماء ومقيدة عرض هؤلاء العلماء، في حين أن هناك فائض في عرض العمال مقارنة بالطلب، والعكس بالنسبة للاتحاد السوفييتي، يمكن "لطريقة الصاروخ" أن تكون مناسبة بالنظر للتزويد بعوامل وتقنيات إنتاج الاقتصاد السوفييتي في مجمله.

ويمكن أيضا أن نتساءل حول الموازاة بين تقنيات إنتاج السلع الجماعية والسلع الخاصة. فكيف يمكن للدولة أن تعمد إلى الخيارت الصائبة؟ ما هو منتوج (مدخل) الجنود؟ ويوجد بالإضافة إلى ذلك تأثيرات مرفقة كالعسكروية والدعوة للانضباط وزيادة سلطة الدولة والهيمنة التسلطية على بلد جار. ويمكن أن نضيف أنه كلما طوّرنا تقنيات عسكرية رأسمالية، يبدوا أننا سنقلص مسبقا من الأخطاء البشرية المتناهية الصغر لكنا نصبح عرضة لارتكاب أخطاء الكترونية كبرى. فمسألة التخصص بين الحلفاء هي أيضا مسألة مهمة. فلو رجعنا إلى النظرية الريكاردية Ricardienne للتجارة الدولية، فليس من البديهي أن يكون في صالح الولايات المتحدة أن تتخصص في صواريخ الطرادات لو نظرنا إلى الفوائد المقارنة. فهذه السلع (جنود أو صواريخ) يمكن استخدامها بنسب مختلفة. وتظهر نظرة سريعة على الاقتصاديات الأمريكية والسوفيتية أن الفائدة المقارنة الأمريكية المحصل عليها من الخدمات المدنية البسيطة هي أكبر

من تلك المتأتية من التجهيزات العسكرية المتطورة. فالسكن والعمران في الولايات المتحدة هما أكثر أداء منهما في الاتحاد السوفيتي. وفي هذه الظروف تصبح صناعة الصواريخ في الاتحاد السوفيتي أفضل مردودية. لكن مسألة التقدم التكنولوجي في الأسلحة لا تطرح بهذا الطريقة دالة بذلك على عقلانية مختلفة بين الخيارات الاقتصادية والخيارات الإستراتيجية.

لقد قامت الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الأخيرة بتعزيز مجهودها التكنولوجي في مجال الأسلحة. والحال أنه منذ تلك الفترة أخذت تنافسية هذا البلد في التناقص، الشيء الذي لم يجعل من السهل احتفاظها بتفوقها في مجال التنمية الاقتصادية. وتدريجيا فقدت الولايات المتحدة من أهميتها في البحث العالمي وفي تحويلات البراءة والشهادات وفي المنتجات التكنولوجية ذات القيمة المضافة. فإذا كانت ما تزال في مقدمة السباق التكنولوجي الدولي، فسوف تعرف تقهقرا سيعزى سببه في الغالب للمجهود المفرط الذي توليه للمنتجات العسكرية على حساب المنتجات المدنية. فالتكنولوجيا لا تخلو من السياسة، بل تخضع لتأثير القوى السياسية والاجتماعية؛ والمنتجات الصناعية تحمل معها ثقافة. والحال أن البحث والتطوير العسكري لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين التنافسية الصناعية فضلا عن أنه لا تحدد له مسبقا ضرورة التأقلم مع النشاطات التجارية بل أنه يفرض سرّية المعلومات.

لقد تطور تأثير التكنولوجيا العسكرية على التكنولوجيا المدنية بشكل معتبر مع بناء مجمعات عسكرية إدارية صناعية رسمية قوية خلال فترة التعايش السلمي. ومع ذلك هذا لا يعني أن العلاقة جديدة، فقد شهد تاريخ التقنيات علاقات قوية في ميادين البحث والتكنولوجيات الجديدة بين القطاع العسكري والنشاطات الصناعية المدنية.

1- التأثير المتزايد للتكنولوجيات العسكرية على التكنولوجيات المدنية:

يرى روبير مرتون Robert MERTON أن القطاع العسكري قد مارس دائما تأثيرا خارجيا معتبرا على تطور العلوم والتكنولوجيات. وهكذا أثبتت

أطروحات غاليلي بفضل التطبيقات العملية لنظرية القذائف اللازمة للجيش. فمن ديكارت إلى بابان PAPIN مرورا بنيوتن و برنويي BERNOUILLI أو أولر EULER أو لايينيتز LEIBNITZ كانت المشاكل التي أثارها الفن العسكري، مثلها مثل الاقتصاد أو القيم المتزمتة أو البروتستانتية المتصلبة، سببا في عدة اكتشافات علمية. فنظام الرعاية التقليدي شجع العلاقة بين رجال العلم والجيش، لكن نموذجا جديدا من العلاقات بين العلم والجيش ظهر مع الثورة الصناعية. فمنذ 1934 كان ليويس ممفورد Lewis MUMFORD يرى أن القطاع العسكري والحرب هما وحدهما اللذان يمنحان القدرات الكافية لاستعمال أو امتصاص إنتاج التجهيزات الرأسمالية الجديدة. لقد أضحى الجيش مستهلكا مناسبا تماما للنظام الصناعي وتكاملت المصالح الاقتصادية لرجال الصناعة وللعسكريين. وتلك أول صيغة للمصطلح المجمع العسكري - الصناعي.

وجاءت عوامل عديدة لتفصّل هذا الطرح كالنموذج العقلاني لتسيير وتطبيق التايلورية Taylorisme في الترسانات العسكرية. ومن الحرب تعلمت الصناعة الكثير، لاسيما التنظيم والانضباط وسن المعايير وتنسيق النقل والتموينات والفصل بين المصالح الوظيفية والتسلسلية وتقسيم العمل. فقد تم توسيع المبادئ الأساسية للنظام الصناعي الأمريكي في ميدان الآلات - أدوات و قطع الغيار والصناعة النماذج المتكررة [سلسلة] لتشمل القطاع المدني ابتدءا من الترسانات وتصلح الأسلحة أو المتعاقدين بالباطن مع الجيش. كما أن الصناعات المدنية لم تستطع مواكبة المجهود المعتبر المبذول في الاستثمارات العصرية في مجال البحث والتطوير. فجلب الجيش تأثيره الشامل.

وفي الحقيقة بدأت مكننة العمليات العسكرية مع الحرب العالمية الأولى. فقد بدأ اختبار بعض التكنولوجيات الجديدة في ميدان المعركة: دبابات وتجهيزات راديو وغازات وطيران. وفي هذه الظروف تم عن قصد تنظيم العلوم والتكنولوجيا والمحافظة عليهما لأغراض عسكرية. لكن العلماء لم يربحوا هذه الحرب فهم لم يقوموا سوى بعصرنة أسلحة قديمة كانت تمثل عوامل

لاستراتيجيات محافظة وتعكس قدرة تخيل ضعيفة. لقد كانت حربا استنزافية أكثر منها حربا انتصرت فيها تكنولوجيا. لكن الأسلحة التي ظهرت مع نهاية الصراع العالمي 1939-1945 كانت تختلف تماما عن العتادات. العسكرية في بداية الحرب لاسيما مع ظهور النووي وتصنيع الأسلحة التقليدية بحجم كبير مما فرض مستوى عال من التنظيم التكنولوجي.

والسؤال المطروح آنذاك هو معرفة ما إذا كانت القنبلة النووية هي سلاح النصر الذي أنقذ أرواح ملايين من البشر باختصاره للمقاومة الفيزيائية والنفسية للعدو. في هذه الحالة قد كان يمكن لاكتشاف سلاح ذي تكنولوجيا عالية وصنعه بمساعدة أفضل رجال العلم، أن يكونا حاسمين في خيار المنتصر. ولكن يبدوا أن هذا السلاح الجديد قد صنع على الأقل ليحد من أطماع الاتحاد السوفيتي بقدر ما يجهز على المقاومة اليابانية. فقد رسمت هذه القنبلة مستقبل العلاقة بين الجيش ورجال العلم. وأصبح قانون السرية هو القاعدة، ابتداء من سنة 1950 عندما صنعت القنبلة الهيدروجينية بقرار من ترومان بالرغم من معارضة مستشاريه العلميين. وأصبح بالإمكان وضع الاقتصاد والعلوم الوطنية تحت تصرف الحكم. وابتداء من تلك الحقبة أصبح السباق نحو التسلح العامل الأساسي للتطور الفوضوي للعلوم.

وبما يثيره من رعب، طغى الشأن النووي على الفلسفة العامة لازدهار التقنيات العصرية بمنحه القطاع العسكري أولوية أثرت في نوعية التنمية الاجتماعية بقدر ما أثرت في أهمية النمو الاقتصادي. فقد كدست الولايات المتحدة مخزونا نوويا بقيمة تفجيرية تعادل 7 مليارات من التيانتي (TNT) لوقيس بميزان تقليدي، تتطلب نقله قطارا طوله 3 مليون كلم، دون حساب العوامل اللازمة لإطلاقه على العدو المحتمل. وأما القنبلة النووية الحرارية فقد جعلت القذائف الصاروخية بعيدة المدى اقتصادية أكثر. فالأقاليم التي كانت تحميها المسافة أو"الجنرال شتاء"، أصبحت من الآن فصاعدا مهددة. والاختيار بين النووي و"التقليدي" يتعلق بالطبع بالاستراتيجيات. فإذا تعلق الأمر بنسف مدينة، فالنووي سيكون أكثر فعالية لأن

طائرة واحدة بإمكانها القيام بعمل ألف طائرة مسلحة تسليحا تقليديا. وإذا تعلق الأمر بضرب آلاف الأهداف المتناثرة في ألف مدينة مختلفة، فالاقتصاد في الطائرات ضئيل جدا والنووي غير فعال. فالقواعد العسكرية والمواني ومصانع الذخيرة كلها ليست أهدافا كبيرة جدا. فالقنابل الكبيرة لها فائدة نفسية بما أنها تزيد من الرعب. ومن وجهة النظر الاقتصادية يعدّ اقتناء السلاح النووي مكلفا. فإذا كانت تكاليف مانهاتن بروجكت "مشروع مانهاتن" قد بلغت 10 مليار دولار سنة 1991 أي ما يقارب مليون دولار لما يوازي من أطنان التيانتي التي تحطم هيروشيما وناجازاكي، فهذا المبلغ قد تقلص الآن بصورة واضحة رغم المجهودات المعتبرة التي تم بذلها عن طريق النمنمة وتخفيض الشحنات الكبيرة ذات التدمير العالي التي قلما يمكن التحكم فيها. ومن المحتمل أن تكاليف برنامج عشري لا تتجاوز 500 دولار لما يوازي كل طن من التيانتي (95 دولار بالنسبة لبرنامج معتدل موزع على 10 سنوات في 1967). وتصبح هذه الحسابات أكثر إرباكا إذا تغيرت خصائص المنتوج النهائي بسبب تغيرات تطرأ على التكاليف أو على مميزات أحد العناصر فيه. فإذا نقصت تكاليف التفجيرات، ستعمد كل الدول للزيادة في قدراتها التفجيرية لصالح أمنها الوطني. فخصائص الأسلحة تؤثر في خصائص القوات المسلحة لأي دولة، أي في مجهودها العسكري. وترتكز فاعلية النووي على ثلاث حجج. أولا، أن المتفجرات النووية أقل غلاء من المتفجرات التقليدية. ثم أن النووي يتطلب القليل من العمال والكثير من رأس المال. وفي الأخير، أن النووي يلائم التكنولوجيات العصرية. إن النووي والسياسات الإستراتيجية المرتبطة به، اقتصاديٌّ بما أنه يردع الحرب ويكفي شرّ القتال والهزائم.

أما روبير أوبنهايمر Robert OPPENHEIMER فقد أعتبر أن الفيزيائيين اقترفوا الخطيئـــة. فحتى وإن لم يربح السلاح النووي الحرب بالفعل، فالرأي العام مقتنع بالعكس. وأصبحت العلوم حاسمة الآن في معظم الأشكال العصرية للحرب. واليوم اختفى المخترع الوحيد تاركا المكان للفرق المهمات المتكونة من علماء ومخابر. أما السلطات العمومية فقد انهمكت في الاستثمار في العلوم

لأسباب أمنية. بل أن فترة ما بعد الحرب قد تميزت بالبحث عن السرّ العلمي وبالتأهيلات الدفاعية والتوظيف الشامل لرجال العلم في المركب العسكري-العلمي. فوجود تسهيلات مهمة في تمويل المشاريع العلمية والقدرة على إنجاح مشاريع كانت من قبل في عداد المستحيل والحصول على مكانة ممتازة للأفراد في المجتمع كانت عوامل جوهرية في هذا الإغراء المتبادل.

وهكذا زاد المركب العسكري-الصناعي من نفوذه بإنشـاء "مصانع وطنية للتفكير" حول مشاكـل الأمني الوطني كالرانـد كوربوريشن Rand Corporation في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد بقيت هذه المجموعة خارج الجامعة حتى تستطيع معالجة المعلومات السرية دون الرجوع إلى المعايير البيروقراطية الحكوميـة بغية ضمان تعيين أجور عالية وخـارج الصناعة لتفادي صراعات المصالح بين المتنافسين. وفي هذا السياق طوّر فون نيومـان Von NEUMANN مختلف مراحل وضع الحواسيب. والآن يجري تطوير "مصانع تفكير عسكرية" أخرى بل حتى الجامعات بدأت هي أيضا في إقحام نفسها في هذا التفكير ذي الأجر المرتفع جدا بإنشائها جماعات تخطيط إستراتيجية. فجامعات جون هوبكنز John HOPKINS أو جورجتاون Georgetown بواشنطن أو البروكيتز انستيتيوشن Brookings Institution هي أمثلة عن جودة "الأدمغة" التي أصبحت تشارك بمساهمتها تحت رقابة القروض العسكرية. وقد ساعدت التدعيمات المالية المعتبرة تدريجيا في خلق جماعات ضغط حدّت من الانتقادات المحتملة الموجهة ضد المسوغات الإستراتيجية أو الإنسانية المقدمة بالنسبة لبرامج معينة. فإذا كانت الحرب قد علمت رجال العلم على العمل سويا وبيّنت لهم نجاعة البحث الجماعي وإذا كانت غيرت بشكل حاسم منهج وروح ومدى البحوث المخبرية، فإنها قد علمتهم أيضا يستجيبوا للرغبات الحكومية والدعوات الجد مربحة التي توجهها لهم شركات التسلح. فقد تمّ إنفاق أزيد من نصف قروض كتابة الدولة للدفاع على مشاريع سرية خلال الخمسينات. فقواعد الشفافية والإطلاع على أعمال

البحث الأساسي تم تليينها وفق السياق. فقد أخذ رجال العلم كرهائن بين الرغبة في مواصلة أبحاثهم وبين القروض التي تمنح لهم في المجال العسكري بكل سخاء. وتدريجيا أدّت احتياجات الجيش الجديدة إلى نظم تسيير وتمويل تحدّ من وهم استقلالية رجال العلم.

لقد ذهبنا إذن نحو منتجات متزايدة التكاليف ومربحة بالنسبة للتاجر. وفي الحقيقة يجب أن تكون الأسلحة ملائمة للجنود. فبدل أن تكون الأسلحة متطورة أو عتيقة، يجب أن تكون فعالة وذات أداء وتحمل طابع التجديد وتلائم المعركة وقابلة للاستعمال الفردي والجماعي. فالأول الذي يمتلك تجديدا يحدث القطيعة ويتحكم فيه بشكل جيد، هو الذي سيبطل عمل قوة الخصم. والنتائج المترتبة عن إبداعات القطيعة هذه، أنها تجعل الحروب أكثر خشونة. وقد أثبت السلاح النووي ذلك: رجل ثم طائرة ثم قنبلة. وهذا أبسط ما يكون. فقد أصبحت أشكال الحرب الأكثر تعقيدا مستحيلة وفجأة أضحت أجيال من التجهيزات بالية وعفا عنها الزمن. وكان من اللازم على الأقل ملاءمة الأفراد والعتاد.

وشيئا فشيئا توسع التطوير المعقد للأسلحة التقليدية ليشمل التكنولوجيات المدنية. ولكن يجب أن تكون الأسلحة قابلة للاستعمال ولتحقيق ذلك، تطلب الأمر تدريبات فردية أو جماعية طويلة نسبيا. أليس أغاسي AGASSI هو الذي اشترى أول مضرب له. كما كان فرنسيو وألمان 1940 يمتلكون تقريبا نفس العتاد، لكن من استعملوه لم يكونوا ذاتهم. فقد يستوجب الأمر أحيانا من 5 إلى 10 سنوات لفهم عتاد ما واستعماله بشكل جيد. ويجب مسك الجهاز في اليد واستخدام منظومة السلاح وتعلم كيفية تبوء المكان ضمن المنظومات العديدة لتكتيك محدد. ولهذا غالبا ما يناضل العسكريون لصالح منظومات تسلح معروفة ومعمول بها من قبل في أماكن أخرى. لقد تطلب الأمر عدة سنوات للتحكم في قدرات الميراج Mirage 2000. لكن الكروزايدر Crusader الذي قام الأمريكان باختبار مسبق له، دخل الخدمة مباشرة. فعلينا أن نتذكر أن إمكانية تشغيل الكرسي القاذوف خلال الحرب كانت تمثل ميزة أساسية

في منظومة الأسلحة. فليس من الواجب تطوير الأمور بشكل معقد من أجل المبدأ. فأجهزة التصوير أصبحت أكثر فأكثر تطورا وفي نفس الوقت تراجعت أثمانها. وفي هذه الظروف يصبح التحسين التقني أمرا جيدا.

2- التكنولوجيات العسكرية كمكابح للإنتاجية الوطنية:

تلعب التكنولوجيات الحديثة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية المعاصرة. فقد كان تأثير النفقات الدفاعية على الاقتصاد منذ أمد محل نقاشات ساخنة. فالنفقات الدفاعية الأمريكية تمثل نسبة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي تفوق مثيلاتها في البلدان الغربية الأخرى. وهي متهمة بتبديد الموارد التي تفيد تنافسية الشركات الأمريكية وبالحدّ من إمكانيات الريادة التكنولوجية الأمريكية باستحواذها على الاستثمارات المنتجة وعلى تحسين عمليات الإنتاج وعلى الباحثين عن تكنولوجيات ومنتجات مدنية الجديدة. والمتنافسون الأجانب قد لا يتحملون هذا العبء ويمكنهم تسخير مواردهم للتطبيقات التجارية فيحدّون بذلك من التأخر الذي تعرفه إنتاجيتهم ونوعية سلعهم. ومع ذلك استطاعت كل من ولايتي مساشوستس وكاليفورنيا وهما قطبان في الإبداع والتجديد، أن تحافظا على نفوذهما رغم ثقل النفقات العسكرية. إذن هذه مفارقة. لكن يمكننا الإقرار أن ما هو جيد بالنسبة لولاية ما ليس بالضرورة كذلك بالنسبة للولايات المتحدة. بل أن العقود العسكرية تعتبر كمساهم حيوي في الصدارة التكنولوجية لهذه الولاية. ومع ذلك ففي الدول غير الشيوعية تُعزى النسب العالية في النفقات العسكرية إلى نمو ضعيف في معدلات الإنتاجية.

لكن هذه الصورة لا تسمح لنا بالقول بأن المعدلات الضعيفة لنمو الإنتاجية مردّها أن النفقات العسكرية تأخذ قسطا مفرطا مقارنة بالثروة التي تُخلق سنويا. ولكن على نقيض ما تم تقديمه عموما، اتضحت نجاعة وفاعلية البحث الأساسي الخاص، لاسيما عندما ينفذه القطاع الخاص الذي يحرص على الحصول على ربح سريع نسبيا. فالبحث الأساسي يعتبر جد منتجا؛ ويرى كل

من غريليتش GRILICHES وليشتنبرغ LICHTENBERG أن إنتاجيته تفوق أحيانا ثلاث أضعاف إنتاجية أشكال البحث والتطوير الأخرى. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة فقدت في بداية الثمانينات أقساطا من السوق في مجال المنتجات المدنية ذات التكنولوجيا العالية مقارنة بالمنتجين الأجانب وذلك بفعل آثار التبعيد التي سببها القطاع العسكري على نقيض اليابان الذي استفاد أيّما استفادة من هذه الوضعية. فالنفقات العسكرية لا تشجع الإبداع التجاري ولا تطوير صناعات جديدة. وهناك عدة تفسيرات اقتصادية تتعايش.

- وأكثرها انتشارا يرى أن مجهود التسلح قد ساهم بقوة في عجز الميزانية العمومية هذا الذي رفع معدلات الفائدة لدرجة قصوى الشيء الذي ثبط الاستثمار وأدى عندها إلى إنتاجية ضعيفة وتنافسية محدودة. ولكن من السهل التعقيب بالقول بأن نفقات التسلح تنتمي لمجمل الميزانية العمومية وليس بإمكاننا أن نحملها وحدها مسؤولية العجز. كما أنه ليس من البديهي أن تكون الاستثمارات شديدة التأثر بمعدلات الفائدة وأن العجز قد جرّ إلى الزيادة في هذه الأخيرة. وفي الأخير فالاستثمارات **غير المقيمة** كانت جد مرتفعة في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة. وقد قيل في الأخير أن النفقات **العسكرية تعوض** نفقات التربية والتعليم. وهذه الفرضية لا تستند دائما إلى براهين إمبريقية.
- والنتائج قد تكون في الأخير ضعيفة. فأصول الحواسيب العصرية تخضع للمستلزمات العسكرية للحرب العالمية الأخيرة. فقد دفعت ضروريات الاتصال نحو تطوير نماذج جديدة من الحواسيب مثل الحواسيب ذات الزمن المتقاسَم والشبكات والبيانيات (دي غراس De GRACE).

لكن ذلك لا يدحض الفكرة القائلة بأن نفقات الدفاع تقوم تحويل تمويلات مهمة. فتكاليف الفرصة مرتفعة حتى وإن أخذنا في الحسبان عوائد الاستثمار العسكري الضعيفة في الغالب. وهكذا فبالنسبة للحواسيب التي صنعت لحساب علم المقذوفات، لا تبدو قابلية التطبيق المدني بديهية ومربحة

فوريا. ولمكافحة المنافسة غالبا ما تحصل الشركات الكبرى على عقود عسكرية تسمح لها باستعادة تنافسيتها التكنولوجية. وهذا ما حدث في الولايات المتحدة مع الشرائح الإلكترونية ومع حكومة تأمل الحصول على مواصفات خاصة ولأسباب أمنية، تخشى اللجوء للشركات الأجنبية. وغالبا ما تكون الضغوط العسكرية غير مكيفة مع الضغوط التجارية للنشاطات المدنية. ومع ذلك ترغب الشركات أو الدول الأخرى في الكشف عن الفوائد التكنولوجية التي ينبغي توقعها وفي جعل المجهود الأمريكي في البحث والتطوير مجهودا مربحا. وتتحاشى العديد من الشركات التجارية الأمريكية العمل مع وزارة الدفاع ولا تقوم بذلك إلا عندما تكون النتائج غير مؤكدة أو عندما تكون المخاطر جد مرتفعة. وبالفعل لا ينبغي نسيان القيود الأمنية.

- إن العمل العسكري يمتص الموارد التقنية. والقدرة التكنولوجية والبشرية القادرة على قيادة البحث لا تتسم بالمرونة. وينتج عن ذلك إما ظهور اختناقات أو توترات في سوق الأجور والاستثمارات. وتمثل نفقات البحث والتطوير العسكري 12% من النفقات العسكرية الأمريكية في حين بلغت النفقات في رأس المال 27%. ولنلاحظ أن نفقات رأس المال المخصصة للدفاع (بما في ذلك البحث والتطوير) تتجاوز في فرنسا 50% من مجموع النفقات العسكرية. أما في الولايات المتحدة وحسب المجلس الوطني *للبحث* تشغّل المشاريع الممولة من قبل الدفاع 20% من المهندسين (شهادة الليسانس) الشيء الذي لا يضرّ بشكل محسوس، حسب ذات المجلس، بالطلب على المهندسين من القطاع المدني. والتغييرات الكبرى المسجلة في الطلب العسكري لا تمسّ الطلب المدني إلا بشكل معتدل حتى وإن كانت هناك قابلية تعويض بين المهندسين العسكريين والمدنيين وظل عددهم ثابتا. أضف إلى ذلك أن هؤلاء المهندسين ليسوا أبدال كاملي الأوصاف بسبب وجود تخصص معين. وتبقى حركية الاختصاصات البينية ضعيفة والعرض في المهندسين ليس ثابتا لأنه يخضع للشروط الديموغرافية ولتفضيل الوظائف ولفرص العمل. ومع ذلك يبدو أن القطاع العسكري يستقطب الأفضل "فهل يفضل المهندس النموذجي العمل في

تصميم صاروخ جديد موجه بالليزر أو العمل على نموذج جديد من شوّايات الخبز. وطرح السؤال هو في حد ذاته إجابة عنه". وأحيانا يكون القطاع الخاص مفضلا لأنه يمنح إمكانية أكبر في مجال الترقية وفي التحديات المختلفة. ويرى مكتب *التقييم التكنولوجي* أنه "ينظر إلى المهندسين العسكريين على أنهم أكثر نفورا من المخاطر وأقل ميلا إلى الإبداع وأكثر اهتماما بالترقية. وعلى نقيض ذلك يعتبر المهندسون المدنيون أصحاب موهبة أكبر وأقدر على إخراج منتجهم وانتقائيين أكثر من غيرهم". ولكن يتعلق الأمر بسوق تجاري جدا في الولايات المتحدة. فإذا كانت هناك نقائص في الكم والكيف فإن المنافسة بين القطاعين العسكري والمدني لا تشكل سبب جوهريا لذلك.

– ويمثل البحث والتطوير العسكري البحث 30% من النفقات الكلية للبحث والتطوير؛ ويجب أن نضيف إليها 6% كنفقات في مجالْ الفضاء. وفي الستينات كانت هذه النفقات تمثل 50% من المجهود الأمريكي مقابل الثلث تقريبا في يومنا هذا. وبشكل مترابط كان هناك تخفيض في النفقات الفدرالية المدنية. ولكن ليس من شأن دولار واحد ينفق على البحث والتطوير العسكري الفدرالي تخفيض البحث والتطوير المدني الفدرالي بدولار واحد. وفي الواقع كانت هناك زيادة في هذين المنصبين وفي سنة 1980 لم تعوض الزيادات في نفقات البحث التطويري العسكري باقتطاعات سرّية مماثلة في قطاعات البحث والتطوير الفدرالي. ولا توجد أدلة على أن البحث والتطوير العسكري يحبط نظيره المدني الفدرالي أو غير الفدرالي. بل من الممكن التفكير بأن نفقات البحث والتطوير العسكري تخدم أهداف البحث والتطوير غير العسكري (بالمؤثر "ضمير غير مرتاح").

– ويرى نموذج اقتصادي كلي (*نظام صياغة تأثير اقتصادي على الدفاع*) أن الآثار غير المباشرة للنفقات تنتشر جغرافيا بشكل يتعدى توزيع العقود الأساسية. ففي سنة 1985 كانت عُدّة المنتجات تعتمد على النفقات العمومية (معادن غير حديدية ومنجمية 26%، متفجرات 65% حديد وفولاذ مصهوران

35% ذخيرة أسلحة كبيرة 88% مكنة-أدوات 34% محركات ومولدات 24% أنابيب إلكترونية 26% شاحنات لكل الطرق 29% طائرات 66% محركات طائرات وصواريخ وقطع غيار 78% بناء السفن وتصليحها 93% صواريخ موجهة وسيارات فضائية 84% دبابات ومكوناتها 69% أدوات علمية وهندسية 28% أدوات بصرية وعدسات 24%، يمكن أن نضيف إليها الزنك والألمنيوم 22%، تربينات ومولدات تربينات 23% شاحنات وحافلات 22%). ويجب إضافة الفضاء والنووي. ونلاحظ أن ضخامة هذه التبعيات لم تمنع القطاع المدني من اكتساب أهمية وهيمنة متزايدتين. لكن القطاع العسكري يسمح بتلافي وتعويض نقائص هذا الأخير وبمكافحة الأزمات الظرفية. فلا الحواسيب ولا نصف الموصلات مدرجة ضمن هذه القائمة لأن القطاع العسكري لا يتجاوز عتبة 5% من رقم أعماله. فتبعية العديد من الصناعات هي دالة على المحيط السياسي والاقتصادي أكثر منها ميزة لصيقة بالصناعة في حد ذاتها. فغالبية الصناعات ذات التبعية العالية للدفاع هي أيضا في قائمة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. ولكن رغم أن 90% من الصناعات التابعة هي تكنولوجيات عالية فالعكس ليس صحيحا (صناعات كيماوية صيدلانية أدوات طبية وأدوات رقابة وحواسيب ونصف موصلات). وهذه التكنولوجيا العالية تعتمد اعتمادا مباشرا على القطاع العسكري بنسبة 30%.

– إن المعارضين أو المتشككين في مشروع الأيدياس IDS (مبادرة الدفاع الإستراتيجي) يشعرون أيضا بالقلق من التقدم العلمي الذي قد يدفع إليه بيد أنهم يعتبرون أن النتائج المدنية للبحث والتطوير العسكري ظلت ضعيفة جدا. وفي ظاهره يبدو هذا الموقف قليل الانسجام. كما يمكن لهذا الموقف أن يجد له بعض المبررات في فكرة تطور فروع علمية وتكنولوجية متأثرة تأثيرا قويا بالقروض العسكرية حتى في البلدان التي لا تشارك في السباق نحو التسلح وفي الأهمية التي تكتسيها القوى العسكرية العظمى في مجال النفقات والبحث والتطوير العالمي. ويجب توضيح المواقف والانتقادات حول هذه النقاط. فإذا

كانت المبالغ المجندة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI تبدوا محدودة مقارنة بالثروات العالمية المنتجة سنويا، فهذه النفقات مركزة على البحث والتطوير أو بالأحرى في المدى القصير على البحث. ولكن تشتهر تكاليف البحث بكونها أقل ارتفاعا من التكاليف الضرورية للتنمية. فقد كانت "حرب النجوم" تبشر بمجهودات جديدة في ميادين البحث الجديدة هذه، مُشجعة بعض القطاعات الاقتصادية الخاصة: لاسيما منها، الفضاء والإعلام الآلي والليزريات والصناعات البصرية الخ...وفي الواقع يمكن لتركيز البحوث في الصناعات ذات الإمكانية التنموية القوية إحداث ثورة تكنولوجية وصناعية حقيقية من شأنها إعادة النظر في إنتاج وتوزيع الثروة العالمية. فقد اشتد مجهود البحث والتطوير بالولايات المتحدة الأمريكية منذ 1979 منتقلا من 2.3 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1979 إلى ما يقارب 3% سنة 1985. وقد حرّكت القروض العسكرية قسطا كبيرا منه، ومما لاشك فيه أن مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي قد لعب دورا معتبرا في هذه الوظيفة التجديدية وفي تأثيراتها العديدة مع مفعول رجعي على البحث والتطوير المدني. ويفترض بطريقة ما أن يؤثر مجهود تنفيذ مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي أيما تأثير على التكنولوجيات المستقبلية بشكل يكاد يكون مستقلا عن المصير الذي سيلقاه المشروع العسكري نفسه على أرض الواقع. وفي هذه الحالة يمكن للبلدان أو الصناعات التي لم تقم بخطوات في هذا المشروع أن تهمل مصادر ربح هام وأن تجد نفسها متخلفة على مستوى مضاعف في مجال البحث والصناعة. فالخوف من "تفويت" منعطف تكنولوجي هام أو إهمال مجال اقتصادي مستقبلي يضاعف من تساؤلات الدول والشركات. ولابد من إتمام هذا التساؤل الأخير بالصلة التي توجد بين البحث والتطوير العسكري والبحث والتطوير المدني. فقد انطلقت الحكومة الأمريكية بفكرة مفادها أن "الانجازات العلمية والتكنولوجية العسكرية" سيكون لها تأثير معتبر على حياة المواطن ليس فحسب على مستوى وعيه بأمنه لكن أيضا في مستوى معيشته وفي أنواع الصناعة التي تصيغ فضائه.

3- تطور البحث والتطوير العسكري:

هل للبحث والتطوير العسكري تأثيرات مدنية مهمة على الأقل في العالم المعاصر؟ هذا السؤال جوهري. فدراسات ثورسن THORSSON بالسويد وكالدور ومادوك KALDOR et MADDOK (تقرير برلماني) بالمملكة المتحدة وملمر وغانسلر MELMAN ET GANSLER بالولايات المتحدة وألبرشت بألمانيا ALBRECHT تشكك في فعالية البحث والتطوير العسكري في التنمية الاقتصادية للمجتمعات الغربية. غير أن هذه الدراسات لا تخلو أحيانا من التناقض لأنه من الصعب الجزم بعدم إمكانية استعمال القطاع المدني لمكتسبات البحث العسكري بسبب خصوصيته في ذات الوقت اعتبار المجتمع الغربي مجتمعا معسكرا بشكل متزايد أي في هذا السياق تزايدت تبعيته للأبحاث والتطورات الصناعية التي يثيرها القطاع العسكري. وبرغبتنا المفرطة في الإثبات، ثبت العكس في النهاية. ويقال في كثير من الأحيان أن ألمانيا واليابان لا يمتلكان بحثا وتطويرا عسكريا مهما مقارنة بالولايات المتحدة أو فرنسا وأنه ينبغي أن نجد في هذه الظاهرة أحد أسباب النجاح الاقتصادي الذي أحرزته كلتيهما. ويبدوا أن جزءا من الحقيقة ينبع من هذه الملاحظة. ولكن لابد من خمس ملاحظات:

- البحث والتطوير المدني بالولايات المتحدة أهم من البحث والتطوير في جمهورية ألمانيا الفدرالية واليابان. وفي هذه الظروف من المستحيل قبول الفرضية القائلة بأن البحث والتطوير العسكري هو السبب الأساسي في ضعف تنافسية الشركات الأمريكية. لو أردنا البحث عن مسؤوليات البحث والتطوير العسكري، فربما وجدناها في كونه يمنع البحث والتطوير المدني بالسرية التي يفرضها في الفروع المتقدمة تكنولوجيا والتخصصات الخاصة المصطفاة. ويبدو أن هذه الفرضية ممكنة لكنها لم تثبت فعلا.

- إذا كان حقا ما تؤكده ماري كالدور Mary KALDOR من أن التكنولوجيا العسكرية "شاذة وغريبة" من حيث تزايد غلائها وتضاؤل تطبيقها في المجال المدني وتناقص فعاليتها من وجهة النظر الإستراتيجية، فمن الصعب أن

نؤكد في ذات الوقت بأن المجتمعات الغربية أصبحت مُعسكرة بقوة، ربما سوى في البحث والتطوير. ومن المحتمل فعلا بالنظر للقروض المتوفرة أن لا تكون بعض البحوث العسكرية قابلة للاستعمال المباشر في الميدان المدني إلا في المدى البعيد. لكن يمكن أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لبحوث مدنية معينة. ومن جهة أخرى لا يجب نسيان أغراض هذه البحوث العسكرية ألا وهي الأمن الوطني. ومن المحبذ القيام بتخفيض القروض وتقليص عدد الأشخاص العاملين في النشاط الدفاعي، في إطار اتفاق حول نزع سلاح. أما في حالة الصراع، فمن الخطأ التفكير بطرح الفرضية القائلة بإمكانية تجاهل الدفاع وتكلفته.

- ولكن هل يجب من جهة أخرى أن ننتظر من البحث والتطوير لعب دور مماثل في كل البلدان؟ ومن المحتمل أن يكون التأثير الذي يمارسه البحث والتطوير العسكري في الولايات المتحدة على المجتمع الأمريكي تأثيرا مختلفا عن ذاك الذي يمارسه البحث والتطوير العسكري في فرنسا على الاقتصاد الفرنسي. إذ لا يمكن تطبيق البحث والتطوير العسكري لبلدين معينين على كل قطاعات الاقتصاد بالطريقة نفسها. فمن الواضح جدا أن مجموع المبالغ التي تنفقها الولايات المتحدة أكبر قيمة وأن فلسفة البحث في كلا البلدين مختلفة. ففي حين تعمد الولايات المتحدة إلى البحث الشامل والمكثف، تركز فرنسا نشاطاتها على البحث في بعض الميادين الخاصة وتحاول تفادي تبديد القروض الذي يؤدي في حالتها إلى شكل من أشكال التبذير. ويمكن إذن أن تصور أن طبيعة العلاقات بين البحث والتطوير العسكري ونظيره المدني وتأثيرها مختلفان بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الفرنسي. وسيكون من المهم جدا إبراز النتائج المقارنة للبحث والتطوير العسكري على القطاع المدني في كلا البلدين.

- أصبحت التجهيزات العسكرية أكثر فأكثر غلاء ومردّ ذلك جزئيا هو التنافس التكنولوجي بين القوى العظمى في مجال التسلح. ولا تزداد هذه الظاهرة سوى حدة، فالطائرة ذات النموذج المكرر تكلف بالفرنك الثابت ثمن أربع طائرات مماثلة منذ 20 سنة خلت في حين أن النسبة المئوية للمجهود

الاقتصادي الذي يساهم به الدفاع في إجمالي الناتج الداخلي لم تتطور بشكل إيجابي. فنصل عندئذ بسرعة مستوى لا يطاق: العزوف عن الإنتاج وشراء أو تقاسم النمو بغية تخفيض التكلفة. لكن عندما نكون كثرة، يصير ثمن النمو أغلى من ذلك الذي ننجزه بمفردنا حسب قاعدة الجذر المربع لعدد الشركاء. الشيء الذي يعني أن تقاسم مشروع بين اثنين يؤدي إلى تخفيض إجمالي يقارب 30% من كلفته. أضف إلى ذلك أن التجهيزات التي تُنجز بالتعاون تسمح باستعمال تأثير النموذج المكرر. وعند ما نضرب ذلك في اثنين، يمكننا الكلام عن تخفيض في التكاليف يبلغ ما بين 10 و 20% تقريبا. لقد كان التعاون الصناعي الأوروبي العسكري مهما جدا منذ عشرين سنة (ترانسال Transall وأطلنطيك Atlantic ورولاند Roland هوت Hot وميلان Milan والفاجات Alphajet). ومع ذلك لا يثير هذا التعاون نفس الحماسة بل ويروق أحيانا إبراز عيوبه. وقد تعلق الأمر في البداية بتقاسم نفقات التطوير وتمديد النماذج المتكررة مع الأمل في انجاز تجهيزات مشتركة موجهة للتصدير. وكانت الامتحانات عديدة: تكدس في الخصائص أدى إلى تعقيد التجهيزات وغلائها، اختلاف الجداول الزمنية للانجاز، ثقل هيئات التسيير، صعوبة المفاوضات حول الأقساط الوطنية من الأسواق، ضعف التكليف المناط بالهيئات القائمة على المشروع، طلب "العائد المُستحَق" المالي الذي يقلص إمكانيات بلوغ مستوى اقتصادي أمثل. وفي السنوات الأخيرة لم يبلغ التعاون النجاعة الاقتصادية المرغوب فيها. فليس هناك قياس مطلق للدفاع، فهو يتعلق بالتهديد. فتقلص الزمن الذي يعود للاستعمال المتزايد للإليكترونيات، لم يعد مناسبا للآجال المحددة لردود الفعل البشري. فلا بد إذن من البحث الدائم عن المعلومات من أجل معرفة فورية بالظروف الإستراتيجية والمعارك المحتملة. ويتدخل الإنسان أساسا ليأخذ القرار النهائي بخصوص استعمال الأسلحة، عدا في حالة رد الفعل الإلكتروني الآلي. فتشبعُ الأسواق (ننتقل من سوق تجهيزات أولية إلى سوق تجديد أكثر سيولة وأكثر قابلة للصياغة في الزمن) وزيادة التنافس (مع ضرورة

التعويضات الصناعية والتحويلات التكنولوجية) والانفراج السلمي الذي يمنح الرأي العام شعورا كبيرا بالأمن كل ذلك يعيق عملية تخفيض تكاليف الوحدة. فأنظمة التسلح الكبرى المعقدة وذات التكاليف المتزايدة تحد من عدد الصناعيين القادرين على التحكم في تصميمها. فتدويل هذه المشاكل سيزداد حدة مع العقد الأوروبي الفريد. فلن تستطع الصناعات التي تعمل لصالح الدفاع أن تبقى في منأى عن هذه الحركة بما أنها مضطرة لتطبيق هذه المبادئ في الميدان المدني. فبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا تمثل مجتمعة أدنى من ربع نفقات البحث والتطوير العسكري في الولايات المتحدة. إذن من الضروري إقامة تعاون حول البرامج من أجل بلوغ قابلية التساوق العملياتي بل وحتى توحيد المعايير الذي لا بد منه لانسجام الدفاع الأوروبي. فالمنظومات المعقدة تفترض قيام رئيس مشروع قدير بقيادة أي عملية من عمليات التطوير. فقد أطلقت بريطانيا العظمى فكرة تجارب المقتنيات المتقاطعة التي يمكن أن تكون مفيدة إذا سايرها كل الشركاء بنزاهة. ولابد أن يكون التعاون صناعيا الشيء الذي يستلزم بالخصوص عمليات إعادة هيكلة. والحجم ليس غاية في حد ذاته بما أن سياسة الحيّز يمكن أن تلبي متطلبات التنافسية. ولابد لإعادة الهيكلة أن تقوم على مبدأ التعاضد التقني وتعاضد المنتجات كما يجب تجنب التخصص الكبير جدا في مجال التسلح. وليس من الضروري البتة البحث عن التكاملات العمودية ويجب تفادي " العمالقة " الوطنية البحتة التي تهيمن على المنظر الصناعي الأوروبي.

وهناك سؤال آخر قد يستحق بعض التخمينات. هل من الممكن تجنيد قروض مهمة لفائدة البحث والتطوير في غياب ضغوط أو احتياجات نوعية؟ وبعبارة أخرى، هل يعدّ تخفيض البحث والتطوير العسكري مفيدا للبحث والتطوير المدني؟ قلما تم التطرق لهذا السؤال. من المحتمل أن تصبح آثار التعويض في المدى القصير ضعيفة نسبيا لاسيما في فترات الأزمات. وقد تضطر الدولة إلى التفكير في نفقات أخرى في القطاع العسكري أو المدني قد لا تكون لها أية صلة بالبحث والتطوير بما أن التوجه العام السائد في البلدان الغربية يتمثل

بالأحرى في البحث عن الربح في المدى القصير، الشيء الذي لا يشجع نشاطات البحث على وجه الخصوص. ثم هل توجد هناك إدارة أو مجموعة من الشركات أو جمعية علماء قادرة على إبراز الفوائد التي تنتج عن البحث والتطوير المدني في المدى البعيد؟

خلاصة

وكخاتمة يمكن القول أن التكنولوجيات العسكرية تمارس على وجه الاحتمال تأثيرات بالأحرى سلبية على الاقتصاديات الوطنية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية حتى وإن كانت بعض الأطروحات تعارض هذه الفكرة وتؤسس تفسيراتها على عدم قابلية التعويض التي تميز النشاطات التكنولوجية والبحث في القطاعين العسكري والمدني على الأقل في البلدان ذات اقتصاد السوق. أما من وجهة نظر الثقافية فالتكنولوجيات العسكرية تؤثر على حياتنا بأكثر مما يوضحه المجهود المالي العسكري لثلاث أسباب على الأقل. أولا يتمتع القطاع العسكري بأولوية دفاع يمكنها تأخير أو تغيير التقدم التكنولوجي. ثم أن مجهود البحث والتطوير العسكري هام جدا، إنه يتجلى في القطاعات المتطورة في حين يتجلى نظيره المدني في علب المصبرات. وفي هذه الظروف تأخذ التكنولوجيا العالية قسطا كبيرا مقارنة بنظيرتها في القطاع المدني وتخضع للرقابة المشددة الناجمة عن متطلبات الدفاع. وفي النهاية يفضل القطاع العسكري تكنولوجيات معينة ويؤثر انتشارها على القطاع المدني تأثيرا كبيرا.

الفصل السادس

صناعة السلاح
في
مسار العولمة

يعبر مفهوم العولمة عن تكامل النشاطات الإنتاجية والتجارية في نظام سوق عالمي. ويجمع بين أربع مسارات أساسية:

- أولا تؤدي عولمة الطلب، التي أنتجها التقدم الاقتصادي والتكنولوجيا العصرية، إلى التقاء وتكامل عالمي للأسواق. فالشركة متعددة الجنسيات تبيع منتجات موحدة المعايير في كل البلدان رغم بعض عمليات الضبط القائمة على الفوارق الوطنية. وقد بدأ هذا التطور يمس قطاع التسلح.
- يمكن أن توسع العولمة لتشمل سلسلة خلق القيمة ابتداء من مجرد التصدير إلى التكامل الشامل للإنتاج ومرورا بكل المراحل الوسيطة. فتنجز الاستثمارات ويتم اختيار الأفراد على نطاق عالمي والشيء الذي يحث الدول على فتح اقتصادها على أساس جهوي (أوقاري) في الغالب. ويصبح قطاع التسلح معنيٌ بذلك خاصة مع تطور وتعميم نظام التعويضات.
- فعلى الشركات متعددة الجنسيات ضبط سياستها تبعا للقواعد الدولية والثغرات التنظيمية بين الدول. وتريد هذه الشركات، عن طريق العولمة، إعادة تحديد قواعد اللعبة التي فرضتها الدول سابقا، بحيث تكون لصالحها. وتمارس الشركات متعددة الجنسية نفوذا ثلاثيا، الحث على إعداد "قانون دولي" واختيار المواطن الإنتاجية أو التجارية تبعا لقواعد المنافسة وممارسة سلطة داخلية على الهياكل الوطنية. فقد السياسات الاقتصادية الكلية للدولة عاجزة أحيانا أمام استراتيجيات الشركات الكبرى.
- وفي النهاية تحدد العولمة تقطيعا جديدا للاقتصاديات الوطنية في نظام عالمي في حالة تطور. فالدول قد فقدت جزءا مهما من حقوقها الريغالية Régaliens لصالح كيانات قارية أو نصف قارية أو جهوية تشكل نقاط إسناد للشركات متعددة الجنسية. وسيؤدي مسار التواقف هذا إلى مجانسة المنتجات وعوامل الإنتاج والثقافات. أما القطاع العسكري فمازال غير معني بهذا التطور سوى بالقليل.

لقد ظل إنتاج السلاح إلى غاية القرن العشرين متعلقا تعلقا وثيقا بالتهديد أو بظهور الصراعات بين الدول؛ لكن حالما يعود السلم تخلد صناعة السلاح للنوم. ففي سنة 1930 دخل كبار رجال صناعات التسلح بكاليفورنيا

- أولئك الذين ظلوا على هامش حكومة روزفلت نفسه الذي وصف بالعون الشيوعي منذ وضع الاتفاق الجديد New Deal - هذا الطريق وحذت القوى الأوروبية الكبرى حذوهم. وقد حظوا خلال الحرب بمساندة الليبراليين المثقفين المقتنعين بأهمية المجمعات العسكرية-الصناعية القوية لمكافحة الفاشيات والشيوعية. ثم تميزت عودة السلم بترع سلاح معمم لكن مؤقت.

وعلى الصعيد العسكري تميزت مرحلة الحرب الباردة بثلاث عوامل كبرى:

- إن المجمعات الصناعية - العسكرية القوية التي أدانها الرئيس إيزنهاور بشدة سنة 1960 هي التي صاغت وشكلت التكنولوجيات المدنية الحالية؛
- لقد حولت استراتيجيات الردع النووي تحويلا عميقا هياكل إنتاج الأسلحة لدى القوى العظمى ذاتها؛
- لقد كانت النتيجة المباشرة للتطبيق المنتظم للاستراتيجيات المائلة هي استعمال الأسلحة الاقتصادية (حظر، مقاطعة أو على وجه الخصوص إستراتيجية إفقار الخصم عن طريق السباق نحو التسلح).

فمن المحتمل أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي (IDS) التي اقترحها الرئيس ريغان قد شكلت منعطفا حاسما في نهاية الحرب الباردة. لقد كانت المادة الكاشفة التي كشفت ضعف اتحاد سوفيتي أنهكه من قبل مجهود عسكري مكثف بلغ 25% من إجمالي ناتجه الداخلي و 80% من البحث والتطوير الوطني لديه واضطر إلى قبول فكرة نزع السلاح النووي المتفاوض عليه. ومع فشل التجربة الاشتراكية تعرضت صناعات السلاح إلى أزمة اقتصادية عميقة بسبب الانخفاض الكاسح الذي عرفته النفقات العسكرية وطلباتها. فقد انخفضت النفقات العسكرية العالمية من 1987 إلى 1999 بأزيد من الثلث (رغم إعادة تسليح بلدان آسيا الجنوبية الشرقية) أما نفقات التجهيز العسكري بالولايات المتحدة فهبطت بنسبة 35%. أما منتجات السلاح في روسيا (التي تمثل مع ذلك ثلاثة أرباع منتجات الإتحاد السوفيتي غداة استقلاله) فلم تعد تمثل سوى 13% من منتجات سلاح الاتحاد السوفيتي عندما كان في أوج قوته. واليوم أصبحت النفقات العسكرية الروسية والأوروبية أقل من نظيراتها في الولايات المتحدة على التوالي بأربع مرات وبمرتين.

ويحيل مفهوم العولمة في الغالب إلى تصورات الهيمنة وتركيز السلطة. أما في إطار الاقتصاد المعاصر، فمفهوم العولمة يعبر عن نمو وتطور مساحة "العالم المتاجر" وعمليات إزالة الحواجز الحمائية. والحال أن صناعة السلاح كانت دائما محمية. فهل عرفت"المتاجرة" بمنتجات هذه الصناعة نموا وهل شرعت شركات القطاع في تدابير تركيز وإعادة هيكلة تشبه مسار العولمة والكونية، هذا ما يتعين تحليله. ومن جهة أخرى، إذا كانت الحروب العسكرية (وبالتالي المسلحة) قد ساعدت الأمم المنتصرة على توسيع أقاليمها، فالدول المهيمنة اليوم لا تبحث عن زيادة نفوذها باستعمال الأسلحة. فقانون الأقوى يندرج من الآن فصاعدا ضمن التنافس الاقتصادي ورغم رفض أخصائيي الاقتصاد الذين يفندون الفكرة القائلة بأن البلد كالشركة، لا بد له من تحسين تنافسيته بشكل مستمر. أما بلدان الثالوث فلم تتردد في استعمال الأسلحة الاقتصادية في مسعاها نحو الريادة الاقتصادية. فإذا كانت شركات السلاح قد بدأت بالدخول في مسار العولمة فإن هذا الأخير سيحد من الوزن الذي تمتلكه ضمن سعي الدول نحو النفوذ والقوة.

1- صناعة السلاح في مسار العولمة:

تندرج صناعة السلاح تدريجيا في العولمة. ولكن إلى غاية فترة قريبة، كانت هذه الصناعة – باسم الدفاع الوطني – تناصب عداء شديدا لأي تقارب مع الشركات الأجنبية. كما شهدت فترة السلم سباقا رهيبا نحو التسلح أضعف الاقتصاديات الأكثر التزاما بهذا المسار.

ويتعلق مستقبل صناعات السلاح بعدة عوامل أساسية تستحق تحليلا معمقا:

- إن أزمة صناعة السلاح هي أزمة عميقة ومن الضروري إذن إبراز العوائق التي تعيق عملية تحولها؛
- تمارس صناعة السلاح تأثيرا أساسيا على البحث والتطوير وبصورة أعم على التكنولوجيات المدنية المعاصرة. فهل تم التحقق من هذه الظاهرة؟
- تمس ظاهرة تدويل المنتجات والمبادلات الآن قطاع السلاح الذي كان إلى غاية هذا الحد تحت حماية الدولة. لقد أعيدت هيكلة شركات السلاح، فهي

أصبحت إما مُنوّعة أو متخصصة كما دخلت في عملية مزدوجة من التركيز والتدويل أي العولمة. وبسبب وجود قوى نووية والاحتمال الضعيف في استعمالها، وضعت استراتيجيات أخرى تكميلية أو للتعويض الجزئي.

1-1- الأزمة العالمية للسلاح:

لم يكن هناك كلام عن المجمعات العسكرية - الصناعية قبل الحرب العالمية الثانية و لم يتم التطرق إليها البتة. فكل حرب تنجرّ عنها عملية عسكرة للاقتصاد لكن حالما ينتهي الصراع تبتدئ عملية تحويل الصناعات العسكرية على الفور. ومن المؤكد أن كاليفورنيا ولكن أيضا ألمانيا أو اليابان قاموا منذ بداية الثلاثينات بتأسيس مجمعات صناعية-عسكرية لكن الحرب العالمية الثانية كانت قد أعلنت. وبعد نزع السلاح الذي تلا نهاية الحرب، أعادت الحرب الباردة إنعاش السباق نحو التسلح الذي تميز بثلاث عوامل كبرى:

- ظهور السلاح النووي واستراتيجيات الردع بالرعب وردع الضعيف للقوي؛
- التطبيق المنظم للاستراتيجيات المائلة "الحرب الاقتصادية" (مقاطعة، حصار ولكن سياسة الإفقار عن طريق السباق نحو التسلح أو سياسة "الأوستوبوليتيك") التي تستعمل الاقتصاد لأغراض سياسية؛
- تطور مجمعات عسكرية - صناعية قوية قامت برسم تكنولوجيات العالم المعاصر أو أثرت فيها. فقد بدأ الرئيس إيزنهاور منذ 1960 مساءلة قادة بلاده بشدة حول مخاطر ازدهار المجمعات العسكرية -الصناعية.

ومن المحتمل أن الوصول لمنعطف الحرب الباردة قد حدث مع مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي اقترحها الرئيس ريغان. وأمام المبالغ الضخمة التي يجب تخصيصها للبحث العسكري، أضطر الاتحاد السوفيتي إلى التفاوض حول نزع السلاح. و لم يكن بوسعه بتاتا القيام بمجهود إضافي بما أنه يخصص أزيد من 80% البحث والتطوير الوطني لديه لهذا القطاع. ومن المحتمل أنه ليس من الدقة في شيء أن نقول بأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي كانت هي العامل الحاسم في سقوط الشيوعية لكنها هي التي كشفت عن هذا السقوط وسلطت الضوء عليه. وبفشل التجربة الاشتراكية شُرع في عملية نزع السلاح لكنها لم

تتمخض عن" فوائد السلم ". فقد وجدت صناعات السلاح نفسها أمام انخفاض كبير في الطلبات وأمام أزمة اقتصادية عميقة. فقد انخفضت النفقات العسكرية العالمية منذ 1987 بأزيد من الثلث في روسيا والولايات المتحدة أساسا ولكن أيضا في بلدان معينة تعاني من أزمة اقتصادية معتبرة. ومع ذلك تعمد بلدان جنوب شرق آسيا لإعادة التسلح التدريجي. وقد كشف كل من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) والوكالة الأمريكية للرقابة على التسلح (USACDA) عن هذه النزعات رغم اختلاف تقييمهما للنفقات العسكرية.

وهناك العديد من الاتجاهات التي ترسم مستقبل صناعة السلاح وتآكل دور الدولة في تحويل صناعات السلاح وعملية تركيز وتدويل الشركات وأزمة البحث والتطوير العسكري الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والتصدير وإجراءات التعويض المخيبة للآمال وتوسع التعاونات الصناعية وفي الأخير مسار عولمة أو أمركة صناعات السلاح. ومنذ نهاية الحرب الباردة توجد ستة اتجاهات كبرى في مجال صناعة السلاح: تقليص الميزانيات وانخفاض قروض البحث والتطوير وازدهار التعاون الصناعي الدولي (قصد الزيادة في النماذج المتكررة وتنمية اقتصاديات الحجم) وفائض إنتاج (يلائم "الصادرات المُفقرة" وآثار تركيز وتدويل الأسواق) والتعزيز السريع لصناعة السلاح الأمريكية رغم انخفاض الطلبات الوطنية.

لقد تحقق تحول صناعات السلاح خاصة بمجرد تطبيق المبادئ التجارية حتى وإن شجعت الدولة الأمريكية عمليات تركيز معينة (30% من أصل 100 شركة كبرى، غادرت السوق) أو تعاون أو تصدير. ومع ذلك عرفت سنة 2002 اختفاء 80% من المائة الأولى من متعاقدي الدفاع لسنة 1990. كما تخلت بعض الشركات عن الإنتاج العسكري (القسم العسكري من شركة نوبل للصناعات Nobel Industries تم بيعه لسلسيوس Celsius) أو انخفضت مبيعاتها (سيكا Sequa أوساندستاند Sundstrand) وتم دمج وانصهار أخرى أو اقتنائها (مثل دمج مارين ماربيتا Martin Mariette مع لوكيد مارتن Lokheed أووستلاند Westland التي أصبحت فرعا من جي أر أن GRN).

كما تم إلغاء دور الشركات التابعة للدولة أو تقليصه (مثل إيني INI بإسبانيا التي حولت إلى تينيو Ténéo). وفي المجموع، نتج عن ذلك هيمنة قوية للشركات الأمريكية في قطاع السلاح.

تعرف الولايات المتحدة عمليات اقتناء معتبرة. فقد قامت بوينغ Boeing بشراء النشاطات الجوية الفضائية لشركة ماكدونال-دوغلاس Mc Donnel-Douglas وروكول Rockwell. بما يساوي على التوالي 13.3 و3.2 مليار دولار. كما اشترت شركة ريثيون Raytheon نشاطات الصواريخ والرادارات والإلكترونيات لشركة جنرال موتورز GM. بما يقارب 10 مليار دولار والإلكترونيات ومنظومات الدفاع لشركة تكساس انسترومنت Texas Instruments. بما يقارب 3 مليار دولار والمنتجات العسكرية لكريسلر Chrysler بـــ475 مليون دولار واشترت لوكيد مارتن نشاطات الاتصالات الالكترونية لورال Loral بأزيد من 9 مليار دولار لكنها باعت لجنرال ديناميكس GD منظوماتها الدفاعية والتسليحية ذاتها. إذن تغيرت هيكلة صناعة السلاح بشكل ملحوظ، وانخفض عدد المتعاقدين الأساسيين من 14 إلى 9 متعاقدين. كما منحت الدولة الأمريكية مساعدتها (2 مليار دولار على تلك الفترة) من أجل تخفيض التكاليف. وتقترح سياسة التركيز هذه جمع كل قدرات البحث والتطوير ذات التكنولوجيا العالية في شركة وطنية من أجل المحافظة على الخبرة وذلك رغم معارضة "سلطة الضبط". فتمنح الحكومة أقساطا من السوق لكل مجموعة وتختار الممونين الرسميين لكل طراز من الأسلحة تقريبا بمعزل عن المنافسة. وتتمثل أهداف شركات السلاح الأمريكية في الحصول، في المدى القصير، على عقود خاصة بالبرامج الدفاعية الوطنية المهمة وبناء منظومة ذات قدرة مدمجة بشكل يجعل منها أول متعاقد بالنسبة للعمليات الصناعية ذات المدى الطويل ولزيادة مسؤولياتها في تمويل البرامج التسليحية الكبرى في المستقبل. وقد تم تجاوز الأزمة بشكل جيد مع فوائد متزايدة وقيم بورصة في أعلى مستوى وتفاؤل كبير في القطاع بخصوص التطورات المستقبلية.

أما في أوروبا الغربية فمسار التدويل لا يقود نحو ترشيد أفضل. وبقي التدخل الدولي في هذا القطاع قويا جدا حتى وإن ازداد ثقل قواعد السوق اليوم. وتحاول الحكومة الفرنسية بناء مقابل عسكري للإيربيس Airbus والشروع في مفاوضات أوروبية حول الجيل الجديد من الطائرات الهجومية في أوروبا. وبخصوص التصدير ظلت السوق صعبة وتنافسية وواهية. فقد فقدت داسو للطيران Dassault-Aviation بين 1990 و1995 أزيد من ضعف مبيعاتها إلى الخارج في نفس الوقت الذي ضاعفت فيه داسو للإلكترونيات Dassault Electronique من مبيعاتها بثلاث مرات. فشركات السلاح الفرنسية مضطرة لإتباع حركة إعادة الهيكلة التي دخلت فيها الصناعات الأوروبية. ومع 10000 متعاقد من الباطن، لا تملك فرنسا سوى 25 شركة كبرى ذات تبعية مباشرة تجاه سوق الدفاع وينجز المنتجون الخمس الأوائل ثلثي عقود (غالبا كرؤساء أشغال أساسيين) مجموع إنتاج السلاح. وبما أن هذه الشركات في وضعية احتكار للمنتجات أو احتكار مشترك لصناعتها، فهي تمارس نفوذا حاسما على مجمل القطاع الاقتصادي المدروس لدرجة أن اختفاءها في بعض الحالات قد يقرع ناقوس كامل نشاطات الفرع. وعرفت نهاية 1996 قيام فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى وإيطاليا بإنشاء هيكلة جديدة للتعاون المنتج في قطاع السلاح. أما العوائق الكبرى التي تقف في وجه دفاع أوروبي فتخص مبدأ " العائد المُستحَق" والميزة فوق الوطنية للمقتنيات بعيدة المدى وأهمية "التفضيل الأوروبي" ومواصلة التعاون الأطلنطي.

1-2- ضعف الدولة في عملية تحويل صناعات السلاح:

تعترف كل من اتفاقية روما ومنظمة التجارة العالمية للحكومات بحق لا يمكن التصرف فيه بخصوص تسيير دفاعها وأمنها الوطنيين. وإذا كانت حجة الاستقلال الوطني في البداية حاسمة في اختيار إنتاج السلاح، فقد فقدت تدريجيا من قدرتها التفسيرية تاركة المكان لدواعي أخرى:

- اقتصادية (مع تطور التكنولوجيا العالية أو أهمية تداعيات البحث والتطوير على البحث الوطني المدني)؛

- جهوية (بالنسبة لخلق مناصب العمل) وسياسية (مع وجود شبكات كثيفة من المصالح مع ازدهار صناعة السلاح)؛

وغالبا ما تستعمل الدول القطاع العسكري من أجل إعداد سياستها الصناعية. وتتذرع الحكومة الأمريكية بحجة أولوية دفاعها الوطني من أجل الحفاظ على الخبرة الوطنية في إنتاج السلع أو التكنولوجيا الحساسة التي قد يترتب عن استيرادها إضعاف لنوعية الاستقلال العسكري - الإستراتيجي للولايات المتحدة. وهكذا سُمح للشركات الأمريكية في القطاع الإلكتروني بالتمتع بتنافسية جديدة بفضل الحماية التكنولوجية والتجارية التي منحتها إياها السلطات العمومية.

أما في أمريكا اللاتينية فإن سياسة "تعويض الاستيراد" تقترح قيام المنتجات الداخلية بتعويض الواردات من أجل الاقتصاد في العملة الصعبة النادرة وترقية المنتجات الوطنية. لكن الآثار المضاعفة التي يمارسها القطاع العسكري كانت هزيلة نسبيا بفعل سرية الدفاع والفقدان السريع للقيمة التقنية للأسلحة. وبالرجوع لتكاليف الفرصة البديلة وبتخفيض قدرة النمو الاقتصادي، يذهب الإنتاج العسكري الوطني في اتجاه منافي لأمن البلد. وكذلك الأمر عند انتهاج إستراتيجية التنمية عن طريق الصادرات التي تكون في الغالب جد مكلفة. وبالفعل فالواردات اللازمة للإنتاج التجهيزات الوطنية (أزيد من 30% من ثمن التجهيزات العسكرية المصدرة من فرنسا) وضعف تنافسية أسعار الأسلحة الوطنية مقارنة بما ينافسها في الخارج والتبعية الاقتصادية للصادرات كل ذلك يمثل عوامل مهلكة من شأنها تخفيض الفائدة. لقد طورت القوى العظمى صناعات عسكرية نوعية لم تكن وظيفتها الأساسية إنتاج سلع مدنية. فكل التجهيزات والهياكل القاعدية والأفراد قد كُوّنت وفق ثقافة قائمة على أولوية التكنولوجيا وتكاليف ذات تأثير ضعيف وعلى تنافس مقتصر على الخيارات السياسية - الاقتصادية الإستراتيجية للدولة في تحديد حاجاتها الدفاعية و على سرية المعومات والإنتاج بكميات ضعيفة.

يتسبب مسار نزع السلاح في أزمة صناعية قطاعية معتبرة ويحدُّ من الدور"التقديري" للدولة. أما التحويل، المُعرّف على أنه إعادة تخصيص موارد

لقطاع العسكري لتذهب لاستعمالات مدنية، فهو على درجة من التعقيد بحيث لا تطبق معه قواعد السوق بكل صرامتها في قطاع التسلح. والسؤال الأول الذي يطرحه التحول هو هل ينبغي الحفاظ على نشاط الشركة وتطويره أو الحدُّ منه، مع خلفية الرغبة في المحافظة على التشغيل. وهناك مفهومان متكاملان للتحويل:

- التحويل في الموقع يقتضي إعادة استعمال منشأة عسكرية قديمة في ورشة للإنتاج المدني مع نفس اليد العاملة ونفس التجهيزات. ويطرح التحويل المشاكل الاقتصادية للارجعة للاستثمارات ولمرونتها. وفي "المدن السرية" للاتحاد السوفيتي سابقا حيث تصنع الأسلحة الأكثر تطورا، يتضح أن استثمارات الأمس غير متلائمة مع الظروف الإنتاجية في الوضعيات التنافسية. فالقطاع العسكري الذي حظي إلى الساعة بحماية مفرطة، يشكو عجزا كبيرا في تنافسيته ونقصا في شبكات التوزيع وجهلا بقواعد التنافس. والتحويل في الموقع مستحيل دون مساعدة نوعية تمنحها الدولة. هذا ولو كان لهذه الشركات من مستقبل في القطاع المدني، لكانت اندمجت فيه مبكرا دون أن تنتظر مسار نزع السلاح. فإزالة عسكرة الاقتصاد تؤدي إلى تخفيض قيمة الرأسمال الوطني. وبقصد الحد من أثارها، تريد الشركات القيام بالتصدير، لكن سوق السلاح العالمي سوق منكمش وفي نفس الوقت خاضع لهيمنة الشركات الأمريكية. وغالبا ما تقتضي إعادة هيكلة الشركات تخفيضا في حجم الإنتاج وتسريحات وبيع للصانع أو غلقها وتدابير تركيزية. كما أن تخصص الوحدات الإنتاجية يجعل تشكيلة المنتجات المصنوعة محدودة. فلابد من بذل مجهود للتعرف على المجالات أو الميادين التجارية التي بإمكانها جلب الأرباح الكبيرة. أما التنويع فيقتضي البحث عن أسواق جديدة وتحويل مواطن الإنتاج وعمليات مالية تتمثل في شراء وبيع شركات ووضع اتفاقيات ثابتة مع شركات أخرى بل ومع الممونين والمستهلكين والدولة. كما يساعد التنويع على تطوير تكنولوجيات ثنائية (عسكرية ومدنية) وإعادة تنظيم رؤساء الأعمال واندماج معمق للتعامل من الباطن في العملية الإنتاجية.

- يؤدي التحويل عن طريق إعادة توزيع القروض إلى معضلة "السمن أو البندقية". وبدل شراء الأسلحة، أصبح بالإمكان تمويل بناء المستشفيات والطرق سريعة أو أسطح الاتصالات. فالتحويل يقتضي إنشاء أسواق جديدة ومنتجات جديدة ذات غايات سلمية. ومع ذلك فتأثير هذا التعويض لا يعمل دائما بشكل صحيح. فالاقتصاد الروسي يعاني اليوم من انخفاض عنيف في نفقاته العسكرية وفي نفس الوقت يشكو غيابا يكاد يكون تاما لرأس مال خام وثابت لدى القطاع الخاص. فكساد القطاع العسكري قد رافقته أزمة معممة لدى الشركة أدّت إلى انخفاض معتبر في المنتجات المدنية لهذه الأخيرة. إذن ليس هناك آثار للتعويض بل بالأحرى أثرا يدفع نحو الهبوط. هناك ثلاث اقتراحات كبرى اُقترحت على مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مسار "تمدين" الإنتاج العسكري. الاقتراح الأول يحصر تخصص الشركات في ميدان التسلح، والثاني ينصب حول تطبيق القواعد المدنية في القطاع العسكري أما الثالث فيقترح تحديد الفعالية الاقتصادية للتحويل المدني بالنسبة لصناعة الأسلحة.

واليوم على الحكومة أن تستجيب لثلاث انشغالات أساسية: أولا الحدّ من ضخامة الاحتكارات التي تضيق الخيارات على الأقل على المستوى الوطني ثم اتخاذ موقف بخصوص عملية الخوصصة التي أصبحت اتجاها سائدا عالميا وفي الأخير التأقلم مع حركة تعددية جنسية إنتاج الأسلحة. فالشركات الكونية تتجه أكثر فأكثر نحو مصادر خارجية فهي تشتري من أفضل الممونين أينما كانوا بدل الاتكال على مصادرها الداخلية الأسيرة. فالاقتصاد في التكلفة مهم فهو يقارب 30 إلى 50%. إذن هذه نهاية سياسة تعويض الاستيراد. ولكن مع هيمنة إيديولوجية "دعه يعمل" وموت فكرة التخطيط أصبح مسار التحويل مشخصنا جدا رغم أنه يمثل رهانا وطنيا. ورغم آثاره السلبية على المدى القصير، يمثل نزع السلاح مع ذلك استثمارا ذا نتائج اقتصادية إيجابية مؤجلة زمنيا وتخضع خضوعا كبيرا لنوعية سياسة إعادة الهيكلة الصناعية المتبعة.

1-3- تحويلات السلاح كأدوات للنمو الاقتصادي:

تتسم المعطيات الخاصة بصادرات الأسلحة بالاختلاف الشديد وتخضع لتغيرات قوية وفق مصادر المعلومات. فالسرية والفوارق في العمليات الصناعية والتجارية والمالية بين الطلب والتسليم وشروط التسديد وإنجاز الدين وكذا طبيعة الاتفاقيات المركزة بشكل خاص والمتنوعة كلها تتطلب حذرا شديدا في استعمال الأرقام. فهناك اختلاف معتبر بين تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلمية وتلك التي تقدمها الوكالة الأمريكية للرقابة على نزع السلاح. فقد تم التعرف بوضوح على القوى الكبرى الخمس المصدرة باعتبارها اكبر القوى الاقتصادية العالمية باستثناء ملحوظ هو اليابان. لقد انتهجت الولايات المتحدة منذ السبعينيات سياسة بيع حصرية من حيث نوعية الأسلحة المباعة. وزال هذا الطابع الحصري تقريبا منذ 1996 بطريقة تسمح للشركات الأمريكية أن تقدم عروضا أفضل من الاقتراحات الأوروبية. فصادرات الولايات المتحدة من السلاح أصبحت من الآن فصاعدا تمثل تماما نصف المبيعات العالمية (أي من 30 إلى 35 مليار دولار سنويا منذ 5 أعوام). ورغم المجهودات التي بذلتها روسيا في السنوات الأخيرة، فقد فقدت أقساطا كبرى من السوق في الوقت الذي اتضح فيه أن الصادرات البريطانية قد تعدت بكثير صادرات فرنسا. ومع توسيع الناتو ومتطلباته العسكرية الجديدة، لابد أن تنفتح أسواق جديدة. وبالنسبة لتجهيزات القيادة والتحكم والاتصال تم توحيد المعايير التي ينبغي على الحلفاء الجدد من مجموعة فيسغراد Visgrad الخضوع لها (بشراء تجهيزات ملائمة بقيمة 7.1 مليار دولار).

أ- استراتيجيات خطيرة لاستيراد للأسلحة:

هناك سياستان ممكنتان تنتهجان حيال استيراد السلاح، إما الشروع في سياسة تعويض الواردات بمنتجات وطنية وإما القبول بحكم السوق.

وتهدف سياسة تعويض الاستيراد لتعويض الواردات بمنتجات داخلية. وهذه النظرية بسيطة في مبدئها: فبما أنه يوجد طلب داخلي، لابد أن ننتج محليا ما نشتريه من الخارج. وهكذا يتعارض البحث عن تنمية نابعة من الداخل مع

النظريات الليبرالية المؤسسة على الفوائد المقارنة والتموينات بالعوامل. فالواردات تضعف بشكل كبير الميزان التجاري الذي يشجع المضاربة وتدهور شروط التبادل والتضخم. وبسبب السر العسكري ذاته لا تمارس صناعة الأسلحة على النشاطات المدنية سوى تأثيرا مضاعفا ضعيفا. ويمكنها في المقابل أن تؤدي إلى زيادة في التكاليف وإلى تبعية للاستهلاكيات الوسيطة والبراءات ولتأثيرات التبعيد بالنسبة للاستثمارات. فالبلدان المُشترية لا تتوفر دائما على قاعدة صناعية ولا على طلب يكفيان لصناعة المنتجات المتطورة. فلابد من احترام تنافسية أسعار الأسلحة الوطنية مقارنة بنظيراتها الأجنبية (حتى لا تعوّضَ مؤقتا عجز الميزان التجاري بعجز في الميزانية أو بإعادة توزيع النفقات العمومية). وفي هذه الظروف وبالرجوع إلى تكاليف الفرصة، يمكن للإنتاج الوطني للسلاح أن يكون منافيا لأمن البلد ذاته. وفي الوضع الذي يزداد الطلب فيه عن اللزوم مقارنة بالعرض (بسبب الضغوط السياسية)، يؤدي استيراد السلاح إلى ضياع الاستقلال الوطني. فتبعية المستورد تخضع لإدراك المخاطر ولدرجة الاستقلالية في شراء الأسلحة وللقدرة على المبادرة بإنتاج الأسلحة الوطنية أو زيادتها وبالثقة التي تمنح للممونين الأجانب في مجال قطع الغيار (فسوق"إعادة التأهيل و العصرنة التقنية للعتاد" جد مربح وقيمة قطع غيار السفينة تعادل ضعفي قيمتها) وبالقدرة على المحافظة على الاكتفاء الذاتي. والمشترون ضعفاء أمام ولوج القيم الثقافية التي تحملها أسلحة الباعة وتكنولوجيتهم. فالشراء يخلق صلة قوية ودائمة أحيانا عن طريق المُساعدة التقنية والتزويد بقطع الغيار والتصليح ومكملات الأسلحة. ويتمثل البديل بالنسبة للأوروبيين في الاستيراد من الولايات المتحدة، لكن عليهم أن يحتموا من احتكار الأمريكيين للأسعار. لقد استطاع سعر التجهيزات أن يكون أحيانا سعرا ضعيفا نسبيا مقارنة بالالتزامات السياسية والثقافية المترتبة عن الشراء.

ب- استراتيجيات تصدير للأسلحة غير ملائمة:

لقد تأثرت ترقية صادرات الأسلحة على الدوام باعتبارات اقتصادية. إنها تسمح بتمويل جزء من إستراتيجية الاستقلال وبتطوير اقتصاديات حجم معتبرة

وبتحسين القدرة التفاوضية. فسعر الوحدة من 500 طائرة (200 عند التصدير) من طائرات"رافال Rafale" هوأقل بـــ20 إلى 30% من السعر الذي يترتب عن مجرد إنتاج الـــ300 جهاز الضرورية للدفاع الوطني. والآثار الايجابية على التجارة الخارجية وتخفيض البطالة وزيادة فوائد الشركات الخاصة أو المؤممة كلها تمثل حجج اقتصادية إضافية. وفي الأخير تشكل الصادرات مُكونًا نشطا من مكونات السياسة الخارجية وسياسة الدفاع لأنها تفترض في الغالب مساندة النظام السياسي للمستورد.

ولكن الآثار المضرّة بالصادرات مهمة. فقد استطاعت الأولوية الممنوحة للتصدير أن تؤدي لتغيير أو لتأخير تسليم التجهيزات العسكرية للجيش الوطني. بالإضافة إلى أن البحث عن توازن مخطط أعباء الترسانة قد أدى أحيانا بالمسؤولين إلى التصدير بسعر أدنى من التكلفة. وعندها تصبح تصديرات السلاح "مفقرةٌ" عندما يؤدي بيع تجهيز عسكري ما للخارج إلى ثراء شركة السلاح (التي تستفيد من أنظمة التأمين العمومي والخاص) وفي نفس الوقت إلى إفقار البلد (لاسيما عند عدم تسديد الفواتير وذلك ما يحدث دائما في هذا القطاع). إن الفكرة القائلة بأن صادرات صناعة السلاح مارست دورا معتبرا في التنمية الاقتصادية بفرنسا فكرة لم تثبتها النتائج القياسية الاقتصادية حتى في أفضل حالات التسديدات المالية الفعلية. واليوم يهيمن الطلب على السوق العالمي للسلاح ويطالب المشترون دون توقف بمزايا جديدة لاسيما في شكل تعويضات.

أما في الهند والبرازيل فمازالت صناعات الأسلحة تقدم على أنها صناعات مصنعة أو أقطاب تنمية. ويفترض أن يكون لها تأثير جارّ عن طريق تتالي الاستثمارات التي تحث عليها والتي تضمن تكاملية أفقية عمودية للصناعة الوطنية. فإنتاج التجهيزات العسكرية ينشط القطاع المدني عن طريق شراء الاستهلاكيات الوسيطة في السوق الداخلي وعن طريق خلق مناصب شغل جديدة. لكن آثار الجر هذه ليست حاسمة بالنسبة للتنمية بسبب مخاطر فقدان القيمة التقنية والتصدير ودخول رؤوس الأموال الأجنبية وضخامة استهلاك رأس مال تكنولوجي ومالي نادر. ويمكن للصناعة الدفاعية أن تحول السياسة

الصناعية لفائدتها وتؤدي إلى عسكرة الاقتصاد والحد من إمكانيات نزع السلاح.

إن إستراتيجية التنمية عن طريق الصادرات خطيرة جدا عندما تطبق على الميدان العسكري. فعندما يكون سوق السلاح في أزمة، يخلق التصدير هو أيضا تبعية اقتصادية. فالبيع يكون مرفوقا بشروط ائتمان مرضية بشكل خاص للمشترين وأحيانا لا تستلزم دائما صفقات نقدية معاكسة لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الديون الثقيلة والنامية (وذلك ما حدث بالنسبة لما يقارب نصف صادرات فرنسا من الأسلحة). أضف إلى ذلك أن بعض التجهيزات تباع أحيانا بالخارج بثمن أدنى مما تباع به للجيش الوطني. فالتصدير الذي يحظى بالأولوية يؤدي أحيانا إلى تكاليف أعلى من الأسعار من أجل إحداث توازن في مخطط الأعباء للترسانة لاسيما عندما يطلب المشتري خصائص جديدة (تخفض بذلك قدرة الاقتصاديات الحجم وأثار التعلم). ويتعلق الأمر أحيانا بالتخلص من الفائض ببيعه بثمن زهيد دون أي مراعاة لقيمته الحقيقية وبتقديم عروض شاملة للزبائن الأجانب تشمل حتى اللباس والحصص الغذائية بهدف جلب المشترين الممكنين. ولابد أن تؤخذ الاستيرادات الضرورية لصناعة التجهيزات الوطنية في الحسبان (أزيد من 30% من سعر العتاد العسكري المصدر من فرنسا). وفي النهاية أدت الأولوية المعطاة للتصدير لتغير تجهيزات الجيش البري بين مختلف نماذج صواريخ رولان Roland. إن مسار تركيز الشركات بأوروبا وبالولايات المتحدة يترع نحو تدعيم الميزة الاحتكارية بل أحادية الاحتكار لتكنولوجيات معينة ومنتجات عسكرية. وينتج عن ذلك - في إطار العولمة - ضغط قوي في اتجاه تنمية الصادرات. إن السوق الدولي للسلاح يشكل عاملا أساسيا من عوامل الاضطرابات. فنجاعة الصناعات العسكرية في ترقية النمو الاقتصادي مشكوك فيها. فالدراسات الاقتصادية القياسية حول أهمية صادرات السلاح بالنسبة لفرنسا أو بريطانيا العظمى لها دلائل بالأحرى سلبية حول تأثيرها على الاقتصاد الوطني. فالتصدير ليس حلا مثاليا من وجهة النظر الاقتصادية. بل ويمكن حتى التساؤل أحيانا من مجرد وجهة النظر المالية هل من الأفضل شراء طائرات من الآخرين بدل صناعة طائراتنا الخاصة بنا؟ ومع ذلك تبقى معطيات

صادرات الأسلحة جد متباينة، فهي تخضع بالخصوص لتقلبات قوية بسبب السرية والتعريفات المعطاة للمنتجات العسكرية وكذا شروط التسديد.

أضف إلى ذلك أن شركات السلاح قد تركزت و تدوّلت وتميكلت وشرع في العديد من عمليات التعاون الدولية في شكل اتحادا تجارية وشركات متعدد الجنسية وإنشاء فروع بالخارج. وتمنح الاتفاقيات الدولية في مجال التسلح توضيحات مهمة حول صادرات السلاح في المستقبل. فبالرغم من الصعوبات العامة التي يعرفها التعاون (تباطؤ في تحديد البرامج، تكلفة مفرطة بسبب كثرة الشركاء أو بسبب قاعدة "العائد المُستحَق" بالخصوص)، تخلق التحالفات تفرعات خارجية إيجابية بالنسبة للبلاد والشركات المعنية. وفي هذه الحالة يجرى التصدير في إطار تعاونات صناعية ويخص أحيانا نفس المجموعة الصناعية التي تصدر وتستورد في نفس الوقت. فهناك تداخل في الحدود وترويج متزايد ملائم لنمو المتاجرة. أما الدول فتعرف ضعفا في وسائل الرقابة لديها لان الزمن السياسي أكثر بطئا من إعادة الهيكلة الصناعية.

ج- الرقابة على صادرات السلاح:

تمثل تحويلات السلاح نشاطا سياسيا - اقتصاديا خاضا للرقابة مع ممنوعات وطنية مؤسسة احتكار الدولة للعنف الشرعي وحقها في القيام بالحرب في إطار مهمتها الدفاعية عن البلد. ولأسباب أمنية، تمارس الدولة رقابة حكومية على صادرات السلاح حتى تضمن الوقاية من كشف الأسرار التكنولوجية وتمنع أي دولة معادية من امتلاك الأسلحة القوية وحتى تحول دون انتهاك الاتفاقيات الدولية (لاسيما في المجال النووي) وتحد من زعزعة الاستقرار والحرب. ورغم هذه الرقابات، اتضح أن التجهيزات العسكرية الممنوحة أصبحت أكثر فأكثر تطورا وأن السياسات التجارية المتميزة في الغالب بالحدّة قد تنصلت من الاعتبارات المتصلة بالسياسة الخارجية. فمع نهاية الحرب الباردة حدث تراخي في تطبيق الممنوعات الوطنية وأصبحت الاعتبارات الاقتصادية أكثر حضورا في الخيارات رغم أن المجلس الأوروبي قد أمضى قانون السلوك. وهذا الأخير يؤكد على شروط كثيرة كاحترام الدول الأعضاء للالتزامات

الدولية (الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن للأمم المتحدة خاصة) واحترام حقوق الإنسان في البلد المُقتني وانعدام الصراعات الداخلية فيه وقدرة الأسلحة التي تم شراؤها على ضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الجهوي وانعدام مخاطر تحويل العتاد أوإعادة تصديره وكذا نوعية سلوك البلد المستورد حيال المجتمع الدولي (نوع التحالفات، إرهاب احترام القانون الدولي) أو توافق الصادرات مع القدرات التقنية والاقتصادية للمُشتري.

كما يوجد أيضا سجل الأمم المتحدة لتحويلات الأسلحة التقليدية RTAC الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992 والذي يفترض منحا طوعيا للمعلومات حول تحويلات أسلحة الدول. ويسمح بتقصي متقاطع للأرقام المعطاة. وهكذا يمنح هذا السجل معلومات مهمة حول هيمنة الولايات المتحدة على المبيعات الدولية للمدرعات والمدفعية والصواريخ وراجمات الصواريخ في حين تظل الصين أول مستورد للطائرات القتالية.

إن الكوكوم (اللجنة التنسيقية للرقابة المتعددة الأطراف على الصادرات) الذي تم حلها سنة 1994 كانت أداة للحرب الباردة تمثلت وظيفتها في الحيلولة دون قيام البلدان الاشتراكية بنهب التكنولوجيات الغربية وفي ضمان السلم العالمي عن طريق الرقابة على السلع والتكنولوجيات التي من شأنها تسهيل إنتاج الأسلحة. وقد تم تعويض هذه اللجنة، ابتداء من جويلية 1996، باتفاق واسنار حول الرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال الثنائي Wassenaar Arrangement on Export Control for Conventional Arms and Dual-use Goods and Technologies الذي يضم 33 دولة مع مقر دائم بفيينا. ويراقب المشاركون قائمة من المنتجات والتكنولوجيات الثنائية أو الذخائر بحيث يتم تفادي التحويلات غير المرخصة ومنع انتشار الأسلحة التقليدية. فهذا الاتفاق (WA) يهدف إلى الوقاية من الاضطراب الجهوي الناتج عن تكديس الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الثنائية الخاصة وبالتالي يساهم هذا الاتفاق في الأمن والاستقرار العالميين. والمشاركة في ترتيب واسنار مفتوحة لكل الدول شريطة الإيفاء بشروط معينة: أن يكون البلد منتجا أو مصدرا للأسلحة أو للعتاد الذي يمثل موضع الرقابة،

احترام سياسات عدم الانتشار واستمرار التطبيق الفعال للرقابات الوطنية على الصادرات.

أما مجموعة الممونين النوويين (NSG) فهي محفل للمباحثات ولتنسيق سياسات التصدير بغية الوقاية والحيلولة دون حصول الدول غير النووية على الأسلحة النووية، بالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة النووية والبلد المستقبل. وتقتضي توجيهات مجموعة الممونين النوويين تطبيق العديد من الحمايات قبل التحويل وإجراءات حماية بدنية ضد استعمال العتاد النووي الممنوح استعمالا غير منصوص عليه. وفي الوقت الحالي انخرطت كل البلدان تقريبا في هذه المجموعة باستثناء الهند والصين.

أما المجموعة الأسترالية (1985) فهي مجموعة غير رسمية تنتمي للاتفاقية حول منع تطوير وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكنولوجيا السامة وكذا تدميرها BTWC التي تهدف إلى الحد من تحويل المنتجات والعتاد الذي الذي يساعد على إنتاج الأسلحة البيولوجية والكيماوية، دون الحدّ من المبادلات التكنولوجية المنجزة لغايات سلمية. وتمارس الدول الأعضاء رقابة على هذه التحويلات عن طريق تشريعاتها الوطنية.

ويطمح نظام الرقابة على الصواريخ MTCR إلى الحد من انتشار هذا الطراز من الأسلحة بالنسبة للأنظمة الحاملة لعبوة 500 كلغ لمسافة 300 كلم. كما يسن قواعد بيع لهذه التكنولوجيات ولا يتدخل في النشاطات المدنية المشابهة أو الثنائية. أما كيفيات تطبيق القواعد فتبقى كيفيات وطنية محضة. وقد انخرطت جميع البلدان الكبرى المنتجة في هذا النظام.

د- الضروريات الاقتصادية للتصدير:

تقتضي السياسة الإستراتيجية لفرنسا استقلالا معينا في مجال التسلح. وبما أن إنتاج الأسلحة لا يتميز فقط بفوائد عالية بل أيضا بتكاليف بحث وتطوير واقتصاديات حجم، فتأتي صادرات الأسلحة للحد من تكاليف الوحدة والزيادة في تأثيرات التعلم والتدريب ولتدعيم جزء من الإستراتيجية الاستقلالية. ويفترض أن يكون ثمن الوحدة من مجموع 500 طائرة تم إنتاجها، أقل بـــ20 إلى 30% من الثمن المترتب عن إنتاج 300 جهاز فقط من الأجهزة اللازمة

للدفاع الوطني. فالحد من عجز الميزان التجاري الخارجي ومن البطالة والزيادة في فوائد الشركات الخصوصية أو المؤممة كل ذلك يمثل حجج اقتصادية إضافية. فقد خلفت صادرات السلاح في الغالب تطورا في التكنولوجيا العالية بفضل سياسات تجارية هجومية. وبعبارة أخرى، تؤثر الجوانب الاقتصادية للصادرات في قرار البيع تأثيرا معتبرا. ولكنها تمثل أيضا مركبة نشطة للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع. ثم تنمو بعد ذلك تضامنات على المستوى العسكري مثلما تتطور على المستوى التجاري.

وتمارس الدولة رقابة حكومية على صادرات السلاح. ولأسباب أمنية، يمكن للدولة أن تحاول تلافي انكشاف أسرار تكنولوجية أو حيازة دولة معادية لأسلحة قوية ومنع انتهاك الاتفاقيات الدولية والحدّ من إمكانيات زعزعة الاستقرار والحرب. كما أن التصدير ليس دواء سحريا من وجهة النظر الاقتصادية. ففي حالات معينة يمكننا حتى التساؤل – من مجرد وجهة النظر المالية – إذا ما كان من الأفضل أم لا شراء طائرات من الآخرين بدل صناعتها بأنفسنا. فالفكرة القائلة بأن صناعة الأسلحة تكون قد لعبت دورا معتبرا في التنمية الاقتصادية بفرنسا هي فكرة لم تثبتها النتائج القياسية الاقتصادية حتى في أفضل الأحوال عند قيام الدول المستدينة بتسديد ديونها فعليا (وهذه حالة مستبعدة). وبالنظر لبيع المنتجات التي سبق استعمالها ولانخفاض الأسعار يتضح أحيانا أن تكون صادرات الأسلحة "مُفقرة". وهكذا كلما بيع عتادٌ عسكريٌّ للخارج، اغتنت شركة السلاح (بفعل نظام التأمينات العمومية) وأصبح البلد فقيرًا لاسيما عندما تكون الفواتير غير مسددة (وذلك شائع في هذا القطاع). فالتصدير قد يولد أحيانا آثارا سلبية، أي يتضح أن التكلفة أعلى من السعر، بالإضافة إلى أن التنويع يكلف غاليا لاسيما عند وجود طلب على خصائص جديدة وبأثمان ثابتة. لقد أدى إعطاء الأولوية للتصدير إلى تغيير التجهيزات أو تأخير عمليات التسليم التي يقوم بها الجيش البري.

وتدعم الإدارة الفدرالية الأمريكية الغزو الأمريكي لأسواق السلاح. فقد أصبحت الفائدة الاقتصادية لتجارة السلاح حاسمة، كما رفعت القيود المفروضة على أمريكا اللاتينية منذ 1996، وذلك على أساس اتفاق مع منظمة الدول

الأمريكية حول بعض تدابير الثقة والشفافية والتشاور. فإنشاء "غرفة العمليات "War Room" أو(مجلس الحرب الاقتصادية) لغزو الأسواق ينطبق بالطبع على القطاع العسكري الذي أصبحت تدخلات الرؤساء من أجله حاسمة. فالولايات المتحدة تتوفر على التمويل العسكري الخارجي (FMF) الذي يسمح للحلفاء العسكريين بتلقي مجموعة من المساعدات المجانية والقروض الامتيازية (الشيء الذي يمثل عقبة أمام التنافس الحر) وتتوفر أيضا على المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) وهي نظام فريد في العالم وذو أداء عال يمنح للزبائن ضمانات جدّية في مجال خدمات ما بعد البيع ويريح المقتني من الهواجس الامدادية. فمنذ 1996 يسمح برنامج "ضمان قروض صادرات الدفاع" الذي أعدته وزارة الدفاع للمستفيدين منه بتأمينات من شأنها تغطية أخطار التسديد ومن المؤكد أن ذلك سيجعل البرنامج غالي جدا لكن اقل مخاطرة.

هـ- فخ التعويضات:

إن المشترين يهيمنون على السوق وإمكانية التصدير ضعيفة جدا كي تستطيع إنعاش نشاط الدفاع الوطني المنكمش بفعل انخفاض الطلب الداخلي. وبما أن المشترين في وضعية قوة، فهم يطالبون دون توقف بمزايا جديدة في شكل تعويضات تسمح بتخفيض العبء المالي لوارداتهم وبتمكين البلد من الاستفادة من إسهام التكنولوجيا. فالمبيعات مرفوقة باتفاقيات تجارية وصناعية مما يخفض من أهميتها الاقتصادية بالنسبة للمُصدِر.فإذا استفادت شركات السلاح أحيانا من صفقاتها، فإن ذلك سيكون علىَ حساب قطاعات أخرى من قطاعات النشاط الوطني. فقد أصبحت التعويضات مكلفة لحدّ حَدا بالبعض للحديث أحيانا عن "صادرات مُفقرة" لوصف بعض صادرات السلاح التي أنجزت بأسعار جد متدنية مقارنة بتكاليفها، الشيء الذي يتجه نحو إضعاف الاقتصاد الوطني بفعل تدهور شروط التبادل. فالتعويضات أصبحت أداة جازمة في إبرام صفقات تحويل السلاح. ويمكن الذهاب إلى أزيد من 100% من التعويضات الشيء الذي يحد بصورة معتبرة جدا من فائدة الإجراء بالنسبة لرصيد المبادلات الدولية. فديوان المحاسبة العامة GAO يعتبر أن تطور هذه الممارسات بالنسبة

للولايات المتحدة على أسواق إسرائيل ومصر واليونان وتركيا قد قلص القاعدة الصناعية الأمريكية وأدى إلى خسارة 50% من مناصب العمل المطابقة.

إن "التعويضات الفورية المباشرة" تقلص تحويلات العملة الصعبة التي يقوم بها المشتري. فهي تحد من الأعباء النقدية الفورية التي يقوم بها المشتري. وهكذا تبلغ نسبة العقود الفرنسية المنجزة مع البلدان المصدرة للمواد الأولية والنفط من 75 إلى 85% مما يجبر شركات السلاح على أن تكون لها نشاطات تفاوضية دولية. فإذا كانت المقايضة تتمثل في تبادل دون صفقات مالية (تسديد الثمن سلعا) فالمشتريات المضادة تشتمل على حركتين نقديتين: فالمشتري يسدد ثمن العتاد العسكري أما المُصدر فيدفع ثمن المنتجات التي تم شراؤها على سبيل التعويض. فقد تم تبادل سيارات مسلحة بسراويل جين زرقاء مغربية أو طائرات بزبيب وزيتون من اليونان (داسو). فهذه الصفقات تجبر الشركات المصدرة على فتح نشاط تفاوض دولي.

وتفترض "التعويضات في الآجال" إعداد عقود متبادلة مؤخرة تتوسع لتشمل منتجات مدنية معينة. وتقوم التعويضات المالية في النهاية بتخفيض العبء النقدي بالنسبة للبلد المشتري. فاختيار بريطانيا العظمى لحوّامات الأباتشي رافقته، بالنسبة لنصف العقد، التزامات أمريكية بتقديم طلبات على منتجات بريطانية. ومن جهة أخرى، فالتنازل عن أعباء العمل يجمع البلدين في تعاون صناعي قائم على اتفاقيات تركيب في المكان وصناعة مُركبات وتعاقد من الباطن أو صيانة. فعندما أرادت بولونيا تجديد أسطول طائراتها القتالية، اشترطت انجاز 40% من الإنتاج على أرضها.

وتفترض "إعادة التنازل على أعباء العمل والمشاركة في الصناعة" القيام بإنتاج مشترك والتعاقد الباطني والصيانة وصناعة المُركبات أو اتفاقيات التركيب في المكان.

إن "تحويلات التكنولوجيا والاستثمار في عين المكان" ذات فائدة أكيدة بالنسبة للمشتري الذي سيحسن بهذا الشكل من ظروف العمل الوطني ويستفيد من عمليات تدريب على التكنولوجيات العسكرية أو الثنائية. فهي تنص على تحويلات تكنولوجية واستثمارات في نفس المكان. فقد أعربت تايوان عن أملها

في قيام داسو كونستريكسيون Dassault Construction ببناء مصنع لقطع غيار الميراج Mirage. كما توجد أيضا تحويلات تكنولوجيا مدنية عن طريق إنشاء "مشاريع مشتركة". ففي أبوظبي شاركت أيروباسيال Aérospatiale في تجهيز وبناء مصنع للصيانة المكوكية كتعويض عن صفقات شراء صواريخ إيغزوسات Exocet. فبعض التدابير مغرية وتكاد تكون تبرعا مع مضاعفة العلاوات والمنح والتركيبات المالية الامتيازية جدا. فبالنسبة لعملية شراء البرازيل للسوبير بوما Super Puma مثّل القرض الفرنسي نسبة 185% من العقد. كما أن الأسعار هي أيضا جد معتمة مع ممارسة "حصص التخفيف" والعمولات. لكن هذا الطراز من العقود معقدٌ. فقد يحدث في الغالب أن تفوق أسعار التكلفة الإجمالية للعتاد المصنوع مجرد تصدير العتاد بكامله وبنسب لا يستهان بها.

وفي النهاية توجد "تعويضات سياسية". وهي تعويضات لا يستهان بها لاسيما بالنسبة لانتخاب رئيس (شراء تركيا للكوغار Cougar خلال حملة بوش الانتخابية). أما بالنسبة لإفريقيا الجنوبية فالنسبة المتوسطة للتعويض تفوق 55% و 35% بالنسبة للسعودية وإسرائيل و100 % بالنسبة للبرازيل واندونيسيا و60% بالنسبة للإمارات العربية أو اليونان و50 % بالنسبة لسنغافورة والفلبين و30% بالنسبة لكوريا الجنوبية ومصر أو تركيا. ووفي الواقع يتحمل البلد البائع النتائج التي تكون بالأحرى سلبية (تخفيض قدرات التشغيل الوطنية، زيادة الواردات التعويضية دون صلة بالمزايا المقارنة، تقليص الاستثمارات الوطنية، الخ...). وهكذا تؤدي صادرات السلاح إلى آثار تبعيد الاستثمار (لاسيما على النشاطات والتشغيل الوطنيين المعنيين مباشرة باتفاق التعويض) ولها تأثيرات تنافسية يسببها بيع الواردات الوطنية المرتبطة بالعقد.

وعند شراء سلاح بالاستيراد، يمكن للمستورد أن يلعب ورقة التنافس بهدف الحصول على "تعويضات"، من أجل التخفيض من الأعباء المالية له (مشتريات مضادة مؤجلة، تعاقد باطني، إعادة تنازل على أعباء العمل)، وتطوير نشاطات صناعية معينة أو تحكم في تكنولوجيات جديدة. والمفاوضات حول التعويضات طويلة وصعبة ولا مناص منها لإبرام العقود وتكون موضع خلافات عدّة. فنسبة التعويض في البرازيل واندونيسيا أو سويسرا تساوي 100% مقابل

أزيد من 50% بالنسبة لليونان أو أفريقيا الجنوبية و 50% بالنسبة لاسبانيا والفلبين. وبالرجوع لتكاليف الفرصة البديلة، تصبح التعويضات ذات تكاليف عالية جدّا. فإذا استطاعت صناعة السلاح أن تكون رابحة في حالات معينة، فذلك على حساب قطاع أخرى. وعندها تصبح الصادرات "مفقرة" بالنسبة للبلاد إن لم نقل بالنسبة لشركات السلاح.

وبالفعل يعد الاقتصاد رهان وفي نفس الوقت أداة قوية في الصراعات. فقد أصبحت الأسلحة الاقتصادية (حظر، مقاطعة، سباق تسلح، استغلال تكنولوجي) منافسة للأسلحة الكلاسيكية. فبعد أن أُريح من الحرب الباردة، استفاد الاقتصاد الأمريكي من تقدم تكنولوجي وتصوري متزايد في مجال الصناعات المستقبلية (صناعات فضائية، اتصالات فضائية، معلومات كونية) و لم ينفك يعزز نفوذه في قواعد اللعبة الدولية.

ر- التسلح والفساد:

تختلف طبيعة ومدى الفساد الحاصل في مجال مبيعات السلاح حسب البلدان والرقابة الممارسة وقوة الدولة. ففي فرنسا، قليلة هي الفجوات التي تمنح فرصا للفساد والمتاجرة غير القانونية. فهناك ترسانات تكون الدولة في معظم الحالات هي المالك الكامل أو الجزئي للشركات ولها وزنها الحاسم فيما يخص تلبية طلبيات الشركات الخاصة (لاسيما في مجال البحث والتطوير) كما تفرض حضور محافظي الحكومة أو مراقبي الجيوش في مجالس الإدارة وتمارس حق الرقابة على نوعية العتاد وتخضع جميع العمليات لرقابة مجلس المحاسبة وهناك العديد من لجان الرقابة المتعددة. كما أن الوسط ضيق ومهيكل حول مهندسي أسلحة. ومع ذلك هناك عدة نماذج من المتاجرة غير القانونية:

- الملتقطون (صغار المتاجرون) ويوجدون خارج جهاز الدولة. إنها متاجرة على مستوي صغير وداخلية وتخص في الغالب الجامعين (أسلحة يدوية أو أسلحة فردية) واللصوصية أو الإرهاب. وتوجد شبكات تم تفكيكها في الغالب. لقد كانت هناك متاجرة معتبرة نسبيا قامت بها سفارة فرنسا في لبنان. كما أن جزءا معتبرا من أسلحة هذه الشبكات مصدره مناطق الصراعات وما يؤخذ من المخزونات الرسمية. وفي الصين مازالت هناك حوالي 400 ورشة

سرية. أما في البلدان التي توجد بها رقابة مشددة، فتتمثل المسروقات على وجه الخصوص في المتفجرات المدنية. وفي الغالب تكون هذه المتاجرة إجرامية وأحيانا سياسية؛ فقد أعادت الكتيبة المصرية في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة Forpronou بيع الأسلحة الفردية للمقاتلين البوسنيين (1992).وقد أعطى الليبيون 130 طن من السلاح للجيش السري الايرلندي وعُثر سنة 1993 على ورشة لصناعة الأسلحة تابعة لمنظمة إيطا ETA بايون Bayonne.

– السماسرة هم تجار أسلحة خاصة كصام كومينغز Sam Cummings بموناكو. وهم يؤكدون بأنهم يحترمون القانون. وفي فرنسا لابد من رخصة اللجنة الوزارية لدراسة صادرات العتاد الحربي (CIEEMG). والتجارة تتم انطلاقا من إعادة شراء مخزونات الأسلحة. و يمون السوق عن طريق امتصاص مخزونات الأسلحة والأسلحة النظامية أو بعد اتفاقيات تخفيض التسلح FCE. أما حجم المبيعات فكبير؛ فقد ذكر جون بول هربرت HERBERT وقوع 25 حالة خلال 10 سنوات تبرز كلها هذا النمط من المتاجرة.

– أما بالنسبة للشركات التي تخضع لرقابة الدولة فهناك عمليات تصدير غير قانونية. وتكون هذه الأخيرة في بعض الأحيان محل متابعات قضائية. وهكذا كانت عملية بيع ذخيرة مدفعية لإيران من قبل لوشير Luchaire وأسنبئي SNPE (1984-1986) موضع اتهام من قبل العدالة أفضت إلى عدم الإدانة. وقد تم تبرير هذا البيع بثلاثة دواعي أساسية: تجارية وسياسية (لتوازن الصادرات نحو العراق) وأخرى تتعلق بالأرباح الشخصية. إن هذا الطراز من البيع شائع نسبيا (فجون بول هربرت يذكر 25 حالة). كما يحدث هذا النوع من الفساد داخل الإقليم عن طريق فواتير مضخمة تخص منتجات أو خدمات. فقد أمكن شراء مطارق بيعت بمبلغ 15 دولار وفي التجارة 455 دولار. كما توجد أيضا "رشاوى" البنتاغون. وتحصل الشركات على معلومات سرية حول حاجيات أو توقعات الدولة الفدرالية و وحول الأثمان التقريبية بشكل يسمح لها بالقفز على المنافسة وتجاوزها بطرق غير نزيهة. كما يتعلق الأمر أيضا بتعيين رجال في مناصب معينة من أجل الفوز بالصفقات. فقد استطاع الرئيس السابق للبعثة العسكرية الإسرائيلية بنيويورك قبض مبلغ 10 ملايين دولار. أما في فرنسا فقد ظل هذا النوع من

الفساد حتى الآن محدودا لكن القواعد الجديدة قد تؤدي إلى تزايده. فهذه الفواتير المضخمة هي مع ذلك أقل أهمية منها في القطاع المدني (400 مليون فرنك لألكاتيل Alcatel على حساب فرانس تيليكوم France Télécom).

- أصحاب العلاوات وهم وسطاء وعوامل مساعدة على إبرام الصفقات. فقد ربح خحقجي 54 مليون دولار كعلاوة من عملية بيع فرنسا عربات مدرعة لبلده. أما أكرم عُجّة فهو السمسار الرسمي للعربية السعودية. ويكفي انتشار الفضائح تأكيدا على عمومها. (أورد جون بول هربرت 18 حالة). إنه الفساد بعينه. فالوسطاء يساومون بنفوذهم المتعزز بالرشاوى وتمرر الصفقات الرسمية بطرق سرية. وفي الغالب لا ينتمي هؤلاء السماسرة للجهاز الدولة. فهذا التوسط الذي يعتبره البعض منطقيا بما أنه يسهل الصفقة وإبرام العقود (مثل أعوان الصرف أو السماسرة) يمثل نشاط فساد. والدول على علم تام بذلك ولا ضبابية في السوق (الذي يخلقه السماسرة قطعة بقطعة). فهناك نوع من البلطجة إذا كان المتعامل يمتلك إذن **الأمير**. وهذه ظاهرة خطيرة بالنسبة للمستقبل.

- والمنتفعين من خدم دولة الذي يستغلون وظائفهم للحصول على مزايا شخصية. فمجاورة السماسرة تؤدي بهم إلى أن يصبحوا هم ذاتهم سماسرة لاسيما إذا كان جهاز الدولة ضعيفا. فتُقبل العروض على أساس الرشوة. وقد تم الكشف عن عدة قضايا استغلال نفوذ في بلجيكا واليونان أو البنك الدولي للتجارة والائتمان (بالنسبة للأسلحة النووية لصالح الأرجنتين وليبيا أو الباكستان). وفي الأخير يظل انتقال الأعوان العموميين نحو الصناعات التسليحية أو الصناعات التابعة لها وشغل وظائف هامة فيها أمرا مبهما دائما. وفي فرنسا هناك حدود لهذا التحول لكن هذه الذهاب والإياب ليس نادرا. والأمر في مجمله متعلق بقوة إيديولوجية الخدمة العمومية.

- واليوم هناك عدة جيوش قوضها الفساد (روسيا والصين). فقد تعممت العمولات وأصبحت تسمى في فرنسا بالنفقات التجارية الخارجية FCE. كما تم الإقرار بأن هذا النوع من النفقات قد بلغ 2.5 مليار فرنك بالنسبة لقضية تايوان. وتمثل هذه النفقات من 15 إلى 20% من العقود، مع

تخفيضات سرية للباعة عن طريق جنان الجباية. وهي تقارب من 4 إلى 5% من المبالغ وهو شيء ضخم. وقضية سيروين "Siroen" نوعية في حد ذاتها من حيث عدم شرعية هذه الإجراءات. كما يجب التذكير بأن مثل هذه القضايا موجودة في معظم العقود المدنية الكبرى طالما كانت الرشوة تمثل فعلا قلب التجارة الدولية.

1-4- مسار تعاون جهوي على وجه الخصوص:

تقوم الحجة الوحيدة التي تساند الاحتكار الوطني لصناعة السلاح على الفكرة القائلة بأن العتاد سيكون أفضل تكيّفا مع احتياجات البلد؛ أضف إلى ذلك أن القاعدة الصناعية القوية شرط جوهري للاستقلال السياسي الوطني. فالدول تأمل دائما في الحفاظ على القدرة على التصرف لاسيما عندما يكون أمنها في خطر. وعادة ما يكون التعاون قرار سياسيا أكثر منه اقتصاديا يساعد على تقاسم العمل والترتيبات التعويضية. لكن الإنتاج الذاتي أو الإستكفائي للأسلحة باهض التكاليف وخطير ولا يمكن للدول ذات القوة المتوسطة القيام بكل شيء لوحدها إلا إذا تخلت على إمكانياتها التنموية الاقتصادية الآنية وبالتالي على أمنها مستقبلا. لقد كان على البلدان الأوروبية القيام بخيارات اقتصادية مهمة في مجال الدفاع. فإذا أرادت عدم البقاء في تبعية حيال الهيمنة الأمريكية أو الإخلاد إلى حياد نسبي فعليها القبول بضغوط التواقف في مجال الأمن. فالتعاون مهم اقتصاديا. فهو يقود إلى نمو اقتصاديات الحجم وإلى تجاوز العتبات ورفع القدرات. فالتعاضد في صناعة الأسلحة مهم اقتصاديا على الأقل في ما يتعلق بتقاسم المصاريف الثابتة، شريطة أن يكون الشركاء في حاجة لنفس العتاد. وتأمل الدول أن تحمي استقلالها لكن التكلفة المتزايدة للأسلحة تحثها على البحث عن التعاونات الصناعية اللازمة للاستفادة من اقتصاد الحجم وبلوغ مستوى تكنولوجيا كافيا وتفادي التبعية للهيمنة الأمريكية. ويقدر تخفيض تكلفة الوحدة من الجاغوار بفضل التعاون بنسبة 9%. وبالنسبة للميلان Milan ورغم التأخيرات تم تخفيض تكلفة البحث والتطوير بما يقارب 30 إلى 40%. لكن التعاون يمثل قبل كل شيء قرارا سياسيا. والدول تأمل دائما في الحفاظ

على القدرة على الفعل لاسيما عندما يكون أمنها في خطر. إن المباحثات حول إنتاج وتقاسم المعارف والخبرات في مجال تصميم وصناعة الأسلحة تتسم بالصعوبة. فنزوع الحكومات نحو ترقية صناعاتها الوطنية أو المطالبة بمبدأ "العائد المُستحَق" (دون مراعاة المزايا المقارنة للشركات) تأتي ليلطخ نتائج المباحثات. فالقوى الاقتصادية للدفاع الوطني ليست على استعداد لقبول التحدي الأوروبي وهي تشترط بوضوح الحصول على ضمانات بخصوص مواصلة نشاطاتها الاقتصادية.

لكن ميل الحكومات لتشجيع صناعاتها الوطنية والدفاع عنها - حتى وإن كانت تنافسيتها ليست جيدة - يفسد نتائج المباحثات. فعادة ما تنجز الاتفاقيات وفق معايير سياسية ولا تمثل التكاليف سوى عنصرا من الخيارات التي قلما تكون غالبة. وتصطدم هذه الاتفاقيات بالعديد من المحكّات خاصة منها قبول العسكريين بإنتاج أسلحة ذات معايير موحدة وذات تساوق عملياتي والتشجيع على ترشيد البحث والتطوير وقدرات الإنتاج والتحكم في التكاليف ونوعية إنتاج الكتل التجارية خاصة الأوروبية منها. والشركات الوطنية ليست مستعدة لقبول التحدي الأوروبي إلا بشرط صريح أن تمنح لها ضمانات بخصوص مواصلة نشاطاتها الاقتصادية. وفي هذه الظروف لا تمثل إرادة بناء دفاع أوروبي موضع إجماع الأغلبية. كما أصبح تباطؤ البرامج - بسبب التفاوض حول المشاريع - أمرا شائعا. وفي الأخير يصطدم البحث عن الأرباح عن طريق ترشيد الإنتاج والمشتريات، بمشاكل إعلامية ومشاكل ارتياب حادة خاصة فيما يتعلق بدقة المواصفات (أي أسلحة تحتاج؟) وقابلية الإنجاز التكنولوجي والشروط الاقتصادية (تكاليف ووقت) والاستجابات الإستراتيجية والتكتيكية التي تناسب المخاطر.

ويرغب الاتحاد الأوروبي في تحسين التنافسية والثنائية لدى شركات السلاح الأوروبية. وفي الحقيقة، ليس هناك تضامن في مجال إنتاج السلاح لدى الاتحاد الأوروبي. والبديل عن وكالة أوروبية هو سوق مشتركة قائمة على العرض والطلب وعلى وضع معايير لمكافحة الخطر الاحتكاري الذي المتأتي من الواردات الأمريكية. لكن سياسيا لا يقبل هذا الوضع دائما، فهو يطرح مشاكل

الإنصاف وجماعات الضغط. فالقوات الأوروبية (أزيد من 70% منها متعلقة بفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا) مازالت أدنى من القوات الأمريكية. ويرى كل من هارتلي HARTLEY وكوكس COX أن التعاون الصناعي في مجال التسلح مربح جدا. لقد راهنت فرنسا على أوْرَبة الدفاع و"تفضيل أوروبا" وتأمل في الحصول على تعويض اقتصادي للامتياز العسكري الذي تمتلكه (أو تعتقد أنها تمتلكه) بفضل قوتها النووية المستقلة وأهمية المجهود الذي تبذله في البحث والتطوير. وتفضل المملكة المتحدة تنسيقا في السياسات الوطنية بدلا عن التكامل في حين تأمل ألمانيا، التي تمتلك تكنولوجيات ثنائية فعالة، أن تفتح أسواق الدفاع الأوروبية للمنافسة. أما البلدان الأخرى فتخاف بالأحرى من التهميش عند اتخاذ قرارات كبرى وتلح على قاعدة "العائد المُستحَق". وفي هذه الظروف مازال أمام التعاون الأوروبي في مجال التسلح الكثير من التقدم الذي يتعين إحرازه من أجل رفع تحدي "العولمة الأمريكية". فأوروبا ليست متضامنة بما فيه الكفاية في مجال التسلح. والبديل عن وكالة أوروبية هو سوقة مشتركة قائمة على العرض والطلب وعلى وضع معايير لمكافحة الخطر الاحتكاري، الآتي من الواردات الأمريكية. لكن هذا الوضع ليس دائما مقبولا سياسيا فهو يطرح مشاكل الإنصاف وجماعات الضغط. وهذا الإجراء هو بالأحرى شفاف (لاسيما في ما يخص تحديد نوعية الأهداف والتفاوض حول الإجراءات) وصلبٌ (بكونه أقل تأثرا بالارتياب بخصوص المقاييس الحاسمة كالتعاضد بين القطاعين العسكري والمدني وفي نفس الوقت حيال "التقاط" إجراءات الضبط).

1-5- مستقبل البحث التطويري العسكري:

إن البحث والتطوير في مجال الدفاع هو السر الكامن وراء التفوق العسكري. ولذلك تنزع الدول الصناعية لتخصيص قسم جد معتبر من تمويلاتها العمومية للبحوث الدفاعية. لقد انخفضت النفقات العالمية المخصصة للبحث والتطوير العسكري بشكل يكاد يكون ثابتا إلى غاية سنة 2000. وترتسم أربع اتجاهات كبرى: تخفيض التكاليف والقروض والخيارات المختلفة في سياسات البحث والتطوير العسكري والتأكيد على الثنائية وفي الأخير الاعتراف بنقائص

أثار التدريب التي يمتلكها البحث التطويري العسكري. واليوم هناك نزعة عامة تتمثل في الزيادة في المجهود تحت قيادة الولايات المتحدة. وفي بريطانيا يقترح النموذج الإلهامي الليبرالي الجديد سياسة بحث وتطوير تقوم على البحث عن المردودية القصوى والتنافس ولكن أيضا على الحفاظ على القدرات التكنولوجية للأمة. هذا فضلا عن كون التعاونات الدولية يمكنها المساعدة على ظهور اقتصاديات حجم ضرورية لتخفيض تكاليف الوحدة. ويبدو أن هذا النموذج يتعمم اليوم في أوروبا رغم تردد فرنسا التي جعلت من القطاع العسكري منذ أمد نظام تجديد تكنولوجي وطني مفضل. ويتعلق الأمر من جهة بالوصول إلى مستوى أمثل في البحث العسكري وبالتخفيض من تكاليف ذلك، ومن جهة أخرى بمقاومة آثار التبعيد (فالقروض المخصصة للبحث والتطوير العسكري تتم على حساب القطاع المدني). لكن هذا الاقتراح لم يُثبَت، بل من الشائع أن يكون تخفيض البحث والتطوير العسكري مرفوقا بتخفيض في البحث والتطوير المدني (مثلما هو الحال في روسيا اليوم).

أما مفهوم الثنائية الذي غالبا ما يقدم على أنه علاج سحري، فيخص التكنولوجيات ذات التطبيق العسكري والمدني في ذات الوقت. فقد اقترح بيل كلينتون الذي كان يحدوه طموح أكيد في جعل الولايات المتحدة القائد الكبير في مجال التكنولوجيا العالمية تحويلا للتكنولوجيات العسكرية المتقدمة نحو استعمالات مدنية. فالبحث والتطوير القابل لتطبيقات ثنائية يقدر بأقل من 20% منها 10% بالنسبة للبحث في مجال الأسلحة البرية. فإذا كان من شأن لمّ وتوحيد صناعة الأسلحة التقريب من مصادر المعرفة والقدرات الإبداعية، فالسياسات الصناعية للحكومة الرامية لتعزيز ودعم ثنائية التكنولوجيات، لم تكن مع ذلك سياسات فعالة. لقد كانت هناك إخفاقات كثيرة، رغم مخطط المساعدة الذي تمنحه الحكومة الأمريكية: أشرطة أفلام الفيديو لأفكو Avco والحافلات الخفيفة لغرومان Grumman والطائرات المائية لبوينغ Boeing أو الإعلام الآلي لرايثيون Raytheon. وفي اقتصاد السوق لا تكون التكنولوجيا مهمة لذاتها بل ورقة مهمة بالتنافس الذي تخوضه مع باقي القوى الاقتصادية. أما تحقيق الربح على المدى القريب أو البعيد نسبيا فيبقى شرطا أساسيا للنجاح.

وتقتضي تحويلات التكنولوجيا بين القطاعين المدني والعسكري المرور من أولوية تكنولوجية وإستراتيجية إلى أولوية اقتصادية. ومن هنا أفادت النشاطات الثنائية القطاع العسكري الذي يتميز بعقود طويلة المدى وقلما كانت محل اعتراض ظرفي، جلبت الشركات الحريصة على أمنها وفي نفس الوقت على مردوديتها.

إن كل إبداع يحدث في القطاع المدني يمكن أن يكون مهما بالنسبة للدفاع. فقد غيّر البنتاغون وكالته المسماة "وكالة مشروع البحث المتطور لفائدة الدفاع" داربا (DARPA) إلى "وكالة مفتوحة على كل التكنولوجيات" (ARPA). ولكن عموما تم الإقرار بضعف التأثيرات التدريبية التي يمارسها البحث والتطوير العسكري على الأسواق المدنية إلا في بعض القطاعات (علم الطيران). لقد حالت السرّية العسكرية دون انتشار التكنولوجيات الجديدة. ومن المفارقات أن شركات البلدان غير الملزمة بالسرية العسكرية قد اكتشفت من جديد -بعد فوات الأوان- أنها ستستفيد أيما استفادة من بعض التكنولوجيات التي جعلها البلد المخترع "ممنوعة من النشر" من أجل تطبيق اقتصادي فوري لها. ويظل عدد براءات الاختراع الصادرة عن القطاع العسكري ضئيلا بالنظر للتمويلات المبذولة. وعلى نقيض ما حدث في الولايات المتحدة، أمكن إبراز التأثير، الذي كان بالأحرى إيجابي، الذي ما فتئت تمارسه التكنولوجيا العسكرية اليابانية على التكنولوجيا المدنية منذ أزيد من قرن، كما لو أن الثنائية لم تكن هدفا يسعى لتحقيقه فحسب بل ميزة لصيقة بنموذج التنظيم الاجتماعي في هذا البلد. فلو كان للبحث والتطوير العسكري نتائج مدنية مهمة فعلا، لكانت كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا قد بلغت قمة التكنولوجيات المدنية بالنظر للاستثمارات هذه الدول في التكنولوجيات الدفاعية. وهذا ما لم ولن يحدث بعد. لكن إذا كان العديد من الشركات مقسمة بين الإنتاج المدني والعسكري، فربطها ببعضها البعض يؤدي في الغالب إلى تكامل عديم القيمة.

ويؤدي "تمدين" الصناعة الدفاعية دون شك إلى تخفيضات جوهرية في التكاليف شريطة تخفيف القيود الإدارية وقبول التدويل وتطوير أسواق قالبة للمنازعة. ويقترح النموذج البريطاني المستلهم من الليبرالية الجديدة سياسة بحث

وتطوير تقوم على البحث عن المردودية المثلى والتنافس لكن أيضا على المحافظة على القدرات التكنولوجية للأمة. وفي ظروف معينة، يمكن للتعاونات الدولية بلوغ اقتصاديات الحجم الضرورية. وفي الولايات المتحدة تمثل برامج الطائرات والأسلحة المشتركة 45% من مجهود البحث والتطوير مقابل 28.5% في مجال الصواريخ الدفاعية (الصواريخ الباليستية الدفاعية) و12% للأسلحة النووية ذاتها. فرغم التهديدات بتخفيض القروض، ما زال البحث والتطوير العسكري بالولايات المتحدة يتوفر على أزيد من 7 أضعاف القروض بفرنسا التي تحتل مع ذلك المرتبة الثانية في هذا القطاع. وفي روسيا أصبح البحث والتطوير الإستراتيجي يمثل 50% من المجهود المالي في حين أن الجيش البري لم يعد معنيا تقريبا بذلك. فبعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية انتهجت القوى النووية سياسات مختلفة في مجال البحث. فالمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد تخلتا رسميا عن تطوير أنظمة جديدة الشيء الذي لم تفعله روسيا والصين اللتان ركزتا جهودهما على هذا الميدان. أما فرنسا فقد قررت مواصلة برامج جديدة رغم حظر التجارب النووية. لقد جعلت فرنسا ولمدة طويلة من القطاع العسكري نظام تجديد تكنولوجي مفضل. لقد أخذت طريقا أكثر فأكثر ليبرالية لكن لا يبدو فعليا أن الحركة لا رجعة فيها.

1-6- الهيمنة الأمريكية:

تحدد العولمة تكامل النشاطات المنتجة والتجارية في نظام سوق كوني. وتقتضي على وجه الخصوص عولمة الطلب ثم العرض وتطور الشركات متعددة الجنسيات وتصورا جديدا للاقتصاديات الوطنية في نظام عالمي. فرايش REICH يرى أن على الحكومات مساندة عملية تفتيت الاقتصاديات الوطنية حتى وإن تسبب ذلك في إضعاف أمن الأفراد والزيادة من حدّة الفقر. وعلى نقيض بيل كلينتون الذي يدافع عن الفكرة القائلة بأن أمن الولايات المتحدة مرهون بقوتها الاقتصادية، يرى رايش أن صورة المواطنين الأمريكيين الذين يتشاطرون نفس الرأي بخصوص الاقتصادي الوطني، هي صورة قد عفا عنها الزمن. ويرتبط هذا التحليل بالتقليد الاقتصادي الأنجلوسكسوني حول فضائل الرأسمالية والنمو

الاقتصادي المُحلّ للسلام. ويفترض إذن أن تكون العولمة ملائمة للديمقراطية والتنمية الاقتصادية وبالتالي ملائمة للسلام. فعندما تتنقل السلع وتدور، لا يفعل الجنود مثلها. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى اختفاء الحرب وبالتالي لاختفاء صناعات التسلح. إننا نشهد مسارات منافسة للعولمة وفي نفس الوقت مكملة لها كالـ"التثليث" والأقلمة. وبالنظر لتحقيق سوق عالمي، لن يكون التكامل الجهوي أفضل وامثل غير أن الفوائد قد تتغلب على التكاليف. فالأقلمة حماية مقنعة و"منطقة خلفية" طبيعية وردّ فعل أمني ضد الهيمنة الأمريكية. فقد يعمد إتحاد ما لاختيار وضع اقتصادي غير أمثل إذا كانت الخسارة المقارنة لدى الخصم أعلى. وهذه حقيقة تم إثباتها لاسيما في القطاع العسكري.

وفي ميدان التسلح، تهيمن الولايات المتحدة على العالم بأكمله. فقد بلغ الأمر بالشركات الأمريكية لاتخاذ مبادرة تعاون مع البلدان التي تتوفر على قاعدة تكنولوجية مهمة في قطاعات معينة وذلك حتى يتسنى لها ممارسة رقابة أفضل عليها. فقد تحالفت لوكيد مارتن مع برونيتشاف Brounitchev وإينرجيا Energia لتسويق قذائف بروتون Proton في العالم أجمع. أما بوينغ وزينيت Zenit الأوكرانية فقد أبرمتا اتفاقيات برزت ضمنها هيمنة الشركات الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة تهيمن على السوق العالمي للإعلام هذا الذي سيضمن لها التحكم فيه، في النهاية، هيمنة على بقية الأسواق الأخرى. لقد تم تحويل القطاع العسكري الأمريكي جزئيا. فقد مست التخفيضات المفروضة على ميزانية ما بعد الحرب الباردة هيكل وصحة القطاعات العسكرية وقطاع الدفاع بصورة بالغة. ومع ذلك تم إنجاز تغييرات معتبرة بفضل الثورة التي عرفتها تكنولوجيات الإعلام؛ غير أنه من غير المؤكد أن تكون جميع البلدان قد استوعبت ذالك واختارت سياسة صناعية من شأنها الحفاظ على الهياكل الموجودة. وكي يتسنى التحكم في الأمن مستقبلا، على وزارة الدفاع مراعاة العولمة (التي تسمح بالحصول على أفضل التجهيزات بأقل التكاليف وعلى شراكات لا تخلو من المخاطر وعلى استثمارات أجنبية) ومراعاة تطور التكنولوجيات وامتداد الشركات نحو الخارج أو الخوصصة وقوة القاعدة الصناعية الوطنية. لقد دخل القطاع العسكري الأمريكي هذه الحركية بالدعوة

لاستعمال عريض للمواصفات التجارية الموحّدة وبمراعاة تكاليف العتاد العسكري ولكن أيضا بتعديل القوانين المتعلقة بالاقتناء على وجه الخصوص.
لقد تزايدت الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تمارسها بعض شركات الدفاع. "لوكيد - مارتن - لورال" و"بوينغ - ماكدونال -روكوال" (78 مليار دولار) و"رايثون - إسيستم - تكساس-انسترومنت - هودجز" (21 مليار دولار) كلها تشهد على ذلك. فمازالت هناك قدرة فائضة تجعل من المحتمل الزيادة في التركيز. وينتج عن ذلك انخفاض في تكاليف التسلح (2.6 مليار دولار بفعل انصهار لوكيد - مارتن فقط). وعلى الحكومة مراعاة الميزات الآتية:

- إن الاحتكارات الوطنية تجعل الخيارات محدودة إلا اللجوء إلى الخارج؛
- هل من شأن التعزيز الحالي السماح باندماج عسكري ومدني أكبر؟

هل ستشكل هذه العمالقة الأمريكية "شركات كونية" (على الأقل أطلنطية) أم ستظل في تنافس مع أوروبا؟ إن الشركات الكونية تتجه أكثر فأكثر نحو موارد خارجية، فهي تشتري من عند أفضل الممونين وفي أي مكان بدل الاعتماد على مواردها الداخلية الذاتية الحبيسة.

إن تكنولوجيا الصواريخ والقاذفات الفضائية وصور الأقمار الاصطناعية ذات الصفاء العالي والملاحة عن طريق الأقمار الصناعية كلها تخضع الآن لمراقبة شديدة، كما تزايدت تدريجيا صعوبة إنشاء جسر بين العسكري والمدني. وفي الغالب تم التخلي عن المصالح المبدئية لفائدة المصالح التجارية. فتعميم إجراءات التموقع عالي الدقة عن طريق الأقمار، أصبح خطر معتبرا. أما عمليات الدمج الكبرى في الميدان الفضائي والتروع الحالي نحو الانفتاح فتحدث قطيعة مع تقليد السرّية وإخفاء هذا الطراز من التكنولوجيا. ونشهد اليوم إبرام اتفاقيات بين الصانعين الأمريكيين والصينيين والروس. لقد تحالفت "لوكيد-مارتن" مع "برونيتشاف" و"إينرجيا" لتسويق صواريخ "بروتون" في العالم أجمع. كما توجد اتفاقيات بين "بوينغ" و"زينيت" الأوكرانية. غير أن القواعد الأساسية لهذا الانصهارات والاتفاقيات والانفتاحات تسيرها الشركات المتعددة الجنسية التي تكون في الغالب أمريكية.

لقد أدى انخفاض التوتر بين القوى العظمى إلى تناقص المتطلبات التكنولوجية في التسلح مؤديا إلى إعادة هيكلة معمقة (لكنها حتى الآن ليست لا رجعة فيها) لسياسة البحث والتطوير العسكري. فقد أصبح الحكام أكثر فأكثر اقتناعا بجدوى تنسيق سياسات البحث والتطوير العسكري والمدني في ميدان التكنولوجيا. وقد شرعت الوزارات المعنية في عدة مبادرات كالتخفيض من الرقابة الشديدة على التكنولوجيات العسكرية ذات الفائدة الوطنية غير الأساسية (الشيء الذي يتجه نحو تغيير مفهوم السرّية العسكرية) والحد من الطابع "الأرعن" للتسلح وتوسيع المنافسة في أسواق الدفاع. واليوم تركز إستراتيجيات الحكومية أساسا على تحرير الأسواق وإحداث تحول في تمويلات البحث والتطوير. فقد أصبحت التنافسية في الأسعار مطلوبة بهدف افتكاك حصص المنتجين الآخرين من الأسواق. إذن فقدت صناعة السلاح تدريجيا ميزة الملك العمومي. لقد أصبحت نشاطا اقتصاديا حقيقيا مدمجا في محيط تنافسي يسوده البحث عن الربح وأقل تأثر بتدخلات الحكام. لكن هذا التوجه الجديد الذي يمنح القطاع الخاص قوة متزايدة يمثل أيضا خطرا: إنه الخطر المتمثل في سيطرة بعض الجماعات القوية على القوة العسكرية لغايات قد لا تمت على أي حال بأي صلة للخيارات الديمقراطية. لقد أكد كينيدي أن الأهمية المفرطة التي تمنحها القوى الاقتصادية الكبرى للسلطة العسكرية، تشكل عاملا من عوامل الانحطاط المحتوم. وإذا كانت صناعة السلاح قد أضعفت الاقتصاد الأمريكي في بعض الأحيان، فإنها سمحت له قبل كل شيء بإنهاك الاشتراكية السوفيتية عن طريق السباق نحو التسلح، ثم بانتهاج سياسة صناعية حقيقية بعد ذلك (ذهبت إلى حد حماية الصناعة المسماة حساسة) وفي الأخير باحتلال الريادة في اقتصاد الإعلام، ذلك الذي يعدُّ قطاعا حاسما في الاقتصاد العالمي في المستقبل. فالقوة الاقتصادية الأمريكية هي إذن مؤسسة دائما على القوة العسكرية ولو بشكل جزئي.

وهكذا لن يكون التسلح سوى أداة من بين أدوات الأمن الوطني الأخرى. كما أن قطاع التسلح الذي كان منذ قرون أداة أساسية للعولمة عن طريق الغزو، أصبح من الآن فصاعدا وسيلة حماية وتهديد ورقابة لدى القوى

العظمى في تقاسمها للعالم. لكن الأسلحة الأساسية في عملية إعادة تشكيل القوى الإستراتيجية تسمى الاقتصاد وتكنولوجيا الإعلام والثقافة.

2- التسلح ورقة وطنية ثانوية في مسار العولمة:

غالبا ما سمح التسلح للدول بالقيام بالعولمة أو الأقلمة بالقوة. لقد كان الاتحاد السوفيتي يرى في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة أن الأسلحة تشكل وسيلة من وسائل تعميم الشيوعية في العالم. أما اليوم فدور السلاح في التوسع قد تلاشى لاسيما مع الخوف من النووي ومع فتح الأسواق. فدبلوماسية المنظمات الدولية حلّت محل الصراعات المسلحة والقواعد التي تم سنها هي الضامنة للعولمة. فقد ساعدت منذ نهاية الحرب الباردة على تغليب الثقافة والاقتصاد الأمريكيين. فالقوة العسكرية الأمريكية أصبحت دون منازع لدرجة حملت على الاعتقاد أن العالم في سلام. وفي لعبة تقاسم الثروات هذه، من الشائع أن تكون القوى العظمى بمثابة اللاعبين والحكام في نفس الوقت بفضل المنظمات الدولية التي تتوسط بين هذا وذاك.

2-1- العولمة سبب أزمة الدولة وصناعات الأسلحة:

اليوم يجري الكلام عن تحرير المقاولين وعن إنهاء الضبط الذي تقوم به الحكومة بل و"إعادة اختراعها من جديد". إنه خطاب لأصولية جديدة مؤسسة على الفضائل الشافية للسوق الذي يضمن العدالة والحرية والفعالية في نفس الوقت. ومع ذلك لم تختف الدولة من الساحة الدولية لكن الفكرة المهيمنة هي في حالة دنيا. وتمثل العولمة والأقلمة ممارسات تسمح بإعادة تنظيم اقتصاديات البلدان المصنعة لصالح الشركات الأكثر تدويلا أكثر منها أوضاعا واقعية.

1- فالمنظمة العالمية للتجارة مثلها مثل اتفاقية روما تعترفان للحكومات بحقها غير القابل للتحويل فيه الدفاع والأمن الوطنيين. فالدولة مسؤولة عن طلب على المنتجات العسكرية. كما كان لخياراتها آثار إستراتيجية معتبرة لكن هذه الأخيرة هيكلت المشهد الاقتصادي للأمة؛ أي أن توجهاتها الصناعية وقراراتها في مجال البحث والتطوير ومطلبها الدائم بالسرّية تمثل كلها عناصر

أساسية في عملها أدت إلى جعل نشاطات أوجهات معينة في حالة تبعية كبيرة حيال الطلبيات العسكرية. بل أن الدول ذهبت إلى حد استعمال القطاع العسكري في إعداد سياستها الصناعية. فسياسة تعويض الاستيراد حاولت تعويض الاستيراد بإنتاج داخلي. فهذه السياسية التي يفترض أنها ستدخر العملات النادرة وتقوم بترقية صناعات السلع الوسيطة والسلع المستوردة ذات الاستهلاك الدائم، لم تستطع أبدا بلوغ النتائج المرجوة بسبب سرّية الدفاع والفقدان السريع للقيمة التقنية الذي حصل في القطاع. فقد يكون الإنتاج الوطني منافيا للأمن الوطني للبلد ذاته، عندما يقلص قدرة النمو الاقتصادي. فإستراتيجية التنمية عن طريق الصادرات المطبقة على القطاع العسكري تصبح إستراتيجية خطيرة عندما يتسبب نزع السلاح في إعياء ووهن السوق الدولي للأسلحة مع استفاقة المتنافسين المولعين من قبل بالسرّية وبالاستراتيجيات الجهازية الكبيرة. فالتصدير الضروري لتخفيض التكاليف عن طريق اقتصاديات الحجم، سيخلق بعد ذلك تبعية اقتصادية. فهناك انحطاط للسياسي الذي يفقد مقوماته في الوقت الذي يتعين إعادة الاعتبار إليه. فالدولة لم تعد ضامنا للانسجام الاجتماعي، بسبب الفوارق والإقصاء. ويرى دوغلاس نورث Douglas NORTH أن الإدارة العمومية المؤهلة والحكومة الجيدة تمثلان مصادر للمزايا التنافسية لدى الأمم. فانعدام شرعية دول الجنوب والشرق يشكل موطن ضعف لا جدال فيه، يسهل ظهور المافيا والميليشيات والسلطات التعسفية. فالحرية والملكية ثمرتان من ثمار الحكومات الناجعة. والمؤسسات المدنية القوية تساعد على التنمية الاقتصادية.

2- ومما لا شك فيه أن الدولة الكيناسية قد دفعت بالآلة بعيدا. فهدف "التلبية" الذي قدمه منظرو التنظيمات (سايمون Simon) قد أخفى في الغالب نقصا في الدّقة. وتأثير التّبعيد على المدى الطويل (أو فرضية باكون BACON وألتس ELTIS) يؤكد على الطابع غير المنتج للنشاط الاقتصادي للدولة. فإذا افترضنا أن القطاع العمومي لا يزيد من القدرة الإنتاجية لبلد ما وأن تنافسية هذا الأخير تتعلق في الأساس بأهمية السكان العاملين في القطاع المنتج، فمن البديهي أن يكون لتزايد الدور والأهمية الاقتصادية للدولة تأثير ضار، أي هبوط

القدرة الإنتاجية والتصديرية الوطنية. ويقوم هذا التحليل على فرضيات ليست دائما مقبولة، كالقول بأن أي نشاط عمومي هو نشاط غير منتج أو أن النشاطات العمومية هي نشاطات داخلية تهمل القدرات الوطنية التصديرية. وتحاول نظريات التنمية من الداخل أن تعيد الاعتبار لتدخلات الدولة. كما يمكننا قياس أهمية الاقتطاعات الإجبارية لكن ليس فوائدها. وتندرج سياسة التسلح ضمن هذا المنطق.

3- تعارض نظرية الخيار العمومي (Public Choice) الفرضيات الاقتصادية المسبقة للمصلحة الجماعية التي تمثلها الدولة. فإذا أدى التنافس في الميدان الاقتصادي إلى وضعية مُثلى، فإنه سيساعد، في المجال السياسي، على ظهور "الاحتكارات الصغيرة" للسلطة. ألا يعبر نشاط الدولة عن طموحات واحتياجات الأمة. إن "خوصصة" السلطات العمومية تحيّد عمل الدولة بشكل دائم دون أن تتدخل التأثيرات التعويضية للسوق الشيء الذي يخلق وضعيات لا رجعة فيها ومضرّة بالنسبة لكامل المجتمع. فالأفضل إذن هو ترك آليات الضبط طويلة المدى التي يمتلكها السوق، تعمل قدر الإمكان بشكل اعتيادي حتى فيما يخص التسلح. ومع أزمة التسلح هناك معارضة مباشرة ضد التقنوقراطية. بل أن قطاع التسلح يعد أحد أسس السلطة التقنوقراطية التي تعطي شرعية للدور السياسي الذي تستأثر به فئة اجتماعية يفترض أنها ذات كفاءة غير أنها لا تهتم سوى بامتيازاتها ومصالحها الفئوية. فالتقنوقراطي يدافع عن مصلحة جماعية هوذاته الذي يحددها. والحال أن التسلح هو ما تشتهر به التقنوقراطية التي تشكوا نواقص خطيرة في التسيير العادي للحياة الاجتماعية. فالتقنوقراطي ليس سيد الانسجام ويشوب تحليله قصر النظر وعدم القدرة على تصور مجتمع الغد هذا الذي لا يدخل ضمن أهدافه الشخصية. فالتقنوقراطية تضعف الإرادة السياسية وتفسدها بفعل طابعها النخبوي والأحادي. والتقنوقراطي يرفض الصراعات باسم كفاءة قابلة للنقاش، فالديمقراطية بالنسبة له مضيعة للوقت. وعندها يطور إستراتيجية السّر التي اتضح إنها غير منتجة في الغالب ويرى فيه المواطنون لعبة مغفلين.

4- تمثل جرائم الاستقطاب حاليا مخاطر معتبرة مثلها مثل انعدام الأمن الاقتصادي الناتج عن سوق غير متوقع ومتباعد. فتحرير التجارة يخلق فرص جديدة أمام الشركات متعددة الجنسية الأمريكية داخل الأسواق الصاعدة في بلدان الشرق. وغالبا ما يكون نمو هذا الاقتصاد الموازي المؤسس على قرارات تقنوقراطية خلفيتها عمولات خفية معتبرة، مسبوقا بأسواق السلاح. وقد قلدها معظم شركات الأشغال الكبرى التي كانت تتطلب علاقة مع الدولة أو السلطات العمومية. فالآثار التي يخلفها الانحراف الكبير على سلطة الدولة وسلطة السوق مازالت غير معروفة بشكل جيد مثلها مثل سوق التسلح. ففي عدة بلدان، تمارس التجمعات المافيوزية نفوذا على السلطة السياسية وتتزود بأدوات رقابة قوية على المجتمع وغزو أسواقا معينة عن طريق استخدام وسائل إجرامية في نظر القانون. فالجريمة المنظمة تتدخل في القنوات التقليدية للتوزيع. والشركات متعددة الجنسية ماهرة في خداع الحكومات حول تسديد ضرائبها بمضاعفة المحاسبات وأسعار التنازلات الداخلية المزيفة والفواتير المزيفة أوفشور"خارج البلاد off-shore". فعلى الحكومة أن لا ترى أن أي شركة هي نزيهة بطبعها حتى في قطاع الأسلحة لان كل شيء يشترى بثمن.

5 - الرأسمالية تنسى المستقبل. إنها تدعو وما إلى فقه الاستهلاك وهو شيء في غاية الخطورة عندما يتعلق الأمر بالسلاح. ففي الرأسمالية الجديدة ذات النشاطات المعتمدة على الأدمغة، تصبح التكنولوجيا العمومية أمرا مركزيا. والتكنولوجيا تذهب حيثما تجد من يستقبلها. وترى الشركات، في المدى البعيد، أنها ستكون في حل من أي التزامات تجاه قواها العاملة على نقيض ما كان موجودا في ترسانات العالم أجمع. فقد تم إلغاء العقد الاجتماعي وسيتسبب ذلك في توترات. فعندما تفقد الأمم حس التضامن وروحه، تفقد أيضا حس الدفاع الوطني.

6 - لقد مارست المصالح التجارية على الدوام دورا مركزيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت الدولة دائما مع الأسواق الحرة والحرية السياسية والديمقراطية والأمن. ومع كونها دائما مع فتح الأسواق الخارجية، ظلت واشنطن مع ذلك مترددة في فتح سوقها الداخلية ذاتها. ففي

العديد من المرات تأتي السياسة الخارجية لتساند مصالح الشركات أو المصالح الخاصة (يونايتد فروت بأمريكا اللاتينية). فشركات السيارات الثلاثة الكبرى قد دفعت مؤخرا بحكومة كلينتون لحد الحرب التجارية مع اليابان. فالدستور يعطي مجلس الشيوخ حق الرقابة على السياسة التجارية الشيء الذي يجعل الشركات تخلق جماعات ضغط دائمة ولا حدود لها. وهكذا يظل ضغط المنافسة دائما قويا بين الشركات الوطنية وفروع الشركات المتعددة الجنسية. لكن كلما رأت الدول العظمى أن مصالحها مهددة تحاول القفز على القواعد التي حددتها المؤسسات الدولية. فمن شأن العولمة جعل الروابط الموجودة بين واشنطن وعالم الأعمال العالمي أكثر تعقيدا. فدور الشركات كعوامل للسياسة الخارجية يتزايد لكن على نقيض الدولة، في خدمة المصالح الخاصة التي لها مصلحة في المجتمع الوطني. وعندها تطرح مسألة تعريف الشركة الأمريكية بغية معرفة أي شركة يمكن لواشنطن أن تساعدها أو تساندها. ففي مجال التسلح، تتدخل الدولة دائما في اختيار المنتجات المصدرة، لكن لرجال الصناعة نفوذ معتبر حتى داخل البنتاغون.

7- ويمكن بشكل وجيز تقديم عدة أسباب لتفسير انتشار المنظمات الدولية. ففرص الصراعات عديدة كما أن الخطر الذري مازال يخيم على الإنسانية. فالمهمة الأولية للمنظمات الدولية هي الحدّ من التوترات. بالإضافة إلى أنه لم يعد بالإمكان حلّ مشكل الاختلالات الاقتصادية على المستوى الوطني. فالتحولات التقنية الكبرى تؤدي إلى تعاون مطّرد، إما لأن التقنيات تطور حجم المعلومة وسرعتها، وإما لأن تكلفة هذه التقنيات هي من الارتفاع بحيث تستلزم علاقات بين الدول، وإما لأن التصنيع العصري يطرح مشاكل معتبرة لا يمكن حلها بمعزل عن تعاون دولي (لاسيما البيئة وتحويل الصناعات العسكرية إلى نشاطات مدنية). فالشركات المتعددة الجنسية تقود إلى إدراك عالمي للاقتصاد. إذا كان القطاع الخاص ينفتح بشكل نهائي على الاقتصاد العالمي، بفعل المنطق الرأسمالي في تركيز الشركات، فإن الدول التي تضطلع بعبء التنمية الاقتصادية في بلدانها، لن تستطيع تجاهل نشاطه. ولذلك

فالمفاوضات الدولية تصبح ضرورية بين البلدان التي يهمّها الأمر لاسيما في قطاع التسلح.

2-2- العولمة عامل من عوامل تفتت الاقتصاديات وصناعات السلاح الوطنية

يرى روبير رايش أن تفتت الاقتصاديات الوطنية لا مفرّ منه حتى ولو كان ثمنه انعدام الأمن وخطر الإفقار. والدولة ليست شركة (كروغمان 1994 KRUGMAN). فلم يعد يوجد اقتصاد أمريكي أو فرنسي لأن العملة والتكنولوجيا والمصانع تعبر الحدود مع قيود تتلاشى تدريجيّا. فمقاومة العولمة أمر تافه سياسيا وغير مرغوب فيه اقتصاديا. فمن المفترض أن الرأسمالية مسالمة ومنتجة للنمو الاقتصادي. ومن المؤكد أن العولمة لن تولد التوحيد ولا المساواة لكنها، على المدى البعيد، ستحسن الظروف المعيشية لكل طبقات المجتمع. فبالنسبة لرايش، لا يمكن مقارنة فعالية الصيغ التجارية، فهي تشجع تكنولوجيات ملائمة للعولمة وتؤدي إلى بروز نخبة يعد وجودها جوهريا بالنسبة لتقدم المجتمع المعاصر وتعيد في نفس مداخيل غالبية السكان إلى مستواها بعد انهيارها خفيف. والعولمة التي تنتج عن الصيغ التجارية تلك، تتجلى في تزايد في المبادلات وصراع من أجل التحكم في الشركات المنافسة وفي انفجار في الاستثمارات المباشرة بالخارج IDE واحتدام في المنافسة. وتتخذ العولمة أشكال عديدة. (جدول1)

جدول 1: أشكال العولمة في قطاع التسلح

أشكال	ميزات
أسواق	الأسواق مدمجة على المستوى العالمي لا نشاطات اقتصادية أخرى غير تلك التي حددت في الأسواق. في مجال التسلح، عولمة الأسواق ضعيفة نسبيا
استراتيجيات الشركات	تقع الشركات في السوق العالمي المتنافس. فهي تبحث عن تحالفات وتقيم قواعد عمل تأخذ في الحسبان واقع التنافس العالمي. ويسمح التعاون بالحصول على تكنولوجيات مكملة ودخول أسواق أجنبية وتقليص دور حياة المنتجات أو يوسع اللجوء إلى الموارد المالية. فشركات السلاح والدول تريد اليوم ترقية هذه الإستراتيجية قصد الحد من تكاليف وتلافي التخلف في السباق التكنولوجي.
سياسة	مع تناقص دور الدول في الحياة الاقتصادية نشهد تدريجيا إحداث هيئات أو منظمات دولية تحدد قواعد السوق العالمي. ويتم التطرق لوضع سلطة مركزية عالمية (أو أوروبية). وفي مجال التسلح يظل السؤال مطروحا.
تمويل	أول موجة عولمة، مالية أساسا، غيرت إلى الأبد مسار التكديس الذي تقوم به الدول. فمع المضاربة وانعدام الضبط وانعدام التنظيم، تدور الأصول المالية خارج الحدود (حركية دولية لرأس المال، دمج واقتناء على المستوى العالمي وعولمة المساهمة في الشركات أو غيرها). يصبح قطاع السلاح معني.
تكنولوجيا	نمو تكنولوجيات الإعلام والاتصال يسمح بازدهار الشبكات الكونية داخل الشركات وفيما بينها. لقد سمح قطاع الدفاع بحماية صناعات وطنية معينة من أجل تحكم في التكنولوجيات التي اعتبرت ذات دور محدد بالنسبة لتكنولوجيات الغد.
ثقافة	تصبح الثقافة استهلاكا في إطار القواعد التي حددتها منظمة التجارة العالمية. والقطاع العسكري يؤثر في التكنولوجيات وثقافة عالم الغد

1- يرى منظرو العولمة الليبراليون أن الحرب تختفي مع الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. فعندما تتنقل المنتجات، فالجنود لا تفعل مثلها (كروي CROWE 1994). فالعولمة تبدو من الآن فصاعدا منتصرة، لكنها تحمل في طياتها بذور أزمة اقتصادية عالمية ذات طبيعة يمكن أن تصبح نُظمية. فبالإضافة

إلى أن إنسان القرن الواحد العشرين سيخضع لمسار التثليث أي الأمركة تحت تسمية "العولمة"، فالشركات الكبرى ستزكي أولوية المصالح الخاصة على الهواجس الجماعية ومحاربة الفوارق والفقر لم تعد هدفا من الأهداف المحددة على الأقل على المدى القصير. فمسارات العولمة المتنافسة والمتكاملة، تثليث وأقلمة، تُبرّر على أساس شعار ليبرالي مهيمن قائم على فرضيات يمكن الاعتراض عليها (رُشد الأفراد والضبط الأمثل للسوق والقضاء التدريجي على الفقر) وتعمل بصعوبة في قطاع التسلح المنطوي على سرّيته وعلى القوة والدفاع. وفي هذه الحالة لا تستلزم العولمة نشر التجديد في العالم أجمع. فضبط السوق المركّز على الروابط الاجتماعية يسهل الذهاب-إياب بين التبادل الاقتصادي والتبادل السياسي الديمقراطي. لكن مارات MARAT كان قد أدان خدعة قانون لوشابليي LE CHAPELIER "ما الذي سنستفيد به من تدميرنا للارستقراطية النبلاء إذا استبدلت بأرستقراطية الأغنياء". فالرأسمالية تنمي الطموح الاستهلاكي دون نهاية حتى في مجال التسلح. فالمنتجون يريدون الإنتاج والعثور على زبائن حتى ولو كانت الحرب ثمنا لذلك. ويبدو أن التحليل الاقتصادي المعاصر يتعامى على روابط السلطة هذه والتي تتجلى في الميادين السياسية والإستراتيجية والثقافية وتحول الظروف الاقتصادية لسير الأسواق تحويلا عميقا. وبالرغم العديد من النظريات التي تعلن عن انحطاط الولايات المتحدة إلا أن هذه الأخيرة تهيمن بشكل لا جدال فيه على هذا المسار. وبعبارة أخرى، إذا لم تكن الدولة الأمريكية تمتلك كل مفاتيح التسيير الاقتصادي لمسار العولمة، فإنها تتوفر على أدوات قوية بما فيه الكفاية من شانها أن تجعل إنجاز هذا المسار على ارض الواقع وكذا نتائجه تتحول لصالحها. والتسلح يشكل عاملا أساسيا من عوامل القوة الأمريكية.

2 - تقوم التحاليل الليبرالية في الغالب بالخلط بين التثليث والعولمة. فأزيد من أربع أخماس التجارة العالمية تنجزه بلدان الثالوث. فعولمة المعايير والأعمال الاقتصادية موجهة إليهم بشكل أولي. فالعولمة هي إذن ليست مرادفا لتنمية معممة ومتضامنة لاقتصاد عالمي يسوده السلم. فليس هناك تجانسا بل تخصيصا: كيمياء وتجهيزات مهنية بألمانيا، طيران وتسلح وخدمات مالية بالولايات

المتحدة الأمريكية، وإلكترونيك يتمتع بشعبية كبيرة في اليابان. فالمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان حول فتح الأسواق معروفة جيدا. وينبغي أن يكون قطاع التسلح معنيا مباشرة بهذه التخصيصات وتصبح الولايات المتحدة القوة العظمى في هذا الميدان. وبما أن القانون الأمريكي يسمح دائما بحماية التكنولوجيات التي لها آثار مباشرة على الدفاع الوطني الأمريكي، فإن مسار العولمة غير المتحكم فيها سيؤدي إلى "أمركة" قطاع التسلح التي تتم باتفاقيات متعددة مع دول أخرى أو بشكل مباشر على مستوى الشركات. فحكومة الولايات المتحدة كانت دائما تفضل الأمركة على العولمة لاسيما في الميدان العسكري.

3- ومع ذلك نحن نشهد عملية أقلمة في الوقت الذي تم فيه وضع قلاع اقتصادية متناقضة مع فكرة السوق العالمي (اتحاد أوروبي، منطقة التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية، مجموعة بلدان آسيا الجنوبية، ASEAN السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR الخ...). والسؤال هو: أليست الأقلمة سوى مرحلة "بيداغوجية" نحو السوق المعمم؟ إن هذه الفرضية تلاقي اعتراضا. فقد تساءل جاكوب فينر (Jacob VINER1950) سنة 1950حول أهمية الاتحادات الجمركية بالنسبة للرفاهية، بالمقارنة مع وضع يسوده التبادل الحر الكوني. وهكذا أبرز خمس حالات في تحليل انصب على بلدين اثنين وعلى منتوج واحد "أ":

- إذا كان البلدان لا ينتجان السلعة، فلن يؤثر الاتحاد بينهما لا على الإنتاج ولا على تبادل السلعة المعنية؛
- إذا كان البلدان هما أحسن منتجين في العالم لهذه السلعة، فليس هناك أي تأثير "تحويل التجارة" بل بالأحرى هناك تأثيرا يتمثل في "خلق تجارة" يكون لصالح البلد الأكثر فعالية من أعضاء الاتحاد الثنائي؛
- إذا ألغى الاتحاد حقا منعيا بين بلدين منتجين لنفس السلعة، فإنه سيحدُث تأثير يتمثل في "خلق تجارة" مهمة بالتأكيد، لكن أقل أهمية من التجارة التي يمكن أن تنتج عن تبادل حر معمم؛

- إذا كان البلدان ينتجان السلعة بشروط اقتصادية أدنى من مما هي عليه في باقي العالم، فالاتحاد سيكون غير مفيد ومضر بما أنه يتسبب في تأثير "تحويل التجارة". وفي هذه الحالة يحدث التخصيص في غياب شروط النجاعة.
- إذا أنتج بلد واحد من بلدان الاتحاد السلعة بطريقة غير ناجعة، فالحماية الاقتصادية ستؤدي إلى "تأثير تحويل التبادل" المضر جدا باقتصاد البلدين.

فالاتحاد الجهوي ليس دائما فعالا في أي مكان وأي زمان. فهو يكتسي أهمية قصوى لحد تُلغى معه حقوق الجمارك المنعية ويكون عدد شركائه معتبرا وتكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بغية تحقيق إعادة هيكلة الاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل. وأهم خلاصات النظرية الاقتصادية هي كالآتي. أولا يكون من مصلحة البلد الذي لا يخضع لتنافس دولي أن ينشأ اتحاد جمركي مع بلد خضع من قبل لذلك التنافس الدولي. ثم أن البلد الحامي الذي يتحالف مع بلد لا ينتج السلع المعنية، سيقوم "بتحويل للتجارة". وفي الأخير، الاندماج تناسبه الاتحادات الجهوية بين الاقتصاديات القابلة لتعويض بعضها البعض، أكثر مما تلائمه الاقتصاديات الوطنية التي تكمل بعضها البعض. وهذه القواعد تنطبق جيدا على القطاع العسكري. فقد بينّت اتفاقيات إنتاج الأسلحة أنه كلما كانت البلدان على درجة متساوية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، كلما كانت التفاهمات بينها ممكنة وناجعة في ذات الوقت. وبعبارة أخرى، يرى أخصائيو الاقتصاد الليبراليون الأمريكان أن الاتحاد الأوروبي يشكل مستوى أمثل من الدرجة الثانية وأنه ليس بالضرورة قابلا للتوافق مع مسار العولمة. وذلك ما تم التحقق منه بالفعل، خاصة في القطاع العسكري حيث تصطدم بعض عمليات شراء أسلحة أمريكية بمصالح المنتجين الأوروبيين الذي يكونون، مع ذلك، أقل نجاعة (وهكذا دواليك). فتفضيل هذا الوضع الأقل أمثلية من الناحية الاقتصادية، قائم على حجج تأخذ في الحسبان مسائل الأمن والقوة. فالمزايا الاقتصادية المقارنة تصطدم بمفهوم"الأضرار المقارنة" لأمن وقوة عملية التسلح. وبعبارة أخرى حتى وإن لم يكن الاتحاد الأوروبي قد بلغ المستوى الأمثل اقتصاديا، فهو مفضل ومختار طبقا لمعايير الدفاع والحكم. فالأقلمة تستجيب لحاجيات الأسواق الكبيرة بما فيه الكفاية،

متفادية مساوئ التنافس المعولم. فالتنافس الدولي قد يكون عديم المعنى إلا داخل فضاء سياسي واقتصادي متجانس.

2-3- العولمة عامل للأمركة بالدعم الفعال لصناعة السلاح:

يرى رايش أن الولايات المتحدة هي موطن التسامح والنزاهة. وبعبارة أخرى، فالعولمة تكون أمريكية أولا تكون. والدولة الأمريكية هي الدولة الحكم عالميا. كما أن تحكم في الإعلام يسمح لنا ببيع التكنولوجيات والمعايير والثقافة. فالإستراتيجية الوطنية للإعلام هي شرط من شروط القوة مثلها مثل الصناعة والجيش. فالتكنولوجيات الإعلامية الجديدة تخلق نظرة جديدة للسياسة الخارجية تكون في صالح الاقتصاد الليبرالي والديمقراطية. أما الشركات الأمريكية متعددة الجنسية فتحتل موقعا جيدا لتسيير الكل. وترغب واشنطن في تعزيز ريادتها في مجال الأعمال والقضايا العالمية عن طريق المنظمات الدولية.

1- إن المتصفح لتاريخ الولايات المتحدة سيجد أنها أعطت الانطباع بأنها كانت تشجع التبادل الحر والسلم. والحال أن هذا موقف لم تثبته الوقائع دائما، بل أن الأمر أبعد من ذلك. ففي حرب الانفصال، كان الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن يدافع عن مصالح القوة الصناعية والمالية للشمال الشرقي الجد حمائي ضد الجنوب الذي كان له إنتاجه الزراعي وكان مساندا للتبادل الحر. لقد كانت هذه الحرب شاهدا على تنمية صناعية رهيبة متوحشة ضمن بحث دائم عن التنافس والاحتكار. فلا جدال في أن الاقتصاد الأمريكي استفاد من الصراعات ومن الإنتاج العسكري. وقد ازدهر المجمع الصناعي-العسكري بكاليفورنيا ابتداء من الثلاثينيات حول كبار رجال صناعة السلاح ثم حظي بمساندة الليبراليين والمثقفين خلال صراعه ضد الفاشيات واليابان والشيوعية. ومن أجل الحفاظ على أكبر قدرة صناعية تسليحية، تم تبني سياسة تظهر العدو"بمثابة شيطان". ومع صادرات الأسلحة التي تسمح في ذات الوقت ببيع الثقافة الأمريكية، استخدمت الولايات المتحدة، عن وعي، المجال العسكري لتوسيع منطقة نفوذها الاستراتيجي والسياسي بل والأخلاقي والأيديولوجي. وفي الأخير كانت الولايات المتحدة تطمح دوما في القوة والكونية. ففي سنة

1933 أكد لودويل داني Ludwell DENNY أن "الأمريكيين لا يشكون في شيء. إنهم على يقين من أنهم الشعب المختار. فنحن نسمي بلدنا **بلد الرّب**، فالأعمال بالنسبة لنا كالدين الذي يمثل قادتنا قساوسته. لقد كنا مستعمرة انجليزية وعما قريب تصبح هذه الأخيرة مستعمرتنا. ليس بالإسم ولكن في الواقع. إننا نستغل من هم أقل ثراء منا...سوف لن نرتكب الخطأ الذي ارتكبته إنجلترا. فنحن حكماء بما فيه الكفاية كي نحاول حكم العالم. إننا سنكتفي بامتلاكه فقط... وأسلحتنا المال والآلات. فماديتنا تساوي ماديته. ولهذا سيكون انتصارنا سهلا وحتميا جيدا". فأفكار كونية الأسواق والمساواة بين الأمم تدخل في اللغة المشتركة للولايات المتحدة لكن ليس في العقول. هذا فضلا عن أن القوة العسكرية الأمريكية كانت دائما مهيمنة على الأقل منذ بداية القرن.

2- يرى كلينتون أن كل أمة هي بمثابة شركة في تنافس داخل السوق العالمي. فأمن البلد يتعلق إذن بقوته الاقتصادية. فأخصائيو الجيواقتصاد يحثون الدول على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية في إطار معولم بغية بناء قوتهم ورفاهيتهم. وهكذا تبدوا العولمة "الرايشية" بعيدة كل البعد عن الواقع. فالأمر لا يتعلق إذن بتحديد فوائد مشتركة تنتج عن التبادل، بل مزايا مختلفة تكيف ظروف مستوى معيشة المواطنين. فبول كروغمان يرى أن المقارنة بالشركة هي مقارنة غير مناسبة. فالاقتصاد الأمريكي ليس تجمعا نهائيا يضم مجموع النشاطات الاقتصادية الوطنية لأنه لا يتوفر على إستراتيجية ملائمة مفروضة على كل مقوم من مقوماته. وفي المقابل، إذا كانت فكرة التنافس بين الدول هي فكرة مثيرة، فهي تذكر أيضا بالقيم الصراعية التي طورتها الحروب. فهاجس التنافسية المتزايد لا مبرر له لأن الدولة تعتقد أنها مجبرة على تبديد موارد لدعم التنافسية الوطنية فتقع في الحمائية والحروب التجارية. فالبحث عن موازين قوى اقتصادية غير ملائم فهي تحيد السياسات الداخلية وتهدد مجمل النظام الاقتصادي الدولي. فالسوق الدولي ليس لعبة مجموعها لاغي.، فإذا كان كروغمان يرى بأنه لا يوجد تنافس بين البلدان حتى وإن كانت هناك منافسات حول الوضع التي تحتله أو القوة التي تمتلكها، فذلك ما لا يراه كلينتون. فهو عندما يقترح

تخفيضا للعجز الفيدرالي، فإنه يفضل اللعب على نعرة الوطنية بوصفه السوق العالمي بالخطر الذي يتهدد مناصب الشغل أو مستقبل الشباب وبالتالي بإثارة ردة فعل جماعية تتمثل في كفاح يكون الخارج هدفا له حتى وإن كانت الولايات المتحدة تقريبا مستقلة عن الخارج بنسبة 90% على الأقل في مجال المنتجات غير المصدرة. فحتى أخصائيو الاقتصاد الليبرالي الأمريكان مثل رايش وماغازينر MAGAZINER نصبوا أنفسهم محامين للسياسة الاقتصادية الأمريكية. فبالنسبة لهم لن يرتفع المستوى المعيشي إلا:

1- إذا ذهب رأس المال والعمل بشكل متزايد نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية لكل عامل،

2- إذا احتفظ البلد بمكانة تكون في مستوى أعلى من مستويات المتنافسين،

3- فصناعة السلاح شرط ضروري لكنها غير كافية لقوة الدولة.

لقد زاد انهيار الإمبراطورية السوفيتية بيل كلينتون عزما على إعادة التأكيد على إيديولوجية التبادل الحر. لكن بجانب هذه التأكيدات، قامت الحكومة الأمريكية بتحويل جيوستراتيجيتها (حاليا عديمة الفعالية بسبب انعدام خصوم ذوي وزن يوازونها في القوة لاسيما النظامية منها) إلى جيواقتصاد. لقد أدت جيوسياسة الحرب الباردة إلى نهاية الاشتراكية وكان مصمموها عسكريين وإستراتيجيين. ويقوم المذهب الجديد على أمن وطني مؤسس على توسيع عصبة ديمقراطيات السوق، فلا بديل عن الولايات المتحدة لقيام علاقات سياسية مستقرة وتجارة حرة. فكلينتون يرى أن الولايات المتحدة تحتفظ بالمسؤولية الأساسية في الرّد، انتقائيا، على الأخطار التي تتهدد المصالح الوطنية بالفعل، ولكن أيضا مصالح حلفائها حتى تتفادى زعزعة العلاقات الدولية. فلابد أن تلعب الاعتبارات التجارية دورا أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما في القرن القادم. فعلى أوساط الأعمال وعلى واشنطن الاتفاق حول مسائل استعمال الرقابات الأحادية الجانب على التصدير لدواعي السياسة الخارجية. فقد خفض كلينتون من عدد المنتجات الخاضعة للرقابة لاسيما في ميادين الاتصالات والإعلام الآلي. والمبادئ هي كالآتي (تنطبق على الميدان

العسكري). أولا، عندما لا يكون هناك احتكار في يد أمريكا، فإن العقوبات ستكون ضد الشركات الأمريكية ويتعين عندئذ التفاوض حول تطبيق عقوبات متعددة الأطراف. ثم، ينبغي تحديد فهم أفضل للتفاعلات الحاصلة بين المصالح التجارية وحقوق الإنسان بما أن العقوبات أحادية الجانب يترتب عنها خسارة للشركات الأمريكية. وفي النهاية، يتعين أن تقوم أوساط الأعمال والإدارة بالتشاور فيما بينها بغية العمل مع الرأي العام والكونغرس حول مسألة الدبلوماسية وتكوين أمريكيين لتمثيل المصالح التجارية الأمريكية بالخارج. وفي الأخير يجب على الدولة أن تبين بوضوح متى تصطدم مصالح الشركات الكبرى مع المصالح التقليدية للولايات المتحدة.

4- لا ينحصر مفهوم الدفاع في مجرد قطاع التسلح. إنه يشمل الهيمنة التكنولوجيـــة. فرغم فكرة انحطـــاط الولايات المتحـــدة، إلا أنها لم تبلغ أبد ما هي عليه الآن من القوة، فهـــي تقود الكوكب في عصر الإعلام. فآل غور Al GORE يرى أن الاقتصاد الكلاسيكي يقوم على تخصيص أمثل لعوامل الإنتاج النادرة، ألا وهي العمل ورأس المال. واقتصاد المستقبل يقوم على عامل غير مادي وبكمية تقريبا غير محدودة، إنها المعلومة. فالطرق السريعة للمعلومات قد ولدت. فهي ستقوم بالإعلام والترفيه والتربية وترقية الديمقراطية وإنقاذ الأرواح وخلق مناصب شغل وتحسين التنافسية لكنها ستشكل أيضا أداة قوة ونفوذ قادرة على أن تحل محل القوة العسكرية. فالحكومة الأمريكية تقترح عولمة الهيكلة القاعدية الوطنية للإعلام (NII) من أجل رسم نظام عالمي جديد يمثل المفتاح الحقيقي للتنمية والقوة. فالاقتصادي الأمريكي يضمن عملية تحوله. فالشركات تستثمر بشكل شامل في تكنولوجيات الإعلام وفي المعايير ومراجع صناعة المعلومات هي في الأساس أمريكية. فالأمريكيون قد حققوا 60% من البحث الإضافي في هذا القطاع مقارنة بالأوروبيين وتقريبا ضعف ما حققه اليابانيون. فتدفقات المعلومات والصفقات المالية ستعيد تحديد العلاقات الدولية. فهي تبشر بنظام متوافق يشتمل على شركات عبر وطنية حقيقية وطنية ومحلية مع أنظمة فرعية للوحدات ذات وظائف أحيانا مختلفة لكن متنافسة. فالولايات المتحدة تأمل في المحافظة على هيمنتها على العالم وعلى القيادة الروحية

للكوكب لاسيما مع ثقافة البوب Pop Culture. فبالتلفزيون والسينما يُؤثر في الشعوب بدل الحكومات. فأزيد من نصف صادرات وواردات الشركات الأمريكية العبر وطنية المتحدة ما هو إلا تحويلات داخلية ضرورية لنشاطات هذه الشركات.

5- يرى داغوزان DAGUZAN أن الولايات المتحدة، قد دخلت الحرب الاقتصادية بعد أن تخلصت من الحرب الباردة. فأولية الاقتصاد في العلاقات الدولية الجديدة شيء مؤكد. فالاقتصاد الأمريكي يتمتع بتفوق تكنولوجي وتصوري معتبر وقوة تأثيره على قواعد اللعبة الدولية ما انفكت تتعزز. وفي غياب النظام، تفرض الولايات المتحدة قواعدها. فالقانون الأمريكي أصبح كونيا والمعايير التقنية تستلهم منه بفعل التأثير الذي يمارسه مفاوضيه. فالحكومة الأمريكية تماس في الأول تأثيرا حاسما على المنظمات الاقتصادية العالمية الأكثر قوة كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو المنظمة العالمية للتجارة. ثم أن الولايات المتحدة تطور مصالح التخابر الاقتصادي لديها منذ أن أكد مدير وكالة الاستخبارات المركزية نهاية الهيمنة الأمريكية على الحواسيب ذات الاستعمال العسكري وعلى نصف الموصلات والأسلحة الذكية والاتصالات. فالسي أي إي CIA ترغب في الاستحواذ على الأسرار الصناعية الأجنبية كما أصبحت مصالح "التخابر المضاد" مقحمة في النشاطات التجارية والصناعية.

6- فالمنظومة الأمريكية لاصطياد العقود الدولية Advocacy Policy تعتمد على مركز أو غرفة عمليات أنشأت بوزارة التجارة سنة 1993. ولا يتمثل دور هذه المنظومة في قيادة مناورة البيع لكن بتسهيل هذه العملية بالتغلب على المشاكل الإدارية بالولايات المتحدة عن طريق توفير دعم معلوماتي وإجرائي. فهي تضمن تنسيق وسائل الدعم الحكومي (تمويلات، خبرات جيوسياسية، تنسيق بين الوزارات). ويستخدم **شبكة المدافعة** التي تضم كفاءات وفاعلين سياسيين وإداريين يقومون بتقفّي أثر أي معلومة مفيدة بالنسبة للنظام الاقتصادي الأمريكي. وهذا النظام متفاعل ذاتيا. فالسفارات والقنصليات تفلّي إعلانات المناقصة تفلية وهي في استماع لرغبات الطالبين. لقد سمحت هذه المنظومة خصوصا بخيار صفقة سيفام SIVAM وفوز شركة راثيون بتغطية

منطقة الأمازون بالرادار (10 مليار فرنك) على حساب طومسن. ثم أن مسؤولية الدولة تكمن في السهر على أن تحظى مصالح الشركات والعمال الأمريكان بمعاملة نزيهة وعلى تجاوز الحواجز غير المنصفة. وتبحث هذه الدبلوماسية عن تأثير فوري. وتكون مرفوقة بخطوات قسرية عن طريق الترهيب (قانون هلمز برتون و أطامو كينيدي ضد الدول المنبوذة) جاعلة من القانون الأمريكي قانونا عالميا. فهي مثلا تمارس ضغطا من أجل إعادة تقييم إجباري للين الياباني والتفاوض المرير حول المبادلات التكنولوجية القطاعية وفتح السوق اليابانية والتوجيه الانتقائي للاستثمارات اليابانية نحو الولايات المتحدة.

فأمريكا ليست فقط قوة عظمى، إنها أيضا طريقة معيشة وتصور خاص للحياة المادية. فالعولمة لذاتها غير موجودة، أنها خدعة لدعم الفكرة الرئيسة التي تتمثل في الإرادة الأمريكية في إعادة رسم الخريطة العالمية على صورتها. فالاقتصاد-العالم هو مسار لخلق الفوارق في العالم. فالضرورة التقنية تقتضي إعادة تهيئة سياسية للكوكب، واليوم يجري تحليل المجتمع الأمريكي، عن خطا، على أنه أول مجتمع عولمي في التاريخ لان تقنياته كونية. وكنموذج عالمي للمعاصرة، ليست الولايات المتحدة إمبريالية إذن. ومع نهاية الإيديولوجيا، المستقبل ليس للمدافع بل للشبكات. فقدوم مجتمع ما بعد الصناعة القائم على صناعة المعلومات سيغير المؤسسات الموروثة عن المجتمع الصناعي. فنهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما ستؤدي إلى ذوبان السياسي في الثقافة الإعلامية العولمية. أنه تصور مجتمع الاتصالات على انه مجتمع شفاف.

خلاصة

لقد كانت للرأسمالية ولأمد هوية تقوم على الخوف من الشيوعية. وبفقدالها خصمها لم يعد للرأسمالية من روح ولم تعد الديمقراطية إيديولوجية توحيدية. فالكل يتبع مصلحته الذاتية. وفي هذا السياق يعيش قطاع التسلح "أزمة". أزمة في الطلب أولا أمام سوق منكمش. ثم أزمة في الهوية الوطنية أمام مسار العولمة الذي يقود إلى التفكير في كل التعاونات والمبادلات الاقتصادية الممكنة؛ وأزمة تكنولوجية أمام قطاع مدني أكثر مرونة وأقل غلاء وأكثر فعالية. فالحرب ليست الهاجس الأساسي لمجتمعات اليوم لكنها تهديدا متكررا. فإذا كان التسلح نشاطا اقتصاديا، فإنه قبل كل شيء استجابة لطلب دفاع وحماية. والرمي بهذا القطاع في مجرد القسر الاقتصادي، هو الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية، رغم ما تتسبب فيه من فوارق اقتصادية، هي عامل من عوامل السلام. والحال أن التاريخ كذّب دائما هذه الفرضية.

الفصل السابع

مستقبل الدفاع الأوروبي

لقد كانت اقتراحات إنشاء دفاع مشترك حاضرة منذ بداية مسار بناء أوروبا لكن مشروع المجموعة الدفاعية الأوروبية رفضته فرنسا سنة 1954. فعندما انخرطت ألمانيا الفدرالية في الناتو المؤسس على الهيمنة وضمان الولايات المتحدة للردع النووي، فحتى فكرة اتحاد دفاع أوروبي أصبحت من قبيل الطوباوية لاسيما من منظور الصراع بين البلدان الغربية وحلف وارسو. وحول الناتو الذي يمثل اللحمة الأساسية للتضامن العسكري الأوروبي، تطورت حينها أشكال دفاعية غير متجانسة. ورغم التطورات المعتبرة للتكتيك العسكري للحرب الباردة، التي تندرج على المدى الطويل في وقائع تاريخية قليلة الأهمية، فإن هذا المُعطى وإلى غاية حلّ حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي، لم يتطور إلا قليلا. ومع أهمية تكاليف نزع السلاح وتوحيد ألمانيا ومغادرة القوات الأمريكية لها، أصبح التعاون في مجال الدفاع من جديد في عداد الممكن والمأمول وأحيانا المحبذ. لكن خلال 1990 مازالت استراتيجيات الدفاع الأوربي غير متوافقة. فإذا كانت فرنسا منذ أمد طويل قد اختارت طريق الاستقلالية الجزئية مع تطوير مشاريع وطنية لاسيما النووية منها والانتماء للميثاق الأطلنطي، فألمانيا لم تكن تريد أن تندرج ضمن إستراتيجية مشابهة لاسيما وأنها كانت تأمل أن تعامل كالندّ للندّ في ميدان التكنولوجيا العسكرية المتطورة. وهكذا اصطدمت المباحثات الخاصة بالعتاد موحد النمط والقابل للتطبيق في كل استراتيجيات الدول الأوروبية بالمصالح الإستراتيجية والعسكرية والصناعية للدول. ففي حالة الاختيار بين رافال (Rafale) وطائرة إيافا (EFA)، فضلت فرنسا صناعتها ذاتها في حين دخل البريطانيون في مشروع مستقل عن الولايات المتحدة معبرين بذلك عن رغبة في استقلال أكبر في ميدان العتاد والتجهيزات العسكرية ووعي بالمصالح الاقتصادية الوطنية. فإذا كان اتحاد أوروبا الغربية (UEO) قد طرح نفسه في وقت ما كركيزة جهوية للناتو، فإن رد فعل الدول تجاه الصراعات في البلقان يظهر صعوبة قصوى في تبني موقف مشترك بالنظر لوزن التاريخ والتردد الإستراتيجيين الوطنيين في الحدّ من درجة حريتهم. والحال

أنه لا توجد دولة قوية لا تتوفر على جيشها الخاص بها. وأوروبا ليست دولة ولا يمكنها أن تكون كذلك إلا إذا توحدت جيوشها في جيش واحد. والحال أن السياسات الدفاعية هي على درجة من الاختلاف والتغاير بحيث ستظل أوروبا أولا وقبل كل شيء مجموعة اقتصادية ذات أداء لكنها لم تعط لنفسها الوسائل اللازمة لسياسة دفاعية مشتركة ومستقلة عن القوة العسكرية المهيمنة في بداية هذا القرن الواحد والعشرين. وهذا السبب يعزى جزئيا بقاء أوروبا "قزما" سياسيا في حين تعبر مركباتها أحيانا عن نزعات معينة للقوة والنفوذ.

فالدفاع الأوروبي يضع في حيز التنفيذ اعتبارات اقتصادية مهمة، أتضح أحيانا أنها حاسمة في الخيارات الوطنية. ومع انخفاض التهديدات التي تقوم خصوصا على استراتيجيات الردع بالرعب وضمن سياق يتميز بعجز في الميزانيات، تبحث الدول عن تقليص المجهود العسكري إما عن طريق التخفيض في الميزانيات المطابقة له وإما عن طريق إعداد اتفاقيات صناعية ودفاعية مع دول الاتحاد. وكنتيجة لذلك يتزايد اهتمام الحكومات بدفاع أوروبي مشترك، يكون مبدئيا أدنى تكلفة من مجموع النفقات العسكرية الوطنية الضرورية. لكن القوى الاقتصادية الوطنية (رجال صناعة، موظفين مناطق "معسكرة") للدفاع تبحث عن الاحتفاظ بنشاطاتها بل وتطويرها. وفي هذه الظروف تكون مساندتها مرهونة بما يمكن أن تجنيه من مزايا على المدى القصير أو البعيد. وبالتالي تبدي الصناعات التي تحتل موقعا ضعيفا ضمن المنافسة الدولية أو الأوروبية مقاومة شديدة تؤخر أوربما تفشل مجرد فكرة إنشاء مجتمع أوروبي للدفاع. وتطبق نظرية الخيارات العمومية تطبيقا واسعا في إطار هذا القرار السياسي ذي الأهمية الإستراتيجية لكن أيضا الاقتصادية والتكنولوجية الأساسية بالنسبة لمصير المجتمع الأوروبي. ومع ذلك لا بد لأوروبا أن تتجه تدريجيا نحو اقتصاد في القوى وترشيد في المعدات والمقتنيات العسكرية مع تفادي أن تؤدي القواعد المترتبة عن حلول وسطية مؤلمة إلى وقوع فائض في إنتاج العتاد أو استخدام أسلحة غير ملائمة نسبيا للأهداف المحددة من قبل كل دولة من دول الاتحاد.

وتندرج إستراتيجيات الدول من الآن فصاعدا ضمن سياق عولمة متزايدة وبالتالي أصبح الإطار الأوروبي أكثر فأكثر ملاءمة للاعتبارات الإستراتيجية الحالية فضلا عن أنه لم يعد من المستحيل التغلب على المشاكل العملياتية. ويتعين إذن التساؤل حول أسس اتحاد أوروبي للدفاع وإنتاج القوة العسكرية ودراسات تكاليف العتاد وشراءه كما يتعين التطرق للتداعيات السياسية المترتبة عن إحداث هذه المؤسسة.

1- أهمية الاتحاد الأوروبي للدفاع:

يمثل الاتحاد الأوروبي للدفاع بديلا كاملا أو جزئيا عن دفاع كل بلد من البلدان الأوروبية على حدة وهو قائم على قراءة جديدة للمخاطر التي تتهدد كل دولة وعلى تقليص ضروري في الميزانيات. وبخصوص الخيارات الاقتصادية، لابد من اتخاذ عدة قرارات بالنظر للضغوط الإستراتيجية. فالتخفيض من الميزانيات الوطنية يفترض إما البحث عن اقتصاديات الحجم (التي تساعد على وجود قيود جديدة وتبعات في مجال الأمن) وإما قبول تخفيض القوات الوطنية لصالح الهيمنة الأمريكية. فالاتحاد الأوروبي للدفاع يمثل حلا هاما كان قد عرف بعض التطورات وهو يفترض إعداد معايير لتقاسم التكاليف.

1-1- الاتحاد الأوروبي للدفاع هدف معقد:

لقد مارست ضغوط الميزانية دوما تأثيرا على الخيارات الإستراتيجية. وهكذا يشكو المجهود العسكري من تأثير "يو- يو" المتمثل في زيادات معتبرة متبوعة بتخفيضات مهمة نسبيا. ومع قرار الحكومة الأمريكية القاضي برفع نفقاتها العسكرية تدريجيا، من المحتمل أن تتبنى أوروبا سياسة "حذوية" وذلك بعد سنوات عديدة من التخفيض التدريجي في ميزانيات الدفاع. فإذا كان هناك ضغطٌ حقيقي مورس لتطوير فوائد السلم الشهيرة وانصبت تخفيضات الميزانية على البرامج التجهيزية الكاملة، فالعودة للنمو جعلت من خيارات الدول في أشكال جديدة للدفاع والنفوذ خاصة فيما يتعلق بالحروب داخل الدول،

خيارات رخوة تعوزها الصلابة. مع ذلك يجب عدم نسيان المخاطر الجديدة المستقبلية كالإرهاب، والتي من شأنها الدفع نحو إعادة النظر في عملية نزع السلاح.

ومع أشكال التهديد الجديدة المترتبة عن نهاية الحرب الباردة، من الصعب تحديد الأسلحة اللازمة لمواجهتها بالنظر إلى "تأثيرات الإرث" (وجوب الاحتفاظ بالعتاد عند عدم التأكد من فقدانه لقيمته التقنية) و"آثار العطالة" اللصيقة على المدى البعيد بخيارات البحث والالتزامات بخصوص تطوير العتاد. واليوم أصبح من الصعب قياس مخاطر الصراعات في أوروبا ومن الضروري عندئذ البحث عن قدرات حركية ومرونة جديدتين من أجل مواجهة التهديدات الإستراتيجية الجديدة. فأوروبا ليست قادرة على التأثير على كامل مسارح النشاط في العالم لأنها لا تتوفر على وسائل النقل (جوا وبحرا) اللازمة لانتشار سريع للقوات المدرعة. ويبقى هذا "العوز" النسبي للقوات العسكرية الأوروبية مقلقا في حين أن الاتحاد هو وحده القادر على توفير الوسائل اللازمة لتطوير دفاع مشترك فعال. فالتبعية حيال الولايات المتحدة تفترض الاستجابة لشرطين. أولا لابد على الولايات المتحدة من مواصلة تحمل عبء قوات التدخل في العالم. والحال أن القوات الأمريكية المتمركزة بالخارج في تتناقص. ثم يجب قبول التبعية وذلك ليس صعبا بالنسبة لبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ أما بالنسبة لفرنسا فمن المستحيل قبوله سياسيا. لكن في الوقت الذي تبدو فيه نجاعة الدفاع الوطني في بلد أوروبي في تناقص متزايد، تتضاءل أهمية الحماية الأمريكية بالنظر لانهيار الاتحاد السوفيتي. كما لا يمكن للاتحاد الأوروبي بتاتا أخذ طريق الحيادية بالنظر لالتزاماته مع الناتو خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الآلية لكل عضو تعرض لعدوان. فرغم تمزقها التاريخي، توشك أوروبا على قبول دفاع مشترك رغم التردد الوطني. فمنذ اتفاقيات ماستريشت، طورت مفوضية المجموعة الأوروبية نشاطها في مجال الدفاع.

1-2- الوضع الحالي للتعاون العسكري الأوروبي:

التعاون العسكري الأوروبي، الذي تم توسيعه ليشمل مجمل القارة، قد يأخذ أشكالا متعددة مثل الإخطار عن تحرك الجيوش وتبادل الموظفين العسكريين والتحالفات ومراكز التحكم العسكرية المتكاملة وقرارات الشراء المشترك والتجهيزات موحدة النمط أو إحداث هياكل قاعدية مشتركة. وقد سبق أن وجدت أشكال التعاون هذه أوروبا التي تعرف انتشار حقيقيا للمنظمات الأمنية. وهكذا تنتمي الدول لعدة تحالفات. فإذا كان الاتحاد الأوروبي ينسق السياسة الخارجية، فهولا يمارس مع ذلك سوى نفوذا محدودا في مجال الدفاع، والمستفيد الأساسي هو الناتو. فحسب اتفاقية الاتحاد الأوروبي، تقترح دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للدفاع تكوين هوية أوروبية للأمن والدفاع. لكن اتحاد أوربا الغربية يريد أن تكون له أهمية خاصة عن طريق تعزيز الركيزة الأوروبية للتحالف الأطلنطي، لكنه لم يستطع حتى الآن تحقيق أهدافه. كما توسع دوره العملياتي مع وجود تعاون وثيق خاصة في مجالات الإمداد والنقل والتكوين والمراقبة الإستراتيجية والوحدات التابعة مباشرة للاتحاد الأوروبي للدفاع أو إحداث خلية تخطيط. ولكن في الواقع ظلت السيادة الوطنية في مجال الدفاع مُحددة وحاسمة مع حياد ايرلندا وفنلندا والسويد والنمسا والوضع الأساسي الخاص بالقوى النووية والاتفاقات الثنائية للمساعدة العسكرية أو الاستثناء الدنمركي. فالاتحاد الأوروبي للدفاع يعيش ثنائية دائمة فهو في تبعية للناتو على المستوى العملياتي وللاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي.

كما تلعب منظمة التعاون والأمن الأوروبي التي تضم معظم الدول الأوروبية كأعضاء فيها، دورا متزايدا. أما مجلس التعاون للشمال الأطلنطي الذي يعد هيئة استشارية وتعاونية أُنشأت سنة 1991 فقد أسس لعلاقات بين أعضاء الناتو و البلدان المحايدة المراقبة داخل الاتحاد الأوروبي للدفاع وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان الأعضاء في...... ومقدونيا وألبانيا وسلوفينيا. لقد أصبح الناتو يركز على تسيير الأزمات.

أما الشراكة من أجل السلام وهي هيكلة تعاقدية وضعت تحت سلطة المجلس الأطلنطي فتقترح الشفافية في المخططات والميزانيات الوطنية للدفاع وراقبتها الديمقراطية وتطوير علاقات تعاون عسكري مع الناتو لاسيما بالنسبة لنشاطات التخطيط والتمارين المشتركة والتكوين والحفاظ على الوسائل الضرورية للعمليات التي تجرى تحت سلطة الأمم المتحدة و/أو مسؤولية منظمة التعاون والأمن بأوروبا. فقد كان هناك تعبير واضح عن البحث عن مذهب دفاعي مشترك وعن قابلية تساوق عملياتي للقوات.

لقد أصبح التعاون العسكري في أوروبا عادة ضمن العادات الأمنية الجديدة. فالتدريبات المشتركة التي تجريها الجيوش الألمانية والبريطانية والإيطالية على الترنادو Tornado أصبحت شائعة. فحتى وإن ألحت منظومة التحكم المدمجة على الهيمنة الأمريكية، فهناك تبادل كبير للمعلومات والمبادئ داخل الناتو. وهكذا تعمل طائرات الأواكس معا في 13 دولة من دول الناتو، أما بريطانيا وفرنسا فتنشطان بشكل منفصل. وهناك محاولات لتوحيد الأنماط والمعايير وقابلية التساوق العملياتي للإجراءات والتجهيزات. وتبحث مجموعة البرنامج الأوروبي المستقل GPEI عن القيام بتنسيق مقتنيات الدفاع. والمشكل هو أن كل دولة تأمل أن يكون شركاءها معنيين بالمصلحة الجماعية، لكنها تأمل أن تتوفر لنفسها على حرية كبيرة في العمل. وتبقى القوات الأوروبية (يعتمد أزيد من 70% منها على فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا) في مجموعها أدنى من قوات الولايات المتحدة. فاتحاد أوروبا الغربية يمثل قوة عسكرية هائلة لكن الولايات المتحدة تأمل في الاحتفاظ بتفوقها على الأمن الأوروبي وذلك عائق كبير يواجهه اتحاد أوروبا الغربية.

1-3- تقاسم تكاليف تحالف أوروبي:

إذا كان هناك تحالف يضم عدد من الدول **ن** في مواجهة مجموع مخاطر مشتركة، لكن مخاطر نوعية أيضا (داخلية وخارجية) ويتمتع باستقلالية كبيرة في قراراه بخصوص القوات الوطنية للدفاع. في هذه الحالة:

- في كل بلد (**ب**) يمكن للقوات العسكريـــة (**ق**) أن تمنح حماية مشـــتركة (**ح م**) أو/ وحماية وطنية نوعية (**ح ون**)؛
- تحدد النفقـــات العسكريـــة (**ن ع**) تكلفة إنتاج نموذجي الدفاع (**ح م**) و(**ح م ن**)؛
- والإنتاج الوطني (**أو**) فعادة ما يخصص للنفقات العسكرية (**ن ع**) على حساب النفقات المدنية (**ن م**)؛
- يتعلق الأمن الوطني (**أو**) بالتهديدات (**ته**) وبالقوات الوطنية (**حم**) وبمجموع القوات الحليفة (**ح م ن**)؛ للرد على التهديدات المشتركة؛
- وفي الأخير يتعلق رفاه كل دولة بالأمن والنفقات المدنية (**ن م**) وبالسكان **سك**. ويمكن تلخيص هذه العلاقات الخمس في ما يلي:

ق ب = حم + حون

نق = نق (حم، حون)

إو= نع + نم

أو= أو(ق ح، ...ج ون ق وته)

فالتخفيض من التهديدات يزيد من الأمن ويقلص الفائدة الهامشية للقوات المسلحة ويخفض من النفقات العسكرية. لكن حجم القوات المعادية يخضع للقرارات الحلفاء. وتبين نماذج السباق نحو التسلح أن الزيادة المقارنة في النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى وضع أسوأ بالنسبة للتحالف. فعلى البلدان المتحالفة (**ب م**) أن تقرر بخصوص القوات (**ق و**) والنفقات العسكرية (**ن ع**) وبالتالي وبشكل غير مباشر النفقات المدنية (**ن م**). فالتفاعلات يمكن أن تكون من النوع غير المتعاون لناشكورنو NASH-COURNOT -كل بلد يعتبر موقف الحلفاء كمعطى – أو تكون من النموذج التعاوني لندال LINDAHL- وتختار الدول بشكل مشترك القوات (والتكاليف اللصيقة بها) التي توضع تحت تصرف التحالف. وهذان المسلكان يفترضان تموينات خاصة (قوات وطنية) بدل الجماعية (قوات متحالفة).

- إن نفقات الدفاع في بلد ما يستفيد منها حلفاؤه. فمع التدويل internationalisation والتفرع نحو الخارج externalité الهادفين للزيادة من النفقات والفوائد المرافقة، تتقاسم البلدان عبء الدفاع.

- يندرج إنتاج السلطة العسكرية في الحقل النظري للاحتكار الطبيعي. فالاتحاد لا يقود إلى مجرد عمية جمع بل يتسبب في إحداث اقتصاديات حجم معتبرة بمساعدته على التخفيض من التكاليف وتوحيد الأنماط وقابلية التساوق العملياتي. ويفترض تحقيق هذه الميزة على المستوى الأوروبي وضع قوات أوروبية مشتركة (إن لم نقل وحيدة).

- تمتلك المصالح المسلحة احتكار استعمال العنف العسكري. والدول هي في حالة احتكار للشراء بما أن الصادرات العسكرية هي أيضا موضع رقابة واتفاقيات وحكومية.

فالقسط الذي تختاره كل دولة من إجمالي الناتج الداخلي في مجال الدفاع يخضع لأسعار القوات المسلحة والسكان والتحالفات ومدى التهديدات. فإذا اتبع أعضاء التحالف من طراز (إتحاد أوروبا الغربية) مسلكا من طراز ناشكورنو، فذلك سيؤدي إلى رفع معتبر في النفقات العسكرية، مقارنة بمسلك تعاوني ذي مستوى أمني مماثل. وفي المقابل أكد ماك غير Mc GUIRE وغروث GROTH على صعوبة إبراز نتائج ذات معنى تتمخض عن التخفيض من التكاليف المترتبة عن اتفاقيات التعاون. فالآليات غير المتعاونة تساعد على ترابط corrélation سلبي بين النفقات العسكرية للحلفاء، يقوم بعضها بتعويض التغييرات التي يجريها شريك أو عدة شركاء؛ في حين أن الآليات التعاونية تفترض نقيض ذلك. أي أن الحلفاء يقومون بتعديل نفقاتهم معا. ويبدو أن تطبيق الآليات غير التعاونية هي القاعدة (مردوك MURDOCH وساندلر SANDLER 1990) ومخصصات نفقات الناتو كانت دائمة أدنى من المثلى حتى وإن لم تمارس آية دولة وضع "المسافر الخفي" في الناتو (هيلتون HILTON و فو VU 1991). لقد بيّن أولسن OLSON وزيكوسير ZECKAUSER)

1996)، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، أن الدول الأوروبية كانت أكثر تحملا للأعباء من الدول الأخرى التي تتخذ عندئذ موقف "المسافر الخفي". إذن يشكل الدفاع ملكا عموميا بميزاته المتمثلة في عدم المنافسة وعدم الإقصاء لاسيما في الميدان النووي. وقد أعطت التحاليل الاقتصادية القياسية لبالمر PALMER وسوشات SOUCHET (1994) النتائج التالية. أولا أن الانتماء لعدة تحالفات لن يغير في الحقيقة من السلوك الأمني لأي دولة. ثم إذا كان لحلفاء القوة العظمى، في المرحلة قبل النووية، نفقات عسكرية معتبرة ومتكاملة، فأن النووي غير هذا التأثير مقترحا ظهور"المسافر الخفي" وتخفيضا في مجهودات الوطنية وبروز مصطلح الأملاك الجماعية الدولية (براور BRAUER 1999). وفي الأخير، كان من تأثير النووي أن خفّض من نفقات القوى الصغيرة على حساب نفقات القوى العظمى.

ويرى كل من كانّا KHANNA وساندلر (1996) أن الامتياز الذي تمتعت به دول الناتو الصغيرة قد انتهى ابتداء من سنة 1967. فالفوائد (التي تم حسابها عن طريق المؤشرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي وحماية الحدود المتعرضة للخطر والسكان) تتقارب التكاليف، الشيء الذي يعني مستوى ضعيف أدنى من الأمثل. وقد خلصا إلى أنه ليس من الضروري الزيادة في مستوى التعاون بين حلفاء الناتو. وذلك يعني في إطار هذه الشبه أمثلية أن اتحاد الدفاع الأوروبي ليس حقا ضروريا. فتشكيل اتحاد الدفاع الأوروبي يمكنه أن يزيد مثلما يقلص من رفاهية أوروبا وفق الاستجابات الإستراتيجية التي يسبب فيها داخل منطقة نشاطه وخارجها.

ويرى أونيل ONEAL (1990) أن التعاون داخل اتحاد بلدان أوروبا الغربية ظل وإلى غاية 1990 أضعف مما هو عليه داخل الناتو، لكن الأعباء الوطنية الدفاعية عرفت تغيرا أقل. ولنفرض أن وجود اتحاد دفاعي أوروبي لن يغير من منحنى الطلب، فإنه يمارس مع ذلك تأثيرا على الأسعار عن طريق تحسين تسيير الأفراد وخيارات العتاد. لكن اتحاد الدفاع الأوروبي هو مقدمة

لانسحاب الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى تخفيضات معتبرة للمساهمة المالية التي تمنحها الولايات المتحدة، أي ما يقارب ثلث التزاماها الحالية في الناتو. الشيء الذي يمكن أن يقود إلى الإبقاء على النفقات العسكرية الراهنة كما هي وذلك كثمن للاستقلال عن أمريكا. لقد بيّن أيانيان AYANIAN (1992) أنه رغم خطر السلوكيات من نموذج "المسافر الخفي"، فإن وجود الناتو له تأثيرات خارجية إيجابية بالنسبة للولايات المتحدة وكذلك بالنسبة لأوروبا. ويرى جونسJONES (1992) أن التحالف يخفض تكاليف ميكانيزمات ضبط المساعدة المتبادلة، بما أنه يحارب الإفراط البيروقراطي الذي خلقته الدول. وينبغي مع ذلك تدقيق هذا التحليل، لأن التحالف نفسه يفرز تكاليفا بيروقراطية مطردة. ومما لا جدال فيه اليوم أن النفقات العسكرية للبلدان الأوروبية قد تقلصت وأن البلدان الصغيرة اضطرت للزيادة في نفقاها العسكرية أو الإبقاء عليها كما هي وذلك ما أدى إلى اختفاء سلوك " المسافر الخفي" تدريجيا.

2- خيارات العتاد:

يصطدم ترشيد الإنتاج والشراء بمشاكل إعلام وارتياب عويصة لاسيما فيما يتعلق بالخصائص الدقيقة (لأي الأسلحة نحتاج؟) وبالجدوى التكنولوجية والشروط الاقتصادية (تكلفة وزمن) والاستجابات الإستراتيجية والتكتيكية الملائمة للتهديدات. فأوروبا لم تكن متضامنة في مجال إنتاج السلاح، وإذا كان هناك سوق سلاح معتبر بين البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فالسوق داخل الاتحاد يبقى غير كاف رغم تزايده. والكتابات التي تناولت البيع كتابات مهمة. فهي توضح الضغوط الاقتصادية للشراء وأهمية إجراءات الخيارات والطبيعة الخاصة للسوق الصناعي للتسلح.

2-1- القيود الاقتصادية للشراء:

إن خيارات التسلح تتم في الغالب انطلاقا من معلومات مردّها رهان اقتصادي وعسكري. وعموما يتم حساب متوسط أسعار التكلفة الثابتة على

أساس هذه القاعدة غير المؤكدة وباستثناء إجراء الأسعار المحددة، يُحدّدُ هامش ربح للشركات المعنية. والتكاليف المفرطة عديدة ومعتبرة (تصل أحيانا 4 أضعاف التكلفة الأولية) بسبب ضعف محفزات تخفيض التكاليف والتعييرات التي تطرأ على المشروع من فترة لأخرى والتحسينات الضرورية التي لم تتم برمجتها.

– كما أن هناك نفور كبير من المخاطر بالنظر لهذه العمليات غير المأمونة والتي من شأنها أن تعرض مجمل الأصول المالية للشركة للخطر. فوزارة الدفاع حيادية من وجهة النظر المتعلقة بالمخاطرة لكن عليها أن تتكفل بها بالنظر لمستلزمات الدفاع الوطني التي لا ترغب الشركات أن تتحملها. فمن الضروري إذن إيجاد حلّ وسط بين المخاطرة القصوى التي تتحملها الدولة وبين المسؤولية الاقتصادية-تكنولوجية للشركة للحيلولة دون تبديد المال العمومي من أجل مصالح خاصة. وإعادة التفاوض أمر شائع بالنظر لتغير التكنولوجيا وتغير التهديدات. فمن الصعب قبول إجراء الأسعار المحدّدة لأنها قد تقود بالشركة للإفلاس بالنظر للاستثمارات المرتفعة في البداية وللمخاطر الاقتصادية المتمثلة في فقدان القيمة التقنية للعتاد وتكاليف البحث. كما أنه من غير الممكن ترك وزارة الدفاع في حالة ترقب بخصوص إنجاز سلاح يُرى على أنه جوهري بالنسبة للأمن الوطني. والحال أن نظرية "الخيار العمومي" تنطبق على هذا القطاع الاقتصادي بمرور إطارات الوظيف العمومي إلى الشركات الخاصة وهكذا دواليك. لكن يمكن الحد من نفور شركات السلاح من المخاطرة عن طريق نظام شبيه بنظام التأمينات من طراز: ربح إضافي-خسارة إضافية.

– ويميز الانتقاء المعاكس وضعا تتوفر الدولة فيه على امتياز امتلاك المعلومات حول متغير خارجي أي أن الدولة لا تتحكم فيه بشكل مباشر. والولايات المتحدة تتوفر في الغالب على هذه الميزة.

– أما المخاطرة المعنوية فتحدث إذا لم يراع الموكل نشاط الوكيل. في هذه الحالة يمكن أن تكون مصالح "الشريكين" متناقضة. وهكذا ليس من

الممكن دائما خضوع فائدة إنتاج رجل الصناعة لرقابة وزارة الدفاع. وفي نظام الأسعار المحددة وإذا لم يتم تسيير النوعية بسهولة (فالأداء في الظروف القتالية ليس دائما موضع تحليل دقيق) هناك ما يحث الشركة على الحد من التكاليف على حساب النوعية والجودة. فهل يمكن للشركة ممارسة الغش على مستوى النوعية أو على مستوى التكاليف في التعبير عن مزاياها المثلى؟ فأدنى مزايد (يسمى أيضا المزايد صاحب أكبر عطاء) هو ليس بالضرورة المُنتج الذي ينتج بأدنى التكاليف لأنه قد يكون ببساطة جاهلا بصعوبات المشروع أو معتقدا أن وزارة الدفاع ستعوضه عن التكاليف المفرطة المحددة. وعلى النقيض يبدو السعر أحيانا كإشارة عن الجودة. وفي هذه الظروف يصبح من الضروري وضع إجراءات إعلامية بغية الحد من المبالغة والإفراط.

- يمكن استخراج ريع الإعلام من العقود ذات الأسعار المحددة. فالبحث عن العقود المثلى يطرح دائما مشكل طبيعة ومدى المعلومة (تيرول TIROLE ولافون LAFFONT 1986). وبهدف منع مالكي المعلومة من استغلال وضعهم المتميز على حساب الرفاهية الجماعية، لابد من تغيير كيفيات التبادل. وهكذا يتم إبعاد الاقتصاد عن وضعية المنافسة الكاملة. وعندها يتعين اللجوء لعقود مثلى من الدرجة الثانية. ويتعلق الأمر بحث المستفيد من ريع المعلومات على عدم استغلالها لأغراضه الخاصة. ولهذه الغاية لابد من إعداد عقوبات كافية لجعله ينفر من المخاطرة.

فمن المغري بناء إجراءات راشدة ومرصّنة لأخذ القرار غير أن ذلك من قبيل الأوهام.

2-2- عملية الشراء:

إن هذه الإجراءات في أوروبا تتغير بشكل جوهري في الزمن والفضاء (دي شيكو De CECCO وبيانتا PIANTA 1992). فبعد مرحلة دعمت فيها المملكة المتحدة صناعة السلاح الوطنية، ها هي تنتهج مقاربة أكثر ليبرالية باللجوء إلى الأسواق الدولية. وفي المقابل كانت المندوبية العامة للتسلح في

فرنسا تسعى لتبني سياسة صناعية حقيقية جهوية وتكنولوجية مع علاقات مهمة مع الخارج. واليوم يلاقي هذا الإجراء اعتراضا حتى وإن ظل في مجمل الأمر هو الغالب. فمع الخوصصة لا تتدخل وزارة الدفاع لمساندة التكنولوجيات العسكرية الوطنية مهما كلف الأمر باستثناء المجال النووي. والسؤال هو: هل تستجيب صناعات السلاح بشكل فعال لاحتياجات الدفاع العصري وهل هي غير مُكلفة؟ فبالرغم من التصريحات السياسية وصلاحية الاحتكارات الوطنية المشكوك فيها، مازالت نشاطات معهد التدبير الحكومي السياسي والاقتصادي (IPEG) غير حاسمة. فهي تصطدم بمحكّات عدّة مثل قبول إنتاج أسلحة قابلة لتوحيد النمط وذات تساوق عملياتي ترضي العسكريين وترشيد البحث والتطوير وقدرة الإنتاج والإبقاء على الأشكال التنافسية وترقية الهياكل القادرة على التحكم في التكاليف والنوعية. والبديل عن وكالة أوروبية هو سوق مشترك قائم على العرض والطلب مع أسعار ثابتة بالنسبة للعقود وإعداد معايير لمكافحة التهديد الاحتكاري الذي قد تمارسه الواردات الأمريكية. هذا الوضع ليس دائما مقبولا من الناحية السياسية ويطرح مشاكل المساواة وجماعات الضغط.

2-3- السوق الصناعي للدفاع:

إن صناعة السلاح تشكو الآن مشاكل عديدة تخص فائض الإنتاج وإنشاء نماذج دولية مشتركة والسيادة على المدى البعيد نسبيا والتمثيل الوطني للقوة العسكرية.

– فالإنتاج المفرط يتميز بالأهمية المفرطة التي توليها المؤسسات لجانب العرض في سوق منظم جزئيا. لقد تكلمنا عن صادرات مفقرة كي نصف إنجاز عمليات تصدير أسلحة معينة بأسعار بخسة مقارنة بالتكاليف المجندة. ونحن نشهد مع تخفيض النفقات العسكرية إغلاق بعض الأسواق وتدويل الإنتاج (هيبرت HEBERT 1995). الشيء الذي يؤدي إلى الزيادة في سعر الوحدة للعتاد (لاسيما في غياب اقتصاديات الحجم) وإلى البحث عن عتادات جديدة تساعد على جعل المنتجات الموجودة تفقد قيمتها التقنية قصد إنعاش السوق الصناعي

للدفاع. فقد أعيدت هيكلة شركات السلاح مع حركات تركيز وطنية ودولية وتعاونات دولية وإنشاء الفروع بالخارج وعملية "إضفاء الحضارة" على الإنتاج وتطبيق البحث والتطوير المدني. والبديل هو الاستيراد من الولايات المتحدة لكن على الأوروبيين أن يحتموا من احتكار الأمريكيين للأسعار.

- إن وضع نماذج دولية للتسلح يعدُّ عاملا مهما بالنسبة للإتحاد الدفاعي الأوروبي مع ازدهار اقتصاديات الحجم وتزايد الفوائد بفعل التعاون والتخفيض من تكاليف الصفقات. لابد من وضع لبنة مؤسساتية للحث الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وليس البحث عن ريع للمنظمات. ولا يمكن تجسيد هذه السياسة إلا إذا مارست الدول إستراتيجيات مماثلة، الشيء الذي لم يحدث بعد في أوروبا. فلم يبق إذن سوى الاتفاقيات الصناعية والتعاونات في مجال الشراء أو إرادة البحث عن التساوق العملياتي للقوات، كلما كان ذلك ممكنا.

- لقد تقلصت سيادة الدول بفعل التواقف الاقتصادي والسياسي. ومازالت هناك مصالح وطنية محضة لكنها تتناقص. فقرار السيادة (ضئيل الأثر بوجود المعاهدات) يسمح لبلد ما أن يعلن أنه في حرب. والدول الأوروبية قلما اتفقت حول القرارات الإستراتيجية الكبرى (فونتانال 1998).

- إن الاحتكارات تفترض ريع ومشجعات على استثمار موارد من أجل الحصول على هذه الريع. ويمكن لصناعة الدفاع أيضا أن تستقطب السياسة الصناعية لصالحها. وتنطبق هذه الحجج على المنتجين مثلما تنطبق على المصالح المسلحة. فهناك حزازات داخلية (جيوش، جو، الخ) وجماعة ضغط كبيرة. ومن أجل إحداث إتحاد دفاع أوروبي، من الضروري تحديد هيكلة ضبط مناسبة تكون خاضعة لرقابة ديمقراطية.

3- إنتاج السلطة العسكرية:

يكمن السؤال في معرفة ما هي العملية تتحول القوات بموجبها إلى سلطة وكيف يمكن للقدرة العسكرية أن تحافظ على الأمن. فالواردات كَميّة (حجم

وميزة القوات) لكن كَيفّية أيضا (فجائية الهجوم، أخلاقية المتدخلين، تسيير جيد للتفاوض أو الصراع، تدريب القوات ونوعية الإمداد). فالاتحاد يؤدي إلى بروز تأثيرات منتجة إيجابية، لكن من الضروري مراعاة خصوصيات التكاليف العسكرية وفي نفس الوقت، تحولات الهياكل الصناعية للدفاع.

3-1- تأثيرات الإتحاد المنتجة:

يؤدي الاتحاد إلى تطوير اقتصاديات الحجم وتجاوز العتبات ورفع القدرات وإلى تحويل هياكل القوات. وكما كان يقول فولتير VOLTAIRE فالرّب يكون إلى جانب الفيالق الكبرى. فتأثيرات الأبعاد الأكبر على احتمال النصر تكون أكثر من متناسبة. والقضاء على معارضٍ من شأنه التخفيض من تكاليف حرب الاستنزاف. فالإتحاد الأوروبي للدفاع قد يمنح كل دولة فوائد لا يستهان بها من خلال عدم الاعتداء على حلفائها الموحدين ضمن نفس المفهوم الدفاعي. ومع "تمدين" العتاد ووارداته يمطن تحقيق تخفيض جوهري في التكاليف. وقد يتعلق الأمر بتخفيض تكاليف الوحدة المتزايدة للبحث والتطوير والزيادة في النماذج ومكافحة الاحتكارات. لكن لا يمكن حقا إجراء هذه العملية إلا إذا أصبحت صناعة السلاح صناعة تنافسية. فالنموذج البريطاني المستلهم من الليبرالية الجديدة، يقترح البحث عن ربحية قصوى (القيمة للمال) وعن التنافس لكن مع الإبقاء على القدرات التكنولوجية للأمة. فمن شأن التعاونات الدولية بلوغ اقتصاديات الحجم اللازمة في ظروف معينة. فضلا عن أن عدد الشركاء في المشروع قد ازداد بشكل ملفت منذ 1960 منتقلا مثلا من 2.1 إلى 3.5 بالنسبة للمفاعلات ومن 2.5 إلى 3.4 بالنسبة للصواريخ، في نفس الوقت الذي تطورت فيه "الأبطال الوطنية" التي انخفض معها خفض عدد الشركات الوطنية المعنية بالتسلح. فمعايير الاقتصاد و النجاعة مؤكدة مثل معيار "العائد المُستحَق" الذي أبقي عليه في مرحلة أزمة رغم التردد. وتبقى معضلة التدويل الحقيقة كامنة في الخيار بين الأوربة وبين التعاون الأطلنطي.

فإنتاج السلطة يتسم وبشكل رهيب بعدم قابلية التجزئة وتحت عتبة معينة قلما تكون هناك من فوائد تجنى. وكي يكون الردع فعالا، لابد على الأقل من وجود غواصة نووية واحدة قادرة على العمل في أي لحظة، الشيء الذي يقتضي في الواقع توفير قوة مشكلة من 4 غواصات هذا إذا أردنا حقا مراعاة الصيانة وعمليات التصحيح وفترات الراحة الإجبارية. وهكذا فالفائدة الهامشية التي توفرها منظومة وحيدة تكاد تكون معدومة تحت عتبة معينة بما أنها تصبح إيجابية ثم تعود لتسقط مع مستوى معتبرا آخر. فتخفيض الميزانيات ينتج عنه نفس الآثار المترتبة عن زيادة التكاليف التي من شأنها إضعاف البلدان التي توجد في مستويات أدنى من العتبات التي تقتضيها أشكال معينة من الأسلحة.

فأعضاء الاتحاد الدفاعي الأوروبي يتوفرون على هياكل تسليحية مختلفة نسبيا من حيث نوعية أو كمية التجهيزات أو القوات النووية أو التقليدية. فبريطانيا العظمى مدمجة في الناتو وهي تتوفر على متطوعين وقد حصلت على أسلحتها النووية من الولايات المتحدة بأثمان متدنية. أما فرنسا التي هي الأكثر استقلالا فمن المحتمل أنها أنفقت أكثر من ستة إلى سبعة أضعاف المال لتطوير قواتها النووية الخاصة بها، مخفضة في نفس الوقت من ميزانية قواتها التقليدية التي هي مع ذلك أقل تكلفة وأكثر ملاءمة للتصدير. وبخصوص القوات النووية، تمنح فرنسا وبريطانيا العظمى حد ردع أدنى ضد هجوم معزول لكنه غير كاف عندما يوسع كي يشمل الاتحاد الأوروبي الدفاعي ولا يمكن له أن يكون بديلا عن الضمان النووي الأمريكي. فالنوعية غالية في المجال العسكري. ورغم أن المقارنات تبقى مثيرة للجدل، يبدوا أن القدرات الفالتة تضاعف تكاليف الوحدة. وغالبا ما تؤدي الصراعات في مجال اتخاذ القرار حول المسألة إلى حل وسط ترى النوعية ضمنه على أنها فعليا نوعية عالية مقارنة بالمزايا المتحصل عليها (روجرسون ROGERSON 1990). والخيارات صعبة. فالناتو اختار في الغالب حلا "أفضل لكن أقل" في حين أن القوات السوفيتية كانت تختار شعار "أقل جودة لكن أكثر". فلابد من مراجعة تقسيم العمل داخل الاتحاد الدفاعي

الأوروبي مع تخصيص للمهام وقيادة موحدة. لكن التردد على المستوى الوطني يظل هو الغالب.

3-2- وظائف التكاليف العسكرية:

إن التكلفة الإجمالية مرهونة بالكميات المنتجة والتكاليف المحددة وسعر التموينات لكن أيضا بوظيفة التعلم آرو 1962 وليشتنبرغ 1989). وتكون المزايا في مجال الدفاع معدومة في حالة انعدام مستوى أدنى من القوات المتوفرة. والسؤال الحقيقي هو الآتي كيف يمكن أن نحسب بشكل ممسوس "إنتاج الدفاع" وكيف نعرف متى تكون هذه الأخيرة غالية جدا أم ليست غالية بما فيه الكفاية مقارنة بمخاطر يصعب صياغتها في أرقام؟ فقلما يجد مدراء المشروع ما يحفزهم على الاقتصاد في المصاريف الثابتة أو مقاومة إغراء ما هو "ذهب بلاتيني". وتشكل المبالغة في الفوائد على التكاليف ريعا يمكن لمدراء المشروع الذين هم في وضع شبه احتكاري أن ينتزعوه. ومع معلومات منقوصة، يصعب على المشترين أن يميزوا خصائص العتادات التي تعد أساسية بالنسبة للأهداف الدفاعية التي حددوها لأنفسهم من تلك لا تملك سوى فعالية عسكرية وإستراتيجية محدودة رغم التكلفة المرتفعة لشرائها.

وتحدُّ الصعوبات التي يواجهها التعاون من أهمية الأرباح لأنه من المعروف أن التكاليف تتزايد بالجذر التربيعي لعدد البلدان المشاركة وزمن الانجاز بالجذر التكعيبي. فإذا كانت هذه الصيغ ليست مؤكدة دائما فهي تمثل مع ذلك واقعا حتى وإن كان التعاون في الغالب أرخص من الإنتاج الوطني. فهناك ميزان قوى بين الضروريات العسكرية والصناعات التسليحية. وللعسكريين في مجال العتاد متطلبات مرهونة بأدوارهم ذاتها وبالإستراتيجية التي أعدوها: المشاريع الجماعية تؤدي إلى أدوات أقل تجاوبا مع المتطلبات الوطنية. كما تطمح الشركات الوطنية للزيادة في مخططات أعبائها وساعات عملها (وفق المبدأ الأدنى "العائد المُستحَق")، مفترضة عدة خطوط إنتاجية وعقود لفائدة المنتجين الأقل إنتاجا. فالاتجاه السائد هو أن نشتري ما هو وطني وأن التعاون ليس سوى بديلا من

البدائل. وعندما يكون الخيار الوطني غير ممكنا، نبحث عن الإنتاج برخصة أو عن اللجوء للاستيراد المرحلي الذي يكون في الغالب أقل غلاء. فمع أهم عملية بيع عرفها القرن، فازت بها طائرات ف 16 الأمريكية، أسست كل من بلجيكا وهولندا والدنمرك والنرويج مجموعة تنتج بالترخيص 1000 طائرة هجومية جديدة. فلو استوردت هذه الدول الثلاث نفس الأجهزة بدل إنتاجها بنفسها لكانت كلفتها أدنى بالثلث.

إن نفوذ جماعات الضغط الوطنية يكون أكبر عندما تكون التكاليف المحدّدة وتكاليف التدريب أكبر أهمية (طائرات، سفن، دبابات). وتكون المركبات والمنظومات الفرعية أو الأسلحة الخفيفة في الغالب مستوردة لأن الأرباح في هذا الميدان أقل وأضعف ولأن البلدان الأوروبية تنافسية في التصدير نحو الولايات المتحدة. ونظرا لاقتصاديات الحجم وقبول المشتريات التنافسية والمشتريات المركزة، فمن الممكن إجمالا تحقيق اقتصاد شامل يقارب 20% بالنسبة لمجموع البلدان الأوروبية وفق بنيات ربح تكون فضلا عن ذلك جد متنوعة.

3-3- تقدير المزايا الاقتصادية الكلية للإتحاد:

لقد قدمت دراسة أجراها كل من كيث هارتلي Keith HARTLEY وأندرو كوكس Andrew COX (1995) لحساب لجنة المجتمعات الأوروبية (دجي3 DGIII)، تقييما لتكاليف عدم الإتحاد الأوروبي في ميدان مشتريات الدفاع. وتعتمد هذه الدراسة على تحاليل ونماذج اقتصادية تدمج بين المنافسة والاحتكارات والتجارة الدولية على وجه الخصوص. فقد قامت بتقييم لتكاليف صناعات التسليح الوطنية وتكاليف البحث عن الاكتفاء ولو كان جزئيا لاسيما في ميدان البحث والتطوير. لقد بينت هذه الدراسة وجود تكرارات متعددة في القدرات تمنح الولايات المتحدة سوقا كبيرا واحدا يسمح بخلق اقتصاديات الحجم. وقد تم الوصول إلى عدة استنتاجات على أساس أربع سيناريوهات أساسية تم تلخيصها في الجدول 1.

وأسباب هذه الاقتصاديات هي الآتية. أولا تمتص أطول النماذج المتكررة، تكاليف التطوير فتقلص بذاك من تكاليف الوحدة. ثم تكون آثار التدريب في الغالب جد مرتفعة لاسيما في الصناعة الجوية الفضائية. وهذه الأخيرة يقدرها الخبراء في فارق يتراوح بين 4 إلى 22% من إجمالي التكلفة. أما تكاليف التشغيل خلال دورة الحياة فتتراوح بين 1.25 إلى 5 مرات تكاليف التجهيز الأولية. وبالتالي لابد من مراعاة فروق تكاليف الاستعمال، عند الشراء. وفي الأخير يمكن تقليص العوامل العديدة لعدم الفاعلية لاسيما ريع الاحتكارات والحماية والمساعدة الحكومية للصناعات الوطنية والتصنيع المفرط للمنتجات الشبيهة وأحجام الإنتاج الضعيفة أو استعمال العقود في أشكال غير تنافسية.

جدول 1: أهم النتائج التي تخص الأرباح السنوية المحصل عليها من التعاون الصناعي في مجال التسلح

السيناريوهات	أرباح سنوية بمليارات الايكو
سوق تنافسي محرر	5.5 على 7.0
مشتريات مشتركة قامت بها وكالة مركزية	8.4 إلى 10.9
تحرير محدود (غير مطبق على النووي ولا على التشفير ولا العوامل المضاد للتسمم والمشعة)	5.3 إلى 6.6
تنافس بالنسبة للأسلحة الصغيرة والمتوسطة مشاريع التعاون الكبرى على أساس العائد المُستحَق	6.5 إلى 7.6
تنافس بالنسبة للأسلحة الصغيرة والمتوسطة مشاريع التعاون الكبرى على أساس تنافسي	7.4 إلى 9.3
تحرير مجمل المشتريات العمومية في الاتحاد الأوروبي	25.0 أي 0.5% من إجمالي الناتج الخام للاتحاد الأوروبي

هناك عدة دراسات تجريبية كملت التحاليل. فبالنسبة للطائرة القتالية، تساوي تكلفة إنتاج الوحدة منها 40 مليون أورو عند إنتاج 250 وحدة و32 مليون أورو عند إنتاج 1000 وحدة. وبالنسبة للطائرات الهيلوكبتر قد تبلغ الأرباح من 30 إلى 40%. أما بالنسبة للسفن، فالانتقال من إنتاج سفينة واحدة إلى إنتاج 6 وحدات، يحقق فائدة تقارب 20% على كل وحدة. وعلى المستوى

الأوروبي، ستؤدي أثار المنافسة المتزايدة إلى تخفيض يتراوح من 10 إلى 20% من تكاليف الوحدات وربما من 15 إلى 25% مع الانفتاح على العالم. وفي الأخير تقدر اقتصاديات الحجم بـــ12% عندما مضاعفة الإنتاج. أما بالنسبة للمنظومات الجوية، فاقتصاديات وآثار التدريب تقدر على التوالي بـــ15 و5%. وعلى المدى القصير سيؤدي ذلك إلى تزايد في المنافسة وانخفاض في الأسعار وتعاونات جديدة. أما عى المدى البعيد، فمن الممكن أن تؤدي إعادة الهيكلة إلى احتكارات جديدة أو تكتلات تجارية. ولهذا يقترح الخبراء منافسة مع صناعات السلاح العالمية الأخرى.

خلاصة

منذ نهاية الحرب الباردة، تواجدت أربع اتجاهات كبرى في مجال صناعة السلاح، ألا وهي البحث عن تعاونات من أجل الزيادة في النماذج المتكررة وتطوير اقتصاديات حجم وترشيد مجهودات البحث والتطوير عن طريق التعاون وتطوير تعاونات البرامج من أجل الاستجابة لقانون أوغسطين Augustine حول مضاعفة تكاليف العتاد وانطلاقة المنافسة.

أما فرنسا فتراهن على أوربة الدفاع بترقية "الأفضلية الأوروبية". فهي ترى أنها تتمتع بميزة عسكرية على شركائها لاسيما في الإطار النووي وتطمح، بفضل ذلك، في الحصول على تعويض. لكن نهاية التنظيم والضبط المخطط له ستقضي بسرعة على هذا التأثير (هيبرت 1995). أما المملكة المتحدة فتفضل تنسيق السياسات الوطنية على الاندماج. ويحدو ألمانيا، الحريصة على صهر المنتجات العسكرية والمدنية والفعالة على وجه الخصوص في التكنولوجيات الثنائية، الأمل في أن تفتح أسواق الدفاع الأوروبية للمنافسة. وتبقى البلدان الأخرى حريصة على أن لا تترك جانبا عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات كبرى وتلح إلحاحا على قاعدة " العائد المُستحَق".

إن مسألة صياغة الدفاع الأوروبي الجديد تفترض اعتبارين اثنين، الأول سياسي والثاني اقتصادي. هل يجب أن يكون لأوروبا دفاعا مشتركا وأن يتم ذلك مع الولايات المتحدة؟ وكيف تستعمل اقتصاديات الحجم المتوفرة مع مراعاة المستلزمات الإستراتيجية المتمثلة في الحدّ من عبء الأسلحة في حالة السلم؟ أما المسالة السياسة فتثير جدلا شديدا. ويمكن تتجلى حول الناتو(مع

التواجد الأمريكي) أوفي اتحاد الدفاع الأوروبي (الذي يحدُّ من الهيمنة الأمريكية). لكن هذا المنظور الأخير يستلزم زيادة في العبء الدفاعي الذي تأخذ أوروبا على عاتقها، لان انسحاب الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تغيير في ظروف الدفاع الأوروبي لاسيما في مجال المراقبة بالأقمار الصناعية ومنظومات الأواكس والمنظومات الإلكترونية. ويتعلق الأمر إذن بإعطاء أجوبة اقتصادية للخيارات القائمة بين الاحتكارات أو المنافسة، الانغلاق أو الانفتاح، الانفصال أو الاندماج، التجهيزات أو الأفراد مركزة أو التركيز.

إذا كان التخمي الأمريكي عن أوروبا لا مفر منه، مع **بقاء الأشياء الأخرى على حالها**، فينبغي مباشرة البحث عن دفاع أوروبي خلال السنوات القادمة وذلك على الأقل- إن لم نقل أكثر - لضمان أوروبا موحدة.

الفصل الثامن

تحليل اقتصادي لنزع السلاح في القرن العشرين

إن التحليل الاقتصادي لنزع السلاح هو في النهاية أمر حديث العهد. فالحرب قد تراءت، منذ عدة قرون، كظاهرة عادية تصيغ حياة البشر وتنظم وتيرتها. والحال أن أخصائيي الاقتصاد لم يفلحوا أبدا بالخروج بنظرية موحدة حول هذه النقطة وحول نقاط كثيرة أخرى. فمسألة الروابط الموجودة بين الاقتصاد والسلم كانت قد حظيت بإجابتين كبيرتين فرضتا نفسيهما وتعايشتا باستمرار على مرّ الزمن: فيحلل الاقتصاد باعتباره إما أداة نفوذ وبالتالي أداة صراع وحرب وإما عامل سلام بسبب التنمية الاقتصادية الناتجة عن معرفتنا به. فإذا كان الاقتصاد (كمنهج علمي أو كميدان من ميادين الدراسة) يمثل عاملا من عوامل السلام في وضع تنموي، فإن نزع السلاح سيصبح محصلة لنمو الثروات؛ أما إذا كان يمثل أداة قوة ونفوذ في يد الدول أو الجماعات الاجتماعية، فسوف لن يدعو، عندئذ، البلدان المتقدمة إلى نزع السلاح.

وهكذا يرى الربحويون، أن قوة الأمير هي الهدف الأساسي للاقتصاد وعلى القوات المسلحة ضمان القوة الوطنية. فهم لا يبحثون على الأمثلية الاقتصادية لكن عن زيادة قوة الدولة لاسيما عن طريق الحرب التي تحقق النصر وتمكن من الغنيمة. فبالنسبة لهم، من الأفضل أن تكون هناك ثروات أقل إذا كانت البلدان الأخرى، بالموازاة مع ذلك، أكثر فقرا. وفي هذه الظروف يكون نزع السلاح من أجل التنمية خدعة وتفاهة. وقبل ذلك، تطرق ليست LIST لهذه الأفكار. فهذا الأخير يرى أن السلم يكون مُحبذا في عالم يتميز باستقرار دولي قائم على أساس حدود طبيعية، لكن في الوضعية الراهنة لمنتصف القرن التاسع عشر، سيؤدي "دعه يعمل" إلى هيمنة البلدان الأكثر تقدم. ولا يمكن تصور نزع السلاح إلا في وضعية توازن قوى بين الأمم. إذن ذلك في أسوأ الأحوال حلم خيالي أوفي أفضلها أمل بعيد المنال مرفوقا بشروط خاصة.

ويرى الفيزيوقراطيون وكبار الكلاسيكيين الإنجليز والفرنسيين وجوب تفنيد هذه الصيغة "المهيمنة" التي تضفى على الاقتصاد. فالبحث الأناني عن المصالح الفردية يشكل أساس المصلحة الجماعية. فيوصى بتكوين قوات عسكرية

لضمان سيادة الدول. وهكذا تمثل الحرب، التي تعتبر ظاهرة سياسية في المقام الأول، متغيرا يفسر روح الاحتكار. لقد اقترح ريكاردو RICARDO نزع سلاح متفاوض عليه لأنه يعتبر أن الزيادة المستمرة في النفقات العسكرية ستؤدي لا محالة إلى الحرب. أما مالتوس، الأصيل دوما، فيقدم الفرضية القائلة بأن الحرب هي قبل كل شيء نتيجة للنمو السكاني المفرط بالنظر لأهمية التقدم الاقتصادي. وعلى المدى البعيد وبسبب الإفقار الذي سيتولد حتما عن النمو الديموغرافي غير المتحكم فيه، سيكون ارتفاع النفقات العسكرية مصدرا أساسيا للصراعات.

ويرى ماركس وأنجلز أن السلام لا يشكل لذاته فضيلة خلقية وأن الحرب والصراعات تنتمي كلها إلى حقل البنى العليا التي تحكمها الروابط الاجتماعية المتضادة. ويخشى ماركس على وجه الخصوص من آثار الصراعات المسلحة على النموذج الثوري البروليتاري الذي سيجد نفسه ممزق بسبب خلافات الرأسماليين. وبالفعل لا يتناسب نزع السلاح مع ديمومة الرأسمالية؛ كما لا يمكن تحقيقه إلا بالقيام بقطيعة جذرية مع الرأسمالية وببروز الاشتراكية. وكان من المفروض طرح السؤال الجيد كما يلي: "كيف يمكن تجاوز الرأسمالية المسببة للحرب عن طريق اشتراكية تضمن في النهاية سلاما عالميا؟ ".

ومن البديهي أن يتنصل الفكر الهامشي والكلاسيكي الجديد من هذه المواقف حتى وإن لم يتم التطرق لنزع السلاح ضمن مجال تحاليلهما. فإذا كان والراس WALRAS يرى أن الدفاع الوطني قد رُمي به خارج الحقل الدراسي للعلوم الاقتصادية، فإن البحث عن السلام العالمي يوجد في قلب مشروعه العلمي. فلابد للنظرية الاقتصادية أن تقود إلى رفض الحروب، الشيء الذي يمثل هدفا في متناول الأجيال القادمة. فلو أن جميع البلدان تبنت التبادل الحر، لكانت الجيوش الدائمة قد أزيلت وحُلت الخلافات الدولية عن طريق التحكيم. فنزع السلاح هو نتاج التفاوض واقتصاد السوق.

لقد سجلت الحرب العالمية الأولى قطيعة في الحركة المتكررة للنقاشات النظرية حول الميزة السلمية للاقتصاد على المدى البعيد. لقد أصبحت الدراسات أكثر اختلافا وبراغماتية من النظريات الكبرى للقرن الماضي. وكان تركيز أخصائيي الاقتصاد على شاكلة كايناس KEYNES على معالجة المشاكل الاجتماعية السياسية على المدى القصير أكثر من تركيزهم على المستقبل البعيد للنظام. ومع ذلك تزداد الخلافات حدّة بين أولئك الذين يعتبرون أن التنمية ستقود إلى نزع السلاح وأولئك الذين يعتقدون أن الخطيئة الأصلية للحرب محفورة في كيان النظام أو الإنسانية.

وآلت نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل سريع إلى سباق نحو التسلح مع الصراع بين الاتحاد السوفيتي والبلدان الغربية. لقد سمح تطور تقنيات جديدة للتحليل (لاسيما شيوع الاقتصاد القياسي والصيغية) بإنجاز دراسات استنباطية-تجريبية حول أسس العسكرة وإعداد نماذج حول السباق نحو التسلح. ومن الأكيد أن عملية نزع السلاح كانت في الغالب محل مطالبة ضمن الدوائر السياسية، لكن أخصائيي الاقتصاد لم يركزوا على هذه المسألة إلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين هذا، عندما بدأت تكاليف التسلح بالنسبة للقوى العسكرية العظمى تثير تساؤلات حول "نهاية الإمبراطورية الأمريكية" أو"فشل النموذج السوفيتي". وبإيجاز، لم يصبح نزع السلاح موضوعا اقتصاديا إلا في نهاية هذا القرن.

1- الفكر الاقتصادي لنزع السلاح قبل 1945:

من تحليل الوقائع التاريخية الدامية إلى المذاهب الفلسفية – الاقتصادية:

إن النظريتين التي تقول إحداهما أن نزع السلاح جاء نتيجة للتقدم وترى الأخرى أنه غير مرغوب فيه أو مستحيل في سياق موازين القوى والهيمنة، قد حافظتا على مناصريهما حتى وإن عمد هؤلاء الأخيرين إلى تطوير الحجج المقدمة تدريجيا. وفي المقابل وعلى غرار أفكار ريكاردو وحتى سميث SMITH،

قام اقتصاديون مهمون من أمثال كايناس وبيغو PIGOU بدراسة مسألة نزع السلاح بصفته أمرا ضروريا لمواجهة التسلح المفرط ولفائدة التنمية الاقتصادية.

1-1- نزع السلاح، نتيجة للتقدم الإنسانية أو للنمو الاقتصادي:

إن الأفكار المقدمة حول هذه المسألة من قبل الكلاسيكيين الإنجليز والفرنسيين والاشتراكيين الطوباويين وأنصار التبادل الحر ظلت أفكارا جد قوية. وفي الواقع تم تحليل نزع السلاح إما كمسألة سياسية ليست من اختصاص علم الاقتصاد بل تعود لتطور الإنسانية وإما كنتيجة للنمو الاقتصادي.

أ- فيبلن VEBLEN أو الميزة التقدمية للسلام:

يرى فيبلن ثورشتاين أن تطور المجتمعات يستلزم تعديلا دائما بين الغرائز والمؤسسات الشيء، الذي يجعل من أي نظرية حتمية أمرا مستحيلا. لكن السلم يندرج بالأحرى ضمن التقدمات التي أحرزتها الإنسانية والانتقال من الدولة العائلية المحاربة إلى الدولة العصرية المسالمة. ففي البدء كان استغلال الصيد يسود المجتمعات. وباستلهامه من نظرية الانتقاء الطبيعي لداروين، يؤكد فيبلن على أهمية موازين القوى ويعارض الفرضية الليبرالية القائلة بأن ازدهار العلاقات التجارية سيضمن السلام الدولي. فالسلم بالنسبة للدولة العائلية، قبل أي شيء آخر، أي هو مرحلة للتحضير للحرب. وفي هذا السياق، لا يعد نزع السلاح بالضرورة نصرا لفائدة السلم، بل بالأحرى نتيجة لمسار معقد للروابط الحربية التي تتجلى بشكل مؤقت في ميدان آخر غير ميدان الأسلحة. فمع قوتها الاقتصادية تستطيع انجلترا أن تسمح لنفسها بترقية فن السلم لكن ألمانيا التي كان عليها فرض نفسها كأمة على الساحة الدولية، آلت على نفسها أن تعزز قوتها العسكرية قبل كل شيء. فشعور الأفراد بانتمائهم للأمة هو عادة ذهنية موروثة عن الحقبة الإقطاعية التي تدعم الصراعات المسلحة. أما في ألمانيا

الإمبراطورية، فقد تحولت القوى الجماعية نحو الاعتداء الخارجي. فالقومية والحرب الاقتصادية تلعبان دورا مهما في الإبقاء على النظام الرأسمالي. فالفرضية القائلة بوصول طبقة عسكرية للحكم بهدف حماية الملاك يمكن أن تنافسها الفرضية المطالبة بقيام مجتمع مستقبلي مسالم تحكمه عقلانية تقنية يأتي بها التقنوقراطيون وأخصائيو الاقتصاد والمهندسون الذين سيشكلون عناصر "لنخبة مستنيرة" ويقدرون على الحفاظ على الانسجام الاجتماعي دون اللجوء إلى تعيين عدو خارجي.

وفي سنة 1917 أعتبر فبلن أن الأطماع الإمبريالية لليابان وألمانيا ستظل مصدرا أساسيا للصراعات في المستقبل. والسلم المستديم يقتضي القضاء على "الشرذمة العسكرية الإمبراطورية". ودعا فبلن إلى تأسيس "رابطة محايدين" تقوم على عدم التمييز التجاري بين البلدان وإلغاء التعريفات التفضيلية داخل الإمبراطوريات وتحرير الصناعة والتجارة. ومع ارتفاع تكاليف التحضير للحرب والحرب نفسها، تفقد المجتمعات العصرية اهتمامها بتأثير الصراعات المسلحة على الانسجام الوطني. ويظل مستقبل السلم مرهونا بالعلاقات الصراعية بين الاتجاهات السُلالية المسببة للحرب وبين المُثل السلمية المعاصرة. ولكن لابد أن تفوز العصرنة في النهاية ويفوز معها نزع السلاح والسلم الدولي.

أما نوت ويكسل Knut WICKSELL فسيطالب هو أيضا بالتعاون السلمي بين الدول ويساند إنشاء عصبة الأمم. لقد كان يأمل في القضاء السريع على عبء الميزانيات العسكرية ويدعو إلى ازدهار اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين البلدان. ومن أجل مكافحة الترعة العسكرية لدى البلدان ذات السمة المحاربة، بدا له من الممكن ممارسة أعمال اقتصادية ثأرية وأعمال حمائية اقتصادية تجاههم، لكن ويكسل لم يكن متأكدا من الفعالية الاقتصادية لهذه التدابير المقبولة من الناحية الأخلاقية. لقد كان يبدو له أن الحرب مردها الاكتظاظ السكاني والبنى العسكروية. وتعد مكافحة هاتين الآفتين عن طريق الحد من القدرة الحربية للدول، شرطا من شروط السلم. كما أن الحدَّ من أهمية الحدود

الوطنية وإزالتها في النهاية، هي بمثابة أعمال مكملة يمكن تبريرها بالتبادلات الاقتصادية الدولية.

ب - الحرب عامل جد سياسي، في طريق البطلان:

أما فيلفريدو باريتو Vilfredo PARETO فسيثور ضد الانحرافات العسكرية للحكومات الأوروبية. وإذا كانت دراسة الدفاع الوطني لا تدخل ضمن نظامه التحليلي النظري، فإنه يوافق الفكرة القائلة بأن الشعب يتعرض للسلب من قبل الطبقات الحاكمة ويعارض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. إذن من غير الوارد أن تقوم الحكومة بنزع السلاح من أجل التنمية. وعلى النقيض، فالحروب العشوائية تؤدي إلى انحطاط الحضارات. والدور المعدل الذي تقوم به الحرب في المجتمعات المتقدمة لم يعد شرعيا، بل عفا عليه الزمن. والدولتية المفرطة والنظام البرلماني يحولان دون اختفاء الحرب من المؤسسات. وفي هذا الإطار يخضع الاقتصاد لفساد النظام البرلماني لكن من الطبيعي أن يؤدي التقدم الاقتصادي بالمجتمعات حتما إلى نزع سلاح الأمم.

ويرى شومبيتير SCHUMPETER أن مسألة الدفاع مستثناة من الحركية الداخلية للرأسمالية، وفي هذا يعارض نظريات الإمبريالية. وهكذا لم يتم التطرق للحرب في إطار "التدمير البناء" الذي يمثل عملية تحول صناعي تقوم على الدوام بتغيير داخل البنية الاقتصادية بتدميرها للعناصر المُسنّة لصالح التجديدات. والتجديدات التقنية هي وحدها التي تشكل وتيرة لدورات الفترات الطويلة. وبموافقته على حركات التركيز التي تساعد على تطوير اقتصاديات الحجم، يرى شومبيتير أن الدولة ليس بوسعها أن تحتل وضعية احتكارية، الشيء الذي سيقوده إلى دحض مصطلح الحرب والأسلحة الاقتصادية. فالدفاع الذاتي وضغط الجماعات الخاصة أو البحث عن الفوائد الاقتصادية (عن طريق الغزوات الاستعمارية) هي الأسباب الثلاث الكبرى التي تبرر بها الصراعات المسلحة. ولم يكن للحروب ولا للبحث عن مواطن تصريف سوى تأثيرا ضئيلا

على نمو الرأسمالية. وبما أن تكلفة الحرب ستكون أكثر فأكثر ارتفاعا، سيتزايد اهتمام المجتمعات الوطنية بالسلمية وبتطبيق القرارات العقلانية. وعلى نقيض التحاليل الامبريالية، يرى شومبيتر أن المنافسة الاقتصادية لا تقود إلى مواجهة عسكرية. فالبرجوازية غريبة أساسا عن الذهنية الحربية البالغة الخطورة والمكلفة. فالنفقات العسكرية تمثل بالأحرى عائقا أكثر منها محفزا اقتصاديا. والحرب والسلم هما أيضا محتملان مهما كان النظام الاقتصادي، فهما ينتميان لفئة لا اقتصادية. فالحرب إذن لا تندرج ضمن الهياكل المنظومية، إنها نتاج تطور تاريخي. لكن البرجوازية قد تفشل في التمثيل الديمقراطي للمصالح الاقتصادية مؤدية بذلك إلى جعل جماعات المصالح تشكك في الديمقراطية البرجوازية ذات التوجه المسالم. فتآكل الحركية الاقتصادية يضعف تدريجيا قدرة الطبقة الحاكمة على مواجهة العدوان الخارجي. وتندثر الرأسمالية بفعل التعفن الداخلي وبسبب بيروقراطية المؤسسات وغياب روح المبادرة. ويمكن للحروب أن تشكل تقدما نحو الاشتراكية. فتطور العلاقات الاقتصادية الدولية لن يكفي وحده للقضاء على خطر الحرب الذي يزداد حدّة بفعل الضعف التدريجي للطبقة البرجوازية الحاكمة. وفي الاشتراكية، سيكون الإبداع والتجديد ملجما بلجام البيروقراطية وسيقوم اقتصاد من طراز "المستقر" (بالرجوع لريكاردو) في إطار الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها لاسيما في موضوع نزع السلاح.

1-2- نزع السلاح، حلم منظومي أم إنساني:

لقد تطورت نظرية الامبريالية في البداية الأولى للقرن العشرين إثر الفكر الماركسي المهتم أكثر بالصراعات الاجتماعية بدل الصراعات بين الدول. ويمثل نزع السلاح ضمن هذه التحليلات مصطلحا سياسيا لا معنى له. وبما أن الظروف المادية للمجتمع تتغلب"في نهاية المطاف" على البنى العليا، فلن يكون نزع السلاح المتفاوض عليه سوى انتقاليا و"لحظة قصيرة في التاريخ" ليس له سوى مغزى تكتيكيا محدودا. ويرى سومبارت SOMBART أن الحرب عاملا

من عوامل تطور المجتمعات لا يمكن تعويضه. وفي هذا السياق يعدُّ نزع السلاح عاملا ظرفيا أي تعبيرا عن اقتصاد مستقر.

أ- الامبريالية أداة للسباق نحو التسلح:

تشكل الحرب بالنسبة للنظريات الامبريالية موضوعا أساسيا للرأسمالية. فالمنافسة بين الدول المتقدمة على تقاسم الأسواق الخارجية وتصدير رؤوس الأموال تعد ضرورية بالنسبة لقوانين هبوط وتساوي اتجاهات معدلات الربح ذلك المرض القاتل للرأسمالية. فإذا كانت الماركسية تتميز بمصطلح صراع الطبقات (الذي يرجعنا بالأحرى إلى حرب أهلية)، فإن مصطلح الامبريالية يشرح كيف أن الرأسمالية عند بلوغها مستوى معينا من التطور، تكون هي أيضا منتجة للصراعات بين الدول حين تهيمن الطبقات البرجوازية على هذه الدول. فالصراعات الدولية هي النتيجة الحتمية لتناقضات الرأسمالية. وفي هذه الظروف، لن يكون لنزع السلاح معنى إلا في بناء نظام جديد يرفض هيمنة الطبقة البرجوازية ويكون لصالح البروليتاريا.

أما هيلفردنغ HILFERDING فيرى أن الرأسمالية بلغت مستوى جديدا من التطور يتمثل في تركيز رأس المال المالي المتميز بدور الدولة كراع للمصالح الوطنية بالخارج. أما الجيش فهو في خدمة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية وعسكرة المجتمع لا مناص منها. ولن يكون نزع السلاح معقولا وممكنا سوى في إطار الإنتاج المخطط له.

وترى روزا لوكسمبورغ Rosa LUXEMBOURG أن التناقضات الداخلية للرأسمالية ستؤدي بالقوى الامبريالية للدخول في الحرب. فالعسكروية ميزة من ميزات الامبريالية، فضلا عن أن القطاع العسكري يخلف فائض قيمة أكثر من ذلك التي تمنحه القطاعات الاقتصادية الأخرى. فإذا كانت النفقات العسكرية هي مصدر أسواق جديدة، فإنها ستقود حتما، إما إلى صراعات امبريالية وإما إلى تزايد الدور الاقتصادي والمالي للسلطات العمومية. فالدولة

الغازية – في الداخل كما في الخارج – تحتاج لنفقات عسكرية لممارسة رقابتها الاقتصادية. وفي هذه الظروف، لن يكون لنزع السلاح من معنى إلا بعد وصول البروليتاريا للحكم.

أكد لينين سنة 1917 الميزة النظامية للحروب التي تفرخ داخل نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته. فالحروب هي نتيجة للمحاولات الجديدة لتقاسم الأسواق الخارجية بين القوى الامبريالية الكبرى. فالحرب العالمية الأولى توازي صعود القوة الاقتصادية الألمانية في مقابل انحطاط الرأسماليتين البريطانية والفرنسية. فلم تكن هناك نية في إيجاد تفاهم دائم بين القوى الإمبريالية الكبرى. ثم أن موت الدولة البرجوازية لن يحدث دون ديكتاتورية بروليتارية للمحافظة على مكاسب الثورة. وفي هذه الظروف تصبح العسكروية البروليتارية ضرورية من أجل مكافحة الإمبريالية المهيمنة. إن هذه الأفكار سيعاد تناولها من قبل نموذج "الإنتاج البروليتاري المعسكر" لبوخارين BOUKHARINE الذي يقود بالتأكيد نحو التبذير لكن أيضا نحو تقدم تكنولوجي مفيد ليضمن، في النهاية، الرفاهية الاقتصادية عند عودة السلم. وفي هذه الظروف، نزع السلاح ليس موضوع الساعة.

ب- صومبارت أو فائدة الحروب بالنسبة للرأسمالية:

إن فرنر صومبارت، المعجب بكارل ماركس حتى وإن كانت المدرسة الألمانية لا تعبر عن أفكاره، قد مارس تأثيرا كبيرا على هذه الأخيرة. "إن الرأسمالية تهيمن على العالم وتجعل رجال الدولة يرقصون كما ترقص عرائس القراقوز على الخيوط". الرأسمالية هي نتيجة تحولات تدريجية يسيّرها ولو جزئيا صراع الطبقات. فتقدم الدولة على أنها منظمة نفوذ صممت لتعزز من رفاهية الاقتصاد الوطني. تاريخيا يقوم الاغتناء في الغالب على تطبيق وسائل عنيفة. والحال أن الدولة العصرية هي مؤسسة سلام وحرب في نفس الوقت. إنها شر لابد منه للنمو الاقتصادي. والجيش قوة منتجة تمنح الحيوية للرأسمالية دون

توقف عن طريق ممارسة تأثيرات اقتصادية كلية مهمة على الاقتصاد الوطني وعن طريق إعادة الهيكلة والتنمية التكنولوجية اللازمتين للثورات الصناعية التي تثيرهما. فالجيش يغير توزيع الثروة ويشجع روح المنافسة ويحث على التصنيع والتركيز الصناعي ويقوم على وجه الخصوص بتثمين قيم المنافسة والكفاح الدائم. وتفرض فكرة الاقتصاد الوطني نفسها ابتداء من ذلك، من أجل الدفاع عن المصالح الرأسمالية الوطنية. فالدول التي تدافع عن الرأسمالية كعامل من عوامل السلم هي في الحقيقة تلك التي تمارس دوما هيمنة وتأمل بذلك في المحافظة عليها بأقل التكاليف.

فالإمبريالية تهيمنُ على رأسمالية مطلع القرن العشرين التي تأسست على البحث المحض عن النفوذ والقوة العسكرية (التي تدفع بالدولة للغزو) وعلى عوامل قومية أو دينية بل وعلى أسس ديموغرافية. وتدريجيا يتوسع النظام الرأسمالي ليشمل كامل أقاليم العالم، لكنه سيلاقي صعوبات في تطوره ذاته داخل حتى منطقة نفوذه نفسها. وتصبح الرأسمالية ريعية وتتبنى سلوكيات السادة وتلتجئ أكثر فأكثر للبيروقراطية على حساب الروح الرأسمالية للمؤسسة. إنها تحمل في ثناياها بذور دمارها وموتها. ولن تصبح الحرب مع ذلك أمرا عفا عليه الزمن، بتجلياتها المتنوعة من الصراع المسلح إلى الحرب الاقتصادية. فنزع السلاح مستحيل طالما ظلت الرأسمالية تعمل- إلا بشكل مرحلي احتمالا- في إطار دولة تسلطية و ريعية تهيمن عسكريا واقتصاديا على مجموع الدول الأخرى. فبالرغم من إيمان صومبارت بتأثيرات صراع الطبقات، فإن الأيديولوجيات النازية القائمة على القوة العسكرية والعنف ستستهويه. ويمكن القول أن نزع السلاح بالنسبة لصومبارت لا يشكل بالتأكيد هدفا اقتصاديا بالنظر للتهديدات التي تخيم على ثروات البلدان المتقدمة وعلى إنتاجية الحروب.

1-3- نزع سلاح التسلح المفرط:

إن نزع السلاح مستحب لكن بيغو PIGOU يرى فيه أيضا عاملا من عوامل الحرب إذا لم يحسن التحكم فيه. وفي نفس المنوال، يجابه كايناس نزعة

شامبرلين CHAMBERLAIN المسالمة الدفاعية بمذهب سلمي إيجابي موجه بالأحرى نحو العقوبات الاقتصادية والتحالفات العسكرية بدل الاستسلام لمطالب هتلر.

أ- كايناس أوتسيير ما بعد الحرب:

سيؤسس كايناس فكره الاقتصادي على الدفاع عن الليبرالية والسلام لأنه يعتبر أن الشيوعية " إهانة لذكائنا". فالحرب والأزمة الاقتصادية تذكرانه بأن الزمن محسوب وأن القرارات السياسية يمكن أن تغير من مجرى التاريخ. فالمعرفة العلمية بالاقتصاد تعد عاملا من عوامل السلم (الذي يمثل شرطا من شروط التقدم الاقتصادي) في مقابل الإغراء الشمولي واللعب الشخصية الخادعة لرجال السياسة. فقد بدت له الدعوة للسلم قضية استعجالية قصوى. وهكذا أوصي كايناس بأن تكون معاهدات السلام منصفة وغير منتجة لصراعات مسلحة جديدة في المستقبل. فهو يقول ابتداء من 1921 بنزع سلاح يُجرى في إطار اللجنة الفرعية لعصبة الأمم البريطانية من أجل الحدّ من عمليات التسلح كي يتسنى تحسين الوضع الاقتصادي الأوروبي عن طريق تخفيض النفقات العسكرية. فهو يعارض ما سيسمى فيما بعد بشكل غير مناسب "الكيناسية العسكرية"، إذ يعتبر أنه إذا كان بإمكان التحضير للحرب أن يمارس تأثيرات مضاعفة على المدى القصير، فالنفقات العسكرية ستشكل في المدى الأطول عبئا ثقيلا بسبب عدم إنتاجيتها وتكاليف جدواها. والأمن يدخل هو أيضا في دائرة اختصاص الاقتصاد لأن الأزمة الاقتصادية تؤدي أحيانا إلى قلب النُّظُم الديمقراطية وإلى انتهاج سياسات قوة ونفوذ، ومن جهة أخرى لن يتسنى تفادي الخطر الشيوعي على السلم في أوروبا إذا لم تحقق الدول الأوروبية تقدما اقتصاديا.

وفي هذا المضمار أدان كايناس تعويضات الحرب المفرطة التي طلبها الحلفاء لأن الاستنفاذ الاقتصادي لأمة كبرى و إهانتها، لا يسمحان بوضع

أسس جيدة لمجتمع سلام تتهدده في نهاية الأمر بولشيفية ذات طبيعة صراعية. فالأزمة الاقتصادية في ألمانيا خطر على التقدم الاقتصادي في أوروبا وعلى الديمقراطية. وحول هذه النقطة سيثبت التاريخ حدس كايناس وتحليله. فلا يمكن تصور سلم مستديم دون تضامن اقتصادي عالمي والرهان يكمن في مجانسة المصالح الاقتصادية الوطنية من أجل نزع سلاح عسكري حقيقي. لابد إذن من تقاسم نزيه ومنصف لعبء الأمن الدولي.

وتموقفه الإيجابي من عصبة أمم (يوصيها بأن لا تحتفظ ضمن أعضائها سوى بالدول الراغبة في إحلال السلم) ذات سلطات موسعة، يذهب كايناس، بدأ من سنة 1929، لحد اقتراح دعم مالي تقدمه هذه المنظمة لإحدى الأطراف المحاربة قصد ردع الطرف الآخر عن المبادرة بالأعمال العدائية. وقد عبر عن مساندته وقبوله للعقوبات الاقتصادية المتخذة ضد إيطاليا في نفس المضمار. وفي سنة 1937 أكد أن التلويح بالعقوبات الاقتصادية ضد اليابان سيكون فعالا بنسبة 9 من 10. كما اقترح سنة 1938 ميثاقا أوروبيا Un Pacte européen يكون مسؤولا عن الدفاع والوقاية من الصراعات عن طريق مساعدة مالية وتطبيق حصار وتحالف عسكري كامل. فالأمر لا يتعلق إذن بنزع السلاح بل بضمان الأمن الأوروبي في المقام الأول. لكن النفقات العسكرية المفرطة تحد من قدرات نفوذ الدول وبالتالي تحد، في النهاية، من قدراتها على تمويل الأمن في المستقبل. فكايناس يعدُّ رائد التحليلات العصرية في مجال الدفاع بما أنه يعتبر أن المتغيرات الاقتصادية تمثل أدوات قوية في يد الأمن الوطني لاسيما ضمن النظم الديمقراطية ذات اقتصاد السوق.

ب- بيغوو روبنز ROBBINS أو رفض التسلح المفرط:

لقد درس أرثر سيسيل بيغو السَّلاميُّ المقتنع اقتصاد الحرب؛ فهو يرى أن الصراعات المسلحة تعدُّ جزئيا نتيجة للرغبات غير الرشيدة وغير العقلانية التي تحدو الدول في الهيمنة على بعضها البعض. فبيغو يرفض الفكرة القائلة بأن التقدم الاقتصادي سيكون مرادفا للسلم الدولي وخاصة الحجة المتمثلة في التأثير

الردعي الذي تمارسه تكلفته المتزايدة. لكن التبادل الحر عامل سلام مثله مثل ازدهار الاستثمارات بالخارج. أما النفقات العسكرية فتسدي خدمة مهمة لصالح الاقتصاد الوطني وهي تمثل ضمانا معينا لحماية الثروات الوطنية. إذن يصبح الدفاع الوطني أولوية بالنسبة للدول. وفي هذه الظروف ليس لنزع السلاح من معنى إذا شجع الحروب. كما لن يكون كافيا إلا إذا تم في إطار اتفاقيات متفاوض عليها تبقي على مستوى كاف من الأمن العسكري.

ويرى ليونيل LIONEL روبنز، أن التحاليل المنصبة على الإمبريالية غير صحيحة. فالعلاقات الدولية تحددها الصراعات من أجل القوة الاقتصادية والإستراتيجية. فإذا كان التفسير الاقتصادي الحصري للحرب قد عفا عنه الزمن (الجنون النازي)، فهو ليس أقل أهمية حتى وإن بقيت الرغبة في التوسع الإقليمي قوية جدا. وفي المرحلة المعاصرة، أصبح الصراع من أجل القوة صراعا مُحددا وحاسما ذكّت لهيبَه المصالحُ الخاصةُ. فروبنز يرى أن مصالح الطبقة الرأسماليَة ليست هي المسؤولة عن الصراعات المسلحة، وإنما المسؤول هي المصالح الفئوية ورجال الصناعة الذين يشجعون السلوكات الحربية. وينادي روبينز بالحد من السيادة الوطنية لصالح سلطات تخول لهيئة دولية. فهو يأمل أن تنشأ ولايات متحدة أوروبية قادرة على ضمان سلام دائم.

2- من التحليل الاقتصادي للتناقضات داخل وبين النظم إلى التحاليل الاقتصادية لفوائد السلام:

بالرغم من الصراعات الدولية المهمة، فقد حجب الفكر الكلاسيكي الجديد التحليل الاقتصادي للدفاع وللسلم ونزع السلاح، كما لو أن الأمن الدولي لم يكن متعلقا بالظروف الاقتصادية.

فالنفقات العسكرية مجرد نفقات عمومية يتم تناولها من زاوية "العبء". والحرب تحلل فضلا عن ذلك كمسألة سياسية و منظومية. فبالنسبة لكلاسيكيي منتصف القرن العشرين الجدد، لابد أن تؤدي نهاية الشيوعية – بفضل تطبيق المعارف العلمية على الاقتصاد – إلى نهاية الحرب (أو التاريخ).

فنماذج السباق نحو التسلح تمثل عاملا يكشف الأهمية التي تكتسيها مراعاة إجراءات الفعل - رد فعل للاستراتيجيات العسكرية للدول. وستكون هذه النماذج سببا في إجراء دراسات عديدة تؤكد على تواقف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية في وضعيات الصراعات بين الدول. فينظر عندها للاقتصاد على أنه عاملا من عوامل "الحدّ" من الصراعات وترسيخ السلم من حيث تعارض أهدافه الأساسية، لاسيما مكافحة الندرة والبحث عن الرفاهية، مع النفقات المترتبة عن إستراتيجيات القوة أو الدفاع.

ثم إن الاقتصاديين الماركسيين أو الراديكاليين الأمريكان يريدون إبراز تأثير النظام الرأسمالي ذاته على ديمومة الصراعات.

وفي الأخير تقترح الأفكار السّلاَمية تخفيضا من مجهودات التسلح لدعم التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث.

1-2- هل نماذج السباق نحو التسلح متوازية؟

لقد صاغ ريشارسون RICHARDSON منذ 1919 المعادلات الخطية التفاضلية التي تستخدم كقاعدة لنموذجه. لقد كان يعتقد أن دراسته ستفتح عيون الحكومات على الآثار المهلكة المترتبة عن سياساتها في ميدان الدفاع وأنها قد تحول بذلك دون اندلاع صراع عالمي ثاني. فظهور كتابه سنة 1960 والمميزات الجديدة لما يسمى ابتداء من ذلك الوقت "الحرب الباردة"، أحيا اهتمام أحصائيي الاقتصاد بهذا النوع من التحاليل.

أ- نموذج ريشاردسون

يوضح ريشاردسون أن عملية تكديس الأسلحة لاسيما في الميدان النووي، ليس لها تأثير محلٍّ للسلم. فميكانيزم **سباق التسلح** يمكن أن يؤدي إلى صراع مسلح إذا لم تع الحكومات خطورة أفعالها في هذا الميدان. فريشاردسون يختبر العلاقة بين نفقات التسلح وبين المحافظة على السلم في مراحل زمنية مختلفة. أولا أن دفاع بلد ما مرهون بالمخاطر التي يواجهها. ثم أن تكلفة التسلح

تمارس حدّا على النفقات العسكرية بما أنها تسبب "تعبا اقتصاديا". وفي النهاية أدى التاريخ بالشعوب إلى الردّ على الأطماع الوطنية في الاستيلاء على أقاليم وطنية أو إعادة فتحها وما تولد عنها من الأحقاد والتظلمات بين الأمم. إنها وظيفة التظلمات. وفي المدى القصير تظل مُعاملات هذا التظلم والأطماع ثابتة. وتمثل مصطلحات نموذج ريشاردسون الثلاثة على التوالي، العوامل الإستراتيجية (الأمن الوطني) والاقتصادية (ثقل العبء) والسياسية (التظلم).

فلنسمي الزمن "ز" وتكلفة الدفاع الوطني للبلد "**س**" و"ع" هي التهديدات التي يجب على البلد مواجهتها و"**ك**" و"**ل**" هي معاملات الدفاع (المفترض أنها ثابتة وإيجابية) و "**ذ**" و"ر" هي الأطماع والتظلمات (المفترض أنها ثابتة في المدى القصير). فـــ α وβ هما ثابتان إيجابيان يمثلان على التوالي "التعب الاقتصادي" ونفقات الحفاظ على مستويات الدفاع. وآخر عبارة من المعادلة تمثل الطاقة العسكرية غير القابلة للتقليص وهي مستقلة عن مخزون أسلحة الخصم (و هوما تحتفظ به الدولة حتى وإن نزع العدو سلاحه نزعا كاملا).

ق س /ق ز = **ك** ع -α س+ **ذ** ق ع/ ق ز = ل س– +βع+ **ذ**

ويكون توازن التسلح مستقرا (غياب الحرب) أو غير مستقر (يمكن أن يؤدي إلى صراع). فكل بلد يبحث عن مستوى تسلح يصير معه اقتناء أسلحة جديدة إضافية شيئا لاغيا. فريشاردسون يبرهن أن التوازن سيكون غير مستقرا عندما تكون **ك ل** أكبر من β α. إذن يستوفى شرط التوازن المستقر عندما تكون **ل ك** أقل من α β أي عندما يكون حاصل معاملات الدفاع أدنى من حاصل قابلية التعب أو عطالة نفقات التسلح. (جدول 1).

أهم نتائج نموذج ريشاردسون

النتائج	مدلولها
ك ع < α س + ذ ل س < ع β + ر	سباق نحو التسلح
ذ = 0، ر = 0. س= 0 وع=0. ذ ≠ 0، ر ≠ 0. س = 0. ع=0 ق س / ق ز= ذ	نزع سلاح و"سلم دائم"
ق ع / ق ت = ر	نزع سلاح متبادل غير مستقر
س=0 و ر < 0	نزع سلاح من جانب واحد ومستقر
س=0 و ر > 0	نزع سلاح من جانب واحد وغير مستقر (وبصورة متبادلة بالنسبة لترع السلاح أحادي لـــ ع)

وقد واصل ريشاردسون دراسته للصلة بين "التسليح وانعدام الأمن" بمحاولة إحداث نماذج حول أهمية تطوير "تعاونات" بين الدول لاسيما عن طريق المبادلات التجارية، بهدف ضمان الأمن الدولي. فمعاملات الدفاع السالبة توازي وضعية يسودها السلام. والقيمة السالبة مدلولها أن هناك روابط تعاون ومبادلات تجارية على وجه الخصوص تجمع بين البلدين وتؤكد وجود تعاون. وقد تكون مميزات "السباق نحو التعاون" مماثلة لمميزات السباق نحو التسلح. فريشاردسون يريد أن يعرف ما هي القوى التي قد يمكنها ممارسة قيود على زيادة التسلح أي تحويل اتجاهات التفاعلات بين السياسات الخارجية للحكومات نحو التعاون بدل التضاد الاستراتيجي. فهو يرى أن نمو المبادلات التجارية بين البلدان يذهب في اتجاه إضفاء الصبغة السلمية على العلاقات الدولية. بل أنه ذهب إلى حد القول بأنه لو حدث تخفيض في ميزانيات التسلح، بين سنتي 1908 و1914، بما يوازي يومين من تكلفة الحرب التي اندلعت إثر ذلك، لأمكن دون شك الحيلولة دون السباق نحو التسلح وتفادي

الحرب. غير أن الترابط بين السلم الدولي ونمو المبادلات الدولية كان له في العديد من الحالات مدلول إحصائي ضعيف، الشيء جعل حكم ريشارسون بخصوص هذه النقطة غير قطعي وقابل للتأويل.

ب- التطورات:

لقد خضع نموذج ريشاردسون للعديد من عمليات التعميق لاسيما في ما يخص عجزه:

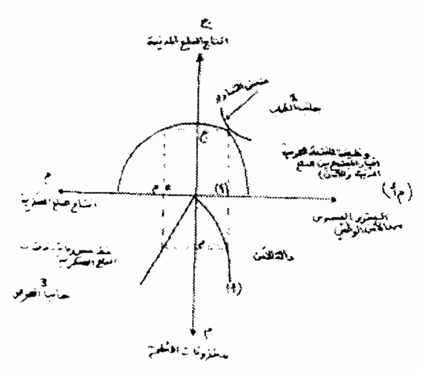
- عن تفسير اندلاع الصراع (هارتلي وساندلر)؛
- عن قبول فرضية المعلومة الناقصة التي تمثل مع ذلك القاعدة في هذا الميدان (فونتانال، باستيجين PASTIJIN، سترايس STRUYS)؛
- في التدليل على التنشيط الذاتي الوطني في السباق نحو التسلح الذي يبدو في الغالب أكثر أهمية من التنشيط المتبادل (فاغنر WAGNER بركتز PERKINS طاجيبيرا TAAGEPERA لامبيليت LAMBELET لوترباشغ LUTERBACHER واللان ALLAN)؛
- على إبراز علاقة ذات مصداقية بين الزيادة التي لا نهاية لها في التسلح وبين الحرب (لوترباشغ).

فنماذج **الخيارات العمومية** تتجه أيضا نحو تبيان علاقة بين الدورات السياسية وإبرام العقود مع الصناعات الدفاعية أو نحو فضح تنامي "البيروقراطية" التي تؤول إلى اختلالات وظيفية مثل التقدير البخس لتكلفة المشاريع التي تم تقييمها (هارتلي). وفي النهاية قام بريتو BRITO وانتيليغاتور INTRILIGATOR ببناء نماذج تسمح بتحديد الظروف التي يقود فيها السباق نحو التسلح ببلدين إلى الحرب أو على عكس ذلك، إلى السلم بفضل الردع. ومع نهاية الحرب الباردة اعتبرا أن السباق نحو التسلح مازال موجودا على الأقل بشكل كامن. ولابد من مراعاة اقتصاديات الحجم للإنتاج والرسم المتطور لمشروعات مستويات التسلح ودون شك استعمال نظرية المباريات المتكررة التي

تتضمن التعلم الراشد من أجل تطوير نموذج علمي جديد حول السباق نحو التسلح وتحليلات اقتصادية قياسية أشد صلابة. فقد تَركّز جل هذه الدراسات على السباق نحو التسلح وليس على نزع السلاح الذي يُفترض - وبشكل غير مباشر- أنه إجراء متناظر؛ الشيء الذي ظل إثباته بعيد المنال. وفي الأخير ومع تطبيق نظرية المباريات، أبرزت دراسات الآليات التعاونية أو غير التعاونية في مجال نزع السلاح، مزايا الاتفاقيات الدولية بخصوص التسلح. فميزة التعاون الدولي في مجال التسلح هو الحصول على نفس المستوى من الأمن مع مخزونات سلاح أدنى. لكن التوازن الذي تم تحقيقه يبقى توازن غير مستقر إلا إذا كان هناك تهديد من المجتمع الدولي ضد كل سلوك فردي غير تعاوني (انتهازية) في إطار تقاسم المعلومات حول الأمن الدولي.

ويجمع أندرتون ANDERTON كل مُحدِدات سباق التسلح في مخطط ذي رباعيات يمثل السباق نحو التسلح من وجهة نظر البلد "ج" في حالة سكون (الشيء الذي يسمح بعرض لعملية تخصيص الموارد بين الأملاك المدنية والأملاك العسكرية في الدولة المدروسة) ثم في حركية. ونلاحظ أن هذا المخطط يربط في علاقة كل من وظيفة المنفعة الاجتماعية بين الأملاك المدنية والأمن (يعبر عنها بمنحنى السواء بين إنتاج السلع المدنية ومستوى الأمن الوطني الذي تم بلوغه) مع الخيار بين الإنتاج المدني والإنتاج والعسكري (حد إمكانيات الإنتاج أو معضلة السمن أو المدفع) والعلاقة بين إنتاج السلع العسكرية ومخزونات السلاح (تُعبر عن أهمية تجديد الأسلحة والقوة العسكرية للبلد) وفي النهاية وظيفة الأمن (التي تضع في علاقة مستوى الشعور بالأمن الوطني بالنظر للأسلحة المتاحة). فمن المحتمل أن مستوى مرتفعا من الاستثمار في التسلح من شأنه الزيادة من الإحساس بالأمن وبالتالي بالرفاهية لكن هذا يعني أيضا أن الموارد المتاحة لاستهلاك القطاع الخاص أقل وبالتالي تنقص الرفاهية.

تخصيص الواردات في البلد "ج"



حسب شارل اندرتون تدريب مفاهيم السباق نحو التسلح

في الاقتصاديات الكلية الوسيطة: Journal of Economic Education

مجلة التربية الاقتصادية ربيع 1990، ص 184-166.

إن وضعيات الصراعات جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي. وكتطبيق لعبارة مأخوذة من نموذج ريشادرسون على نظرية الآليات، قام بولدنغ BOULDING بتكييف نموذج حرب الأسعار والمنافسة الفضائية مع أشكال الحدود أو على ابتلاع دولة لدولة أخرى. فلابد أن يصمم الصراع الدولي على أنه مسار اقتصادي. يرى كل من هرشلافر HIRSHLEIFER و وولفسون WOLFSON وشاباهانغ SHABAHANG أن تحليل الصراعات يعدُّ من صميم التحليل الاقتصادي. فالحرب الاقتصادية في علاقة مباشرة مع مصطلح السباق نحو التسلح أولا لأن النتائج الاقتصادية للسباق نحو التسلح هي مماثلة لتلك المترتبة عن الحرب العسكرية (مع تخفيض قدرة إنتاج العدو واستهلاكه ورفاهيته ونموه الاقتصادي) ولأن الصراعات العسكرية مصدرها في الغالب اقتصادي، خاصة ذلك الاختلال الشامل في العلاقات الدولية الذي تسببه وتائر غير متساوية من التنمية الاقتصادية الوطنية. فالاقتصاد سلاح. وفي هذه الظروف لا يمكن التفاوض حول نزع السلاح دون مراعاة الأسباب الاقتصادية التي تؤسس للسباق نحو التسلح. فالاقتطاعات الكبرى التي تجرى على الموارد

الوطنية لفائدة القطاع العسكري كانت عاملا أساسيا في انهيار النظام السوفيتي. فقد طبق كل من ولفسون وفاريل FARELL نموذجهما الخاص بالحرب الاقتصادية على المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتوقعا انهيار الاتحاد السوفيتي لو تواصلت "الحرب الاقتصادية" بهذه الوتيرة. لكن أن تنتهي الحرب الباردة، فذلك ما لم يتوقعه أي نموذج من هذه الأنظمة المصاغة.

2-2- الصراعات هي من صميم النظام الرأسمالي:

لقد صور العديد من أخصائيي الاقتصاد الماركسيين ومن العالمثالثيين أو الراديكاليين الطرح القائل بأن النظام الرأسمالي كان قبل كل شيء فضاء صراعات باعتباره يمثل ضرورة جهازية أولا ثم رفضا للسلام وعنفا اقتصادي في النهاية.

أ- التسلح ضرورة جهازية

لقد أعاد مؤلفون معاصرون تناول هذه الأطروحات التي هي في معظمها ماركسية. فباران BARAN و سويزي SWEEZY يريا أن بنية الاقتصاد الرأسمالي هي بنية احتكارية لدرجة تجعل الحجم الفائض المتزايد بشكل دائم، لن يلق الطلب الممكن تسديد ثمنه. فما تمتصه الحكومة يضاف إلى الفائض الخاص ولا يحسم منه. فالرأسمالية هي من القوة بمكان بحيث تخلق فائض ثروات مقارنة بالطلب الممكن تسديد ثمنه فتتسبب بذلك في إنتاج مفرط دائم. ولتفادي هذا الفائض تتكفل النفقات العسكرية غير المنتجة بضمان استقرار النظام الرأسمالي. فليس **الاتفاق الجديد** هو الذي سمح بإخراج الاقتصاد الأمريكي من الركود بل بالأحرى النفقات العسكرية للحرب العالمية الثانية التي سمحت بنمو قوي. فالنفقات العسكرية تمثل حقًا حلاً كبيرا للتناقضات الرأسمالية. فالرأسمالية الاحتكارية وجدت حلاً مؤقتا للركود. ويتعلق الأمر بشراء الأسلحة، دائما أسلحة والمزيد من الأسلحة. فالنفقات العسكرية تستخدم في امتصاص الفائض

الذي تفرزه الرأسمالية الاحتكارية؛ والسباق نحو التسلح موات لمنطق الرأسمالية.
وفي نفس المنوال يضع كيدرون KIDRON فرضية مفادها أن النفقات العسكرية تمارس ضغطا إيجابيا على الفوائد وتجعل فائض إنتاج اقتصاديات السوق مستقرا. فنزع السلاح ليس له مستقبل في ظل الرأسمالية إلا إذا قبلت هذه الأخيرة بهلاكها. لكن التناقضات اللصيقة بسير رأس المال ستؤدي بالضرورة إلى اختفاء الرأسمالية، إذا اقتضى الأمر، باستعمال الأسلحة التي استخدمت في المحافظة على بقائها المؤقت.

وفي النهاية ترى نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة أن نمط الإنتاج الرأسمالي يمر بأزمات فالحد الحقيقي للإنتاج هو رأس المال ذاته. فهو محكوم عليه بالاندثار لأنه نجح أكثر مما ينبغي. وصناعات السلاح تمنح للرأسماليين مزايا ومحاسن ميكانيزمات السوق دون مساوئه. فالدولة تمول البحث والتطوير وتضمن التصريف عن طريق طلبياتها في المدى البعيد ومساعداتها الممنوحة لصالح التصدير. فعملها جوهري للإبقاء على النظام الاقتصادي القائم وللحد بشكل مؤقت من إفراطاته ولتفادي الثورة البروليتارية.

ب- السلام الغير مرغوب فيه:

يرى غالبرايث أن نزع السلاح الذي يصاحبه هبوط في التوترات الدولية يمكن أن يخلف آثارا سلبية على الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين. وبالفعل فولاء السكان مرهون بالأمن الوطني وخطر الحرب يمثل عنصرا لا مناص منه للرقابة على الخلافات الدولية والنزعات المضادة للمجتمع؛ والعوامل التي من شأنها أداء الوظائف الاجتماعية للصراعات المسلحة يصعب وضعها مثل بدائل التبذير اللازم للتخفيض من الإنتاج المفرط وعلاقات الهيمنة مع الدول الأخرى أساسية بالنسبة لثراء القوى الكبرى.

ويرى جاك آتالي Jacques ATTALI أن الحرب هي أقصى تجليات المنافسة الصناعية وخلق الطلب وتشغيل القوى المنتجة. فالصراع يسمح بإنعاش

الإنتاج ويحول أنماط الاستهلاك والعادات الاجتماعية. وفي هذه الظروف يقتضي نزع السلاح تحويلا عميقا لأنماط الإنتاج السائدة. وفي غياب هذا الشرط، فأي إجراء من إجراءات نزع السلاح إذا لم يقتصر على نزع فائض السلاح هو إجراء خطير.

وأما بالنسبة لأنصار استعمال الصناعة العسكرية "كقطاع رئيسي" في الصناعة الوطنية، فنزع السلاح قد يفرز مدّا شديدا من البطالة وهبوطا معتبرا في مداخيل العمال. فإذا كان هذا الطرح يبدو متجاهلا كون التسلح قطاع من النشاطات التي لا تخلق إلا القليل القليل من مناصب العمل، فإن نزع السلاح ليس بتاتا دواء شافيا للبطالة لأن تحويل النشاطات لا يتم على العموم بيسر، بالنظر للمتطلبات الاقتصادية للقطاع الخاص.

ج- من الصراع المسلح إلى الحرب الاقتصادية:

في الوضعية الاقتصادية الأخيرة المتمثلة في الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، لا تستجيب فكرة السلاح الاقتصادي للرغبة الواضحة التي تحدو دولة ما في إضعاف بلد معادي فحسب، بل تنطبق أيضا على وضعيات معينة من المنافسة والتنافس والصراعات. ولا يتعلق الأمر بالنسبة للبلدان المعنية، بالزيادة الفورية من رفاهيتها الوطنية، بل بالأحرى بتطوير قوتها الاقتصادية والإستراتيجية النسبية. فتوازن الرعب يساعد على ازدهار الإستراتيجية غير المباشرة مقارنة بالمباشرة ويبدو السلاح الاقتصادي كوسيلة عمل تسمح بتفادي اللجوء المحتمل للعنف المسلح. فقد كانت العقوبات الاقتصادية تنتمي لأدوات عمل الدول في سعيها لتلبية أهداف سياسية في إطار العلاقات شرق-غرب وشمال- جنوب. فاستراتيجيات الردع المائلة والتدابير الاقتصادية الثأرية والمقاطعة والحصار كلها أسلحة قوية تكون آثارها الاقتصادية والسياسية مرهونة بإجراءات الدفاع وبالتضامنات الدولية وبطاقة التعويض. وغالبا ما يندرج السلاح الاقتصادي ضمن الصراعات الحربية بما أن الاقتصاد يمنح

الوسائل العسكرية لمحاربة العدو. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإضعاف قدرات العدو (عن طريق الامتناع عن التبادل التجاري للمنتجات والخدمات المهمة بالنسبة لنموه الاقتصادي) والشروع في إستراتيجية إفقار (عن طريق سباق تسلح مُفقِر) وتقرير سياسة قطيعة (قصد الزيادة في الصعوبات السياسية والاجتماعية التي يواجهها الخصم) وتطوير استراتيجيات عنف وهيمنة (عن طريق دعم مصالح متضاربة للدولة العدوّة) وفي الأخير عن طريق انتهاج نشاط تعاون شامل (يؤدي إلى خلق روابط تواقف اقتصادي من شأنها ضمان السلم).
تبدو فكرة العولمة، منذ نهاية التجربة السوفيتية، مواكبة لفكرة السلام الكوني. ومع ذلك هناك شعور بأن العولمة تمثل أيضا تعبير عن حرب كونية ودائمة. هذا فضلا عن كون الحرب الاقتصادية مازالت إلى اليوم موضوع العصر بالنسبة للبلدان "الصعلوكة"، لكن في هذه الحالة بالذات يتعلق الأمر بدواعي سياسية - عسكرية دقيقة. ومؤخرا خاض كروغمان جدلا عارض فيه بشدة فكرة الحرب الاقتصادية على نقيض بول كينيدي الذي كان يؤسس جزء من أطروحاته على الاقتصاد باعتباره سلاحا. ويعارض كروغمان بشدة الفكرة القائلة بأن الدول تخوض منافسة محصلتها معدومة فمن يخسر يربح. أنه تحليل تبسيطي يسميه "نظرية بوب للتجارة الدولية" يحتقر كل المكاسب التي حققتها العلوم الاقتصادية خلال قرنين. فإذا كان الاقتصاد الأوروبي بخير، فذلك بالتأكيد ليس على حساب الولايات المتحدة بل لفائدتها. ويرى كروغمان أن تطبيق قواعد التبادل الحر المؤسسة على المزايا المقارنة مبررة في مجملها.

ويرى لستر ثارو أن الثالوث دخل معركة اقتصادية حامية الوطيس. فهي تشبه حربا لا تسمح الدول لنفسها بخسارتها. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة مازالت في تبعية لعواملها الاقتصادية الداخلية لكن لذلك أصبح الخطر واضحا المعالم وأكثر قوة بالنسبة للاقتصاديات الوطنية الأخرى. فلابد من محاربته بالأسلحة المتوفرة لدينا لاسيما عن طريق حماية القطاعات ذات التكنولوجيا العالية وعن طريق مساعدة الشركات الأمريكية التي أضحت ضحية الإعانات

التي تمنحها الشركات الأجنبية وعن طريق تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وممارسة تأثير صارم على الهيئات الدولية للمساعدة على تطوير الاقتصاد الأمريكي. إن ذلك يعد أيضا خيارا سياسيا قويا يعوض جزئيا ذلك الخيار السائد خلال الحرب الباردة. ففي هذه المرة يكون العدو أكثر إيذاء فهو صديق أحيانا. إن مصطلح "الحرب الاقتصادية" يفقد من معناه ابتداء من اللحظة التي يعبر فيها- أولا وقبل كل شيء - عن كل وضعيات المنافسة والمفاوضات بين الدول اللصيقة بسير الرأسمالية.

2-3- من اجل نزع سلاح متفاوض عليه وفي صالح التقدم:

يجب على الدول حماية ثرواتها وإن لم تفعل ستجد نفسها في النهاية محرومة من حقوقها في التوزيع العالمي للثروات. فالتسلح هو عندئذ ضرورة حيوية بالنسبة للبلدان المتقدمة.

أ- الآثار الاقتصادية لنزع السلاح:

كقاعدة عامة تقدم النفقات العسكرية على أنها نفقات غير منتجة. وفي هذه الظروف فإن الحد منها يساعد النمو الاقتصادي. ويرى ناف NEF أن السلم يحث على النشاط الاقتصادي للدول وكترجيح لهذا القول يؤكد سيمور ملمان Seymour MELMAN أن النفقات العسكرية تترك آثارا مدمرة على الاقتصاد: فقدان التنافسية وتطور البيروقراطية وتآكل الاستثمار المنتج وظهور المجمعات العسكرية -الصناعية. وفي نفس المنوال يعتبر لستر ثارو أن إعادة التسلح الأمريكي منذ 1980 كانت عاملا من عوامل التضخم وعجز الميزانية وعجز الميزان التجاري وفي الأخير الكساد بالنسبة للعالم اجمع. والحال أن الوقائع لا تطابق دائما هذا الفكر التفاهمي السلمي. وفي الواقع هناك ثلاثة أشكال كبرى من نزع السلاح: تدمير العتاد العسكري وتخفيض النفقات العسكرية ومنع إنتاج أنواع معينة من الأسلحة. الأول يستلزم تكاليف إضافية

للتدمير والرقابة. والثاني يستلزم منع أنواع معينة من منتجات الأسلحة (نووية وكيماوية) وهو يمثل بشكل غير مباشر إرادة الرقابة على التسلح الذي يطرح مشاكل التحويل الصناعي والثالث يؤدي إلى خسارة مناصب شغل في المدى القصير وإلى ظهور آثار عطالة معتبرة من شأنها التسبب في صعوبات اقتصادية كبيرة لقطاع اقتصادي أو لجهة. وفي هذه الظروف يكون نزع السلاح أشبه بالاستثمار منه بإنتاج لفوائد السلم.

إن نتائج الدراسات الاقتصادية القياسية ليست دائما مرضية بحيث تستطيع تنويرنا بخصوص علاقة النفقات العسكرية بالنمو الاقتصادي لأنها دراسات متناقضة في الغالب. ولإثبات ذلك يكفي مجرد تفحص بعض التحليلات القابلة للمقارنة في الزمن والفضاء والتي أفضت إلى نتائج مختلفة. فالدراسات المقارنة لآثار النفقات العسكرية على الاقتصاديات الوطنية تبرز تأثيرا سلبيا ضعيفا للنفقات العسكرية على النمو الاقتصادي. وهناك عدة عوامل بإمكانها تغيير هذه العلاقة لاسيما الميزة الثنائية للبحث والتطوير ومستوى التقدم الاقتصادي وأهمية النفقات العسكرية والصناعة الوطنية للسلاح ووضعية العمالة الكاملة أو سوء العمالة. وبصورة عامة يقلص المجهود العسكري من الاستثمار وبالتالي من إمكانيات التقدم المستقبلية، فالتكنولوجيا العسكرية أقل اكتراثا بالإرباحية من تكنولوجيا القطاع المدني (أثر التبعيد). فعلاقة الإحلال بين الاستثمار والنفقات العسكرية معروفة على العموم بشكل كاف حتى وإن فندتها ثلاث عوامل: القبول الاجتماعي للمجهود المالي للدفاع وبنية النفقات العسكرية ومستوى النمو الاقتصادي. وضمن نص كان محل جدال طويل أبرز إميل بينوا Emile BENOIT ترابطات تبعث على الافتراض بأن المجهود العسكري قد يساعد على عصرنة الصناعة وتكوين وإعلام الأفراد وتحسين الهياكل القاعدية والاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية في اقتصاديات البلدان النامية ولا تشكل عائقا أمام تقدمها الاقتصادي. لقد تم الاعتراض بشدة على التحليل من حيث الشكل (تحليل اقتصادي قياسي) ومن حيث المضمون لاسيما

من قبل ديجر DEGER وسميث SMITH. فالدراسات التجريبية لتأثير النفقات العسكرية على اقتصاديات العالم الثالث كانت لها نتائج متباينة جدا. وبعبارة أخرى ووفقا لكل مرحلة وكل بلد، تمارس النفقات العسكرية آثارا متناقضة لم تبدُ دائما سلبية في المدى القصير.

وفي المدى الأبعد، تظل المسألة مفتوحة. فبالنسبة لتقرير الأمم المتحدة، سباق التسلح يبذر الموارد...ويعرقل مجهودات التنمية الوطنية ويهدد العمليات الديمقراطية. فالنفقات العسكرية ليس لها على المدى الطويل تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية. ويُفترض أن قطاع التسلح غير منتج وإعادة توزيع لصالح القطاع المدني ستخلف آثارا إيجابية. لكن تأثير النفقات العسكرية على التنمية يضل مرهونا بالاستعمال الفعال للقدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية. فغالبرايث يرى أن النفقات العسكرية تشكل ذخيرة الأمان ذات عطالة كبرى مخصصة جزئيا للرقابة على نمو الفائض. وبالنسبة لدوغراس DE GRASSE القطاع العسكري يمكن الاقتصاد المدني من الاستفادة من النتائج التكنولوجية المهمة ومن الابتكارات الحاسمة وآثار الإنتاجية.

ب- تحويل الصناعات العسكرية:

إن وجود صناعة وطنية للسلاح خاصة عندما تكون مدمجة بقوة في النسيج الصناعي، يعدُّ عاملا ردعيا لنزع السلاح إلا في حالة اكتشاف عمليات تحويل اقتصادية إحلالية مربحة. وفي فرنسا يظل بناءات السفن والصناعة الفضائية جد تابعة للقطاع العسكري ويمكن لنزع سلاح سريع أن يعرض وجودها ذاته للخطر. بالإضافة إلى أن العتادات العسكرية ليس لها دائما تطبيقات مدنية بديهية (كالطائرة الغير مرئية أو الصواريخ). وعوائق السرّية العسكرية والقواعد الإدارية الصارمة كلها تمثل عوائق معتبرة وتخلق ثقافة مؤسسة حقيقية وهي ثقافة قلما تناسب متطلبات السوق. لقد احتل المركب العسكري الصناعي صدارة القطاعات الصناعات الحيوية بإدخاله نظام قيم

جديد وأنماط سير جديدة ابتداء من غياب السوق واحتكارات الشراء والاحتكارات وأمن الربح وأفاق - زمن جديدة للقرارات الاقتصادية. فالمنتجات العسكرية هي رأسمالوية ومكلفة ومعقدة ومتطورة مع نزعة قوية نحو تشغيل سيء، إنها تستجيب لهوس الأداء التكنولوجي وتقلص دور الإنسان في عملية القرار وتخطط لفقدان القيمة التقنية. فقد اتضح في الغالب أن التحويل الفوري للقطاع العسكري إلى منتجات مدنية غير مناسب وذلك لأسباب تكنولوجية (عدم تكيف سريع للتكنولوجيا العسكرية المتطورة مع القيود التي يفرضها الإنتاج على نطاق واسع) وتجارية (تشبع السوق من قبل) أو اقتصادية (عدم تنافسية سعر تكلفة المنتجات المترتبة عن التحويل). أما مناصرو التحويل المباشر (من السيف إلى المحراث) فيعتبرون أن هناك فرص مهمة في القطاع المدني لم يتم استغلالها في أغلب الأحيان. وذلك معناه أن ننسى تقريبا بسرعة التكاليف الباهظة المترتبة عن تحويل التجهيزات والمركبات الصناعية وإعادة تأهيل قوى العمل والسعر المانع لحق الدخول في الأسواق المدنية والتكاليف الناتجة عن تغيير ثقافة صناعية تخضع لسياسة الدفاع الحكومية إلى ثقافة قائمة على الشركة. في الأخير يتوفر المركب العسكري الصناعي على امتيازات ومساندة سياسية واقتصادية لا يستهان بها. وتبقى تحليلات التحويل هذه جد وصفية ومعيارية. وبالنسبة لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه من غير الصحيح الكلام عن فوائد السلم لان كل إجراء تحويل هو إجراء مكلف.

ج- نزع السلاح التنمية:

لقد تم الشروع، تحت رعاية الأمم المتحدة، في دراسات تنصب حول الآثار الاقتصادية لنزع السلاح لاسيما من قبل أخصائيي اقتصاد ذوي شهرة، مثل واسيلي ليونتيف WASSILY LEONTIEF وجان نينبرغجن Jan TINBERGEN وجونار ميردال Gunnar MYRDAL ولورنس كلان Lawrence KLEIN. وهكذا قام كل من ليونتيف ودوشان DUCHIN

باصطناع عدة سيناريوهات لنفقات عسكرية إلى غاية سنة 2000 مستعملين نموذج التبادل الصناعي البيني للاقتصاد العالمي الذي بُني لفائدة لأمم المتحدة. وقد كانت الخلاصات التي توصلا إليها واضحة جدا ظاهريا. فنزع السلاح يؤدي إلى تحسن جوهري في النمو الاقتصادي لفائدة كل جهات العالم، عدا البلدان النامية والمنتجة للنفط. لكن اتضح أن هذا التحليل يمكن الاعتراض عليه بسبب ضعف مغزى النتائج المتحصل عليها. فقد اصطنعت عدة نماذج أثرا لتخفيض النفقات العسكرية، مصحوبا بتحويل لصالح بلدان العالم الثالث. والنتائج كانت عموما لصالح نزع السلاح من أجل التنمية بما انه يمكن في المدى القصير للبلدان المتقدمة أن تتعرض لتخفيض خفيف في معدلات نموها، فعلى المدى الأطول، ستكون الآثار بالأحرى إيجابية حتى وإن كانت دائما عديمة المغزى إحصائيا. وينتج عن ذلك ضمورا في فوارق النمو التي قد توجد في غياب تحول مثل هذا. والسؤال هو معرفة إذا ما كانت الدول المتقدمة تحبذ مثل هذه الخلاصة مع العلم بالطبع أن فوارق المداخيل تمثلُ مؤشرات مهمة على تلبية احتياجات السكان. وتتدخل هذه الآثار بشكل أعمق وأسرع إن كانت هناك إجراءات لتحرير الأسواق والعملة، لكن الفوائد المحتملة يمكن أيضا أن تزول بسبب تطور شروط التبادل وتطور معدلات الفائدة الوطنية وتسديدات الديون. وفي الواقع، يبقى المدلول الإحصائي للنماذج ضعيف نسبيا في هذا السياق، ومع العلم أن فرضية بقاء جميع الأشياء على حالها، السائدة ضمن تطبيق التكنولوجيات الاقتصادية، قد أعيد النظر فيها بشكل واسع من قبل الحدث الاستثنائي الذي قد تشكله عملية نزع سلاح حقيقة.

ففكرة نزع السلاح لصالح التنمية ليست فكرة جديدة لأن النفقات العسكرية كانت دائما مصممة على أنها نفقات غير منتجة يتعين أن يؤدي تخفيضها على الأقل على المدى الطويل إلى فائض في نمو الاقتصاد العالمي. لكن في عالم الدول ذات سيادة، يمثل أمن الأمم أولوية وقيدا لم يدركهما أخصائيو الاقتصاد دائما بنفس الطريقة.

ويظهر نزع السلاح بالأحرى كنتيجة للتقدم. وذلك على كل حال هو الفرضية التي قدمها أنصار النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وفي هذه الظروف، تقتضي عمليات نزع السلاح أولا تنمية البلدان الأكثر فقرا.

كما يمكن للتحويلات أن تخضع لحسابات مصالح قذرة تهدف إلى تعويد السكان على نمط من أنماط الاستهلاك يجعلهم في تبعية تجاه الدول المتقدمة. وهكذا استطاع بوفيك James LEBOVIC أن يبرز هيمنة الاعتبارات السياسية-العسكرية على المساعدة الأجنبية والأمريكية في عهد كارتر وريغان. إذن لابد على الدول النامية أن تتفادى أن يصير التحويل في مجمله مفقرا. و مع ذلك فإن نزع السلاح يمكن أن يشكل فرصة للتنمية لاسيما بالنسبة للدول الأقل تقدم.

خلاصة

لابد من التذكير بأهمية التنمية الاقتصادية لكل الأطراف كأداة أساسية للأمن الدولي. ومما لا جدال فيه أن تخفيض النفقات العسكرية يمارس آثارا إيجابية على النمو العالمي في المدى البعيد، لكن التوزيع المقبول لتدفقات الثروة هو شرط من شروط السلام. فعندما تكون كرامة الناس مهددة، يحدث في الغالب أن تفضل الأمم المعركة على الوضع القائم. فلا يمكن المحافظة على الأمن الدولي بشكل دائم في إطار آثار الهيمنة أو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية المفرطة. وبالنسبة لأنصار النظام الدولي الجديد، يشكل التخلف خطرا على السلام الدولي ويظهر نزع السلاح بالأحرى كنتيجة للتنمية.

واليوم تقترح جمعية متكونة من اقتصاديين مشهورين التخفيض من النفقات العسكرية من أجل مساعدة النمو الاقتصادي في العالم. فلابد لهذا الوعي أن يدفع نحو دراسات جديدة حول العلاقة بين السلم والاقتصاد ويساهم بهذه الصفة، كما كان يأمل كل من آدم سميت Adam SMITH وجون باتيست ساي John-Baptiste Say وليون والراس Leon WALRAS أو جون ماينار كايناس J. M. KEYNES في عصرهم، في نمو قوى السلم على حساب قوى الصراعات والحرب.

الفصل التاسع

تكاليف فوائد السلم

2000 -1990

اقترح بول كينيدي سنة 1988، في كتاب مشهور ومعترض عليه، القيام بإثبات الفكرة القائلة بأن الأهمية المفرطة التي توليها القوى الاقتصادية الكبرى للسلطة العسكرية كانت – على مرّ الزمن– عاملا حتميا من عوامل الانحطاط. وبعد أقل من عشر سنوات، جاءت الوقائع لتكذب، ولو بشكل مؤقت فرضية انحطاط "الإمبراطورية الأمريكية" لاسيما تلك الوقائع المتصلة بانهيار النظام الاشتراكي وانطلاقة اقتصاد المعلومات الجديد وازدهار الاقتصاد والتكنولوجيا الأمريكية. وهكذا من بلد يعيش حالة انحطاط، أصبحت الولايات المتحدة ترى على أنها القوة العظمى المهيمنة في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين، في الوقت الذي ظلت حكومتها مترددة لاسيما في تقليص النفقات العسكرية على نقيض الدول الاشتراكية سابقا، التي كانت في الحقيقة، معنية بشكل عنيف بنهاية الاقتصاد المخطط وبوضع سياسات انتقالية نحو اقتصاد السوق.

فقد أبرزت تقارير الأمم المتحدة لبداية الثمانينيات أهمية المبالغ المجندة في القطاع العسكري وأكدت على تكاليف الفرصة البديلة المعتبرة التي تمثلها، لاسيما في غير صالح البلدان النامية. وأدت نهاية الحرب الباردة إلى إحلال منطق نزع السلاح مكان منطق "الرقابة على الأسلحة" ذلك الذي يحمل صبغة الصراع بين الكتل. لكن إجراء التخفيض التلقائي للنفقات العسكرية لم تتمخض عنه "فوائد سلم" هامة كما كان متوقعا. بل بالعكس، أفرز نزع السلاح أزمات اقتصادية قطاعية و جهوية عميقة لاسيما في الاتحاد السوفيتي وروسيا على وجه الخصوص. فقد تميزت الوضعية الإستراتيجية الجديدة بانقلاب سريع في النزعة. فإذا كان أغلب المحللين الأمريكيين مازالوا يتكلمون سنة 1980 عن تفوق الجيش السوفيتي على جيوش الناتو وحلف الأطلنطي، فقد بلغت الأزمة الاقتصادية في البلدان الاشتراكية سابقا، حدا خلقت معه اختلالا معتبرا في الاتجاه المعاكس استفادت منه الولايات المتحدة تقريبا وحدها. ويبدو أن هذه الوضعية الجديدة تتميز بثلاثة عوامل:

- أولا تتسبب تخفيض النفقات العسكرية في هذه العشرية الأخيرة في حدوث اختلالات إستراتيجية يصعب تحديد آثارها وطابعها القابل للتحويل. فإذا كانت لا تخضع للعوامل السياسية وحدها، فقد كانت لها أثار "مفعول ارتجاعي" مع مسار عولمة جدُّ متأثر بالمصالح الخاصة و/ أو الأمريكية.
- ثم في البدء حدث نزع سلاح القوى العظمى في جو تسوده أزمة اقتصادية جهوية وقطاعية. كما صعب التعرف على فوائد السلم. ومع ذلك ورغم التكاليف اللصيقة بإجراءات نزع السلاح، فقد تميزت الآثار الاقتصادية الإيجابية بالاستدامة كتلك المترتبة عن الاستثمارات المنتجة. وهكذا استطعنا الكلام عن "استثمار السلم".
- وفي الأخير يبدو أن نزع السلاح يسجل اليوم توقفا وقتيا. فقد أعيدت هيكلت صناعات السلاح الأمريكية وتعززت قوتها الضاغطة لاسيما بهدف الترويج لضرورة صنع أسلحة تتكيف بشكل أفضل مع الظروف الإستراتيجية الحقيقية بشكل أفضل. وهكذا ظهرت مخاطر جديدة في الأفق قد يكون من شأن مسارات العولمة أن تجعلها، في النهاية، صعبة القبول. فالمسار الدولي لترع السلاح يمكن التراجع عنه.

1- التخفيض غير المتوازن للنفقات العسكرية عامل من عوامل الاختلالات الإستراتيجية:

عبرّ كيندلبرجر في خطابه الرئاسي "للجمعية الاقتصادية الأمريكية" عن هذا الموضوع "سأتكلم الآن عن الأملاك العمومية الدولية. وأولها السلم. واليوم أخصائيو الاقتصاد ليسوا مؤهلين بشكل جيد ليناقشوا كيف تم استرجاع السلام والحفاظ عليه بعد الحرب". وبهذه الملاحظة ابرز كيندلبرجر أهمية السلام، حتى بالنسبة لسير عمل الاقتصاد وضعف الدراسات التي أجريت في قطاع العلوم الاقتصادية هذا. لكن رغم الخلاصات المتناقضة أحيانا والتي لم تثبتها الوقائع، كانت الدراسات تلحُّ دائما على ضرورة مكافحة الاختلالات التي يمكن أن يفرزها نزع السلاح، مركزة على ضرورة الطابع التفاوضي

والمتشابه للتخفيض في النفقات العسكرية. فمنذ 1987 انخفضت النفقات العسكرية العالمية بأزيد من الثلث أساسا في روسيا وفي الاقتصاديات الانتقالية وفي بلدان غربية معينة. لكن بلدان جنوب شرق آسيا تتسلح من جديد بشكل تدريجي وتميزت سنة 2000 ببداية انعكاس في الاتجاه. وينتج عن ذلك ضياع لمعالم الإستراتيجية وبروز نزعة تسلطية حتى وإن ظلت خافية. وفي الأخير ليس تخفيض النفقات العسكرية مستحبا دائما لدى البلدان المتقدمة اقتصاديا لان جزء من رفاهيتها مرهون بموازين القوى الداخلية والخارجية.

1-1- التطور غير المتماثل للنفقات العسكرية للدول:

يعدُّ تخفيض النفقات العسكرية معطى مهما في بداية التسعينيات. وحسب الأرقام التي أعطاها معهد ستوكهولم للأبحاث السلم (جدول 1) تناقص حجم النفقات العسكرية العالمية بما يقارب 30% على مدى 10 سنوات. ولكن إذا كان تقليص النفقات العسكرية له دلالته في بلدان الناتو وحلف وارسو السابق، فإن هذه النفقات ترتفع في آسيا والشرق الأوسط. وعلى أساس معلومات أمريكية، لو استندنا إلى النسبة المئوية للنفقات العسكرية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي، فقد انتقلت الولايات المتحدة من متوسط 6% من 1985 إلى 1990 وإلى 3.3%. وبالنسبة لبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا انتقلت هذه الأرقام على التوالي من 4.6 إلى 2.7؛ ومن 3.1 إلى ؛ 1.6 ومن 3.9 إلى 3%.

جدول النفقات العسكرية العالمية للقوى العظمى، الناتو وغيره
بمليارات الدولارات سنة 1995 وبمعدل الصرف المسجل في نفس السنة
(المصدر معهد ستوكهولم لأبحاث السلم 1999 ص281)

البلد	1989	1992	1994	1996	1998	تغيرات 99-89
الولايات المتحدة	374	331	296	264	252	-33 %
روسيا	240	48	41	23	11	%95-
الصين	10	14	12	14	15	%50+
فرنسا	52	51	50	47	46	%11-
بريطانيا	43	39	37	34	32	%33-
الهند	8	7	8	8	10	%25+
باكستان	3	3.6	3.4	3.6	3.3	%10+
جنوب إفريقيا	5.2	3.4	3.2	2.9	2.2	%58-
اليابان	47	49	50	51	51	%8+
العالم	1050	817	762	709	696	%34-
أفريقيا	12.2	9.8	9.5	8.9	9.2	%24-
أمريكا	406	358	325	293	283	%30-
آسيا	104	115	117	126	131	%25+
أوروبا	483	280	259	234	220	%54-
الشرق الأوسط	37	45	41	39	43	%16+

وبالموازاة مع ذلك، وفي وضع تميز بتصدع الجيش السوفيتي وبولاء أوروبا واليابان، احتفظت الولايات المتحدة بمستوى عال من النفقات العسكرية. فالأرقام التي منحتها كتابة الدولة الأمريكية، لسنة 1997 هي أرقام ذات دلالة. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها أنفقت 276.3 مليار دولار أي ما يعادل ما أنفقته كل من الصين (74.9) وروسيا (41.7) وفرنسا (41.5) واليابان (40.8) والمملكة المتحدة (35.3) وألمانيا (32.9) وإسرائيل

(9.3). وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان معهد ستوكهولم يقدر نفقات روسيا بأقل من عشر نفقات الولايات المتحدة، فإن حكومة هذه الأخيرة تلطف هذه التقديرات وترجعها إلى أزيد بقليل من السدس فقط وذلك على الأقل ليس لا شيء. وفي هذا السياق بالذات تعتزم الولايات المتحدة زيادات جديدة مما يؤكد أن هناك إرادة حقيقية في البحث عن القوة.

جدول النفقات العسكرية الأمريكية

سنة 1999 بأسعار ثابتة 2000 وفق معهد ستوكهولم 1999، ص 281

نفقات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع	268.9	276.2	279.3	274.3	277.1	277.8	280.4
أفراد	73.6	73.7	73.8	73.3	73.2	73.1	73.2
عمليات و صيانة	99.8	103.5	101.1	99.7	99.8	100.3	100.4
شراء	49.8	53.0	60.8	60.2	63.1	64.2	68.2
بحث وتطوير	37.3	34.4	33.7	33.5	32.6	32.3	30.9

وتتمتع الولايات المتحدة حاليا بتفوق عسكري ساحق لاسيما في ميدان البحث والتطوير المطبق في القطاع العسكري الذي خضع مع ذلك لتخفيض في المجهود المالي المخصص له. ففي سنة 1998 بلغت النفقات العسكرية للبحث والتطوير 60 مليار دولار منها 38 مليار للولايات المتحدة و 49 للناتو 53 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لقد بلغ هذا الهبوط نهايته. فقد قررت الولايات المتحدة رفع مجهوداتها في هذا الميدان لاسيما فيما يخص الطائرات القتالية والصواريخ الدفاعية. فإذا كانت النفقات العسكرية الأمريكية في البحث والتطوير قد انخفضت بنسبة 25% بين 1989 و1997، فمن المهم أن نلاحظ أنها بلغت مستوى جد مرتفع خلال سنة 1989 وأن البحث والتطوير المدني قد تحسن ابتداء من ذلك التاريخ تحسنا معتبرا مما منح الدفاع الوطني قاعدة "خلاّقة" مازالت جد صلبة.

النفقات العسكرية للبحث والتطوير من 1989 إلى 1997 (بملايين الدولارات بسعر ومعدل الصرف الثابت 1995) وقسط نفقات البحث والتطوير العسكري (ب–ت–ع) في النفقات العمومية الإجمالية الموازية لها (ن–ع) وفق معهد ستوكهولم 1999

البلد	1986	1989	1992	1995	1997
الولايات المتحدة	51000	51000	44000	37000	38000
بتعس/ بتعم	0.69	0.65	0.59	0.54	0.54
فرنسا	6200	7100	6800	5200	4600
بتعس/بتعم	0.33	0.39	0.34	0.30	0.29
المملكة المتحدة	5400	4100	3500	3300	3300
بتعس/بتعم	0.55	0.46	0.44	0.36	0.35
ألمانيا بتعس/	2300	3100	2400	2000	2100
بتعم	0.016	0.005	0.002	0.0034	-
اليابان	800	1100	1400	1600	1800
بتعس/بتعم	-	0.52	0.59	0.62	-
إيطاليا	540	750	600	560	-
بتعس/بتعم	0.085	0.068	0.07	0.09	-

كما لا يمكن للمجهود العسكري الأمريكي أن يطبق على المخاطر المتعرف عليها وحدها، كليبيا والعراق أو كوريا الشمالية، لأنه سيكون غير متناسب. لكن يرى العديد من الاختصاصيين أن الميزانية العسكرية الأمريكية غير كافية لاسيما إذا رغب هذا البلد في الاحتفاظ بوظيفة الدركي في العالم. فالاستراتيجيات الأمريكية توجه نفسها وفق الأسلحة المتاحة إما نحو إستراتيجية الرعب النووي (التي يراد مع ذلك تجاوزها) وإما نحو إستراتيجية "زوبعة الصحراء" والضربات الجوية الشاملة المتبوعة بإرسال قوات على الميدان. والمشكل هو أن تطبيق حملة عسكرية كهذه خارج منطقة الناتو يقتضي الحصول على موافقة الأمم المتحدة أي موافقة الصين وروسيا. والحال أن

الولايات المتحدة لا تريد أن تكون قوة عظمى مترددة فالبلد يريد لنفسه أن يكون مهيمنا طالما تراءى له أن النموذج الأمريكي هو المتفوق على غيره. وفي هذه الظروف تبقى أوروبا تابعة كما يؤكد ذلك ضعف إرادة للدول الأعضاء في التوفر على دفاع مشترك حقيقي لا يخضع لرقابة الناتو.

1-2- الصعوبات اللصيقة بنزع السلاح المتحكم فيه بشكل سيء:

بعد عشريات عدّه من السباق نحو التسلح، لن يتسن تحقيق الاستقرار الدولي إلا بتخفيض متشاور عليه ومتوازن للنفقات العسكرية. وفعلا يمكن لنزع السلاح الذي لا يراعي الأسباب المؤسسة للسباق نحو التسلح أن ينطوي في النهاية على خطورة خاصة بالنسبة للسلم أو النظم السياسية الديمقراطية. وهكذا يقتضي نزع السلاح وجود نظام اقتصادي دولي غير مجحف أو منتج للصراعات أو لآثار الهيمنة. أي أنه عامل رفاهية جماعية يمكن أن تستفيد منه كل الأمم. فعندما تظهر فوائد السلم، يصبح الرجوع عن نزع السلاح أقل احتمالا. فليس كل وضع يسوده السلام بالضرورة أفضل من وضع يسوده الصراع لاسيما عندما يكون السلام مبنيا على الطغيان والعبودية أو الاستغلال وعدم احترام حقوق الإنسان. إن نزع السلاح قرار سياسي كبير يقوم على الثقة المتبادلة بين الدول. وقلما تكون هذه المسألة موضع مباحثات في مفاوضات الحد من السباق نحو التسلح. والحقيقة تشكل التنمية الاقتصادية للأمم عاملا أساسيا من عوامل الأمن الدولي. فتجربة الاتحاد السوفيتي الأخيرة قد برهنت أن بذل مجهود مفرط في النفقات العسكرية يؤدي تدريجيا إلى تآكل فعالية الجهاز الاقتصادي ويقلص في النهاية من طاقة الدفاع الوطني. وبالتالي يؤدي نزع السلاح غير المتفاوض عليه وغير المتحكم إلى آثار وخيمة:

1- يؤدي نزع السلاح في الغالب إلى أزمات قطاعية وجهوية. وعلى السلطات العمومية أن تولي اهتماما متواصلا لعامل عدم الرضى الذي قد يقود إلى آثار وخيمة في غير صالح عملية نزع السلاح.

2- تمثل نفقات أمن البلد خطرا على البلدان الأخرى. فهي تخلق بذلك تأثيرات سلبية نحو الخارج، إلا إذا كانت تبدوا عادية ومناسبة وذات طابع هجومي ضعيف. وبخلاف ذلك، توجد آثار عتبة في تعريف الأمن الوطني. وهكذا لابد أن تكون قوات الردع معتبرة بشكل كاف كي تمارس وظيفتها. وكي يكون تخفيض النفقات العسكرية ناجعا، لابد من مراعاة النفقات الحقيقية لهياكلها ولكن بصورة خاصة مراعاة ميزة الردع الحقيقية التي تتوفر عليها القوات الموجودة والأخرى المستقبلية. فالأمن في بلد ما يتعلق بعدة عوامل يصعب اختزالها في مجرد متغيرات اقتصادية مثل طول الحدود والخصائص الجغرافية والديموغرافية الوطنية والتضامنات الداخلية للمناطق وأهمية المخاطر أو صلابة التحالفات. فإن لم يكن الأمر كذلك، فإن نزع السلاح قد يؤدي إلى صراعات جديدة.

3- وفي غياب رقابة خاصة على البحث والتطوير العسكري، يمكن أن يؤول إجراء نزع السلاح إلى احتكار تمارسه أمة واحدة على التكنولوجيات العسكرية التي من شأنها أن تُطور بسرعة في حالة صراع، ضامنة بذلك قوة سياسية وإستراتيجية معتبرة لصالح من يحوزها. فنفقات البحث والتطوير العسكري ليس لها سوى طاقة ثنائية ضعيفة (10% من البراءات فقط لها قابلة التطبيق على القطاع المدني). ومع ذلك اقترح بيل كلينتون تحويل تكنولوجيات عسكرية متطورة جدا نحو استعمالات مدنية رغم النتائج المخيبة للآمال المسجلة في السنوات الأخيرة. فالإخفاقات كانت عديدة. وفي اقتصاد سوق، التكنولوجيا ليست مهمة لذاتها، فهي ليست سوى دعامة لتطور المؤسسة ومؤهلا من مؤهلات المنافسة الاقتصادية. ويظل الربح في المدى البعيد أو القريب نسبيا هو الشرط الأساسي للنجاح.

4- لابد أن تخضع مبيعات السلاح لمراقبة شديدة لأنها تقود أحيانا إلى "التجسيد الحربي" للصراعات الكامنة التي كان من الممكن تسويتها بالتفاوض، فهي تحد من طموحات منتجي الأسلحة الراغبين أن يجدوا في التصدير، مبررا

لإنتاجهم لأجهزة عسكرية باهظة التكاليف وتحد من قدرات التنمية في البلدان الأكثر حرمانا. فقد أظهرت التجربة أن نشر التسلح يسرّع من إمكانية الصراعات الدولية. فإذا أدى نزع سلاح بلد ما به إلى تسريع مبيعات السلاح لديه، فمن الممكن أن تتولد عن ذلك آثار وخيمة على الأمن الدولي.

1-3- فقدان المعالم الإستراتيجية أو نزوة الهيمنة:

لقد أعيد توزيع ورقات النفوذ العالمي مع انهيار النظام السوفيتي وزال حلف وارسو. فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة دون منازع فهي زعيمة الناتو في ذات الوقت الحامي لأوروبا عسكرية غير متجانسة و دركي العالم والرائد في تطوير كل الأسلحة الجديدة. فمنذ 1989، أمكن ملاحظة عدة تعديلات تكميلية بخصوص المجال النووي العسكري وتطور التهديدات أو تعزيز الاعتبارات الاقتصادية في إنتاج الأسلحة.

فإذا كان التهديد النووي ما يزال واقعا يخوّلُ من يمتلكه مكانة القوة العظمى العالمية، فإننا نشهد أنه "يفقد الشرعية" ضمن التقارير الدولية. وبعبارة أخرى، مع معاهدة عدم نشر السلاح النووي وفقدن إستراتيجية "من الضعيف إلى القوي" مدلولها —ولو مؤقتا– والمغزى الضعيف لتوازن الرعب مع بروز عدم توازن جلي لصالح الولايات المتحدة، تزايد بفعل رغبتها في الاحتماء من الأسلحة النووية المعادية عن طريق صنع صواريخ مضادة للصواريخ، فإن القوات النووية تفقد من مصداقيتها ومن جدواها، بالنظر لصعوبات توجد على مستوى استخدامها الاستراتيجي حتى بالنسبة للحكومة الأمريكية. وفي هذه الظروف هناك دائما قوة عسكرية كبرى تُحترمُ إجباريا من قبل كل دول العالم الأخرى لطاقتها التدميرية غير أنها لا تملك تطبيقات حقيقية لأسلحتها النووية عدا التلويح باستخدام عويص بل مستحيل لها.

كما نشهد أيضا تعزيزا للاعتبارات والوسائل الاقتصادية في الاستراتيجيات العسكرية يتّسم على وجه الخصوص بخوصصة معينة لنشاطات الدفاع يمكن أن تؤدي أحيانا إلى "إعادة تسلح زاحف". فإدراك تكاليف الدفاع

يجبر الدول على تحسين الظروف من أجل نوعية وثمن أفضل للأسلحة اللازمة للدفاع. وهكذا تخضع أهداف الدفاع لقواعد السوق. والمنافسة الاقتصادية تفترض تخفيضا في التكاليف ومعلومات أفضل حول القواعد الأساسية للدفاع وبحثا عن تعاون دولي وانفتاحا معينا للسوق على الشركات الأجنبية و خوصصة للشركات الوطنية وتدخلا محدود للدولة في السياسة الصناعية وبحثا عن اقتصاديات الحجم لاسيما عند المرور من البحث والتطوير العسكري نحو البحث والتطوير المدني. فالاختيار بين "السمن والمدفع" يمنح السمن أهمية متزايدة، لكن مع النمو الاقتصادي الجديد وهبوط التكاليف، من الممكن الحصول على المزيد من السمن والمزيد من المدافع.

إضافة إلى ذلك تحاول الدول الواقعة تحت ضغط الاعتبارات الاقتصادية أحيانا أن تبحث عن (أوتنجز) تعاونات صناعية مع بلدان أخرى من أجل تخفيض التكاليف. فالحجة الأساسية التي يعتمد عليها الاحتكار الوطني لصناعة السلاح، تقوم على الفكرة القائلة بأن العتاد أفضل تكيفا مع احتياجات البلد وأنه في ذات الوقت يدعم القاعدة الصناعية الوطنية. وغالبا ما يكون التعاون قرارا سياسيا بدلا كونه قرارا اقتصاديا يحكمه تقاسم العمل وترتيبات التعويض والمحافظة على المصالح الوطنية (العملية أو"العائد المُستحَق"). فإذا كانت البلدان الأوروبية لا تريد أن تكون خاضعة لتبعية الولايات المتحدة، فعليها قبول قيود وتبعات التواقف في مجال الأمن. وأوروبا ليس لها بعد تضامن في ميدان إنتاج الأسلحة رغم الأهمية الاقتصادية لهذه الأخيرة. فالتضامن الصناعي يقود إلى اقتصاديات الحجم وتخطي العتبات ورفع القدرات. لكن نزوع الحكومات نحو تفضيل صناعاتها الوطنية والدفاع عنها، يلطخ نتائج المفاوضات التي تصطدم بعدة محكّات لاسيما منها قبول العسكريين بإنتاج أسلحة موحدة النمط وذات تساوق عملياتي وتشجيع ترشيد وعقلنة البحث والتطوير وقدرة الإنتاج والتحكم في تكاليف ونوعية الإنتاج لدى التكتلات التجارية لاسيما الأوروبية منها.

فخطر التواقفات الاقتصادية يمارس تأثيرا متزايدا. وبالفعل إذا كان عدة دول مصنعة تطالب بالعولمة، فإنها تدرك وجوب حماية المبادلات. ففقدان الاكتفاء بالنسبة للاحتياجات الأساسية للاقتصاد والسكان، يطرح مشاكل جوهرية حول حماية وسائل النقل والأمن والتموين بسعر يعتبر مرضيا وفي إجراءات "الابتزاز" التي يمارسها المتعاملون الدوليون الذين يوضعون في وضعية غَلَبة. وهكذا ورغم إرادة المتمثلة في رفض غزو بلد لبلد آخر، فقد لبّت قضية حرب الخليج، ولو جزئيا، هذا المطلب.

لقد تجلت إجراءات نزع السلاح تدريجيا في تكييف الوسائل مع المخاطر خاصة في الميدان النووي (الذي لم يعد يستطع أن يشكل سلاح معركة حتى وإن كان الصراع الباكستاني الهندي لا يبعث سوى على القلق في هذا الصدد) الذي تضاءل وزنه بانتظام ضمن النفقات. فقد كانت هذه الإجراءات موضع التزام دبلوماسي لا يمكن تجاهله (أسلحة كيماوية وبيولوجية ومعاهدة حظر التجارب النووية). ومع ذلك فقرار الحكومة الأمريكية بزيادة مشترياتها من الأسلحة من سنة 2000 إلى 2005 وقفزة النفقات العسكرية في آسيا وأمريكا الجنوبية ليست سوى تكذيبا أكثر فأكثر شدة لهذا "الجو السلمي". كما أن القوة التفجيرية لدولار (مُربح) تتزايد باستمرار مع تعميم "مطاردة التكاليف". ومع إسهام التكنولوجيات المدنية لفائدة نظيراتها العسكرية، تعرف القوة التفجيرية القابلة للاستعمال (غير النووية) تزايدا مطردا لا جدال فيه.

والمخاطر في الغالب غير واضحة. وهي تخص بالأحرى صراعات السيادة أو الاستقلال الوطني والإرهاب أو رفض احترام حقوق الإنسان. ثم أن تزايد الصراعات داخل الدول، مقارنة بالصراعات بين الدول يعرض السكان المدنيين للعنف (البوسنة وكوسوفو والصومال ورواندا وليبيريا وسيراليون خاصة) في حين ظل هاجس "صفر ميت" في الإستراتيجية الغربية للتدخل الإنساني دوما حاضرا في استراتيجيات الناتو. وهكذا تمتلك الولايات المتحدة القدرة على التأثير في مجرى الأحداث دون أن تتحمل مع ذلك مجمل التبعات والمخاطر.

فالأسلحة المتوفرة غير ملائمة في الغالب الشيء الذي قد يثير مشاكل مهمة بالنسبة للأمن الوطني لكل البلدان بما في ذلك القوى العظمى. لكن جميع الدول معنية بتطور المعدات العسكرية. بل ويمكن أن يكون هذا التطور سببا في سباق نحو تسلح في عالم مسالم. فالولايات المتحدة، آخر قوة عالمية، تبحث عن صنع أسلحة جديدة قد تمنحها "قوة الرّب" (قوة لا جدال فيها وخشيتها أبدية) في الوقت الذي تقترح فيه باقي الدول الحفاظ على مستوى كافي من الأمن الوطني، باستثناء الولايات المتحدة. ويحتفظ بالنووي إذا ما رغبت بلدان معينة في إنتاجه لأغراض عسكرية. وتكرس النفقات العسكرية في آسيا وأمريكا اللاتينية بل وحتى إفريقيا أساسا للدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية ولكن أيضا لمجابهة التهديدات الداخلية والمستقبلية. فإذا كان من الصعب تحديد المخاطر فالحكومات تخشى من المخاطر القادمة. وبهذه الكيفية يمكن اشتعال سباق جديد نحو التسلح في جهات معينة "حارة".

4-1- نزع السلاح عامل للدمار الجهازي والاجتماعي:

يفترض نزع السلاح باعتباره مشتقا من مشتقات السلم أو شرطا مسبقا له، تحولات اقتصادية معتبرة لاسيما في البلدان المنتجة للأسلحة. فتحويل النفقات العسكرية نحو أغراض مدنية ليس أمرا يسيرا لاسيما عندما يكون الإنتاج الحربي (النووي والفضائي) قد بلغ درجة تخصيص جد مرتفعة. فنزع السلاح يكون مفيدا عندما يقتضي إعادة تنظيم حقيقي للصناعة الوطنية. ويبدوا من الصعب تصور مواصلة إنتاج أسلحة حتى بكميات محدودة، إذا لم تكن لها آية أهمية أخرى عدا الأهمية الاقتصادية. وفي هذه الظروف تصبح مساعدة الدولة ضرورية من أجل حل مشاكل الهيكلة وتشجيع بروز أشكال استهلاك جديدة. غير أن هذه الأفكار التي تبدو تافهة ليست دائما مقبولة.

فقد تساءل غالبرايث مع علماء آخرين في بداية الستينيات عن المخاطر اللصيقة بالسلم أو بعبارة أدق باختفاء الحروب. فبالنسبة له لا يراعي أي برنامج

من البرامج المقترحة للتحويل الاقتصادي الذي اقتضاه نزع السلاح مراعاة كافية الضخامة الاستثنائية لعمليات الضبط التي قد يخلفها. وفي هذه الظروف تعبر اقتراحات تحويل إنتاج الحرب إلى مشاريع أشغال عمومية خيرية عن أماني ورعة أكثر مما تعبر عن فهم واقعي لحدود النظام الاقتصادي الراهن. ففرضيات إعادة التحويل ليست دائما مقبولة سياسيا بالخصوص لأنها لا تأخذ في الحسبان الانتخابات والمصالح المكتسبة. فلا توجد بدائل مقبولة عن الوظائف العسكرية للصراعات. وفعلا للحرب وظائف مهمة:

- إنها أداة لاستقرار الحكومات. فخضوع المواطنين للدولة والرقابة على الخلافات الاجتماعية والترعات المضادة للمجتمع كلها عوامل تخضع خضوعا كبيرا للأمن الدولي؛
- وعلى المستوى الاقتصادي يقتضي نزع السلاح وضع نظام تبذير مستقل عن الاقتصاد العادي للعرض والطلب. وينبغي إحداث مؤسسات جديدة لتفادي تدمير المجتمع وقبول المواطنين بسلطة سياسية. وهكذا يمكن للسلاح الاقتصادي أن يحافظ على الغريزة الحربية للأمم الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى طرح مشكل التسلح من جديد. فالنظام القائم على الحرب قد برهن على فعاليته منذ بداية التاريخ. فقد منح الأسس الضرورية لتطور حضارات عديدة.

وفي نفس هذا الاتجاه الفكري يرى جاك أتآلي أن الحرب هي أقصى تجليات المنافسة الصناعية وخلق الطلب وجعل القوى المنتجة تعمل. فالصراع يسمح بإنعاش الإنتاج فهو يحول أنماط الاستهلاك والعادات الاجتماعية. فمرحلة اللامعركة تؤدي إلى ازدهار النفقات العسكرية وإلى تطوير الشبكات المُألية للمراقبة الذاتية. أما مرحلة الحرب المحلية فتدمر شبكات الاتصال القديمة والصناعات التي تكون في مقدمتها. أما مرحلة الحرب الموسعة فتسمح بإعادة توزيع النفوذ لصالح البلدان المصنعة المهيمنة. فأتآلي يرى أن تاريخ الرأسمالية يقتضي بروز مرحلة عنيفة تلك التي إن لم تتسبب في حرب عسكرية، ستؤدي

إلى تطور الاغتراب الرمزي. واليوم يمكن لهذه الأخير أن يوجد في الأيديولوجية العصرية للعولمة.

وفي الأخير قد لا يكون نزع السلاح سوى فرصة للهيمنة أخرى. فالولايات المتحدة ترى في فتح الحدود الاقتصادية عاملا من عوامل السلم العالمي. فمنطق "دعه يعمل" يبقى مهيمنا وهو عامل من عوامل السلم ونزع السلاح كما تؤكده كل التحليلات الليبرالية. والحال أن التدخلات الاقتصادية – الإستراتيجية لدول تعد شائعة أيما شيوع لاسيما تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة. وترى لورا تايسون Lura TYSON أن رفاهية الأمريكي تخضع لقدرته على إنتاج خدمات وسلع وعلى تطوير قوانين التجارة الدولية وترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم الإمكانيات الوطنية التنافسية وذلك لفائدة الشركات والمواطنين الأمريكيين. فالعوامل الاقتصادية تطغى في الغالب على جداول الأعمال الإستراتيجية. ويرى كلينتون أن الأمن الوطني يتعلق أولا بالقوة الاقتصادية وكل أمة هي في تنافس مع الأخريات في الأسواق العالمية. وتؤدي هذه الفكرة التي عارضها بول كروغمان ("البلد ليس شركة") إلى تطور الجيواقتصاد على حساب الجيوسياسة. فالولايات المتحدة جهزت نفسها بجهاز إداري مهم جدا للتأثير في التجارة الدولية (لاسيما عن طريق مركز المدافعة أوغرفة العمليات). ومع نهاية الحرب الباردة دخلت الولايات المتحدة في حرب اقتصادية والدواعي العسكرية لم تكن في النهاية سوى ذريعة لتطوير سياسة صناعية وتشجيع البحث والتطوير ودعم الشركات الوطنية. فاستخدام التخابر الاقتصادي وقوى التخابر المضاد مع تطوير أمن الإعلام الصناعي الوطني NISI ومركز المعلومات التقنية للدفاع DTIC والمجموعة المرجعية للمعلومات المركزية CIRD.

وقوة الدولة تقاس ضمن هذا التصور–على غرار الأفكار الربحوية الجديدة– بالقوة الاقتصادية باعتبارها وسيلة وغاية في الوقت ذاته. وهكذا تم انتهاج عدة استراتيجيات لمساعدة الهيمنة الأمريكية. وفي هذه الظروف، لا يُعد نزع السلاح عاملا من عوامل السلام، إن هو إلا أداة من أدوات نفوذ الدول

المصنعة. فالاحتمالات في كون الحدُّ من المجهود العسكري مفيد للسلام في المدى البعيد تبقى احتمالات محدودة لأن الصراعات تلد دائما من الفوارق المفرطة ومن تضارب المصالح. وفي حالات معينة، لا يكون نزع السلاح سوى تعبيرا عن الهيمنة. فتاريخ العالم يبين أن هذه الهيمنة تختفي هي أيضا مع الحرب. فبناء السلام مهمة أصعب بكثير من التحضير للحرب. فأي عملية نزع سلاح تؤدي إلى اختلالات تجعلها هي ذاتها محل تشكيك. فالتقليص من المجهود العسكري يؤدي حتما إلى تنامي توترات اقتصادية تظل خطورتها مرهونة بالأعمال المنفذة لتفاديها.

2- نزع السلاح عامل من عوامل التوتر الاقتصادي:

عادة ما يقدم نزع السلاح باعتباره عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وغالبا ما تقارن تكلفة حاملة الطائرات بعدد المدارس والمستشفيات التي تمثلها. والحال أن أرباح السلام ليست دائما مهمة بقدر ما هي مستحبة حتى وإن وجب أن لا ننسى أن الربح الأول هو السلام في حد ذاته. لقد تكلمت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة عن نزع السلاح باعتباره استثمار للسلام مع تكاليفه ونفقاته وقراراته المنطوية على مخاطر وآثاره المباشرة وغير المباشرة على مجمل الاقتصاد الوطني. ونزع السلاح يتخذ عدة أشكال ذات تداعيات اقتصادية مختلفة بطبيعة الحال كالتخفيض من النفقات العسكرية وإزالة مخزونات السلاح أو إزالة بعض الأسلحة الخاصة. لكن عموما يمكن القول أنه إذا مارس تباطؤ السباق نحو التسلح في المدى القصير تأثيرات اقتصادية غير ملائمة في كثير من الأحيان، ففي المدى الأبعد، سيساعد نزع السلاح على التنمية.

2-1- أرباح السلام أو أحيانا الصيغة الآرلية الجديدة:

إن النفقات العسكرية تمثل تكلفة الفرصة بديلة، فهي تستولي على الوسائل المالية وتحد بذلك من الاستثمارات المدنية. ونظرا لطابعها غير المنتج (في إطار اقتصاد كوني أو مسالم)، تمارس النفقات العسكرية مسبقا آثارا سلبية

على النمو العالمي في المدى البعيد. وهكذا تمثل النتائج المستخلصة من النماذج العالمية حول الآثار الاقتصادية لنزع السلاح كاشفات تكشف عن الأهمية الاقتصادية لمثل هذا الإجراء أساسا في إطار تحويل جزئي للموارد التي تم تحريرها لفائدة بلدان العالم الثالث. ولكن آخر الملاحظات المستخلصة تقول بأن توزيع "أرباح السلم" يتم بشكل غير متساوي لحد سيصير معه في المدى القصير سلبي بالنسبة لدول معينة. ففي حين تناقصت النفقات العسكرية بأزيد من 250 مليار دولار، لم تزدد المساعدة الممنوحة للدول النامية إلا بمليار صغير واحد من الدولارات سنويا. ويمكن باقتضاب الخروج بأربع ملاحظات:

- أولا أن أي نزع سلاح لا يساوي تقليصا في النفقات العسكرية. فتدمير مخزونات الأسلحة ومراجعة الاتفاقيات والتثبت منها تستلزم نفقات إضافية.

- ثم إن إزالة مخزونات الأسلحة لا تضمن التخفيض من القدرات الإستراتيجية ولا من النفقات العسكرية. فحصر كميات الأسلحة يدفع بالدول لتحسين منتجاتها برفع تكاليف البحث والتطوير وصنع أسلحة جديدة تكون في الغالب غالية وإنتاج الأسلحة المعنية بالاتفاق بثمن أغلى. وفي الحقيقة يمتاز إنتاج الأسلحة بتكاليف مرتفعة في البحث والتطوير واقتصاديات الحجم. فصادرات السلاح التي تضع تكاليف التسلح على حساب صادرات أخرى، تأتي أحيانا لتقلص تكاليف الوحدة وتزيد آثار التعلم وتدعم جزءا من إستراتيجية الاستقلال. ويفترض أن يكون سعر الوحدة الواحدة من 500 طائرة ارخص بـــ20 إلى 30% من السعر الناتج عن مجرد إنتاج 300 جهاز ضروري للدفاع الوطني. وبعبارة أخرى يؤدي التخفيض في نفقات التسلح إلى الحدّ الشديد من العتادات المنتجة، بالنظر لتكاليف الوحدة التي تكون مرتفعة بالنسبة لها إلا إذا تم اللجوء لبيع الأسلحة للخارج. ويطلب من الجيوش والمصالح بذل مجهودات إنتاجية جبارة في مجال المساهمة في التحكم في نفقات الدولة. كما ينتج عن الاتفاقيات التي تنص على أوامر باختيار الأسلحة الدفاعية، تسريع لفقدان القيمة

التقنية للمنتجات العسكرية الردعية الموجودة، الشيء الذي يفترض تكاليف إضافية والتزامات مالية معتبرة جدا لأن الأسلحة الدفاعية أغلى من الهجومية مثلما برهن على ذلك برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو"حرب النجوم"؛

- إن كل تخفيض في النفقات العسكرية لا يوازي تحسنا فوريا في الوضع الاقتصادي الوطني. فتقارير الأمم المتحدة تعتبر أن التحويل في الاتحاد السوفيتي ربما كان هو الأهم من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى وجود إمكانية معتبرة في الاستهلاك الموسر وغير المُلبّى وإلى ضعف المنافسة وإلى مقدرة الشركات على إنتاج سلع ذات استعمال ثنائي عسكري ومدني. فقد كانت النتائج كارثية نظرا للهياكل القاعدية البالية ولآثار العطالة وللمعدات الصناعية التي تجاوزها الزمن ولعدم كفاية الثقافة التجارية وللأزمة الاقتصادية. بل ويمكننا حتى الاعتقاد بأن الفشل ("المؤقت") في الانتقال يعود و لو جزئيا إلى عجز القطاع العسكري على التحول. ومع ذلك كان غورباتشيف نفسه يعلق الآمال على المجمع العسكري - الصناعي لإنعاش الاقتصاد الوطني. لكنه اصطدم بالنومونكلاتورا وامتيازاتها وبفكرة عظمة الاتحاد السوفيتي. أما بالنسبة للبلدان المنتجة لأسلحة فقد يخلف إجراء نزع السلاح على المدى القصير نتائج وخيمة لاسيما بالنسبة للصناعات والمناطق المعنية مباشرة بالنشاطات الصناعية التسليحية. ويرى أنصار التحويل المباشر (من السيف إلى المحراث) أن هناك فرص مهمة موجودة في القطاع المدني لم يتم استغلالها في أغلب الأحيان. لكن هناك وضعيات اقتصادية عديدة معروفة جيدا من شأنها تهذيب محاجتهم هذه كتكاليف تحويل المعدات الصناعية و رسكلة القوى العاملة والمسيرة وتكاليف الدخول في الأسواق المدنية أو وجود فضاءات ربح في الأسواق المدنية المعنية.كما أن التقليص التلقائي للنفقات العسكرية يزيد من البطالة. وتصبح السياسة الاقتصادية الملائمة إجبارية وتكون فعاليتها بالطبع مرهونة بنوعية القرارات العمومية. كما تخضع الفعالية الاقتصادية في إجراء نزع سلاح هي أيضا للسياسات الاقتصادية المنتهجة إما لصالح تحرير السوق وإما بتطبيق سياسة

صناعية وجهوية ملائمة. فإذا تسنى تحويل النفقات العسكرية إلى إشكال أخرى من النفقات العمومية أو الخاصة، فمن الممكن أن تواجه المصانع والتجهيزات والرجال العاملون إلى غاية الآن في الأمن الوطني صعوبات معتبرة في التحول وأحيانا يكون الأمر سيان بالنسبة للشركات ذات الإنتاج الثنائي (العسكري أولا) مع مشاكل مالية خطيرة تتهدد تنافسية المنتجات الموجهة للقطاع المدني. فإحلال النفقات العسكرية لصالح نفقات مدنية لا يسمح بالتمويل السريع لرأس المال الضروري للحفاظ على مناصب الشغل التي تصبح هشة بفعل فقدان القيمة التقنية وعدم تكيف المعدات المخصصة لإنتاج الأسلحة؛

وفي النهاية اتضح في أغلب الأحيان أن التحويل الفوري للمنتجات العسكرية إلى منتجات مدنية غير ملائم، إما لأسباب تكنولوجية (عدم تكيف سريع لتكنولوجيا عسكرية متقدمة مع قيود إنتاج شامل)، وإما لأسباب تجارية (إتخام السوق من قبل)، وإما لأسباب اقتصادية في النهاية (تكلفة المنتجات المتولدة عن التحويل هي تكلفة غير تنافسية). كما تفترض التحويلات بين التكنولوجيات العسكرية والمدنية تكييفا في الأولويات. فالإنترنت كانت في الأصل شبكة اتصالات بين المخابر الأمريكية للتسلح النووي. واليوم ستكون التكلفة بالنسبة للبنتاغون باهظة لو ينطلق مجددا من الصفر مع تكنولوجيات جديدة تطابق الخصائص العسكرية. فالسر العسكري والبحث المفرط عن خلق أداءات جديدة يؤديان إلى خلق منتجات ذات "تكنولوجيا غير متقنة" وإلى تمييز في العمل وإلى ممارسات أسعار عمومية ذات قسر ضعيف حيال للشركات المتعودة على الأسرار الإدارية. فهناك القليل من التطبيقات الثنائية للمنتجات المصنوعة مباشرة لغايات عسكرية. والسر يمارس دورا صراعيا مضاعفا. فمن جهة يمنع القطاع المدني من نشر تكنولوجيا جديدة تكون احتمالا قابلة للتكييف مع الإنتاج المدني. ومن جهة أخرى فهو يحثّ -بفضل حضوره وطغيانه على مجمل البحث- على تطوير "عناقيد أبحاث" حول مواضيع تفتح لأصحابه إمكانيات متزايدة من العقود في القطاع العسكري مثلما في القطاع المدني.

فعراقيل السر العسكري والقواعد الإدارية الصارمة التي تكون في الغالب قليلة التأثر بالقواعد الإدارية، تعدُّ عراقيل معتبرة تخلق ثقافة مؤسسة حقيقة قلما تستجيب لمتطلبات السوق. فبالنسبة لجنرال إلكتريك General Electric قدرت التكلفة الإدارية للإجراء إنتاج برنامج محرك واحد بأزيد من 25 مليون فرنك سنويا. وفي الأخير أصبحت وزارة الدفاع مالكة لبراءات دون تعويض مالي لفائدة المشركة. فأصبحت الشركات قليلة الرغبة في إدماج تكنولوجياتها المتقدمة في المنظومات العسكرية، حتى لا تفقد امتيازها التنافسي بسبب انعدام حماية الحقوق التقنية والمالية للبراءات.

وهكذا تتحول أرباح السلم أحيانا إلى تكاليف. فالقرارات الاقتصادية التي تتبع قرار نزع السلاح تنطوي على مخاطر تقوم جزئيا على الخيارات الصناعية للسلطات العمومية.

2-2- الانتصارات والهزائم الاقتصادية للتحويل:

بالرجوع للأرباح، يقتضي نزع السلاح في الأول استثمارات وطنية ثقيلة، جهوية وقطاعية. ولتحقيق هذا المشروع، لابد من توفر موارد وثروات وقدرة كبيرة على الاستدانة والثقة. فما اتضح أنه إيجابي بالنسبة للولايات المتحدة، التي استطاعت تحرير مواردا لغايات مدنية واستعمال التكنولوجيات الإعلامية في القطاعات المدنية وحصلت على تمويلات العالم أجمع لتمويل نموها ذاته، لم يكن كذلك بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي عاش نزع السلاح كهزيمة إيديولوجية وسياسة واقتصادية. بل أن الأزمة الاقتصادية كانت من الشدة بمكان بحيث لو لم تكن هناك المساعدة الدولية، لكان من المستحيل مكافحة التدهور السريع لظروف المعيشة. وهكذا كان من شأن تطبيق **"أثر كرة الثلجية"** حينها أن جعل فاتورة فشل الاقتصاد المخطط السوفيتي أكثر إيلاما. وفي هذا الحالة جعلت آثار اللارجعة من المستحيل تحقيق المزايا الإقتصادية المنتظرة من تخفيض النفقات العسكرية. وهكذا فقدت روسيا "جواهر صناعتها"

لان تلك الجواهر المؤسسة على السلطة العسكرية، كانت غير ملائمة للظروف الاقتصادية الجديدة للمرحلة الانتقالية.

إن صناعة السلاح تندرج تدريجيا في العولمة. ومع ذلك وإلى غاية مرحلة قريبة جدا، كانت هذه الصناعة باسم الدفاع الوطني معادية جدا لأي تقارب مع الشركات الأجنبية. فالمركب العسكري-الصناعي يتوفر على امتيازات ومساندات سياسية واقتصادية لا يستهان بها. وهو في هذه الظروف يعمل على الزيادة في جسامة التوترات الدولية ويمارس ضغطا داخليا كبيرا جدا من أجل الاحتفاظ بسلطته. إنه يطور إستراتيجية السر في أي تكنولوجيا ذات طراز العسكري ويرغب في مكافحة التغيرات السريعة والانحطاطات الدورية للسوق. فالمركب العسكري - الصناعي قد حاز على قيادة القطاعات الصناعية الحيوية، بإدخال نظام جديد من القيم وأنماط سير جديدة انطلاقا من خلو السوق من احتكارات الشراء والاحتكارات وأمن الفائدة وأمن الزمن. فالمركبات العسكرية الصناعية تتدوّل حتى وإن كانت الأسواق مازالت وطنية والحكومات مازالت تدعم صادرات أسلحة رعاياها. ونحن لم نعد في زمن لا تنتج فيه صناعات السلاح إلا لفائدة البنتاغون. وميزانية هذا الأخير ليست سوى ثلث ما كانت عليه منذ 10 سنوات والعديد من التقنيات العسكرية سقطت في الميدان المدني. فقد تحولت الصناعة إلى الأعمال التجارية وحافظت في ذات الوقت على عقود عسكرية معينة. فالأمن والاقتصاد الوطني لهما مصالح تدعم بعضها البعض. فمنع "هيوز HUGHES ولورال LORAL من المنافسة داخل الصين أخطر من رؤية خبرتهما تقع في يد بكين. ففي البوسنة قام عسكريون أمريكان بكراء ناقل على قمر صناعي تجاري وهم لا يطلبون سوى نظام تشفير. فالأقمار الصناعية تمثل اليوم رهانا صناعيا هائلا (يقدر بـــ170 مليار دولار في 2007 ضمن التنافس مع أوربا) والعسكريون الأمريكان قليلو الاستخدام للقواعد الأمريكية الخاصة بالإطلاق. لقد تقرر من الآن إلى غاية 2010 إطلاق 1700 قمر صناعي تجاري من تزويد أمريكي وروسي وفرنسي

وصيني معا بل أن البنتاغون عبر عن فكرة تعويض الأقمار الصناعية القديمة بأخرى تجارية. فالقطاع العسكري كان دائما مصدر الهام بالنسبة للمنتجات المدنية إما بالنسبة للإنتاج السلع الاقتصادية المكيفة (كتعميم منظومات التموقع الشامل GPS مثلا) وإما بالنسبة لإنتاج المُركِبات (بعض عناصر الهواتف النقالة مصدرها تكنولوجيا السونار العسكرية).

لقد حاولت الولايات المتحدة تثمير النتائج التكنولوجية العسكرية في إطار إعادة تحويل صناعات الدفاع أولا عن طريق التخفيض بالنصف من عدد المزودين الرسميين للبنتاغون وبتحديد معايير تجارية للمقتنيات العسكرية. فحل الكوكوم وتعويضه بترتيب الواسنار للإبقاء على بعض القيود على ليبيا والعراق، فتح الباب أمام تصدير منتجات من شأنها أن تستعمل في الأسلحة لاسيما معدات الاتصالات والحواسيب. وهكذا أمكن للتكنولوجيات الثنائية أن تعبر عن نفسها في الميدان المدني. فرجال الصناعة الأمريكان يمكنهم الآن بيع أقمار صناعية تجارية للصين شريطة أن تكون هذه الأقمار متخلفة بقليل عن تلك التي تباع للبنتاغون. وفي إطار العولمة، نجحت الولايات المتحدة في عملية تحويل مجهودها العسكري وفي الوقت ذاته بقيت القوة العسكرية الاقتصادية الكبرى العالمية اليوم. لكن هذه الهيمنة قد تتسبب في النهاية في مشاكل.

3-2- نزع السلاح استثمار للسلام والتقدم الاقتصادي:

في البداية، كان لعملية التحويل تكلفتها. وكأي مسار استثماري، يقتضي التحويل نجاحات أو إخفاقات وبالتالي مخاطر اقتصادية. أما تجاوب شركات الأسلحة إثر عملية نزع السلاح الوطني فيبقى تجوابا متنوعا. فنمو صادرات السلاح الذي يثار في الغالب، لن يحل مشكل نزع السلاح العالمي. فالتحويل الحقيقي يقتضي إعادة هيكلة الشركات والتخصيص (عن طريق تقليص تشكيلة المنتجات المصنوعة واكتشاف الحيزات والفضاءات ذات الطاقة العالية في در الأرباح) وازدهار التكنولوجيات الثنائية أو التنويع. ويتعين حينئذ

تنويع الأسواق (للعثور على تصريف مدني للمنتجات العسكرية)، وتنويع التوطين وتنويع الحقائب بل وحتى المنتجات.

لقد أثرت التكنولوجيات العسكرية بشكل معتبر في التقدم الاقتصادي المعاصر. والحال أنها تمارس تأثيرات بالأحرى سلبية على الاقتصاديات الوطنية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية حتى وإن عارضت بعض الأطروحات هذه الفكرة مؤسسة تفسيرها على الطابع غير القابل للإحلال للنشاطات التكنولوجية وللبحث في القطاع العسكري والقطاع المدني على الأقل في البلدان ذات اقتصاد السوق. أما من وجهة النظر الثقافية، فقد كان القطاع العسكري الذي يعبر عن نفسه أساسا في ميدان التكنولوجيا العالية المتقدمة، يتمتع "بأولوية دفاع" من شأنها تعديل التقدم التكنولوجي أو جعله يتأخر. فهو يفضل تكنولوجيات معينة تؤثر في القطاع المدني تأثيرا سريع الانتشار. ولكن إذا كان من الممكن تطبيق البحث والتطوير العسكري على نظيره المدني، رغم صلابة وصعوبة "آثار العادة"، فإنه من المحتمل-وفق الخيارات التي أجريت- أن تعرف النتائج الاقتصادية للبلدان المعنية تحسنا لاسيما بفعل التخلي عن القيود المفروضة على نشر التكنولوجيات المتعلقة بالأمن الوطني. هناك ثلاث نماذج من الأطروحات تم قبولها عموما لدراسة الفعالية الاقتصادية للبحث والتطوير العسكري.

1- يفترض تأثير التبعيد أن تكون القروض المجندة في البحث والتطوير العسكري على حساب القطاع المدني (رجال، معدات، تجديدات). لقد أكد كل من براوني BROWNE ووايدنبوم WEIDENBAUM وبوك BUCK وهارتلي وهوبر HOOPER على الطابع المثير للجدل الذي تتميز به التداعيات. وفي هذه الظروف لابد لتخفيض المجهود العسكري من آثار إيجابية شريطة أن تدفع المبالغ المجندة للدفاع لفائدة القطاع المدني.

2- تفترض تحويلات التكنولوجيا بين القطاع المدني والقطاع العسكري الانتقال من أولوية تكنولوجية وإستراتيجية إلى أولوية اقتصادية. والسر العسكري يمنع إفشاء بعض التكنولوجيات المعينة. ويحدث في الغالب أن ينجز

اكتشاف علمي في القطاع العسكري في بلد ما فيكون بالتالي ممنوعا من النشر، ثم يعاد في النهاية اكتشافه من قبل شركة تنتمي لبلد آخر ليجد له تطبيقا مدنيا فوريا. وفي الغالب حال البحث والتطوير العسكري دون تحقيق البحث والتطوير المدني لنتائج ذات تكنولوجيا عالية. ويرى المجلس الاستشاري في العلوم والتكنولوجيا بالمملكة المتحدة أن 20% فقط من النفقات العمومية للبحث والتطوير تمتلك طاقة تطبيق ثنائي. فقد اتضح أن السياسات الصناعية للحكومة الهادفة لدعم ثنائية التكنولوجيا هي سياسات ذات إنتاجية ضعيفة. فالإخفاقات كانت عديدة: أفلام الفيديو لأفكو AVCO والحافلات الخفيفة لغرومان GRUMMAN والطائرات المنطلقة من الماء لبوينغ والمقنبلات المائية لماكدونال دوغلاس والإعلام الآلي لرايثيونRAYETHEON والاتصالات لتي أر دابليو TRW وجنرال داياميكس، والساعات لروكوال ROCKWELL أوصيانة الطيران للوكيد LOCKHEED. أما التحكم في التكنولوجيا، لاسيما مصداقيتها وتعقدها فلا تشكل عاملا حاسما للنجاح في الأسواق المدنية. وهكذا يمكن تخطي هذا العائق جزئيا.

3- أما "آثار جذب الطلب" فتبين أن وجود طلب إضافي في مجال البحث والتطوير يشجع القوة التجديدية. وفي هذه الظروف، إذا كان الإحلال بين شكلي البحث والتطوير معبر عنه بشكل سيء، فالنتيجة قد تكون سلبية.

فالتحويل هو في الغالب نتيجة ردة فعل أمام وضعية ما بدل كونه إرادة مسبقة. وفي هذه الظروف، يطالبُ في الغالب بالمساعدة التي تمنحها الدولة، على الأقل لثلاث أسباب أساسية: أولا ضمن إجراء عولمة الاقتصاد يقتضي التحويل مسؤولية خصوصية وأن يكون للدولة في مجال الدفاع والأمن الوطني حق لا يمكن التصرف فيه تعترف به المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة (OMC) أو الاتحاد الأوروبي. وفي هذه الظروف، يمكن لدولة ما أن ترفض تطبيق القواعد العامة التي تم تحديدها في الأسواق الدولية إذا ما تعرض أمنها ذاته للخطر. غير أن وزن الولايات المتحدة يمنع أحيانا تطبيق هذه القاعدة. ثم إن الدولة مسؤولة عن

طلب المواد العسكرية. فخياراتها قد هيكلت المشهد الاقتصادي للأمة. وفي هذه الظروف وأمام منافسة جديدة لابد من حماية مؤقتة للشركات لاسيما في إطار "نظرية حماية الشركات الوليدة". وفي الأخير يقود نزع السلاح حتميا إلى فقدان رأس المال التقني لقيمة التقنية فقدانا شديدا. وعلى الدولة الشروع في إجراءات اقتصادية كلية قصد التعويض. وباختصار تمثل الدولة في الواقع فاعلا أساسيا في عملية التحويل غير أن مسار العولمة قد عارض نشاطها كما عارضه بصورة أعم فقدان النشاط العمومي غير المتاجر لمعناه.

هناك عدة اقتراحات تنظيمية من أجل قيادة إجراءات التحويل. ففكرة نزع سلاح من أجل التنمية قدمتها المنظمات الدولية لكنها لم تنجح رغم اقتراحات فرنسا بخصوص إنشاء صندوق خاص لنزع السلاح من أجل التنمية. لقد اُقترح وضع مخطط مارشال جديد يقتضي سياسة عالمية لمكافحة الكساد والفقر والبؤس. لكن هذه الفكرة جرفتها فكرة تقول أن السوق سيحلّ كل شيء. وهكذا تم اقتراحُ تحويل في مناهج تسيير الصناعات التسليحية يقتضي رفض الدّيوَنة (وبالتالي تقليصا لدور الدولة) والبحث عن فعالية الشركات. لقد كنست العولمة كل الاقتراحات حول تدخل الدولة، خالقة بذلك فوارق فاضحة في نجاح مسار نزع السلاح وتحويل الصناعات العسكرية.

لا يقود نزع السلاح بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي. ومع ذلك يقدم على أنه استثمار مضاعف، أي استثمار في السلم وتحرير الموارد لتحسين رفاهية السكان. والحال أن السلم ضروري بالنسبة للتقدم الاقتصادي العالمي. والسلم ليس بمجرد غياب الحرب، بل يجب تصوره على أنه حالة أمن ورفاهية وحرية ومبادلات عادلة. فلا يمكن قبول هذه الفرضية إلا إذا كان مسار تخفيض النفقات العسكرية يقتضي الحد من قوة نفوذ القوات المسلحة ونزع سلاح يكون تقريبا لا رجعة فيه على الأقل في المدى المتوسط.

3- نزع السلاح مسار يمكن الرجوع عنه:

ليس لنزع السلاح سوى معنى محدودا ضمن نظام تنافس مبعدٌ عن قيم التضامن. إن هو إلا لحظة تاريخية تسببت فيها وضعية خاصة لفشل جهازي أو هيمنة اقتصادية – ثقافية مخفقة. واليوم نحن نعلم أن هناك أسلحة جديدة يمكنها تغيير المعطيات الإستراتيجية وإنعاش السباق نحو التسلح. كما أننا نشهد تحقيق الهيمنة العسكرية والثقافية – الاجتماعية للولايات المتحدة وفي نفس الوقت ضياع قيم التضامنات من خلال رفض تمويل الأملاك العمومية الوطنية والدولية.

3-1- بروز أسلحة جديدة:

لقد كنست نهاية الحرب الباردة وبعنف الفرضيات التي تقوم عليها مخططات منظومات الأسلحة المستقبلية. ولكن رغم عملية نزع السلاح العالمي، مازالت هناك مخططات لصنع أسلحة جديدة. فمن المؤكد أن روسيا لا تملك سوى وسائل المحافظة على النووي العسكري وتخلت عما عداه. وفي المقابل، وضعت برامج جديدة بالولايات المتحدة وقد يطالب الجيل الجديد من الأسلحة بوسائل مالية معتبرة. ففي سنة 1991 بدأت الولايات المتحدة وضع برامج لطائرات أف 22 (يُتوقع تسليمها في 2004) وأف/إي-18/ إي /أف (يتوقع تسلمها في 2001) سيكلف ذلك على التولي 17 و2 مليار دولار من البحث والتطوير. أما بالنسبة لفرنسا فستكلف رافال Rafale التي بدا صنعها في سنة 1987 وخرجت سنة 2004 من 7 إلى 8 مليار دولار من البحث والتطوير. فالحكومات الغربية تتجه نحو صناعة جيل جديد من الطائرات. فقد أطلقت الولايات المتحدة جوينت سترايك فايتر JSF. بمبلغ 2.2 مليار دولار لــ 3000 جهاز لسنة 2008. ويدرس الأوروبيون طائرة المستقبل الهجومية FOA لعملية إبتدائية في سنة 2015. فبلدان الناتو بلغت حدًّا من الغلبة بحيث جعلت المشاريع الجديدة معدة على أساس صواريخ الجو بدل الطائرات المعادية أما روسيا فقد قلصت من جهودها في هذا الميدان وبشكل معتبر.

ويرى فريمان FREEMAN من كيتز كوليدج King's College أن الفن العسكري سيتأثر بتطور السياسة الدولية أكثر مما يتأثر بالتقدم التكنولوجي. أما القوى العظمى فإنها ستتدخل في الصراعات المحلية بدل الاقتتال فيما بينها أو حتى تهديد بعضها البعض. فالأسلحة الهجومية أو الدفاعية لا معنى لها سوى في وضعيات نظرية حتى وأن احتفظت المفاجأة والمناورة بورقتهما الرابحة. فقد أسست الأجيال الجديدة من الأسلحة على تكنولوجيا المعلومات في شكل أنظمة كبرى لوصف التراكب الكامل لمنظومات الأسلحة وسلسلة التحكم والقيادة. أما رجال الصناعة الذين يتحكمون في إنتاجها فعددهم في تناقص مما يدعم تأثير المركب الصناعي-العسكري. لقد سنّت الحكومة الأمريكية تشريعات حول مبيعات الأسلحة التي يمتلكها رجال صناعتها، لكنها ترفض بالخصوص إدراج فرنسا وألمانيا في القائمة القصيرة المشهورة. وبما أن مسائل الأمن تشكل استثناءا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، يتوفر البنتاغون اليوم على أداة فعالة لنصب حواجز أمام المجموعات الأوروبية المنافسة. لكن أوروبا موصولة بالشبكات الأمريكية. فاستقلالية فرنسا تندرج ضمن قواعد الناتو. وتطالب الولايات المتحدة من الأوروبيين بذل مجهود إضافي لكنها تطالب أيضا، بحجة قابلية التساوق العملياتي للمعدات، باستعمال التكنولوجيات العسكرية الأمريكية. وفي هذا الحالة يبدو أن قانون الأقوى هو الغالب مع ما تنطوي عليه هيمنة الشركات الأمريكية في العالم من تداعيات مدنية معتبرة.

فالصراع الذي لا يحل في البداية يدخل حرب استنزاف. ولابد من مراعاة المخاطر التي تخيم على المجتمع المدني من جراء العمليات العسكرية (لاسيما الأضرار الجانبية وهشاشتها أمام العدو). فالأمريكان ينشئون قوة هجومية قادرة على تسوية المسألة قبل أن يكون هناك الكثير من الدمار. وبالنسبة لأنصار "الثورة في القضايا العسكرية"(RMA)، لابد من استعمال الوسائل العسكرية بأقصى الفعالية وبأدنى الخسائر في الجنود بفضل تقنيات

الاتصال ودون أخذ المدنيين رهائن ولا اللجوء إلى الحلفاء. وهذا النظام يجعلنا نفترض أن أعداءنا يشبهوننا. ولكن لو قبل هؤلاء الأعداء بالخسائر في الأرواح وضربوا بعرض الحائط كل وازع إنساني باستعمالهم أسلحة جديدة لاسيما البيولوجية منها، فالمنظومة بأكملها ستنهار. إن تطوير التكنولوجيات الضرورية لخوض "الحروب العمرانية"، يكشف أيضا عن مخاوف جديدة من أزمات اجتماعية معتبرة يأمل الأغنياء أن يحتموا منها.

فالأسلحة الجديدة تنصب حول تكنولوجيات الإعلام لاسيما عن طريق تصميم فيروسات معلوماتية من شأنها شلّ أسلحة الخصوم. وفي هذا السياق، تستخدم "الثورة في قضايا الدفاع" المؤسسة على التطويرات التكنولوجية المدنية، تقنيات إعلامية. وستؤدي الثورة في قضايا الدفاع إلى "تعاظم قوة المعلومات مقارنة بكتل المنتجات المادية". ويتعلق الأمر أساسا بوضع منظومة منظومات قائمة على الرقمية والمعالجة المعلوماتية والتموقع الجيوسياسي الشامل وتحظى الولايات المتحدة بتفوق كبير في هذا الميدان.

3-2- بروز هيمنة أمريكية في صناعة الأسلحة:

إذا كان تخفيض الميزانيات معتبرا فإنه يبدو مضبوطا حاليا. فقد شهدنا على مدى العشرية هبوطا معتبرا في قروض البحث والتطوير تم تعويضه جزئيا بتطبيق منظم للبحث والتطوير المدني. فشركات السلاح قد تركزت وتدوّلت وأعيدت هيكلتها بغية إنعاش السوق الصناعي للدفاع ومن أجل أسلحة جديدة تساعد على إفقاد المنتجات الموجودة قيمتها التقنية. فتعزيز صناعة السلاح الأمريكية قد تحقق بسرعة رغم انخفاض الطلبيات الوطنية. لقد تحقق تحويل صناعات الأسلحة على وجه الخصوص بمجرد تطبيق المبادئ التجارية حتى وإن شجعت الحكومة الأمريكية عمليات تركيز معينة (30% من أصل 100 شركة كبرى غادرت السوق) وتعاون أو تصدير. لكن ابتداء من 1995 إلى سنة 2000 كان البنتاغون يتوقع اختفاء 80% من أصل 100 متعاقد من أوائل متعاقدي الدفاع. لقد عرفت الولايات المتحدة عملية اقتناء معتبرة. لقد اشترت

بوينغ النشاطات الجوية الفضائية لماكدونال دوغلاس وروكوال. كما اقتنت رايثون نشاطات الصواريخ والرادارات والإلكترونيات من جنرال موتورز والنشاطات الإلكترونية والمنظومات الدفاعية من تكساس انسترومنت ومنتجات كرايسلر العسكرية. لقد أعادت لوكيد مارتن شراء النشاطات الإلكترونية والاتصالية للورال لكنها باعت جنرال دايناميكس منظوماتها الدفاعية والتسليحية. فالهيمنة الاقتصادية والسياسية لبعض شركات الدفاع قد ازدادت كما يشهد على ذلك: لوكيد-مارتن-لورال وبوينغ – ماكدونال – روكوال ورايثيون – إيسيستم -تكساس انسترومنت - هاجيز.

إذن تغيرت بنية صناعة السلاح بشكل ملحوظ، وانخفض عدد المتعاقدين الأساسيين الأربعة عشر إلى ثمانية الآن. كما منحت الحكومة الأمريكية مساعدتها من أجل ترشيد التكاليف وتخفيضها. وتقترح سياسة التركيز هذه توحيد مجمل قدرات البحث والتطور لدى شركة الوطنية من أجل المحافظة على الخبرة وذلك بالرغم من معارضة "الهيئة المضادة لاتحاد الاحتكارات". فالحكومة تمنح أقساطا لكل مجموعة وتختار ممونين رسميين لكل طراز من الأسلحة وذلك تقريبا بمعزل عن المنافسة. وتتمثل أهداف شركات السلاح الأمريكية في الحصول، في المدى القصير، على عقود تخص برامج دفاعية وطنية مهمة وبناء منظومة ذات قدرات مدمجة بحيث تصبح هذه الشركات أول متعاقد في العمليات الصناعية على المدى البعيد وتتمكن من زيادة مسؤولياتها في تمويل البرامج التسليحية الكبرى في المستقبل. وفي القطاع العسكري بقيت الهوامش مريحة جدا والطلبيات مضمونة والمجموعات على درجة من القوة والنفوذ بحيث يصبح من غير المعقول أن تسقط في الإفلاس. فقد تم تجاوز الأزمة بنجاح مع أرباح متزايدة وقيم بورصة في أعلى مستوياتها وتفاؤل كبير بالتطور والتقدم المستقبليين للقطاع.

فالحكومة الأمريكية ترى أن الاحتكارات الوطنية تحد من الاختيارات إلا باللجوء إلى الخارج لكنها تحدد سياسة أسعار مرضية في مفاوضاتها مع الدولة. كما أنها تسمح بتكامل بأكبر بين المنتجات العسكرية والمدنية. فهؤلاء العمالقة

الأمريكان يميلون لتكوين شركات كونية (على الأقل أطلنطية) تكون في تنافس مستمر مع أوروبا. وفي المقابل، لم يؤدي مسار التدويل في أوروبا الغربية إلى ترشيد كافي لمواجهة الطاقة الاقتصادية الهائلة للشركات الأمريكية. فحتى وإن تقلص دور الشركات العمومية أو ألغي تماما، فالبلدان الأوروبية تتوفر على أكثر من ضعف نماذج الأسلحة التي تتوفر عليها الولايات المتحدة لكن نفقات التجهيز المتراكمة لديها هي تقريبا أقل أهمية بثلاث مرات. فالبحث عن التعاونات الصناعية من اجل زيادة النماذج المتكررة وتطوير اقتصاديات الحجم مازال غير كافي بأوروبا كي يقاوم الطاقة الاقتصادية المعتبرة التي تملكها الصناعات التسليحية الأمريكية. وكلما تقدمت العولمة، فقدت الصناعات الأوروبية من تنافسيتها. وحتى وإن قامت بالتصدير فإنها تصدر بهوامش فائدة ضئيلة بل وبتكلفة محصورة بين التكلفة الهامشية وسعر التكلفة الحقيقي. ويظل التدخل القوي للدول في هذا القطاع ميزة طاغية حتى وإن تزايد وزن قواعد السوق اليوم. فمع 10000 من المتعاقدين من الباطن المعنيين، ليس لفرنسا في الأكثر سوى 25 شركة تعتمد بشكل مباشر على سوق الدفاع وينجز المنتجون الخمس الأوائل ثلثي عقود إنتاج السلاح الكلي. فهذه الشركات التي تتمتع بوضعية احتكار المنتجات أو وضعية احتكار قلّة ضمن صناعاتها، تمارس تأثيرا حاسما على مجمل القطاع الاقتصادي المعني لدرجة تجعل من اختفاءها، في حالات معينة، موتا بالنسبة لمجمل نشاط الفرع.

تتجه الشركات العولمية أكثر فأكثر نحو مصادر خارجية فهي تشتري من أفضل الممونين وفي أي مكان كانوا بدل التعويل على مصادرها الداخلية الأسيرة. وفي الغالب يتم التخلي عن المصالح المبدئية لفائدة المصالح التجارية. وهكذا فاحتمال تعميم إجراءات التموقع عالي الدقة العالية عن طريق الأقمار الصناعية يشكل خطر معتبرا. بل أن عمليات الدمج الكبرى في الميدان الفضائي والنزعة الحالية في الانفتاح تحدث قطيعة مع تقليد السرّية وإخفاء هذا الطراز من التكنولوجيا. إننا نشهد اليوم تطور اتفاقيات بين الصناع الأمريكان والصينيين

والروس. لكن قواعد الأساسية لهذه الادماجات والاتفاقيات والانفتاح تسيرها الشركات متعددة الجنسية التي تكون في الغالب أمريكية. ومن المؤكد أن تكنولوجيا الصواريخ وقواعد الإطلاق الفضائية وصور الأقمار الصناعية ذات الصفاء العالي والملاحة بالأقمار الصناعية كلها محل رقابة شديدة كما تزايدت صعوبة مد الجسر بين العسكري والمدني. وهكذا ليس التسلح سوى أداة كغيره من أدوات الأمن الوطني.

يعبر مصطلح العولمة عن تكامل النشاطات المنتجة والتجارية في نظام سوق عالمي. وينطبق هذا المفهوم على سلسلة خلق القيمة ابتداء من مجرد التصدير إلى غاية التكامل العالمي للإنتاج مرورا بجميع المراحل الوسيطة. وتنجز الاستثمارات واختيار الأفراد على الصعيد العالمي مما يحث الدول على فتح اقتصادياتها على أساس جهوي في الغالب (أوقاري). وقطاع التسلح معنيٌّ لاسيما مع تطور تعميم نظام التعويضات. وعلى الشركات متعددة الجنسية ضبط سياستها تبعا للقواعد الدولية والثغرات التنظيمية بين الدول. فهي تمارس نفوذا ثلاثيا، أي تحث على وضع "قانون دولي" واختيار المنشآت الإنتاجية والتجارية وفق قواعد المنافسة وممارسة سلطة داخلية على الهياكل السياسية الوطنية. فالعولمة تحدد في النهاية التمفصل الجديد للاقتصاديات الوطنية في نظام دولي جديد هو قيد التطور. لقد فقدت الدول جزءا معتبرا من حقها الريغالي الملكي لصالح كيانات قارية وشبه قارية أو جهوية تشكل مواطن إسناد للشركات متعددة الجنسية. فمسار التواقف هذا يؤدي إلى تجانس المنتجات وعوامل الإنتاج والثقافات. وقد أصبح القطاع العسكري معنيٌّ بهذا التطور تحت رقابة صناعة الأسلحة الأقوى نفوذا أي الأمريكية التي تترع مرة أخرى، عن طريق تأثير التآزر، لتعزيز هيمنة القيم الثقافية والتجارية الأمريكية.

3-3- هيمنة القيم الثقافية والتجارية الأمريكية:

مما لاشك فيه اليوم أن مسار العولمة يقلص من دور الدول. فروبرت رايش يرى أن تفتت الاقتصاديات الوطنية أمرا حتميا حتى ولو كان انعدام

الأمن والخطر والإفقار ثمن لذلك. فلا يوجد البتة اقتصاد فرنسي أو أمريكي لأن العملة والتكنولوجيا والمصانع تعبر الحدود مع قيود أكثر فأكثر تناقصا. فمنظرو العولمة الليبراليون يشرحون كيف ستختفي الحرب مع الديمقراطية وتقدم الاقتصاد. ويرى بول كروغمان أن التشبيه بالشركة غير ملائم. فالاقتصاد الأمريكي ليس تكتلا نهائيا سيضم مجمل النشاطات الاقتصادية الوطنية لأنه لا يتوفر على إستراتيجية ملائمة مفروضة على كل مركبة من مركباته. لكن إذا كانت فكرة التنافس بين الدول مثيرة، فإنها مع ذلك تذكر ببروز قيم صراعية طورتها الحروب. والحال أن الهاجس المتزايد للتنافسية غير مبرر لأن الدولة تعتقد أنها مضطرة لتبذير موارد من أجل دعم التنافسية الوطنية فتسقط في الحمائية والحروب الاقتصادية. فالبحث عن موازين قوة اقتصادية للدول أمر غير مناسب فهويُحيّز السياسات الداخلية ويهدد مجمل النظام الاقتصادي الدولي. فالسوق الدولية ليست لعبة محصلتها معدومة. فإذا كان كروغمان يقول بعدم وجود تنافس بين البلدان حتى وإن كانت هناك مباراة على المكانة أو السلطة، فذلك ليس رأي بيل كلينتون.

وفي الواقع يتعلق الأمر في التصريحات الرسمية بتحرير المقاولين وإلغاء الضبط بل و"إعادة اختراع الحكومة" وهذا خطاب لأصولية جديدة تؤسس على الفضائل العلاجية للسوق، ذلك الذي يضمن العدالة وفي ذات الوقت الحرية والفعالية. وهكذا حتى وإن لم تختف الدولة من الساحة الدولية، فالفكرة الطاغية تتمثل في دولة دنيا. لكن ملاحظة الوقائع لا تساند هذه التحاليل. فإذا كان بلد كبير مهددا في مصالحه التجارية، فهو سيحاول القفز على قواعد المؤسسات الدولية. لكن العولمة تبدوا منتصرة غير أنها تقتصر أحيانا على عملية "تثليث" بل أمركة تحت تسمية "عولمة".

فالشركات الكبرى ستصادق على أولوية المصالح الخاصة على "الهواجس" الجماعية ومكافحة الفوارق والفقر لم تعد تشكل أهدفا محددة على

الأقل في المدى القصير. فالسوق مؤسسة وهو يحتاج إلى قواعد منسجمة للعمل ويشترط أحيانا تدخل الدولة مهما كان ذلك التدخل محدودا.

إن الدولة الأمريكية هي قوة التحكيم في العالم. ويرى رايش أن الولايات المتحدة هي وطن التسامح والتراهة. وبعبارة أخرى تكون العولمة أمريكية أولا تكون. فالتحكم في الإعلام يمكننا من بيع تكنولوجياتنا وقيمنا وثقافتنا. فإستراتيجية الإعلام الوطنية تمثل من الآن فصاعدا شرطا من شروط القوة مثلها مثل الصناعة أو الجيش. فالتكنولوجيات الإعلامية الجديدة تخلق رؤية جديدة للسياسة الخارجية تكون في صالح الاقتصاد الليبرالي والديمقراطية. فواشنطن تحاول تعزيز قيادتها على قضايا العالم عن طريق المنظمات الدولية ودعم سلطتها النقدية والعسكرية. فالمصالح التجارية مارست دوما دورا مركزيا في السياسة الخارجية الأمريكية. فالدولة كانت دائما مع الأسواق الحرة والحرية السياسية والديمقراطية والسلام. ففي العديد من المرات تأتي السياسة الخارجية لمساندة الشركات والمصالح الخاصة (يونايتد فروت في أمريكا اللاتينية). والدستور يعطي الكونغرس حق الرقابة على التجارة الخارجية الشيء الذي يقود إلى تشكيل دائم لجماعات الضغط التابعة للشركات لاسيما منها شركات السلاح. فقد لاحظ آن ماركوسن Ann MARKUSEN في هذا الصدد الدور الحاسم والمتحيز الذي لعبه "المثلث الحديدي" للدفاع، المتكون من شركات السلاح والبنتاغون والكونغرس، في تحديد الميزانية العسكرية للولايات المتحدة. فالإعلام الآلي وصناعة نصف الموصلات والاتصالات تخضع لشركات ممولة في الأصل بقروض عمومية. ونجاحها في الأسواق التجارية يطور الفكرة القائلة بضلوع الدولة في مجال البحث والتطوير ومنافذ التصريف لتسهيل انتقال منتوج عسكري إلى تطبيقه المدني. كما أن مصطلح الدفاع ليس مقصورا على قطاع التسلح وحده. إنه يشمل الهيمنة التكنولوجية التي تأمل الولايات المتحدة أن تحتفظ بها. ورغم فكرة القائلة بانحطاط الولايات المتحدة، فلم تبلغ هذه الأخيرة ما أبدا ما هي عليه الآن من القوة والنفوذ لأنها تقود الكوكب في عصر الإعلام.

فاقتصاد المستقبل يقوم على عامل أثيري وبكمية تقريبا لا محدودة، إنها المعلومة. فالطرق السريعة للإعلام قد ولدت. والحكومة الأمريكية تقترح عولمة الهيكلة الوطنية للإعلام NII حتى تشكل و تصيغ نظاما عالميا جديدا يكون المفتاح الحقيقي للنمو و القوة. فالاقتصاد الأمريكي يضمن تحولّه. فالشركات تستثمر بشكل شامل في تكنولوجيا الإعلام ومعايير ومراجع صناعة الإعلام هي في الأساس أمريكية. فقد أنجز الأمريكان 60% من البحث الإضافي في هذا القطاع مقارنة بالأوروبيين وتقريبا ضعف اليابانيين. كما أن تدفقات المعلومات والصفقات المالية هي التي ستحدد العلاقات الدولية. إنها تبشر بنظام متواقف يشمل على متغيرات عبر وطنية ووطنية ومحلية مع منظومات فرعية ذات وحدات ذات وظائف تكون أحيانا مختلفة لكنها تنافسية. فالولايات المتحدة تأمل في الاحتفاظ بهيمنتها العالمية وبقيادتها الروحية للكوكب خاصة عن طريق ثقافة "البوب". ويرى داغوزان DAGUZAN أن الولايات المتحدة، بعد أن تحررت من الحرب الباردة، قد دخلت في الحرب الاقتصادية. فأولية الاقتصاد في العلاقات الدولية الجديدة مؤكدة. والاقتصاد الأمريكي يتمتع بسبق تكنولوجي وتصوري متزايد ضمن صناعات المستقبل (علم طيران، اتصالات، فضاء، دائرة المعلومات) ما انفك يعزز من قوة نفوذه ضمن قواعد اللعبة الدولية. ففي حالة انعدام النظام تفرض الولايات المتحدة القواعد. والقانون الأمريكي أصبح كونيا والمعايير التقنية تستلهم منه وبتأثير من مفاوضيه.

فلا وجود لعولمة لذاتها، إنها وهم وخدعة لدعم الفكرة الرئيسة ألا وهي الإرادة الأمريكية في إعادة رسم خريطة العالم على صورتها. والاقتصاد – العالم هو مسار لخلق الفوارق في العالم. وبالنسبة للفكر الليبرالي الأمريكي، تفرض الضرورة التكنولوجية إعادة التهيئة السياسية للكوكب، فالمجتمع الأمريكي تم تحليله باعتباره أول مجتمع عولمي في التاريخ. فتقنياته كونية، إنه نموذج عولمي للعصرنة وليس بالتالي من الإمبريالية في شيء. فمع نهاية الأيدولوجيا، لن يكون المستقبل للمدافع بل للشبكات. كما أن مجيء مجتمع ما وراء الصناعة المؤسس

على صناعة المعلومات، سيغير المؤسسات الموروثة عن المجتمع الصناعي. فنهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما ستؤدي برجل السياسة للذوبان في الثقافة الإعلامية العالمية. إنه تصور لمجتمع الاتصالات على انه مجتمع الشفافية.

لقد كانت الرأسمالية ولأمد هوية قائمة على الخوف من الشيوعية. وبحرمانها من خصمها، فقدت الرأسمالية روحها والديمقراطية لم تعد إيديولوجية توحيد. إن "الحرب" ليست الهاجس الأساسي لمجتمعات اليوم بل إنها تهديد متواتر ومتكرر. إذا كان التسلح نشاطا اقتصاديا، فإنه في الأول استجابة لمطلب دفاع وحماية. والزج بهذا القطاع في مجرد القسر الاقتصادي معناه اعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يمثل عامل من عوامل السلم رغم الإجحافات الاقتصادية التي يخلقها. والحال أن التاريخ قد فند في الغالب هذه الفرضية.

خلاصة

بحثا عن نزع سلاح مستديم

إن التقدم الاقتصادي للأمم يمثل عاملا أساسيا من عوامل الأمن الدولي. فهو يتدخل في نزع السلام على الأقل على مستويات ثلاث:

- أولا في عالم الندرة، تشكل النفقات العسكرية - في جوهرها غير منتجة - تبذيرا لاسيما في حالة انعدام صراعات دولية أو عندما تأخذ أبعاد مبالغ فيها مقارنة بالمخاطر.
- ثم إن نزع السلاح المفصوم عن الدوافع المؤسسة للسباق نحو التسلح يمكن أن ينطوي في نهاية المطاف على خطورة خاصة على السلم أو على الأنظمة السياسية الديمقراطية. فنزع السلاح هو قرار سياسي كبير مؤسس على الثقة المتبادلة بين الدول وعلى احترام حقوق الإنسان ورفض الاستغلال.
- وفي الأخير عندما تكون كرامة البشر مهددة، فغالبا ما تفضل الأمم المعركة على الوضع القائم. فالأمن الدولي لا يمكن أن يتواصل بشكل دائم في ظل تأثيرات الهيمنة أو الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الفاحشة.

أما كلود سرفاتي C. SERFATI فيرى أن العولمة تسير جنا لجنب مع الحركية الرجعية الرأسمالية. وعلى مقربة من الجزر الرفاهية ورخاء يعيش الاقتصاد العالمي أزمة، والهوة تحفر حتما. إن العولمة التي تهيمن عليها البلدان الأكثر ثراء، لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق السلام. فكينيث آرو يذكر وبشكل صائب أن عصر العولمة السابق - نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - قد بلغ ذروته مع الحرب العالمية الأولى. الشيء الذي يثبت أن فتح الحدود ليس مرحلة ضرورية نحو تحقيق السلام. ومع ذلك تجمع السلطات العسكرية حاليا بين شراهة الطلب على الأسلحة الجديدة والنفور المتزايد من استعمالها. فليست العولمة ولا العوامل التي تشجع عليها هي التي تمنح إشارة لتخفيض

احتمالات حدوث الصراعات المسلحة الدولية. فنزع السلاح ليس في الغالب سوى "لحظة" من التاريخ تحضر لاستحقاقات حربية معتبرة. فبين نظرية نزع السلاح، كعامل سلم خال من القيود الاقتصادية وبين الواقع، توجد موازين القوى هذه ويوجد حذر الدول من بعضها البعض ذلك الذي يعود إلى الظهور فوريا مانعا بذلك إجراءات تخفيض النفقات العسكرية من إحداث الآثار المنتظرة.

الفصل العاشر

المنظمات غير الحكومية وتسيير نهاية الحرب - الاتجاهات الجديدة

إن العمل في المجال الإنساني أصبح ميزة أساسية جديدة في العلاقات الدولية المعصرة. فبرنار كوشنير Bernard KOUCHNER يذهب إلى حدّ اعتباره احد آخر اختراعات القرن العشرين. فجائزة نوبل للسلام التي حصلت عليها "أطباء بلا حدود" سنة 1999 هي شاهد على هذا الاهتمام وهذا الاعتراف الدولي.

واليوم هناك شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية تعدُّ بمثابة المحامي الحقيقي للتنمية الإنسانية، تحث كبار فاعلي العولمة على احترام حقوق الإنسان والتنمية المستديمة والبيئة. فالمنظمات غير الحكومية تؤكد على إزالة الحواجز الموجودة بين الشرق والغرب في رؤيتهما للعالم وعلى الدور الجديد الذي يلعبه رأي عام دولي يمتاز بنشاط قوي مع تطور وسائل الإعلام والاتصال. فالعالم أصبح أكثر فأكثر تميزا بكونه عالما متعدد القوميات وأقل تميزا بكونه عالم دول. فالحملات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية قد تعارض مشاريع مهمة بادرت بها الدول أو الشركات متعددة الجنسيات. ودورها معتبر في تحسين الهيئات الديمقراطية الوطنية والعالمية. فالمنظمات غير الحكومية تضع الاهتمامات والانشغالات الجماعية للكوكب في الصدارة. والمشاكل البيئية تأخذ بعدا كونيا. فبعد أن كانت هذه النشاطات ولأمد تحت احتكار المنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال، أصبحت موزعة توزيعا أفضل على كامل مساحة الكوكب والفضل في ذلك يعود بشكل خاص لفروع كبرى المنظمات والمنظمات الدينية لاسيما في البلدان الإسلامية. فعندما تقوم الحرب بتدمير الاقتصاد وبنيته، تتدخل المنظمات غير الحكومية حتى لا تخلف المشاريع الاقتصادية آثارا لا رجعة فيها على المحيط. فبنشاطها الإعلامي الداخلي (الموجه للمستثمرين) والدولي (عن طريق الإخبار بالآثار التي لا رجعة فيها) حالت المنظمات غير الحكومية دون حدوث أخطاء صناعية ضخمة. كما أنها تقوم بتذكير السلطات العمومية بضرورة تمويل الأملاك الجماعية كالتعليم والمنشآت القاعدية والنقل والاتصالات. فالأملاك العمومية الوطنية تمثل عناصر أساسية للتنافسية. كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتطوير مفهوم الأملاك العمومية

الدولية بالرجوع إلى الأملاك العمومية للإنسانية، كالسلام أو الدفاع عن طبقة الأوزون.

أهم المنظمات غير الحكومية وتدخلها في الصراعات المسلحة

المنظمات	أهم الأهداف	مقترحات بخصوص الصراعات
آطك ATTAC	ضرائب على الصفقات المالية نقد العولمة الليبرالية	أهمية قليلة
تعاونية من أجل المساعدة والإغاثة في أي مكان	مساعدة ضد الجوع والمرض	تدخل في إطار وظيفتها في وضعيات الحرب والسلم والإغاثة الاستعجالية
رقابة عالمية على التجارة	الدفاع عن المستهلكين ضد الامي l'AMI	أهمية قليلة
العمل العالمي للشعوب ضد التبادل الحر والمنظمة العالمي للتجارة	ضد العولمة ومع حماية بلدان الجنوب	التمرد
المنتدى العالمي حول العولمة	مراقبة العولمة ومحاكمتها	الليبرالية لا تسمح بنهاية الحرب
أوكسفام Oxfam	ضد الفقر والجوع في العالم من أجل المساعدة التنمية والدفاع عن السكان الأكثر حرمانا	مساعدة الدول المنكوبة بالحرب
حملة جوبيلي 2002	من أجل إلغاء ديون	الصراعات المسلحة

	العالم الثالث	سبب الاستدانة
التحالف الشامل	من أجل إلغاء ديون العالم الثالث	الصراعات المسلحة نتيجة للفقر
السلام الأخضرGreenpeace	حماية البيئة وتنمية مستدامة	التنمية المستديمة يقتضي تسيير السلام
أحباب الأرض	حماية البيئة وتنمية مستدامة	القليل من الدراسات
شبكة العمل المباشر	رفض الرأسمالية	عمل مباشر عصيان مدني
احتل الطرق Reclaim the Streets	رفض الليبرالية	مقاومة مدنية
جمعية روكوس The Ruckus Society	الدفاع عن المحيط وعن حقوق الإنسان	التكوين على العمل المباشر غير العنيف وعلى العصيان المدني
إيكار ECAAR	ضد سباق التسلح	تنمية ونزع سلاح
منظمة العفوالدولية	ضد الاعتقال السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان	الدفاع عن المهزومين
أطباء دون حدود	من أجل الحق في الصحة للجميع وفي كل مكان	حق التدخل احتياجات غذائية استعجالية
أطباء العالم	من أجل الحق في الصحة للجميع وفي كل مكان	حق التدخل احتياجات

لابد من ملاحظة أن غالبية المنظمات غير الحكومية تتطور وتنشأ ما يشبه

الفروع في بلدان أخرى وهكذا أصبحت منظمة أطباء بلا حدود تضم أزيد من 20 فصيلة مع مكتب دولي متواجد ببروكسل وكذلك الشأن بالنسبة للأوكسفام أوكار اللتان تمتلكان تمثيليات في لبلدان أخرى غير بلدالها الأصلية. بريطانيا العظمى أوالولايات المتحدة.

أما في ميدان الحرب فالمنظمات غير الحكومية تلعب دورا مهما لاسيما مع إنشاء الصليب الأحمر منذ 1863. فاحترام الأسرى وعلاج كل الجرحى فقد أصبحا من المبادئ التي أقرتها أغلب الدول. أما خلال الحرب الباردة فلم تكن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمصداقية كبيرة لأنها لم تكن- بالتأكيد ليس دائما لكن في أغلب الأحيان - سوى وكالات غير رسمية في خدمة مصالح حكومية أو تحالفات. ومع تطبيق مذهب "أنان" (نسبة للأمين العام للأمم المتحدة) الذي بادرت به المنظمات غير الحكومية لاسيما "أطباء بلا حدود" حول حق التدخل من أجل فرض احترام حقوق الإنسان على سيادة الدول، أسمع "المجتمع المدني" صوته بهدف الحدّ من مخاطر الإبادة أو الصراعات المسلحة القائمة على الاختلافات العرقية والدينية أو عموما على عدم احترام حقوق الإنسان. ومنذ عشرة سنوات تأسس اقتصاد الدفاع كفرع نوعي خاص ويعود الفضل في ذلك لجمعية الاقتصاديين المناهضين لسباق التسلح التي يقودها حائزون على جائزة نوبل. غير أن مسائل الأمن العسكري أو تسيير ما بعد الحرب قد حجبتها المعركة حول العولمة (جدول 1).

فالمنظمات غير الحكومية تطور دراسات اقتصادية عن الحرب والصراعات التي توازي عموما مجمل النظريات الاقتصادية المتناقضة الموجودة (جدول 2).

المذاهب	المحتوى
ليبرالية	▪ النفقات العسكرية تمثل تكلفة الأمن الوطني ▪ احترام اقتصاد السوق يؤدي إلى السلام ▪ الاشتراكية غير ناجعة اقتصاديا وخطيرة عسكريا
ماركسية	▪ السلم العالمي ليس له من فضيلة خلقية لذاتها ▪ صراع الطبقات هو الذي يشكل عاملا للحرب الأهلية ▪ السلم على المدى الطويل يتنافى والنظام الرأسمالي
كيناسية	▪ النفقات العسكرية تمارس تأثيرا إيجابيا على التنمية الوطنية ▪ هذا الأثر على التنمية هو أثر أي نفقة عمومية ▪ لكن النفقات العسكرية ليست مع ذلك ناجعة مثل النفقات المدنية ▪ إنها مفيدة لمواجهة الخطر السوفييتي ▪ كايناس نفسه مسالم في روحه يدين إعادة التسلح
ربحوبة	▪ الاقتصاد أداة نفوذ وقوة ▪ الدفاع عن البلد يشجع الروح الوطنية ▪ الحرب المنصورة تثري الدولة ▪ المجهود العسكري يمثل عاملا أساسيا للعلاقات الدولية ▪ الصراعات تتجلى أيضا في الحروب الاقتصادية
سياسة	الاقتصاد ليس له تأثيرا خاصا أوفريد على الصراعات

وتوجد اليوم 30000 منظمة غير حكومية منها 2000 معتمدة لدى الأمم المتحدة. فأهميتها الاقتصادية تتجاوز 1000 مليار دولار وتستخدم تقريبا 20 مليون شخص. وهي تتناول مسائل الأمن أساسا عن طريق قناة حقوق الإنسان والتنمية المستديمة. وباستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر CICR ظلت

المنظمات غير الحكومية ولأمد بمنأى عن الصراعات الدولية باذلة جهودها داخل مخيمات اللاجئين أوفي علاج الجرحى. لقد أنشأت "ملاجئ إنسانية" أدت في بعض الأحيان إلى صراعات جديدة. أما نشاطها فقد عارضته الدول، بل وعارضته منظمات غير حكومية أخري. أما تطور المساعدة الإنسانية فمعترف به اليوم من قبل الهيئات الدولية وأما "الملاجئ الإنسانية" فقد عوضت "بمناطق آمنة".

وتمثل المنظمات غير حكومية وسائل هامة في الوقاية من الحرب أو لعلاجها.

لكن هذه المنظمات ليست بالتأكيد الدواء الشافي لكل داء فدورها وإن كان مهما سيبقى محدودا بالنظر لطبيعتها و وزنها الاقتصادي-السياسي.

ومن الممكن أن تولى لها أهمية متزايدة في عالم يعيش وضعا يسوده تدبير حكومي يتميز بالارتياب أو بديمقراطية منقوصة. وبالتأكيد يمكن للمنظمات غير حكومية المساهمة بشكل نشط في إعادة السلم والتنمية الاقتصادية في البلدان الضحية.

1- المنظمات غير حكومية، منظمات أساسية لتسيير ما بعد الحرب:

إن المنظمات غير حكومية شريكة بالنسبة لفاعلي السياسة الدولية، فهي تناضل ضد الحرب الاقتصادية وتمنح معلومات سياسية اقتصادية مهمة وتمارس تأثيرا متزايد كجماعة ضغط.

1-1- المنظمات غير حكومية، شركاء جدد في المحفل الدولي:

لقد جمعت ندوة الألفية التي انعقدت تحت وصاية الأمم المتحدة أزيد من 1000 منظمة غير حكومية. واليوم تعتبر المنظمات غير حكومية لا سميا من قبل الأمم المتحدة ممثلا عن المجتمع المدني. وتلح المنظمات غير الحكومية على وجوب احترام حقوق الإنسان في أعقاب الحرب. وقد عبرت المنظمات غير حكومية عن احتجاجها بخصوص حالة الأسرى الطالبان الذين وضعوا في قاعدة

أمريكية بكوبا، الشيء الذي سيؤدي حتما إلى انطلاق تفكير حول حقوق الأسرى التي يصعب أن تضرب الأمم المتحدة صفحا عنها. وكذلك فحق التدخل الذي أثاره في وقته، برنار كوشنير أدى إلى إنشاء "جنود السلام" الذي يشكل مجرد وجودهم سلطة ردع كافية. والمنظمات غير الحكومية ليست دائما راضية عن الظروف التي تجري فيها الأمم المتحدة عمليات حفظ السلم، فهي تمارس قوة ضغط حقيقي على الهيئات الدولية والدول من أجل حماية المجتمع المدني ضد الحرب. فالمنظمات غير الحكومية تدين التطهير العرقي وتكافحه وتحاول إعلام السلطات الوطنية والدولية من اجل مباشرة الإجراءات القانونية الملائمة. إنها كانت من وراء إنشاء المحكمة الجزاء الدولية.

1-2- المنظمات غير حكومية تتدخل بشكل دائم ضد الحرب الاقتصادية:

غالبا ما يندرج السلاح الاقتصادي ضمن الصراعات الحربية بما أن الاقتصاد يمنح الوسائل العسكرية لمكافحة العدو. كما تستعمل الأسلحة الاقتصادية لغرض إضعاف العدو المحتمل. وبما أن الإستراتيجية المباشرة (أو العسكرية) أصبحت صعبة بسبب شدّة القوات النووية ومذهب توازن الرعب، فقد كان لزاما على الدول تحديد إستراتيجية "مناورة غير مباشرة" مؤسسة بالخصوص على الوسائل الاقتصادية.

– يتعلق الأمر على وجه الخصوص بعدم تسليم العدو أسلحة يمكن أن ترتد ضد من صدرها إليه. والفكرة هي أن لا نبيع سوى المنتجات التي لن تحسن التنمية الاقتصادية في البلد المستقبل بنفس القدر لدى البلد البائع. وبعبارة أخرى، يعدُّ التبادل غير المتساوي متبنى ومحبذا ومأمولا. غير انه اتضح أن الدفاع عن القاعدة الصناعية الذي قام به كل من البنتاغون وسياسة الكوكوم، كان يشكل سياسة مكلفة جدا أدّت إلى تآكل تدريجي للقدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي خلال الحرب الباردة. وبتطبيقها اليوم على "الدول الصعلوكة" فقط وليس على أزيد من نصف الإنسانية، فإن تأثيرها على الاقتصاد الأمريكي سيكون ثانويا.

- أما إستراتيجية الإضعاف عن طريق مجهود التحضير للحرب، العزيزة على قلوب الربحويين، فتقدَّمُ في الغالب كإحدى الأسباب الأساسية لانهيار الاقتصاد السوفيتي. فالسباق نحو التسلح يقلص من إمكانيات التنمية الاقتصادية للدول لكن الأكثر فقرا يزدادون فقرا بسرعة، الشيء الذي يزيد من قوة البلدان الغنية. وفي هذه الظروف، تسعى الدول بوسائل ملتوية نحو تحقيق التفوق، ليس لاكتساب التفوق العسكري في المدى القصير، لكن لإضعاف العدو لدرجة زعزعته اجتماعيا. وتكافح إيكار (اقتصاديون ضد السباق نحو التسلح) ضد هذه الإستراتيجية التي تؤدي إما إلى الحرب وإما إلى البؤس.

- إن إستراتيجية القطيعة إستراتيجية مانوية. وهدفها هو خلق مشاكل اقتصادية داخل البلد الخصم قصد الزيادة من الصعوبات السياسية والاجتماعية التي يواجهها. فقطع التدفقات التجارية والمالية يهدف إلى زعزعة البلد الذي يخضع من جانب واحد لهذا القرار. والحضر هو أداة انتقام أو ردع من شأنها إحداث تغيير في سلوك العدو المحتمل. لكن هذا السلاح خطير بما أنه ليس بديهيا أن تكون أولى ضحاياه هي تلك التي تم استهدافها. كما يمكن أن تؤدي القطيعة المطولة في التدفقات التجارية إلى ضياع نهائي للتصريفات. أما في حالة الحضر ضد العراق، إذا كان الأفراد قد اقتيدوا تدريجيا إلى البؤس والبلد إلى الإفلاس الاقتصادي، فسلطة صدام حسين قد تعززت بسلوكه الديكتاتوري. وغالبا ما عارضت جمعية أطباء العالم هذا الحضر.

- أما إستراتيجية التطويق فتهدف إلى تطوير روابط تواقف اقتصادي من شأنها ضمان السلم. فردع العدوان يتأتى من التضامنات الاقتصادية الجديدة التي تم تحقيقها. وكان خير ما يمثل هذه السياسة التي دافع عنها كل من كيسنجر ونيكسون، هو سياسة الانفتاح على الشرق، "الأوستوبوليتيك" الفقيدة، تلك التي كانت ولأمد ترى أن الروابط التجارية تمارس تأثير مُعدلا على الأيديولوجيات. فهذه الإستراتيجية تقود أحيانا إلى الدفاع عن العولمة الشيء الذي أدى ببعض المنظمات غير الحكومية إلى إدانتها على الأقل في شكله الراهن كآطاك مثلا.

- وتهدف إستراتيجية العنف السياسي إلى الاستيلاء على السلطة الاقتصادية عندما تكون هذه الأخيرة معادية وإلى الإضعاف التدريجي للطبقات الاجتماعية المهيمنة. وفي هذا المخطط تكون الرقابة على القوى السياسية في جهاز الدولة والنقابات مطلوبة. فيمكن في بلد ما سلب أصحاب النفوذ الاقتصادي بطريقة شرعية ورسمية لاسيما عن طريق التأميم أو عن طريق التحكم في الأجهزة النقابية. ولم تتوان بعض المنظمات غير الحكومة في منح دعمها لحركات اجتماعية معينة مساهمة بذلك في الصراع الاقتصادي.

- وتؤدي إستراتيجية الهيمنة بالبلدان المهيمنة إلى التأثير على البلدان المهيمن عليها في قراراتها الإستراتيجية - العسكرية. فالسلاح الاقتصادي يسمح للبلد أو لمجموعة من البلدان بالهيمنة على بلد آخر بفضل السلطة المخولة عن طريق احتكار التزويد بالسلع وبالخدمات الحيوية لبقائه. فغالبا ما استخدمت الولايات المتحدة المساعدة الغذائية لصالح البلدان النامية لكنها ربطتها في كثير من الأحيان بالمساعدة العسكرية. وفي هذه الحالة لم يعد الاقتصاد هو البحث عن الرفاهية بل وسيلة من بين وسائل أخرى لضمان السيطرة الاجتماعية. فالسلاح الغذائي ليس جديدا. وفي أيامنا هذه يمكن أن يمنح الإنتاج العالمي للحبوب 3000 حريرة لكل فرد. كما أن إعادة توجيه 2% من إنتاج الحبوب نحو من يحتاجوه يكفي للقضاء على سوء التغذية. وتدافع اوكسفام عن هذا الموقف.

- يمكن أن تخصص المساعدة الممنوحة للبلدان النامية لنفقات المباهاة وللزيادة في الفوارق الاجتماعية والمساعدة على ازدهار المجتمعات التي لا تحظ فيها حقوق الإنسان بالضرورة بالاحترام. كما يمكن أن تكون التحويلات أيضا محل حسابات دنيئة تهدف لتعويد السكان على نمط من الاستهلاك يجعلهم في تبعية تجاه الدول المتقدمة. إذن على البلدان النامية الحيلولة دون جعل التحويل في مجمله مُفقرا. ولذا يطالب التحالف الشامل بإلغاء ديون العالم الثالث.

يثور العديد من المنظمات غير الحكومية ضد الرأسمالية المتوحشة التي تخلق الشروط الملائمة لحرب اقتصادية حقيقية. ولتلافي كوارث رأس مال محرر تحريرا

مفرطا ومسببا أزمات مالية خطيرة، فإن آطاك (الجمعية من أجل ضرائب على الصفقات المالية لمساعدة المواطن) التي أسست تقريبا باقتراح من جامس طوبن James TOBIN الداعي لسن ضريبة على عمليات المضاربات على العملات، تقترح الرقابة على حركة رؤوس الأموال. فالأمر يتعلق إذن بمكافحة "العولمة المتوحشة". آطاك تحارب المضاربة والجنان الضريبية والإجرام المالي ودين العالم الثالث وسلطة صندوق المنح ومذهب التبادل الحر المفرط لمنظمة التجارة العالمية والسير المجحف للهيئات المالية والحقوق المخولة لكبرى الشركات متعددة الجنسية في مجال التلوث أو تسيير الأجناس الحية. فهذه المنظمة غير الحكومية تعتبر أن ضريبة طوبن قد تجلب 50 مليار دولار سنويا أي أكثر من المساعدة الدولية الممنوحة للبلدان النامية. وسيسمح هذا المال بالدفاع عن حقوق كل البشر والشروع في نشاطات مشتركة من أجل:

- منع المضاربة الدولية لاسيما عن طريق الضريبة على مداخيل رأس المال؛
- معاقبة الجنان الضريبية؛
- الحد من تعميم صناديق المنح؛
- ترقية شفافية الاستثمارات في البلدان التابعة؛
- احترام حقوق المستهلكين والمواطنين الذين خدعوا بعمليات بنكية ومالية معينة؛
- المطالبة بإلغاء الدين العمومي للبلدان الضعيفة اجتماعيا؛
- استرجاع الديمقراطية على حساب الربح؛
- رفض التخلي عن السيادة الدول؛
- خلق فضاء أوفضاءات ديمقراطية (جديدة) على المستوى العالمي؛

لقد فقدت النقابات أزيد من نصف أعضائها منذ عشريتين. إنها أزمة المنظمات العمالية. فمع اختفاء الاتحاد السوفيتي، تم فرض إجماع واشنطن وانغلقت النقابات في هذه الجدلية. وقد تطلب الأمر رد فعل من قبل جمعيات أوجماعات مناضلة لمكافحة ظروف عمل العمال الأجانب، لاسيما بخصوص

حملة " الملابس النظيفة". والحال أن النقابية التي تعيش أزمة خصوصية وطنيا مع قواعد سير وأيديولوجيات وحقوق مختلفة من بلد لبلد، لم تعد ناجعة في هذا الصراع ضد العولمة الليبرالية. ففي فرنسا هناك الذين يدافعون عنها كالكنفدرالية الفرنسية للتأطير CGC وهناك من لا يريدون شيطنتها كالكنفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل CFDT وأولئك الذين يدينوها كالكنفدرالية العامة للعملCGT. فالحرب الاقتصادية لا تبدو حقا أنها تعني النقابات في العالم حتى وإن انتمى العديد من النقابات للمنظمات غير الحكومية.

1-3- المنظمات غير الحكومية أداة إعلام بدون منازع:

"عندما تغلق جميع الأبواب، تفتح أبواب الله" (الشيخ ياسين رئيس حماس). فالحرب المقدسة (الجهاد) تمنح الشهداء مزايا العالم الآخر. هذه المعلومات أعطيت من قبل أعضاء جمعيات خيرية، لكن لم يصغ إليها. لقد استعملت المنظمات غير الحكومية بشكل واسع وسائل الاتصال هذه، بغرض إظهار إشارات الاستعجال وتكوين أفرادها ولكن أيضا للتواصل فيما بينها وكي تكون لها أعمال مشتركة. وبما أنها قريبة من الميدان تمتلك المنظمات غير الحكومية معرفة مهمة بالوضع الاقتصادي والعسكري والصحي للشعوب التي تعمل لحسابها. فضلا عن أنها تتوفر على وسائل إمداد معتبرة. إننا اليوم بعيدون كل البعد عن رواد العمل الإنساني الذين كانوا يأتون دون وسائل نقل (شاحنات 4×4 وطائرات هيلوكبتر وبواخر فاخرة في الغالب). فالقراءة المتأنية للتقارير وحتى لطلبات المعلومات التكميلية تعطي الهيئات الوطنية والدولية معارف جديدة حول وضع بلد ما وتطوره.

1-4- المنظمات غير الحكومية وسيلة ضغط معتبر

لقد بدأ منطق التحالفات في التطور داخل المنظمات غير الحكومية. فقد أعيد في الغالب تشكيل جبهة سياتل في الوقت الذي كان هذا التجمع يبدو ظرفيا

وذو مستقبل غير محتمل. وبخصوص الأجسام المعدّلة وراثيا OGM والثيران المعالجة بالهرمون أو الطحين الحيواني، تم تشكيل جبهة حقيقية جادّة معارضة للعولمة الليبرالية أصبحت عاملا من عوامل الرفض. وكذلك تمثل المنظمات غير الحكومية جبهة مشتركة ضد الحرب وبالطبع ضد تجاوزاتها ومع التنمية المستدامة والإعانة الدولية في نهاية الحرب. وفي حالة الحرب يفترض مبدئيا أن توزع الإعانة الخارجية بطريقة لا يجني معها أي محارب آية فائدة سياسية أوعسكرية. وتسهر المنظمات غير الحكومية على احترام هذا المبدأ. واليوم فالمنظمات غير الحكومية على استعداد لمباشرة نشاطات جماعية معتبرة بخصوص مديونية العالم الثالث وحقوق الإنسان أو الحملة المضادة لمنظمة التجارة العالمية.

2- المنظمات غير الحكومية هي حل جزئي في شكل ترميم مؤقت للاختلالات النظام العالمي:

كثيرا ما تكون أهداف المنظمات غير الحكومية أهدافا محدودة في الزمن والفضاء. إن لها أحيانا مُثُلٌ ومصالح متضادة وهي في الغالب في صراع مع السلطات العمومية وتمارس سلطة اقتصادية مبهمة ولا تمتلك مسبقا شرعية ديمقراطية.

2-1- المنظمات غير الحكومية لها في الغالب أهداف محدودة في الزمن والفضاء:

لقد احتلت فضاء الاحتجاج السياسي بخصوص نقاط دقيقة. فهناك المنظمات غير الحكومية التي تعتني بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية AI أو بالقوانين الدولية الإنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر وتلك التي تعالج الاستعجالات (أطباء العالم أو أطباء بلا حدود) وتلك التي تعني بالتنمية في المدى البعيد (كاللجنة الكاثوليكية ضد المجاعة ومن أجل التنمية). كما يجب أن نضيف المنظمات غير الحكومية النشطة جدا التي تنظم حملات من أجل حماية البيئة مثل منظمة السلام الأخضر Green Peace أو أصدقاء الأرض. فالمنظمات

غير الحكومية موجودة في كل مكان لاسيما على سبيل الاستشارة أو في الشارع. فالبعض منها يدافع عن حقوق النساء والأخرى عن حقوق الأطفال. والأهداف ليست دائما متقاربة لاسيما في تحديد الأولويات.

2-2- المنظمات غير الحكومية ليس لها نفس المُثل:

إن المنظمات غير الحكومية تحركها مصالح ليست دائما متوافقة. فإذا كان البعض منها يخشى العولمة، فالبعض الآخر على نقيض ذلك، يجد في هذا المسار وسيلة للسلام. فالمسألة هي إذن مسألة فلسفية. ويعبر الفصل بين "أطباء بلا حدود" و"أطباء العالم" عن تصدعات وعن رهانات غير متوافقة في الغالب بين المنظمات غير الحكومية؛ بل يوجد في بعض الأحيان تنافس بين المنظمات غير الحكومية التي ليست دائما "ذات طابع إنساني". فبعضها يدافع عن مصالح نوعية (حركة أنثوية، شواذ جنسيا الخ..) دون الاعتناء بالقيم الأخرى. فبالتأكيد كل المنظمات غير الحكومية هي إجماليا مساندة للسلم. لكنها تظل جوهريا متعارضة حول الوسائل السياسية - الاقتصادية لبلوغ هذا الوضع أو لحل المسائل المتعلقة بإنعاش الاقتصاد بعد الحرب. وهناك ثلاث حركات كبرى:

1- أن **القطب الدولوي** يرفض الحلول الوطنية الحمائية. فالعولمة واقع من وقائع عصرنا ولا فائدة من مقاومة هذا الواقع. ويتعين إذن تحديد أجوبة بديلة بالمقارنة مع "العولمة الليبرالية"، الشيء الذي لم يتم تحقيقه اليوم. فكار CARE لا تعارض عولمة النظام الاقتصادي للسوق.

2- إن مرجعية **القطب الوطني** هي الأمة التي تحدد القواعد الحياتية التي تسود في إطار محيط ديمقراطي. وفي هذه الظروف، لابد من الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وقبول الحمائية عندما تكون هذه الأخيرة ضرورية. والمسألة المطروحة هي الحد الفاصل بين هذه المقاربة الديمقراطية - والمنطوية مع ذلك على انفصامات - وبين مسألة التضامنات الدولية. فالعديد من المنظمات "المناهضة للعولمة" تندرج وبدرجات متفاوتة ضمن هذا المنظور.

3- **القطب الإصلاحي** ويقترح تحديد إصلاح شامل للمنظمات الدولية. وبمساندته "للتدبير الحكومي العالمي" يلاقي هذا القطب بعض الصعوبات في التنصل من "**إجماع واشنطن**".

وكذلك الأمر، فإذا كان شرط عدم التحيز بالنسبة لروني برومان Rony BRAUMAN هو قاعدة العمل ذي الطابع الإنساني، فالأمر ليس كذلك بالنسبة "لأطباء العالم" المهتمين بحق التدخل كلما لم تحترم حقوق الإنسان. وفي هذه الظروف تعرف المغامرة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بعض الفشل الذي يمثل انعكاسا للخلافات الموجودة داخل المجتمع المدني التي يفترض أنها تمثله.

3-2- المنظمات غير الحكومية لا تدافع عن نفس المصالح:

إن مصالح المنظمات غير الحكومية يمكن تصبح متضاربة. فعلى مستوى وسائل العمل السياسي تدعو بعض المنظمات غير الحكومية إلى أشكال معينة من العنف (شبكة العمل المباشر). أما على مستوى جمع الموارد، فالمنظمات غير الحكومية في منافسة. فهناك مناصب شغل تفتح وفرص للنفوذ السياسي تظهر (كوزارة العمل ذي الطابع الإنساني التي منحت لكوشنير ولمالورر MALHURER) ومداخيل تتنافس إما ضمن المنظمات الدولية والهيئات الوطنية أو بشكل علني مباشر.

تمارس المنظمات غير الحكومية تأثيرا حاسما على نشاطات الحكام. وذلك حالة اللجنة ثلاثية الأطراف التي تضم رؤساء مدراء عامين لكبرى الشركات متعددة الجنسية وإطارات قيادية في البنوك ومدراء شبكات وسائل إعلام وقدامى رؤساء الولايات المتحدة. فمع منتدى دافوس Davos تقوم هذه المنظمات بتحضير القرارات السياسية-الاقتصادية للغد فتحول بذلك دون مشاركة الشعوب مشاركة ديمقراطية في الخيارات الحقيقية. وعلى نقيض ذلك، تعتزم المنظمات غير الحكومية "المناهضة للعولمة":

- تغيير الاتجاه والمرور من التبعية العالمية إلى التواقف المحلي؛
- إنقاذ الجماعات؛
- تطوير عملات محلية للصالح العام بفضل نظام المبادلة المحلي؛
- إعادة تأسيس وتشكيل الأعراف الفلاحية؛
- إعادة توطين النشاطات الاقتصادية عن طريق تطبيق حمائية جديدة.

وحتى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي لها نفس الأفكار ونفس القيم، هناك منافسة مازالت خفية. فهناك أحيانا وضعيات تصارع مع المنظمات الدولية. فقد أصبحت "أطباء بلا حدود" الوكالة الطبية الأولى الخاصة في العالم. فهي أحيانا في منافسة مع القطاع الخاص ذاته ولكن أيضا مع "أطباء العالم". فهناك علاقات عاصفية مثل تلك التي تربط بين أطباء بلا حدود/فرنسا وبين المفوضية الأممية العليا للاجئين لاسيما خلال أزمة البحيرات العظمى. والعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بأفغانستان ليست دائما حميمية. وتزداد هذه التوترات حدّة مع إعادة اهتمام العولمة ومع قيام غولدسميث GOLDSMITH وجيري مندر J.MENDER بمعارضة الأعمال ذات الطابع الحربي ضد الإرهاب تلك التي تخوضها الولايات المتحدة وتساندها الأمم المتحدة وأعضاؤها.

وفي الأخير يكمن الخطر في الدّيوَنة وابتعاد الذين يقودون المنظمات غير الحكومية تدريجيا عن الميدان. ومع استعمال وسائل الإنتاج والاتصالات العصرية يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تفقد روحها وتصبح مجرد مؤسسات ذات سير خاص بها وتفقد تدريجيا روحها وأهدافها على غرار المنظمات الدولية العمومية الكبرى. إنه لخطر معتبر أن نرى بعض الانحرافات في المنافسة بين المنظمات غير الحكومية وتكلفة العمليات التي تخوضها. فقد وُلد عالم محترفي العمل ذي الطابع الإنساني آخذا نفس الاعوجاج الذي أخذه المجتمع التجاري حتى وإن ظلت القواعد العامة التي تحكم سير عمله متفردة من الناحية الشرعية وقائمة أساسا على القانون الخاص للجمعيات.

وترى المنظمات غير الحكومية خاصة آطاك أن العولمة ليست سوى أمركة مقنعة. وبغض النظر عن كون العديد من المنظرين غير أمريكيين ستبقى هناك خصائص وطنية في كل البلدان. فالبلدان الأوروبية لم تعد حساسة تجاه الميزة الاجتماعية التي تميز اقتصادها فهي ترى أن مرونة العمل تنبع بالقدر الأكبر من انعدام الخوف من التغيير ذلك الذي سمح به الدعم الممنوح للعاطلين المحتملين.

فمصطلح المنظمة غير الحكومية مصطلح واسع. إنه مثل مصطلح جمعيات. فنحن نجد ضمنه جمعيات الصيادين مثلما نجد فيه تلك المناهضة للصيد. وهناك العديد من الاقتراحات من أجل قانون سير مشترك للمنظمات غير الحكومية ظلت حبرا على ورق. بل إن النقاش قائم داخل حتى أطباء بلا حدود.

4-2- المنظمات غير الحكومية في صراع مع السلطات العمومية والدول والمنظمات الدولية:

من المؤكد أن تاريخ 30 نوفمبر 1999 قد سجل كبحا لفكرة القائلة بحتمية العولمة. فالجمعية العامة للمنظمة العالمية للتجارة لم تستطع العمل بشكل عادي في سياتل واضطرت السلطات الأمريكية لإعلان حالة الطوارئ أمام المظاهرات القوية ضد العولمة ذات الميزة المحكوم عليها بأنها جد ربحوية وخطيرة ومجحفة. ومع ذلك لم تحظ المظاهرات التي نظمتها "شبكة العمل المباشر" DAN، وهي هيكلة مرنة هدفها التنسيق بين المجموعات المناهضة، بمساندة القوى النقابية خاصة (الحركة النقابية الأمريكية AFL-CIO) وعمال قطاع الفولاذ إلا في آخر لحظة. ومنذ ذلك الحدث، برهنت مظاهرات واشنطن في أفريل 2000 وجويلية 2001 على وجود قوة معارضة للنظام العالمي أحاكتها المؤسسات التي تساند إجماع واشنطن الشهير. فقد شوّش الشارع منذ ذلك التاريخ على اجتماعات مجموعة السبع ومجموعة الثمانية. ويتعلق الأمر بإدانة "العولمة الليبرالية" أو حسب عبارات الأمريكيين، عولمة كبريات الشركات. فالعولمة تركز السلطات نحو مؤسسات غير ديمقراطية مثل الاتحاد النقدي

الأوروبي أو منظمة التجارة العالمية. وبصفتها كمدافع عن الديمقراطية، تأخذ آطاك اليوم موقعا في النقاش الديمقراطي بفرنسا.

إن الإعانة الإنسانية من شاها إطالة عمر الصراعات أحيانا. وهذا ما حصل خلال حصار سراييفو عندما كان الصرب يقتطعون 30% من الإعانة الإنسانية. فالتدخل الإنساني لم يوقف الحرب بل ساهم في تمديدها بتغذية المقاتلين. فقد ساند أحيانا وضعيات تفاوض لا طائل لها لربح الوقت ولترك الوضع يتعفن بما فيه الكفاية للخروج بحل غالبا ما يكون حلا قاتلا في النهاية. أنها المسألة الجوهرية حول صوابية وفعالية الإعانة الإنسانية التي يجب أن تتفادى عدة أخطار:

- احتكار طرف من أطراف الحرب لموارد الإعانة الإنسانية خاصة في الميدان الغذائي إما لكي يجني منها فائدة سياسية أو لبيعها بأسعار مرتفعة؛
- يمكن أن يطول الصراع بفضل هذه الوسائل لاسيما عندما يحتكر قادة المعارضين مداخيل الإعانة الإنسانية لغايات عسكرية دون البحث عن تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان ودون البحث عن حلول سلمية للصراع؛
- وكما يلاقي اللاجئون الذين أعيدوا لأوطانهم أحيانا معاملة أفضل من الأشخاص النازحين داخل بلدهم الشيء الذي يخلق توترات بين الضحايا أنفسهم؛
- يمكن للتوزيع المجاني للأغذية أو البذور أن يؤدي بالفلاحين للتبعية والمنافسة والفقدان التدريجي لعملهم. فلابد من ربط الإغاثة بالتنمية. وذلك يستلزم الإبقاء على التعليم وإعادة بناء المستشفيات والمدارس المدمرة واستخدام الكفاءات المهنية للسكان الأصليين وتوفير العلاج والتموين بالغذاء لفائدة الأكثر حرمانا وتوفير شروط للمحافظة الجيدة على الهياكل القاعدية؛
- يمكن للإعانة الإنسانية العاجلة أن تضعف الهياكل الإدارية المحلية التي كانت من قبل هشة بفعل الحرب. قد تتمتع المنظمات غير الحكومية سلطة سياسية – اقتصادية مفرطة في بعض الأحيان. فقد أصبحت "أطباء بلا حدود" في

سنة 1983 منظمة ذات نفوذ قوي في تشاد تحتل مكتبا مقابلا لمكتب وزارة الصحة. وأما أصحاب القرار الدوليون فيمرون بهذه المنظمة التي تذهب حدّ استعمال الأموال الممنوحة للحكومات عن طريق التعاون متعدد الأطراف المباشر. فهذا النفوذ المفرط وصل إلى حد رفض إنشاء مركز جامعي للصحة الذي رغم ذلك تمت إقامته لاحقا وبنجاح.

2-5- المنظمات غير الحكومية سلطة اقتصادية وسياسية أحيانا غامضة:

إن المنظمات غير الحكومية تأخذ شكل مجمعات صناعية. مثلا صندوق حياة البراري World Wildlife Fund وغرينبيس أنشأتا مجلس خدمات الغابات Forest Stewardship Council الذي لا يقبل أي مال من الشركات وطور قواعد لتسيير الغابات مع تحديد استعمال مبيدات الحشرات وحماية التنوع الحيوي والتحكم في التعرية. وكان على الشركات التي ترغب في التأكيد بشهادة قبول تدقيق حسابي تنجزه شركات متخصصة معتمدة. والتأكيد بالشهادة يمكن أن يتبع سلسلة الإنتاج بأكملها. وفي هذه الظروف يمكن للشركات وضع الرمز التجاري لمجلس خدمات الغابات على منتجاتها. والحال أن شركات الخشب الأمريكية رأت أن هذا التأكيد بالشهادة مكلفا فأنشأت مبادرة الغابات المستديمة الأقل شروطا (فهي لا تقترح مثلا متابعة كامل السلسلة الإنتاجية). ولكن ذلك لم يمنع العديد من الشركات من اعتبار الحصول على الرمز التجاري بمثابة الضريبة التي لا تبررها نوعية العمل المنجز ولا المتطلبات الحقيقية للرقابة.

كما أن مسألة المردودية المالية للمنظمات غير الحكومية تطرح أيضا مشكلا. أفكار تعتبر باهضة لكن لها معدل 91% من الأموال المجنية مباشرة والمخصصة لواقع البرامج. ويصعب في الغالب معرفة ميزانيات هذه المنظمات غير الحكومية وكذا الأجور وخاصة نسبة المردودية المشهورة للأموال. كما أن ائتمان التعاطف الذي تستفيد منه لدى سكان بلدان المتقدمة لا يسهل وضع شروط للشفافية حتى وإن كانت الحسابات المالية أحيانا متوفرة على الانترنت.

6-2- المنظمات غير الحكومية ليست مخولة بأي سلطة ديمقراطية:

لقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية من 6000 سنة 1990 إلى 30000 اليوم منها 1700 مسجلة لدى الأمم المتحدة ومعترف بها؛ لكنها غير متجانسة وأعضاؤها يوظفون من بين أوساط الأعمال والجامعيين والنقابيين والجماعات الدينية والجمعيات المتنوعة. أما باقي المجتمع المدني فغير معني بالفعل. فلابد من تطوير رقابة المواطن على المنظمات غير الحكومية؛ ومع ذلك فتنظيم هذه الأخيرة لا يحترم القواعد الديمقراطية دائما أو أن هذه المنظمات مؤسسة على تنظيمات غير واضحة. كما أن المنظمات غير الحكومية لا تمثل سوى أعضاءها وهي ليست منتخبة وليست لها بالضرورة ديمقراطية في سير عملها (ارجع للسلام الأخضر). فبعض المنظمات غير الحكومية لها سلوكات أو سياسات تحترم تعليمات بلدها الأصلي أو تشبهها.

وتعترف المنظمات غير الحكومية بأنها لا تستمد شرعيتها سوى من قدرتها على تطوير فكر موجه نحو العمل والفعل.إنها شريكة بشكل كامل للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان يلجآن في كثير من الأحيان لخدماتها من أجل تنفيذ برامجهما ميدانيا. فالمنظمات غير الحكومية لا تمثل الديمقراطية بكل تأكيد لكنها تمثل تجلي قوي لها.

3- هل يمكن تصور دور جديد للمنظمات غير الحكومية؟

إن المنظمات غير الحكومية مناهضة للتطبيق الجد ليبرالي للسوق فهي تدافع عن قانون دولي و جهوي وفي ذات الوقت تمثل أداة إعلامية مهمة وتساند فكرة التنمية المستديمة ويمكنها أن تكون قُفّة للإعانة الدولية؛ إنها تشكل بواكير مجتمع مدني دولي.

3-1- المنظمات غير الحكومية ضد التطبيق الدقيق للسوق:

تدافع المنظمات غير الحكومية أحيانا عن قانون دولي قابل للتطبيق على العالم أجمع وتقترح أيضا الثورة ضد الليبرالية المفرطة التي تحاول المنظمات الحكومية فرضها على العالم بأكمله. فالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد

الدولي والبنك العالمي كلها تشكل براعم لحكومة عالمية تستهجنها المنظمات غير الحكومية بشدة.

ويرى سارج لاتوش Serge LATOUCHE أن "العولمة هي في الحقيقة علاقة اجتماعية للهيمنة والاستغلال على المستوى الكوكبي". فإذا كان تمثيل العولمة يكاد لا يكون له وجه، فقادها هم مع ذلك أقوياء ابتدءا من منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE وصندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة ونادي باريس ولجنة بال للمراقبة البنكية لدى المنظمة العالمية للمعايير ISO مرورا إلى اغلب الحكام ورجال السياسة ومسيري كبريات الشركات متعددة الجنسية الذي يساهمون بنشاط في إذكاء روح منتدى دافوس المشهور. فبالأمس فقط وبعد انهيار حائط برلين كانت العولمة تبدو لا محيد عنها. والحالة أن تسويق العالم كانت لصيق بديهي بهذا المسار. ومع التقدم التكنولوجي، تعمل الدائرة المالية بشكل متواصل ودون توقف. فالرأسمالية كانت دائما تترع نحو الإمبريالية وبالتالي نحو إزالة تدريجية لكل ما هو معارض وفي هذه الظروف تندرج مباشرة ضمن منظور عالمي. و"في الخيال هي انتصار للفكر الوحيد وفي الحياة اليومية هي تسويق كل شيء". فإنجيل التنافسية والأصولية الليبرالية المتشددة وقانون الانسجام الطبيعي يفرضون أنفسهم رغم الرعب الذي تملك الكوكب وخلفته الحرب الاقتصادية العالمية والنهب الفاحش للطبيعة. إنه رعب يسكن الإنسان ذي البعد الواحد. وإثر الفكر الليبرالي المتشدد لشيكاغو، أدخل مجمل القيم الإنسانية في نظام تسويق الجنس البشري والمورثات النباتية. ولا قواعد خلقية للسوق، فهو مؤسس على احتباس المعلومات والخداع والشك. فالعولمة تدمر الدولة الأمة وتمنح الشركات متعددة الجنسية القدرة على فرض قوانينها القائمة في الظاهر على التنافس وفي الواقع على قوانين احتكارية.

لقد أعلنت ستاربوكس كوربويشن STARBUCKS CORP في افريل 2000 عن رغبتها في شراء حبوب القهوة بثمن غال من شركات صغيرة لدى 2000 متجر بالولايات المتحدة قصد تمكينهم من العيش. والتزمت ماكدونال

أيضا أن لا تشتري بيضا (2 مليار سنويا) إلا من الشركات التي تعامل الدجاج معاملة سوية (بقواعد دقيقة). ويمكن اليوم مضاعفة هذا النوع من القرارات المتخذة في الغالب بفعل ضغط المنظمات غير الحكومية. وكذلك الشأن بالنسبة للأمم المتحدة التي تناشد الشركات من أجل احترام قانون الأمم المتحدة الشامل الذي يحدد تسع مبادئ تشمل حقوق الإنسان والعمل والبيئة. و"التأكيد بالشهادة" يمثل هدفا ترسمه المنظمات غير الحكومية لنفسها. أما منظمة التجارة والتعاون الاقتصادي فقد حددت 246 قانون سلوك للشركات. هذا وقد قدرت مبادرة التغطية العالمية Global Reporting Initiative عدد الشركات الكبرى التي تقبل هذا النوع من التأكيد بالشهادة وتقوم بتحسين ظروف العمل وتحترم البيئة بـــ2000 شركة. وبالإمكان إعداد إجراءات مماثلة من قبل المنظمات غير الحكومية لفائدة البلدان التي تخرج من حرب مؤلمة بمنحها مساعدة لفائدة إنتاجها. فحروب الأربعين سنة الأخيرة لم تجد لها أي حل ديمقراطي من شأنه استقطاب اهتمام المجتمع الدولي وبعبارة أخرى بما أن المنظمات غير الحكومية لا تملك حلولا ديمقراطية كافية، فإنها اكتفت بالعمل الإنساني المحض وليس العمل في مجال التنمية.

2-3- المنظمات غير الحكومية من اجل قانون دولي ومحلي:

إننا نشهد عولمة للروابط الاجتماعية. فالمنظمات غير الحكومية مازالت لا تملك الشرعية لكن هذه الأخيرة لن تتأخر في القدوم لاسيما على مستوى الشارع. وبخصوص حقوق الإنسان، تعد المتابعات القضائية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية ضد نايك NIKE و والمارت ستورز WAL-MART STORES في الهندوراس ووالت ديزنيWALT DISNEY بهاييتي أو غاب أي إن سي GAP Inc بالسلفادور مميزات تعبر عن إرادة رفض التمييز واحترام الأطفال والبحث عن أجور مريحة واحترام شروط العمل الخ...

فالتوتر بين ما هو دولي وما هو محلي بدأ يتصاعد. فلماذا عمل هكذا رغم أن احترام المبادئ المحلية يجعل الحياة سهلة؟ وذلك حقيقة و واقع بحيث أن

الفضاء العمومي الدولي متجزئ بل ومنعدم أحيانا. وعندما يكون موجودا، فولاؤه يذهب للمبادئ الليبرالية المتطرفة. وهناك أيضا تعبير ديمقراطي ضعيف كما لا يمكن أن تكون هيئات مثل الأمم المتحدة هيئات تمثيلية ولا مثالية بخصوصه. والدفاع عن الهويات لا يمنع المطالب ذات الطابع الكوني.

فوضعيات ما بعد الحرب تناسب "التحديات الصناعية والاقتصادية" ذات الأهمية. وأمام رفض تطبيق منتجات معينة، تبحث الشركات متعددة الجنسية عن تجاوز هذه القاعدة (إن لم نقل القانون) الدولية. فالبلاد التي تعرف وضعية ندرة كبيرة، تصبح فريسة سهلة لكل أنواع التجارب. وكذلك الأمر بالنسبة للكائنات المعدلة وراثيا مثلا. ويمكننا تصور تطويرها داخل البلدان الأكثر "إنهاكا" بالصراعات، مما يؤدي إلى وضعية لا رجعة فيها لا تتمناها مجموع الشعوب الأخرى. فمثلا في ميدان ثورة المورثات، تأمل المجموعة الاستشارية للبحث الزراعي الدولي التي تتوفر على ميزانية 12 مليار دولار في عودة البحث العمومي المؤسس على احتياجات الإنسانية. وتطالب هذه الهيئة التي تسير 600000 بذرة مختلفة بتوقيف منح البرءات للمورثات الصادرة عن بنوك المورثات ومنع البذور العقيمة جينيا. وتقترح المجموعة إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر وسوء التغذية ونقص التغذية والفقر بصفة عامة وذلك على أساس رسائل التزام من القطاع العمومي والخاص. فكل الكائنات البشرية لها الحق في الحصول على الغذاء كما يجب أيضا العمل بشكل يمنح الأولوية للربح على الحيطة والحذر. والحال أن الفائدة تقوم دائما على أساس المخاطرة والارتياب. أما فيما من شانه تحديد حياتها، فليس من البديهي أن تكون الإنسانية مجبرة على احترام قواعد العالم المتاجر.

3-3- المنظمات غير الحكومية أداة إعلام وقائي:

المنظمات غير الحكومية أبواق رهيبة. فهي تمنح للذين يريدون حقا أن يصغوا إليها، معلومات رائعة عن الميدان لكنه هذه الأخيرة تظل دون شك مستغلة بشكل سيء. فكيف نفسر مثلا اغتيال الرائد مسعود بسهولة في حين أن معظم

أعضاء المنظمات غير الحكومية في المنطقة يعرفون مخاطر هجوم كهذا؟ لما لم يصغ إلى هذه المنظمات عندما اشتكت من تجاوزات طالبان؟ لماذا لم يصغ إليها عندما تكلمت عن الصلة الوثيقة بين تجارة المخدرات والإرهاب؟ لما لم تسمع عندما كانت تخبرنا عن وضع إنساني خطير بخصوص السكان الشيشان الأفغان والنيجيريين أوالهايتيين؟ وبما أن أعضاء المنظمات غير الحكومية يعيشون مع الشعب نفسه ولكن أيضا مع أولو أمره، فهم في الواقع يتوفرون على معلومات مهمة وقلما تكون متوفرة في الغالب حتى وإن كانت جزئية بالنسبة لكل فرد، فهي ملخصة بالنسبة للمنظمات ذاتها.

4-3- المنظمات غير الحكومية من أجل تنمية مستديمة لصالح الفقراء:

تدافع اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث عن نفس المطلب الذي تطالب به آتاط. فهي تطالب أيضا بقيام حركات اجتماعية بالرقابة على صندوق التنمية. ويمكن الزيادة في هذا الصندوق عن طريق المال المسترجع من الفساد والرشوة. كما تساند ضريبة طوبن. ويتعلق الأمر في الأخير بمكافحة فوائد ديون العالم الثالث لاسيما الجزء الذي يستحيل تسديده. وسبب هذا الاستدانة يعود في الغالب للصراعات المتكررة والقاتلة التي حدثت في هذه البلدان ابتداءا من تصفية الاستعمار إلى الكفاح ضد الإمبريالية مرورا بالصراعات المستوردة من الحرب الباردة. فالتحالف جوبيلي 2002 قد تشدد في مواقفه الأولية مطالبا بإلغاء كامل وغير مشروط لدين البلدان الإفريقية دون تطبيق لسياسات الضبط طبقا للدين الاجتماعي والبيئي. وتبلغ ديون العالم الثالث 2500 مليار دولار. وتنفق إفريقيا جنوب-الصحراء على تسديد ديونها أربعة أضعاف ما تنفقه على الصحة والتعليم. وعلى سبيل المقارنة بلغ دين الأسر مع دين الدولة في الولايات المتحدة على التوالي 6000 و5000 مليار دولار سنة 1999. فالمنظمات غير الحكومية توقظ الضمائر وتذكر كل فرد بمسؤولياته.

3-5- المنظمات غير الحكومية مستودع لانتداب الوسائل المالية لإغاثة الدولية:

إن المنظمات غير الحكومية معترف بها من قبل الأمم المتحدة ولها حقوق ووسائل منحها إياها المجتمع الدولي. ومما لا شك فيه أنه المهم وضع إجراءات جديدة لإغاثة البلدان التي تعرف حربا والتي تلجأ ليس للدول بل للمنظمات غير الحكومية فهذه الأخيرة تتوفر على وسائل معتبرة ولها مهام دقيقة ومحددة. هذا ويمكننا في هذا الصدد التساؤل بخصوص هذا الموضوع حول عمليات حفظ السلام وتطبيقها من قبل منظمات دولية. وفي الحقيقة ليس من المهم وضع أشكال ارتزاق بل وأقل أهمية من ذلك أن تستنسخ القوات الوطنية بقوات دولية.فإجراء الارتزاق قد يكون خطرا و باهضا. وفي الميدان الاقتصادي يمكن لنشاط المنظمات غير الحكومية أن يكون أكثر فعالية من ذلك الذي تقوم به المنظمات الدولية لثلاثة أسباب أساسية. أولا تكاليف التشغيل أقل. ثم إن التعاون مع السكان الأصليين أسهل لأن ذلك العمل لا يبرز تأثير دولة على أخرى (حتى وإن تمسكت بعض المنظمات غير الحكومية تمسكا وثيقا باحترام السياسة الخارجية لبلدها الأصلي). وفي الأخير وفي وضع توتر حربي شديد، تتضاءل الاعتبارات السياسية (لكنها لا تلغى). فالمنظمات غير الحكومية تعتقد أن دورها الجديد سيتمثل أكثر فأكثر في دور"شركاء الانطلاق" بالنسبة لمانحي المال وذلك من اجل ضمان تنفيذ المشروع.

3-6- المنظمات غير الحكومية بواكير مجتمع مدني دولي:

إن الفاعلين من غير الدول يمارسون على الساحة الدولية دورا متزايدا لا يستهان به أحيانا بمساندة الحاكمين المسيرين وأحيانا بمعارضتهم. لقد بدأ نشاطهم مع الكفاح ضد الرق ومع الإغاثة الإنسانية في القرن التاسع عشر وتواصل ذلك النشاط اليوم ضمن تفكير حول العولمة والليبرالية المتوحشة. لقد أجبرت المنظمات غير الحكومية صندوق النقد الدولي على الاهتمام بتدهور البيئة والفساد والمديونية والتسلح المفرط (خاصة في البلدان النامية مع امتناعها عن التدخل بخصوص نفقات الولايات المتحدة العسكرية) ولكن أيضا للطابع

الاجتماعي للتنمية. وهكذا تم تعزيزها البرامج التي تعني بالأمن والصحة والتعليم ضمن هذا المنظور. فقد تم توسيع مهمة صندوق النقد الدولي سنة 1999 لتشمل مكافحة الفقر مع إنشاء "هيئة من أجل التنمية والحد من الفقر". والبنك العالمي بدأ هو أيضا في التعاون مع المنظمات غير الحكومية وذلك خلال إعداد وإنجاز المشاريع وفي مجال البحث والتحليل البنكي ولكن أيضا بالحوار الدائم لاسيما ضمن أفواج العمل. وهكذا يتوفر البنك على موقع انترنت مخصص لتبادل الأفكار وهو اليوم أكثر إصغاء للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة من إصغائه لتلك المتخصصة في التنمية. وبالنسبة للبلدان التي تعيش حالة حرب أو نهاية حرب، يختلف الاستماع فيها عن ذلك الذي يولى للفقر والبؤس.

خلاصة

إن عولمة الاقتصاد تفترض إنشاء هيئات لتسيير الأملاك العمومية الدولية. فجاك أتآلي يقترح إنشاء حكومة عالمية دُنيا تعينها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبنك كوكبي سيسير العملة الوحيدة للعالم ووكالات مكلفة بالأملاك العمومية. وبالنسبة لريني باسي René PASSET يتعلق الأمر بالأحرى بإنشاء منظمة عالمية للتنمية الاجتماعية، تتكلف بتلبية الاحتياجات الأساسية وبالدفاع عن الديمقراطية وبالتنمية المستديمة للكوكب وبالمشاريع الثقافية. وبعد منتدى الألفية انطلق البحث عن تنسيق بين هذه المنظمات غير الحكومية، إما نحو منظمة عالمي للتضامن وإما للبحث عن عالم تعددي ذي أنظمة تدبير حكومية متنوعة. وتبقى هذه الأطروحات متواضعة ويتعلق الأمر بحكومة عالمية دنيا يمكن أن نتساءل عن وزنها بالمقارنة مع كبرى المنظمات الاقتصادية الخاصة [غير العمومية] التي تسيطر على العالم. فحسب ميشال كامديسوس، المدير السابق للصندوق النقد الدولي، هناك حاجة مُلحة للقيام برقابة على المركب الصناعي-العسكري غير المتناسب وتفكيكه. وبالنسبة له سيكون ذلك مهمة مقدسة تقوم بها البلدان المتقدمة في الأساس، في توجيه الموارد المحررة خاصة البشرية منها نحو استعمالات أخرى مدنية ومنتجة. واليوم بعد هجوم 11 سبتمبر 2001 الإرهابي من المؤكد أن هذه الجملة لم تعد دون شك صائبة. ومن جديد سمع صوت الأحذية الثقيلة والزيادة في النفقات العسكرية الأمريكية بـــ15% لسنتي 2002-2003 تستدعي مجهودات تسليح جديدة غير مبررة بالضرورة. فالسلم سعي ومعركة ضد العنف في كل الأوقات. وضمن هذا الهدف، يجب الحد من أسباب الصراعات كالإجحاف والفوارق والظلم أوالسعي للقوة إذا كان ذلك ممكنا. فالاقتصاد سبب من أسباب الحرب وهو أيضا وسيلة من وسائلها. وعلى

المنظمات غير الحكومية تفادي ظهور سباق جديد نحو التسلح يتخذ أشكالا مختلفة عن تلك التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة. إن أوروبا لم تبلغ بعد سن البلوغ في ميدان الدفاع. والعالم القادم عالم مختل ومتأرجح بين القوة والحقد. وعلى المنظمات غير الحكومية حثّ الدول على الخروج من دوامات الحرب واحتمالا التقدم أكثر في اللعب السياسية. لكن لن يكون لعمل هذه المنظمات غير الحكومية من معنى إلا عندما تكون قادرة على أن تتوحد ضمن مشروع واحد وعندما تتمتع في الأخير بشرعية ديمقراطية حقيقية.

الفصل الحادي عشر

الأسس الاقتصادي لإعادة التسلح

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه التجارب الاشتراكية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، شُرع في عملية نزع سلاح العالم. فالنفقات العسكرية قد خفضت بالثلث، بالدولار الثابت، حتى وإن كان هذا التطور مرده في الأساس غرق بلدان حلف وارسو في أزمة وفي عملية انتقالية اقتصاديتين مكلفتين ومؤلمتين لم تترك سوى هامشا ضعيفا أمام أهداف التسلح.

وبالنسبة للولايات المتحدة، عرفت المؤشرات الاقتصادية تحسنا حتى تاريخ 2001. فلابد من القول أن النفقات العسكرية حتى وإن لم تعرف تخفيضا مهما بالعملة المتداولة فإنها قد تقلصت بالعملة الثابتة. ويرى لورنس كلاين Lawrence KLEIN أن المجهود الأمريكي الذي تم حسابه وفق نسبة النفقات العسكرية بالمقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي قد تباطأ؛ الشيء الذي سمح بتوفير موارد جديدة حسّنت من إنتاجية الاقتصاد الأمريكي. فخيار "السمن" على حساب "البنادق" هو أحد العوامل الهامة في الإنعاش الاقتصادي الوطني. فبعد نهاية الحرب الباردة وبتخفيضها من مستوى نفقات الدفاع، أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية والاقتصادية الكبرى في العالم فسمحت بذلك بظهور "أرباح سلم" معتبرة عن طريق تخفيض الضغط على الميزانية الفدرالية التي تشكو من العجز، وعن طريق تخفيض معدلات الفائدة وازدهار الاستثمار. وهكذا كانت آثار التبعيد أقل أهمية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، متسببة في حركية اقتصادية جديدة يعود إليها الفضل في تجديد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مسار العولمة في العالم.

فمن المفيد إذن دراسة تطورات الأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. ويتعلق الأمر بالرد على ثلاثة أسئلة أساسية هي:

- هل يوجد هناك سباق جديد نحو التسلح منذ نهاية الحرب الباردة أو نفقات مؤسساتية ضد دورية؟
- هل تتوفر الأسس النظرية لسباق نحو التسلح، حالية كانت أم مستقبلية؟
- هل نحن أمام إعادة تسلح زاحف؟

1- كبرى التطورات التي طرأت على الأمن الدولي منذ الحرب الباردة:

لقد تم تحديد شروط جديدة للأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك عرفت النفقات العسكرية ومحتواها تطورات جد متباينة.

1-1- ظروف الأمن الدولي الجديدة:

هناك 8 تطورات أساسية طرأت على الوضع العسكري العالمي منذ سقوط حائط برلين عام 1989.

1- إننا تشهد أولا تضاؤل التهديد العسكري النووي "الفوري" لكن ترسانة هذا النوع من الأسلحة ما زالت تحدّ من احتمالات حرب تقليدية بين القوى الكبرى. ولكن التطورات الدبلوماسية الأخيرة ليست مشجعة، لأنه قد اتضح أن التقدم المحرز في مجال الرقابة على الأسلحة وفي مجال نزع السلاح النووي محدودا بل متوقفا مع رفض مجلس الشيوخ المصادقة على الاتفاقية الشاملة لحضر التجارب النووية وفشل المؤتمر حول نزع السلاح بخصوص فتح المفاوضات حول المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية، ورفض الجمعية الفدرالية الروسية المصادقة على "ستارت 2" والجدل الذي أثير حول الدفاع ضد الصواريخ الباليستية. فمنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 تمت تسوية هذه القضية والمعاهدة المشهورة ABM تقريبا عفا عنها الزمن وسباق جديد نحو التسلح هو على وشك الانطلاق؛

2- هناك تغير معتبر في طبيعة التهديدات فنحن نمر من صراع ثنائي الأقطاب إلى صراعات متنوعة ومتعددة الأقطاب قائمة في الغالب على رفض العولمة والتغريب أو الأمركة. وحاليا تتمثل التهديدات الأساسية في انتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الاقتصادية ولكن بشكل خاص في الإرهاب. وقصد المحافظة على ظروف السلام، يتعلق الأمر بإيجاد اتفاقيات سياسية واقتصادية تسمح بتحديد قواعد عالمية قابلة للتطبيق على كل الشعوب.

3- إن الصراعات المدنية الداخلية خاصة تلك التي تتعلق بأعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين من قبل الدول، هي صراعات مقلقة وفي الغالب قاتلة كما تشهد الأمثلة على ذلك: البوسنة وكوسوفو و الصومال ورواندا والبوروندي وليبيريا أو سيراليون.

4- إذا كان تطور الأهداف الممتثلة في "صفر موتى" في الاستراتيجيات العسكرية الغربية طاغيا منذ نهاية الحرب الباردة، فقد أضحى جليا أن ذلك زمن قد ولّى منذ 11 سبتمبر 2001. فقد بلغ عدد القتلى يوميا خلال الحرب العالمية الثانية 214 شخص و32 خلال في حرب كوريا و19 في الفيتنام و4 في بنماء و0.7 في الخليج. أما في أفغانستان لم يتم حساب ذلك حتى الآن، لكن يمكن الافتراض بأن هذه الحرب قد كلفت أكثر من 10000 نفس بشرية أي أزيد من 100 إنسان كل يوم.

5- أما بالنسبة للنفقات الأمريكية، فحتى بعد التخفيضات التي أجريت في بداية التسعينات على ميزانية مشتريات العتاد، فالنفقات العسكرية الحقيقية لم تهبط بأدنى مما كانت عليه في بداية الثمانينات. لكن اقتصاديات الحجم في منظومات الدفاع قد عرفت انخفاضا مما قلص بنفس القدر مقتنيات التجهيز التي تقتضي التزامات مالية مكافئة. أي أن الأمر قد تطلب شراء أقل وبخطوط قرض محدود؛ لكن أيضا بأقل مما يمكن توقعه بالنظر إلى ارتفاع الأسعار الناتجة عن اختفاء اقتصاديات الحجم. وقد نتج عن ذلك وبشكل مريع تركيز لشركات السلاح. ففي سنة 1990 كان هناك 13 متعاقد بالنسبة للصواريخ التكتيكية لم يبق منها سوى أربعة سنة 2001 وبالنسبة لسفن السطح كان هناك 8 متعاقدين سنة 1990 لم يبق منهم سوى 3 سنة 2001. فقد خفت حدّة التنافس بين صناع السلاح بشكل لا مثيل له؛

6- لقد أصبحت العوامل الاقتصادية من جديد أدوات تأرية معتبرة في الصراعات بين الدول. فمصطلح العولمة يتضمن صراعات معقدة تكون فيها الدول إراديا أولا إراديا فاعلة رسمية.

7- تشكل "خوصصة" الحرب خطرا لا يستهان به اليوم مع جيوش حقيقية كونتها تجمعات تجارة المخدرات ومع تطور الارتزاق. أما الوسائل المالية فما زالت دون المستوى، لكن ينبغي يوما ما أن نعي أهمية هذا الخطر ضد الأمن اليومي.

8- ثم أن صناعات الأسلحة هي ذاتها قد حاربت الاقتطاعات الداكنة من الميزانية قصد مجابهة الإنتاج المفرط وضغوط السوق. وقليل هي الشركات التي استطاعت أن تنجو من هذه الأزمة، لكن التي تمكنت من فعل ذلك تعززت وأصبحت مهيمنة. لقد أمكن تعزيز صناعة السلاح الأمريكية بفضل عملية الانصهار السريع والعميق وبفضل الاقتناء. فهناك 30 من أصل 100 شركة من كبريات شركات السلاح بالولايات المتحدة منذ 10 سنوات، لم تعد مستقلة و لم تعد تمثل "لاعبين" يمكن التعرف عليهم في السوق. وفي الأخير تمنح حكومة للولايات المتحدة الفيدرالية إعانة معتبرة (أزيد من 2 مليار خلال المرحلة) لتحسين ترشيد عملية الإنتاج في إطار برنامج تخفيض التكاليف. فالحكومة أصبحت محتكرة ومحتكرة للشراء لأنها هي ذاتها التي تختار ممونيها ذاتهم وفق كيفيات يسودها التعتيم أحيانا.

1-2- تطور الأرقام بخصوص القطاع العسكري:

حسب معهد ستوكهولم لدراسات السلم كان تخفيض النفقات العسكرية والبحث والتطوير في ميدان الدفاع معتبرا إلى غاية 1998. لكن النفقات العسكرية في آسيا قد ارتفعت بـ27% خلال هذه الفترة، في حين عرفت بلدان الإتحاد السوفيتي سابقا تخفيضا يقارب 90% من مجهودها الدفاعي. وبعبارات حقيقية، تم تخفيض نفقات الولايات المتحدة العسكرية بالثلث أما معدل مجهود الدفاع بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي قد انتقل من 6% سنة 1985 إلى 3% سنة 2000.

جدول 1

البلد	1989	1992	1994	1996	1998	1999
الولايات المتحدة	374	331	296	264	256	259
روسيا	240	48	40.5	23.4	18.1	22.4
الصين	10	14	12	13.7	16.9	18.4
فرنسا	52	51	50	47	46	47
المملكة المتحدة	43	39	37	34	33	32
الهند	08	07	08	08	09	10
باكستان	03	3.6	3.4	3.6	3.2	3.3
جنوب أفريقيا	5.2	3.4	3.2	2.9	2.3	2.2
اليابان	47	49	50	51	51	51
العالم	1050	817	762	708	704	719
أفريقيا	12.2	9.8	9.5	8.9	9.5	10.6
قارة أمريكا	406	339	326	294	287	294
آسيا/ أوقيانوسيا	104	124	127	134	137	139
أوروبا	483	275	253	226	221	226
الشرق الأوسط	37	50	47	46	49	49

المصدر: معهد ستوكهولم لدراسات السلم 1999-2000.

لقد انخفضت النفقات العسكرية الروسية بشكل معتبر، الشيء الذي سمح لمن يعارض ذلك التخفيض بالطعن في إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية على نفقاتها العسكرية. فمنذ هجوم 11 سبتمبر 2001، نادرون هم الذين مازالوا يعارضون هذا الحماسة نحو الزيادة في النفقات الدفاعية.

جدول 2

النفقات العسكرية الروسية بمليارات الروبلات وبالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي (م س د س - تقرير السنوي 2000)

السنوات	نفقات عسكرية بمليارات الروبلات	إجمالي الناتج الداخلي بمليارات الروبلات	% للنفقات العسكرية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي
1992	1.05	19.1	5.5
1993	9.04	171.5	5.3
1994	35.9	610.7	5.9
1995	63.2	1540.5	4.1
1996	82.5	2145.7	3.8
1997	105.0	2521.9	4.2
1998	85.6	2684.5	4.1
1999	171.1	4476.0	3.8
2000	212.0	5350.0	4.0

أما صندوق النقد الدولي فيرى أن النفقات العسكرية في العالم، تلك التي تعرف هبوطا مستمرا بالمقارنة بإجمالي الناتج الداخلي في النصف الأول من سنة 1990، قد استقرت منذ 1995 بين 2.3% و2.6% من الإنتاج العالمي. فمعهد استوكهولم لدراسات السلم وISS يؤكدان عموما هذه المعلومات الإحصائية. أما المعلومات التي تخص هبوط النفقات العسكرية في بلدان الإتحاد السوفييتي سابقا فقد أعيد التشكيك فيها ابتداء من 1998. وبالفعل زادت دول البلطيق مجهودها في مجال الأمن بهدف الانضمام للناتو أما روسيا بوتين فهي تعطي من جديد اعتبارا وأهمية للقطاع العسكري بهدف مواجهة عزلة سياسة وإستراتيجية معينة في المنطقة.

جدول 3 النفقات العسكري لكبريات جهات العالمي
بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي 1995-2001 حسب
صندوق النقد الدولي

المناطق	1995	1998	1999	2000	2001
عالم	2.6	2.5	2.5	2.4	2.4
اقتصاديات متقدمة	2.6	2.6	2.5	2.5	2.5
أفريقيا	2.4	2.3	2.3	2.3	2.3
آسيا	1.5	1.4	1.5	1.6	1.5
الشرق الأوسط	6.1	6.2	5.8	5.8	6.3
اقتصاديات انتقالية	2.6	1.9	2.0	2.1	2.1

وهكذا يمكننا أن نعاين أنه إذا كانت أرقام النفقات العسكرية في العالمية الواردة في مجمل المصادر الإحصائية متقاربة فالأمر ليس كذلك بالنسبة لتلك المتعلقة بالمناطق المختلفة مع اختلافات معتبرة نسبيا. فالنسبة للاقتصاديات الانتقالية، الفارق الأكثر أهمية يمثل 0.6% من إجمالي الناتج الداخلي بالنسبة لسنة 1998، أي أنه فارق آخر يساوي أزيد من 30% لمقارنة بتقديرات صندوق النقد الدولي. فعلينا إذن أن نبقى أكثر حذرا في تحليلنا للأرقام المقدمة بهذه الصفة.

جدول 4 النفقات العسكرية لكبريات جهات العالمي بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي 1995-2001 حسب معهد استوكهولم لدراسات السلم و(الرقم الأول) والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (الرقم الثاني)

مناطق	1995	1998	1999	2000
العالم	2.5/2.4	2.5/2.3	2.4/2.3	2.6/2.4
الاقتصاديات المتطورة	2.4/2.4	2.3/2.3	2.2/2.2	2.2/2.5
أفريقيا	2.8/2.3	3.4/2.0	3.3/2.2	3.2/2.1
آسيا	3.6/2.1	3.8/2.1	3.4/2.0	3.3/NA
الشرق الأوسط	6.7/5.9	7.7/6.6	7.8/6.4	6.8/6.4
ألاقتصاديات الانتقالية	2.7/3.1	2.4/2.5	2.3/2.5	2.3/2.6

2- أسلحة جديدة لتهديدات جديدة واستراتيجيات جديدة:

يشكل الإرهاب تهديدا معتبرا يستلزم وضع استراتيجيات جديدة.

2-1- الخطر الجديد للإرهاب:

إن هجمات 11 سبتمبر 2001 تفتح وضعا استراتيجيا جديدا يصعب اليوم قياس محتواه ورسم معالمه. لكن من المؤكد أن سباقا جديدا نحو التسلح قد انطلق على درب الثورة في الشؤون الدفاعية RMA وضمن وضع درع مضاد الصواريخ النووية مع أشكال جديدة من التسلح والاستراتيجيات لمكافحة إرهاب مهول ومتعدد الأشكال. كما أن مسألة الحرب السبرانية تطرح نفسها أيضا. فهياكل الإنترنت مثلا عرضة لعدة هجمات. والدفاع صعب لأن الأمر يتعلق بمكافحة فيروس لكن أيضا ضد العدد المفرط من الرسائل الذي يشل المنظومة ويكون من شأنه إلحاق العديد من الأضرار الجانبية مع سرعة وشدة في

الانتشار. وكذلك تشكل العوامل البيولوجية والكيميائية وسائل من شأنها جذب الإرهابيين. لأنه بالإمكان قتل عدد كبير من الناس باستعمال وسائل محدودة ماليا وتكنولوجيا. كما أن هذه الأسلحة مكيفة وملائمة لنشاطات الإرهابيين بسبب انعدام نظام كشف يمكن الوثوق به وضعف "إمكانية تقفي آثار" هذه العوامل لأن هذه الأخيرة لا تنطوي في استعمالها على صعوبات تكنولوجية مهمة أما قدرتها على إلحاق الضرر فهي فورية. أنها تخلق حالة ذعر من شأنها أن تخلخل وبسرعة تنظيم الاقتصاد المعني. وفي النهاية يوجد فارق معتبر بين دسّ المادة وبين تأثيراتها الشيء الذي يسمح بالهروب.

إنه إرهاب ممكن ومعتبر. فتأثير السلاح الكيماوي يتمثل في قتل الإنسان أو جرحه أو إصابته بعجز مؤقت عن طريق تأثيراته الفيزيولوجية. فهو ناجع بجرعات ضعيفة وسهلٌ إنتاجه وتخزينه بكميات كبرى أما الاحتماء منه فصعب. كما يتم نثره عن طرق التفجير أو التسخين والرّش أو العدوى والتلوث المباشر. وقد تم الكشف عن عدة حالات من الإرهاب الكيماوي لن لم تكن لها آثار مهمة باستثناء هجوم جماعة أووم Aum. أما تكاليف هذه الأسلحة فجد ضعيفة. فبالنسبة لكل كلم مربع، يتطلب الأمر 12000 فرنك للقيام بعملية كبيرة بأسلحة تقليدية و4200 فرنك بالأسلحة النووية و3600 فرنك بالغازات السامة العصبية و6 فرنك بالعوامل البيولوجية. وفي المقابل يبدوا الإرهاب النووي، باستثناء ذلك الذي تقوم به دولة معينة، صعبا لان العملية معقدة وخطيرة وواهية. ولكن الهجوم ذي النتائج الإشعاعية يمثل شكلا جديدا وخطيرا من أشكال الفعل الإرهابي. ويتعين وضع أسلحة جديدة للثأر أوالدفاع. ولابد أن تكون مرنة ودقيقة ومتكيفة مع التهديدات الجديدة.

2-2- الاستراتيجيات الجديدة:

إن عملية نزع السلاح تبدوا قد اكتملت. والسؤال هو هل سيكون هناك سباق نحو التسلح ومن سيكون فاعليه؟ فمن المؤكد حاليا أن الولايات

المتحدة تأمل في تجديد إستراتيجيتها الشيء الذي يستلزم استثمارات معتبرة لمكافحة التهديدات الإرهابية والنووية. فالتوتر بين الباكستان والهند وطموحات الصين أو الصراع في أفغانستان تمثل كلها عوامل حرب ممكنة.

الأنماط	روسيا	أوكرانيا	الاتحاد السوفيتي سابقا	أمريكا	قرار 05-2001-02
سيارات توزيع صواريخ نووية إستراتيجية	1338	59	1397	1451	1600
رؤوس نووية تم حسابها في المعاهدة	6472	526	6998	7763	6000
صواريخ باليستية عابرة للقارات وصواريخ باليستية صادرة عن غواصات	5876	270	6146	6185	4900

المصدر: التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لدراسات السلم لسنة 2000 ص 456

أما المسائل الكلاسيكية المتعلقة بإعادة التسلح (أونزع التسلح) فتبقى دوما من قضايا الساعة:

- هل نختار السمن أم المدفع؟ ما هي تكاليف الفرصة في النفقات العسكرية؟ إن هذا السؤال قليل الجدوى خلال فترات النمو القوي أما في حالة الكساد فالخيار يصبح جوهريا. فمن المهم أحيانا تخفيض المجهود العسكري عن طريق التفاوض لتفادي النفقات المفرطة التي تثقل كاهل ميزانية الأطراف المعنية. وهكذا كانت مفاوضات ستارت تهدف في الواقع لتخفيض سعر المدفع. لكن ذلك لما لم يتم التأكد منه دائما.

فما هي القدرة التدميرية أو(قدرة توفير الحماية) للدولار (عائده)؟

ويكمن السؤال في معرفة أي الاستراتيجيات القادرة على توفير أفضل أمن لدولة ما وبنفقة ما. ففي مجال الدفاع، كانت حرب القروض بين الأسلحة الأمريكية (يعني بها الاختصاصات) تحول دون إعداد استراتيجيات جديدة. فما زالت هناك آثار عطالة معتبرة تجعل من تقدم الولايات المتحدة نحواستراتيجيات تتناسب ونهاية الحرب الباردة أمرا مستحيلا. وهكذا يأمل سلاح البرّ في الاحتفاظ بفرقه المدرعة الثقيلة في حين يوجد تساؤل ضمن سلاح الجو حول جدوى تطوير طائرات أوتوماتيكية دون طيّار ذات ثمن بخس نسبيا. أما التطور الجوهري الذي حدث، فيتمحور حول "الدفاع عن الوطن الأم" وبعبارة أخرى إعطاء الأولوية للدفاع عن الإقليم الأمريكي. فمع الهجوم الأمامي على التراب الأمريكي، مما لاشك فيه أن الأولوية قد منحت للدفاع المضاد للصواريخ بغية مقارعة الصواريخ الباليستية التي يمكنها هي ذاتها تنفيذ هجمات إرهابية. فبعد مطالبة مجلس الشيوخ بتخفيض 1.3 مليار دولار من أصل 8.3 مليار دولار التي تمثل الائتمان الذي طلبته الحكومة، أدى هجوم 11 سبتمبر الأخير إلى قبول الاقتراح الحكومي. فالإرهاب قد أقنع الولايات المتحدة بأن زمن الحرب التي تخاضُ في ثياب الدانتيلا، دون موتى، قد ولى.

_ ماهو مبلغ النفقات العسكرية؟ إن هذا السؤال جوهري حتى يتسنى تحديدي أهمية قوى الردع و في ذات الوقت الإرادة السياسية لأمن بلد ما. فبالنسبة للعددي من الخبراء الأمريكان، يتعين أن تأخذ النفقات العسكرية الأمريكية في الحسبان هذه التهديديات الجديدية. فخلال الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تنفق 7.5% من إجمالي الناتج الداخلي لديها على مقاصد عسكرية. واليوم تفوق هذه النفقات 3% فذلك يمكن من القول أن إمكانية تزايد المجهود العسكري يعد معتبرا وفي ذات الوقت يمكن تحمله. وفي المدى البعيد، سيكون فعلا من المكلف جدّا ان لا نكون متسلحين بشكل جيد لأجل مواجهة الحرب.

3- نحو سباق جديد نحو التسلح:

إن السؤال المطروح هو هل نحن في بداية سباق جديد نحو التسلح وتوفرت الأسس النظرية لممارسته وهل بإمكان إعادة التسلح الزاحف أن تعرف تسارعا معتبرا منذ هجوم 11 سبتمبر 2001.

3-1- مجهود عسكري محبذ قبل 11 سبتمبر 2001:

بعد تخفيض معتبر في النفقات العسكرية، أعطت الولايات المتحدة إشارة توحي باهتمام مالي جديد يجب أن يولى لمشاكل الأمن. لقد كانت الأهداف حتى 11 سبتمبر 2001، تتمثل في جعل الإقليم الأمريكي تقريبا غير قابل لأن يكون عرضة لهجمات النووية. فالميزانية المصادق عليها لسنة 2001 كانت تساوي 310 مليار دولار، وذلك في النهاية قريب من المتوسطات السنوية بالدولارات الثابتة، من المبالغ المجندة خلال الحرب الباردة. فالرئيس السابق بيل كلينتون كان يأمل في مواصلة المجهود العسكري (جدول 6). وخلال الحملة الانتخابية نظر جورج بوش في إمكانية زيادة نفقات الدفاع بما يساوي 45 مليار دولار في العشر سنوات القادمة من أجل التكفل بالعصرنة اللازمة للأسلحة الموجودة وتطوير أسلحة فتاكة ومتحركة من جيل جديد.

جدول 6 تقديرات النفقات العسكرية الأمريكية بالدولار الثابت سنة 2000 والتي اقترحتها إدارة كلينتون (م- س- د- س 1999ص 281)

النفقات	1999	2000 مصادق عليها	2001 مطلوبة	2002 مخططة	2003 مخططة	2004 مخططة	2005 مخططة
مجموع	268.9	287.9	291.1	288.6	288.2	288.3	288.9
أفراد	73.6	76.1	75.8	76.0	75.7	76.0	76.0
عمليات وصيانة	99.8	108.7	109.3	105.5	105.0	105.4	105.3
مشتريات	49.8	55.1	60.3	62.0	64.4	64.0	65.8
بحث وتطوير	73.3	39.0	37.9	37.7	36.3	35.4	33.7

لقد عرفت نفقات البحث والتطوير انخفاضا فعليا خلال المرحلة المدروسة (جدول 7)

نفقات البحث والتطوير العسكري (1986-1997)

(بملايين الدولارات 1995)

المصدر: م س د س التقرير السنوي 1999

البلدان	1986	1989	1992	1995	1997
الولايات المتحدة	51000	51000	44000	37000	38000
فرنسا	6200	7100	6800	5200	4600
المملكة المتحدة	5400	4100	3500	3300	3300

ويمكن التحقق من أن الولايات المتحدة تنفق 7 أو8 أضعاف ما ينفقه اقرب "منافس" لها، ألا وهو فرنسا، الشيء الذي يؤكد أهمية الاستثمارات المجندة في الميدان.

أما قراءة هذه الأرقام فلا تسمح البتة بالكلام عن تطور في السباق نحو التسلح، على الأقل إلى غاية 11 سبتمبر 2001. فلم يكن هناك سباق ظاهر نحو التسلح، الشيء الذي يؤكد انخفاض مبيعات السلاح الدولية خلال تلك الفترة.

3-2- حضور أسس نظرية للسباق نحو التسلح:

إن الحرب لم تكن موضوع المجتمعات المعاصرة الأساسي، وذلك إلى غاية اندلاع الحرب ضد طالبان. بل إن صناعات السلاح قد عرفت، مع نهاية الخطر السوفييتي، أزمة مع النقص الكبير على طلب الأسلحة والتأخر التكنولوجي للقطاع العسكري مقارنة بالقطاع المدني والفقدان التدريجي للهوية الوطنية مع تقدم أفكار ووقائع العولمة. فقد بينت أولى نماذج سباق التسلح أن

ميزانيات الدفاع ترتفع مع التحضير للحرب ضمن مجهودات تلقائية وفي ذات الوقت متتالية تهدف للاستدراك.

- إن النفقات العسكرية للخصم تثير وتنشط نفقات البلد المعني. وهذا التطور ليس واضحا حاليا. وذلك لأنه من جهة لو كان الخصوم معروفين كليا فإنهم يتخذون مع ذلك أشكال متعددة لا توافق دائما الأسس الوطنية. والحال أن أبحاث الاقتصاد القياسي قد بينت في الغالب أن أسباب تطور النفقات العسكرية تتميز بكونها بالأحرى أسبابا داخلية. وبعبارة أخرى، تؤدي المعلومات المنقوصة بالدول إلى التأثر بجماعات الضغط، خلال قيامها بتحديد النفقات العسكرية، أكثر مما تتأثر بالعدو الممكن.

- تكتسي التظلمات بين القوى العظمى أهمية قليلة نسبيا. ففي الحرب الإرهابية، بقيت الولايات المتحدة وأوروبا والصين أو الهند متحدة الشيء الذي يمثل ضامنا (مؤقتا؟) لتفاهم عالمي مهم.

- لقد تمت بلورت الآثار الجمعية للنفقات العسكرية في مفهوم العبء الاقتصادي. فكلما ارتفع النمو الاقتصادي، خف العبء.

وهكذا تم الإيفاء بشرط واحد من الشروط الأساسية الثلاث للسباق نحو التسلح به. فليس هناك منافسة مفرطة في قطاع الأسلحة والتظلمات ليست من الأهمية بمكان بحيث تبرر الحرب الباردة. ما إن عُبئ التسلح قد خفّ بفعل النمو الاقتصادي. ويرى منظروا العولمة الليبراليون أن النظام التأسيسي والتجارة سيحميانا من الحروب المتوحشة. فعندما تعبر التدفقات الاقتصادية الحدود، تتوقف الأسلحة عندها. فلابد إذن من معارضة هائلة ضد النظام الاقتصادي القائم بهدف إنعاش هذا السباق نحو التسلح. ولكن إذا كانت المخاطر الجديدة تستلزم أسلحة جديدة (وبالتالي تطوير سباق نحو تسلح مختلف)، فرغبة الولايات المتحدة في تشكيل درع مضاد للأسلحة النووية قد يكون من شأنها إنعاش وإحياء السباق القديم نحو التسلح بين القوى العظمى. ولن يتسن تفادي

هذا السباق إلا إذا أُعتبرت الهيمنة الأمريكية، مؤقتا أم لا، هيمنة لا نقاش فيها لدرجة لن يشعر معها أي بلد بأنه قادر على إتباعها في هذا الطريق.

3-3- حضور إعادة التسلح الزاحف الذي يكون قد تسارع منذ الحرب الإرهابية:

إلى غاية 11 سبتمبر 2001، ظهرت مرحلة إعادة تسلح زاحف متسمة بابتكار نظام سلاح جديد وأدوات تسير جديدة واستراتيجيات جديدة.

- إن نظم التسلح القديمة لم تختف. بل هي جد حاضرة كمخلفات للحرب الباردة. فبالنسبة لروسيا، يمتلك السلاح النووي عدة مزايا بالنظر لتكاليفه الحالية. ومخزونات الأسلحة مفيدة في المدى البعيد على الأقل خلال الانتقال نحو أسلحة أخرى. وتتوفر الولايات المتحدة حاليا على تفوق عسكري عالمي لكن إذا رغب هذا البلد في لعب دور الدركي فإنه لم يتوفر بعد على الأسلحة والقدرات الملائمة لذلك. فإستراتيجية زوبعة الصحراء المطبقة في العراق وبصورة جزئية في أفغانستان (ضربات جوية شاملة ومكثفة متبوعة بنشاط على الميدان) ليس لها سوى قابلية تطبيق محدودة. والرئيس بوش مهتم كثيرا بنشر صواريخ دفاعية ضد الهجمات النووية. ولكن هجمات 11 سبتمبر أعطته "دفعا" لازما لإقناع الرأي العام الأمريكي بالتصرف في هذا الاتجاه. ويتعلق الأمر بالمرور من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة الاستثمار الحقيقي لخمسة عشر سنة كاملة في هذه التكنولوجيا. وسيكلف البرنامج في مجمله أزيد من 100 مليار دولار أساسا لمواجهة الصواريخ الكورية والعراقية. ويتم تفادى القيام بأي تخمينات حول التكاليف المعتبرة التي يتعين مواجهتها إذا ظهرت تهديدات أخرى أكثر خطرا وأهمية (صينيه مثلا). فالأسلحة الحديدة مكلفة جدا وتستلزم سباق تسلح فضائي جديد. فالانتشار الذي لم يكن من الممكن تفاديه أصبح بالإمكان تفاديه رغم تكلفته ومعارضة بلدان من الأهمية بمكان مثل الصين أو اليابان. فالثورة في القضايا العسكرية تقتضي استعمالا فعالا لأنظمة

المعلومات مع إزالة تكاليف الحياة. ويتعلق الأمر بنشر سريع لتكنولوجيات جديدة تكون مصدر مقتنيات وأرباح جديدة. فالمعلومات أصبحت أساسية. وفي هذا السياق، يتأثر فن الحرب بقيم السياسية الدولية أكثر مما يتأثر بتطور التكنولوجيات.

- توجد أدوات جديدة لتسيير قائم على فتح الأسواق والتعاون وترشيد التكاليف في اقتصاد السوق. فالبنتاغون لم يعد يمتلك احتكارا على العديد من الابتكارات. أما الحدود بين ما هو عسكري وما هو مدني فأصبحت نفيذة مثلها مثل تلك الموجودة بين الأسواق الوطنية والدولية. فقد بدأ البنتاغون استخدام مناهج تسيير القطاع المدني الشيء الذي يتجه نحو تخفيض التكاليف. لكن يجب دائما أن نختار بين المنافسة وبروز اقتصاديات الحجم وبين إستراتيجية الاستقلال (المرتبطة بأولية وسيادة المصالح الوطنية) وإستراتيجية التواقف (التي تكون في الغالب أقل تكاليفا). فالدول الأوروبية تقوم بتجارب على هذا النوع من التحديات لكن دون شك بحذر شديد. والتعاون هو أيضا إستراتيجية مهمة بما يسمح به من تخفيض للتكاليف وبتوسيع الخيارات التكنولوجية وبالبحوث الجديدة عن الفوائد ومرونة كبيرة جدا. ويتعلق الأمر بتحسين نوعية عائد المال المستثمر.

- هناك إستراتيجية جديدة تتطور اليوم. ومما لاشك فيه أن هجمات 11 سبتمبر 2001 قد شجعت السعي الهادف لجعل أمريكا القوة الأعظم. فمن إستراتيجية "البلدان الصعلوكة" المؤدية إلى عقوبات اقتصادية، تحتل الولايات المتحدة وضعا تفرض فيه حربا ضد هذه البلدان المتمردة تحت ذريعة الإرهاب الدولي. فالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل أساسين جوهريين للمسار العولمة. كما تمثل نشاطات حفظ السلم وسيلة مهمة لتسوية الصراعات الداخلية أوالدولية. ويرى كلايين KLEIN ومروه MARWAH أن الجيش الذي يقوم بشكل دائم بحفظ السلام قد يكلف من 50 إلى 100 مليار دولار سنويا. ويرى باراي PARAI أنه من الأفضل "كراء" قوات من جيوش أخرى بهدف الحد من

تكاليف العمليات. وأما بوش فيرى أن الولايات المتحدة هي في منافسة مع كل بلدان العالم.

لقد أنعشت حرب 11 سبتمبر 2001 الإرهابية السباق نحو التسلح بشكل جد ملموس. فإذا كان الخبراء العسكريون قد كشفوا أن الهجمات المدققة الأهداف كانت أقل أهمية بعشر مرات مما كانت عليه خلال الحرب مع العراق، فمن البديهي أن تكلفة العملية مرتفعة جدا وتقارب 50 مليار دولار لكل يوم. ويرى العديد من الخبراء أن الولايات المتحدة كانت تشكو من ثلاثة مواطن ضعف قبل حتى 11 سبتمبر 2001. أولا، لم يكن هناك أي حل ضد التهديد النووي حتى وأن كانت روسيا لا تتوفر سوى على 1000 سلاح ناجع فعليا من أصل 7000 سلاح نووي تملكه. ثم أن أنواع من الصراعات، لاسيما تلك التي تستلزم حرب العصابات والإرهاب، لا تسمح البتة بممارسة تفوق على المدى البعيد. وفي الأخير، لا تسمح الإستراتيجية المتبناة بالدفاع حتى عن التراب الأمريكي ذاته. فالحرب الإرهابية يمكن أن تؤدي إلى مفاجأة إستراتيجية، أي باستعمال وسائل جديدة. إنها تشجع على معارضة الليبرالية، بفعل القيود التي توضع تفرض تدريجيا على القيم الديمقراطية من أجل مكافحة الرعب. فالثورة في الشؤون العسكرية المصممة للتكفل أكثر فأكثر بتكنولوجيات الإعلام الجديدة، تفترض إعادة هيكلة مصلحة الاستعلامات مع وضع ردع متعدد الطبقات يقتضي الرجوع للطرق التقليدية أحيانا التي تعد أكثر فعالية لفهم التوترات الإنسانية التي من شأنها أن تتحول إلى أعمال إرهابية. فقد أظهر تحويل المنظومة العسكرية الأمريكية عدة آثار عطالة سينظر فيها دون شك جديد خلال الأشهر القادمة. واليوم مع إضافة 20 مليار دولار، تخصص الولايات المتحدة 45 مليار دولار لمكافحة الإرهاب أي ما يعادل مرة ونصف ميزانية فرنسا العسكرية.

خلاصة

إن القرن الواحد والعشرون لا يشبه البتة القرن العشرين. ولا ينبغي للسباق نحو التسلح أن يمثل الاستثناء. فالأعمال العدائية والمظالم التي انتشرت وسادت إلى غاية اليوم قد تم تجاوزها وهي تتخذ أشكالا مختلفة، لا يسهل دوما تميزها والتعرف عليها أو تحديدها. كما فقد القطاع العسكري كبرياءه وأبهته وبدأ القطاع المدني يأخذ مكانة ذات أهمية متزايدة في الميادين التكنولوجية والدفاعية. أما المشاكل الاقتصادية فيمكن أن تلعب دورا مركزيا في العلاقات الدولية المستقبلية لاسيما لفرض احترام مسار العولمة. لكن تبقى الحروب مؤسسة دائما على الوطنية والعنصرية والدين. ويبقى الإفقار والمجاعة دائما مخاطر تتهدد الإنسانية في عالم يسعى نحو قيم ديمقراطية جديدة. فإذا كان نزع السلاح يمثل هدفا في المدى القصير، فإن السلام هو الذي يتعين البحث عنه. وفي هذا المنظور من الضروري أن يتمكن البشر في مجملهم من تلبية حاجياتهم الأساسية.

وبالنصر ستصبح الولايات المتحدة الدركي الدولي والضامن للحريات الديمقراطية والتجارة والصناعة. وفي الواقع بدا انهيار برجي مركز التجارة العالمي والأضرار التي ألحقت بالبنتاغون كأنها تسجل بداية النهاية بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية. ومن المحتمل مع ذاك أن تكون بداية لعصر هيمنة أخرى وتكون حكومة الولايات المتحدة من الآن فصاعدا هي "الوصي".

الفصل الثاني عشر

على سبيل الخلاصة
خرافة انهيار الدول العظمى

إن موضوع انحطاط وأفول الإمبراطوريات مصدره تقليد كبير و هو موضوع لا ينضب. فتاريخ الإنسانية كلها يشهد على ذلك. فقد كان مونتيسكيو يتكلم من قبل عن المردود المتناقص للقوة. فهو يرى أن عظمة روما تكمن في الفضائل المدنية للرومان ونوعية مؤسساتهم وجيش المشاة لديهم. وعندما ترهلت هذه القيم بشدة واضمحلت كانت الإمبراطورية عاجزة عن فعل أي شيء.

ففي سنة 1988 تقدم بول كينيدي بأطروحته القائلة بأن الأهمية المفرطة التي توليها القوى الاقتصادية العظمى للسلطة العسكرية مثلت عاملا حتميا من عوامل الانحطاط والأفول. أما في وضعية نزع السلاح قد أعيد توزيع أوراق التنافسية لصالح الاقتصاديات الأقل عسكرةً.

وبعد أقل من عشرية، جاءت الوقائع لتفند على الأقل مؤقتا فرضية انحطاط "الإمبراطورية الأمريكية" مع انتعاش الاقتصاد والتكنولوجيا والنفقات العسكرية الأمريكية. وهكذا بعد أن كانت الولايات المتحدة بلدا في حالة انحطاط أصبح ينظر إليها اليوم كأكبر قوة مهيمنة في بداية هذا القرن الواحد والعشرين مع انهيار النظام السوفيتي.

1- نظريات انحطاط الإمبراطوريات

إن الأمة الأمريكية أصبحت شيئا فشيئا منهكة بسبب سعيها للمحافظة على قوتها ومكتسباتها. وكان من شأن مسؤولياتها العالمية والحفاظ على قوتها وواجب المحافظة على تحالفاتها المكلفة أن أدى إلى إضعاف الاقتصاد. والحال أن الاقتصاد يحكم الحفاظ على القوة. إنه التعبير عن "التوسع المفرط" الإمبريالي. فالأمم المتنافسة وقليلة الاهتمام بالقيم العسكرية تقوم بدعم وتعزيز إنتاجها وتكنولوجياتها. وفي هذه الظروف، تصبح قوة الإمبراطورية مؤسسة أكثر فأكثر على القوة الجيوسياسية ويتناقص اعتمادها على القدرة على إنتاج الثروات. فالولايات المتحدة تحتفظ على المدى القصير بالعديد من الأوراق الرابحة التي تخولها القوة والنفوذ. لكن الانهيار البطيء النسبي والمنتظم قد بدأ. وسيتجلى في

مستويات المعيشة المقارنة والمستويات التربوية والمؤهلات التقنية والخدمات الاجتماعية والمكانة الصناعية وفي الأخير في القوة الوطنية. ولا حظّ للولايات المتحدة في الشذوذ عن هذه القاعدة. والسؤال ليس معرفة إن كان هذا الانهيار حتمي أم لا بل معرفة السرعة التي سيحدث بها.

قد سبق أن تعرض روبير جيلبان Robert GILPIN لفكرة انهيار الإمبراطوريات. والنظام الدولي يمثل فاعلين مستقلين يسعون نحو القوة والنفوذ ضمن محيط فوضوي.

إذن من شأن الهيمنة أن تحدّ من الفوضى. وبتطبيقه للتحليل الاقتصادي للخيار العمومي، حاول جيلبين إبراز " اقتصاديات الحجم العكسية" في القوة والنفوذ. فلا يمكن للإمبراطورية أن تحافظ على بقائها إلا إذا كانت المزايا في مجال الاستثمارات والنفقات العسكرية أعلى من التكاليف. فالقوة مكلفة ومهلكة. وفي هذه الظروف يمكن للطبقة الحاكمة ضمن القوة أن لا تكون لها نفس مصالح الأمة. فهي قد تقبل الانحطاط إذا كانت تتمتع بمكانة تناسبها. والإمبراطورية التي تبحث عن مساومة أمن الأتباع الراضون نسبيا ستؤدي إلى تزايد ديونها العمومية والدولية الشيء الذي يقضي على مصداقيتها ويضعف اقتصادها ويحدّ من تنافسيتها الوطنية. وترسم البلدان الأخرى استراتيجياتها تبعا لإستراتيجية الإمبراطورية. فتجني من ذلك فوائد معتبرة كانعدام عبء دفاعي وبحث وتطوير أقل تركيز على الاعتبارات العسكرية والتزامات إستراتيجية محدودة. وفي هذه الظروف سرعان ما تظهر اقتصاديات الحجم العكسية لدى الدولة العظمى وتقوم الأمم الأخرى بتحسين أوضاعها لدرجة يمكن معها لحرب ما أن تؤدي إلى تغيير النظام العالمي. ولتخفيف من سقوطها، على الإمبراطورة أن تقوم بإصلاح نفسها. ويرى جيلبين أنه بإمكان القوة المهيمنة إنشاء منظمات دولية تقوم بتحويل قانون الأقوى إلى حق. وذلك حل مثالي لجعل الإمبراطورية تدوم. وغايات الإمبراطوريات ليست الحرب بل السلام الذي يبطئ انهيارها ويضمن الاستقرار.

ويرى أطآلي أن تاريخ الرأسمالية يستلزم بروز مرحلة عنيفة يمكنها، إن لم تتسبب في حرب عسكرية، أن تؤدي إلى ظهور الاغتراب الرمزي. واليوم يمكن أن نعثر على هذا الأخير من جديد ضمن الأيديولوجية العصرية للعولمة. ولكن الولايات المتحدة التي مازالت أول قوة في العالم، سيتواصل انحطاطها النسبي رغم أن سكانها مازالوا في سن الشباب ورغم أهمية إجمالي ناتجها الداخلي وقوة شركاتها وعلاماتها التجارية وحجم سوق بورصتها وأهمية الدولار. ومع ذلك لا يتوفر أزيد من 50 مليون شخص على حماية اجتماعية والإجرام مرتفع والتعاليم العالي راكد. والقوة الثقافية والإعلامية الساحقة اليوم ستخف وتتضاءل بل وأن خطر الانقسام والتصدع قائم. ومع ذلك ستحاول الولايات المتحدة الاحتفاظ بقوتها ونفوذها عن طريق تسيير النظام العالمي وترقية السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان ووضع هياكل قارية أو جهوية (كاتحاد الأمريكتين). ويرى لستر ثارو أن "الولايات المتحدة ستبقى القوة العسكرية الأعظم في القرن الواحد والعشرين وذلك من أولى الإعاقات إذا أرادت أن تبقى القوة الاقتصادية الأعظم". فالرأسمالية فعالة بسبب قسوة التنافس فيها والرغبة في الحصول على أقصى ربح لكنها تهمل المستقبل. فإعطاء أهمية قصوى للقرارات الفردية يؤدي إلى رفض السياق الاجتماعي، لاسيما التربية والدين والخدمة العمومية أو العائلة. وتاريخيا سوت الرأسمالية تناقضاتها الداخلية باستخدام القطاع العمومي للاستثمارات في الهياكل القاعدية والبحث والتطوير وفي التربية والتعليم. وليس الخطر هو انفجار الرأسمالية كما انفجرت الشيوعية لأنها لا تدمر نفسها بنفسها. فالتكنولوجيا والأيديولوجيات خاصة الأصولية الدينية تزعزع أسس الرأسمالية. وعندما يفترق الاثنان يحدث زلزال كبير. فالولايات المتحدة هي اليوم القوة الأعظم على الصعيد العالمي وهي تملك كل مواصفات القوة في الدوائر العسكرية والاقتصادية والثقافية. وربما ظل الجانب الاقتصادي هش، لكن الجانب العسكري يتعزز. فبالنسبة لبيل كلينتون يتعلق الأمن الوطني أولا بالقوة الاقتصادية وكل أمة هي في تنافس مع الأخريات في الأسواق العالمية. فالعوامل الاقتصادية تطغى في الغالب على خطة الاعتبارات الإستراتيجية.

2- قوة الولايات المتحدة تزايدت ظرفيا:

ترى سوزان سترينج Susan STRANGE أن الاقتصاد العالمي ليس سوى كازينو رأسمالي مؤسس على قيم نقدية غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها ومراقبتها. فالإعلام والتوزيع يتغلبان على الإنتاج. بالإضافة إلى أن توطين الرجال الذين يأخذون القرارات الإستراتيجية، أهم من توطين النشاطات. فقوة الفاعلين الاقتصاديين هذه تعد قوة معتبرة وهي تدور في صالح الولايات المتحدة. فهي تمارس في الرقابة على الإنتاج والقروض والأمن والتوطين والأفكار الفلسفية والمعارف. وتمتلك السلطات الأمريكية هذه القدرة، مع وجود إمبراطورية ذات إقليم ترابي غير محدود منظمة وقائمة على سيطرة الشركات (إمبراطورية الشركات). فليس هناك انحطاط بل تعبير خفي جدا أقل قابلية للهجوم تكتسيه القوة الأمريكية ويأخذ كل الأقاليم المعنية كرهائن. فالولايات المتحدة تجعل كل بلدان العالم تشاركه في التكفل بعجز ميزانيتها خاصة بفضل الدولار. وطالما قبلته هذه البلدان بقيت الهيمنة موجودة. والمقارنة التاريخية مع بريطانيا العظمى غير ممكنة لأنه يجب التذكير بأهمية الحروب العالمية في انهيار هذه الأخيرة. ومع إنشاء المؤسسات الدولية، تطورت قوة الولايات المتحدة وتنامت، إنها ليست في انحطاط.

ويرى روبرت كوكس Robert COX أن النظام الدولي يتكون من قدرات مادية ومن أفكار ومؤسسات. وإذا سيطرت دولة ما على الدوائر الثلاث، تصبح عندئذ مهيمنة.

فالقوة تعتمد على الأقل على القدرة على الإقناع وعلى القدرة على الإكراه. إنها فكرة "السلطة اللطيفة". فالقوة أصبحت أقل قابلية للاستبدال والمزايا المكتسبة في ميدان ما هي أقل قابلية للتحويل إلى ميادين أخرى. فالقوة العسكرية يمكن أن لا تكون في خدمة المصالح الاقتصادية والمالية. بل يمكنها أن تكون غير منتجة. لكن القوى الملموسة التي تمتلكها الدولة العظمى (موارد اقتصادية قدرات عسكرية) يمكن أن تأخذ مكانها اعتبارات غير ملموسة

كالانسجام الاجتماعي أو الثقافة. إذا كانت الولايات المتحدة تعرف انحطاطا اقتصاديا نسبيا فلابد من تعويض ذلك بالقيم غير المحسوسة. فالسلطة الصلبة مكلفة كثيرا. وعلى البلدان المتنافسة القبول الطوعي بالمبادئ التي تؤسس الهيمنة الأمريكية. فالحضارة الأمريكية يجب أن تكون منارة لباقي البلدان.

واليوم وحتى حين تكلم المحللون الأمريكان عن تفوق الجيش السوفيتي على جيوش الناتو في سنة 1980، ظهر اختلال مهم لصالح الولايات المتحدة وحدها. فالأهمية النسبية للمجهود العسكري وبروز "استثمارات السلم" وتجدد العنف كل ذلك يكون في صالح البلد الذي يتوفر على القوة الإستراتيجية المهيمنة. فكينيث آرو يقول بأن أي تقدم اقتصادي غير ممكن إذا لم يجر تخفيض معتبر في دعم القوات المسلحة. لكن إذا كانت النفقات العسكرية تمارس تأثيرا متباينا (سلبية عند صومبارت وإيجابية عند ملمان)، فالتغيرات يمكنها أيضا أن تخلف نتائج متنوعة تبعا لمستوى تقدم البلد أو التهديدات التي تحيط به. وهكذا لم تتمخض التخفيضات الآنية للنفقات العسكرية عن "أرباح سلم" مهمة كما كان منتظرا. فضلا عن أن غالبرايث يرى أن الحرب والقوة لهما وظائف مهمة دون إمكانية تعويض في وضع السلم. فهما يمنحان أكثر الوسائل نجاعة لاستقرار الحكومة والرقابة على الاقتصاديات الوطنية. فخضوع المواطنين للدولة والرقابة على الخلافات الاجتماعية والنزعات المضادة للمجتمع هي عوامل خاضعة بشكل واسع للأمن الدولي. فقد برهن النظام المؤسس على الحرب والسعي نحو القوة على فعاليته منذ بداية التاريخ.

3- وتيرة الانحطاط:

يقول كايناس أن الجميع سيموت في المدى البعيد. وكذلك الأمر بالنسبة لكل قوى الهيمنة. لكن بين الإمبراطورية الرومانية التي توسعت على مدى عدة قرون والإمبراطورية النابليونية التي تقوضت في أقل من عشريتين، يستحق تحليل الانحطاط إدراكا زمنيا.

لقد عرف القرن المنصرم تاريخا مؤلما من السعي للقوة والإمبراطوريات. فمن المؤكد أن الحرب العالمية الأولى قد توجت بداية نهاية القوى الاستعمارية. وسجلت الحرب العالمية الثانية نصرا مضاعفا للديمقراطيات والسطالينية. وأدى التضاد بين الرأسمالية والاشتراكية حينئذ إلى بروز عالم ثنائي القطبية و مانوي يتميز بسباق متواصل نحو التسلح وبتنمية اقتصادية متباينة. فانهيار الاتحاد السوفيتي بعد 70 سنة من السعي نحو القوة العالمية يشكل حدثا معتبرا يشهد بوضوح لصالح فرضية بول كينيدي. فالإمبراطوريات محكوم عليها أن تهرب إلى الإمام بغية الإيفاء بالتزاماتها. فالكثير من القوة يقتل القوة. والتجربة الأخيرة في الاتحاد السوفيتي تثبت أن بذل مجهود مفرط في النفقات العسكرية يتلف شيئا فشيئا فعالية الجهاز الاقتصادي ويقلص في النهاية من الإمكانية الوطنية للدفاع. وبشكل نثري هناك إذن خيار يتعين القيام به بين أمن اليوم وأمن الغد، بين المجهود العسكري وضغوط التنمية الاقتصادية. فقد فكر ستالين وتابعيه أن السباق نحو التسلح قد يضعف اقتصاديات السوق ويخلق شروط الانقلابات السياسية في الديمقراطيات. فالتعايش السلمي تم تحليله على أنه لحظة في التاريخ وكما كانت حرب النصر التي تخوضها الحركة الاشتراكية تقدما نحو السلام. فالاتحاد السوفيتي لم يجد حتى الوقت للجوء للقوة، لقد انهار فجأة كالرياضي الذي استنفذ كثيرا من احتياطياته ووقع عندئذ في تعب رهيب من جراء الجوع الذي يؤدي حتما إلى التخلي عن القيادة.

لكن بيل كلينون يرى أن البلد شركة. والولايات المتحدة مزودة بجهاز إداري معتبر للتأثير على التجارة الدولية (لاسيما مع مركز المدافعة). ومع نهاية الحرب الباردة دخلت الولايات المتحدة في حرب اقتصادية والدواعي الإلزامية العسكرية لم تكن في الغالب سوى ذريعة لإعداد وتطوير سياسة صناعية وتشجيع البحث والتطوير والدعم المالي للشركات الوطنية. ويرى بول كروغمان أن المقارنة بالشركة تعد مقارنة غير مناسبة. فالبحث عن موازين قوى اقتصادية للولايات المتحدة غير ملائمة لأنها تهدد بمجمل النظام الاقتصادي الدولي.

ويرى باغواتي BHAGWATI أن السلطة العسكرية ستتقوض مع مسار العولمة القائم على السوق. فالحرب تقودها قوى غير عقلانية كالدين أو الانسجام العرقي اللذان لا علاقة لهما مع العقلانية الاقتصادية. والقيادة الأمريكية تمثل وضعا مواتيا للسلم والرخاء. ويرى روبير رايش أن مسار العولمة يقلل حتما من دور الدول. وتفتت الاقتصاديات الوطنية لامناص منه حتى و إن كان ثمنه انعدام الأمن وخطر الفقر. فلا وجد لاقتصاد أمريكي أو فرنسي لان النقد والتكنولوجيا والمصانع تعبر الحدود مع قيود تتناقص تدريجيا. كما تشكل الإستراتيجية الإعلامية الوطنية من الآن فصاعدا شرطا من شروط القوة مثلها مثل الصناعة أو الجيش. والحال أن الولايات المتحدة هي وطن التسامح والنزاهة. وبعبارة أخرى العولمة تكون أمريكية أولا تكون.

إن اقتصاد الغد يقوم على عامل غير مادي وبكمية تقريبا غير محدودة ألا وهي الإعلام. ودستور الولايات المتحدة يقوم على حرية تنقل المعلومات مع الفكرة السميثية Smithienne القائلة بأن التاجر هو مواطن العالم.

لكن العوامل الاقتصادية أصبحت أسلحة دائمة، وكي تتوالد من جديد، عليها أن لا تحيد عن وظائفها الأساسية. فالاقتصاد أصبح أداة سلطة يطبق في الغالب على العلاقات الصراعية بين الدول. وانعدام الأمن يتعلق بالسباق نحو التسلح وفي ذات الوقت بالفوارق و الهيمنات الدولية أي بالاستغلال الاجتماعي. واستراتيجيات الردع المائلة والتدابير الاقتصادية الثأرية والحصار والحضر تمثل كلها أسلحة قوية تكون آثارها السياسية والاقتصادية متعلقة بتدابير الدفاع و التضامنات الدولية وبالقدرة على الاستبدال والتعويض. والسلاح الاقتصادي يدرج في الغالب ضمن الصراعات الحربية بما أن الاقتصاد يمنح الوسائل المادية لمكافحة العدو. وهدفه هو إضعاف العدو الممكن. والإستراتيجية المباشرة (العسكرية) أصبحت صعبة بسبب شدة القوة النووية ومذهب توازن الرعب والولايات المتحدة اضطرت لتبني إستراتيجية "مناورة غير مباشرة" تعرف على أنها استغلال الهامش الضيق من الحرية الفالت من

الردع النووي بوسائل أخرى. ويمكن انتهاج استراتيجيات عديدة من الإفقار إلى القطيعة ومن العنف إلى الهيمنة ومن انتقاء المبادلات من النموذج الربحوي إلى إستراتيجية التطويق. واليوم يستعمل الاقتصاد الأمريكي أسلحته لتحسين قوته الاقتصادية والعكس بالعكس. وهكذا تلتجئ "الثورة في الشؤون العسكرية" القائمة على التطورات التكنولوجية المدنية لتقنيات الإعلام. فهي تؤدي إلى تعاظم الإعلام مقارنة مع بتعاظم كتل المنتجات المادية. والاقتصاد الأمريكي يتمتع بتفوق تكنولوجي ومفاهيمي متزايد في مجال صناعات المستقبل وهذا الاقتصاد لم ينفك يدعم قوة نفوذه وتأثيره على قواعد اللعبة الدولية. وفي حالة انعدام النظام تفرض الولايات المتحدة القواعد. فالقانون الأمريكي أصبح قانونا كونيا تستلهم منه المعايير التقنية بتأثير المفاوضين الأمريكان.

فمع انهيار النظام السوفيتي ونهاية حلف وارسو، أعيد توزيع أوراق القوة العالمية. فالولايات المتحدة أصبحت القوة المهيمنة التي لا جدال فيها وفي نفس الوقت قائد الناتو و الحامي لأوروبا عسكرية غير متجانسة ودركي العالم ورائد تطوير كل الأسلحة الجديدة. ومع وضع الصواريخ "الباليستية المضادة"، تزود الحكومة نفسها بقدرة مناعة معينة، يمكن لإرهاب الدولي مع ذلك أن يتجاوزها. فبتحررها من الحرب الباردة دخلت الولايات المتحدة في حرب اقتصادية. وأولوية الاقتصاد في العلاقات الدولية الجدية مؤكدة.

ويرى بريزنسكي BRZEZINSKI أن الضرورة التكنولوجية تستدعي إعادة تهيئة سياسية للكوكب، وأن المجتمع الأمريكي قد حلل على أنه أول مجتمع عالمي [عولمي] في التاريخ. إنها نهاية التاريخ عند فوكوياما تلك التي تتميز بانتصار المجتمع الأمريكي.

إن السلام سعي ومعركة ضد العنف في كل لحظة. ولذا لابد من الحد قدر الإمكان من أسباب الصراعات ألا وهي الظلم والفوارق أو السعي نحو تحقيق القوة. والاقتصاد سبب للحرب وهو أيضا وسيلتها. والحرب ليست"الهاجس" الأساسي لمجتمعات اليوم، لكنها تهديد يتكرر. فإذا كان التسلح

نشاط اقتصادي، فإنه قبل كل شيء استجابة لطلب الدفاع والحماية. ورمي هذا القطاع ضمن مجرد القيد الاقتصادي معناه الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية رغم الفوارق والإجحاف التي تسببها، هي عامل سلم. لكن التاريخ كذب في اغلب الأحيان هذه الفرضية.

مسرد المصطلحات

(أ)

إحلال	Substitution
إرهاب، إرهابات	Terrorisme (s)
أقْلمة	Régionalisation
أمْرَكة	Américanisation
أوْرَبة	Européanisation
أوساط إحيائية	Biotopes
احتباس المبادلات	Rétention
احتكار الشرّاء	Monopsone
إزالة العسكرة	Démilitarisation
استثمارات	Investissement
استثمارات غير منتجة	Investissement improductifs
استثمارات منتجة	Investissement productifs
استراتيجية	Stratégie
استراتيجية الرقابة على المبادلات التجارية	Stratégie de contrôle des échanges commerciaux
إستراتيجية الإفقار عن طريق مجهود التحضير للحرب	Stratégie d'Appauvrissement par l'effort de préparation de la guerre
إستراتيجية القطيعة	Stratégie de la rupture
استراتيجية التطويق (أو التضييق)	Stratégie de l'encerclement (ou l'enserrement)
استراتيجية العنف الاقتصادي	Stratégie de la violence économique
استراتيجية العقاب الدولي	Stratégie de la punition internationale
استراتيجية الهيمنة والنفوذ الاقتصادي	Stratégie de la domination et de la puissance économique
استراتيجية الاستقلال الاستراتيجي — الاقتصادي	Stratégie de l'indépendance stratégico - économique
استكفاء	Autarcie

Ingérence	اقتحام
Economie	اقتصاد
Economies d'échelle	اقتصاديات حجم
Déséconomies d’échelle	اقتصاديات حجم عكسية
Economie planifiée	اقتصاد مُخطط
Economie globalisée	اقتصاد مُعَوْلم
Déséconomies	اقتصاديات عكسية
Fissile	انشطاري
Rétrocession	إعادة التنازل
Rétrofit	إعادة التأهيل التقني للعتاد
Restructuration	إعادة الهيكلة
Délocalisation	إلغاء التوطين

(ب)

Technostructure	بنية تقنية

(ت)

Certification	تأكيد بالشهادة
Automatisation	تألية
Etatisations	تأميمات
Optimisation	تأويج
Eviction des investissements	تَبْعيد الاستثمارات
Triadisation	تثليث
Fructification	تثمير
Déterritorialisation	تجاوز الاقليم
Délocalisation des entreprises	تحويل مواطن الشركات
Spécialisation	تخصيص

Défaut de paiement	تخلف الدفع
Audit	تدقيق حسابي
internationalisation	تدويل
Corrélations	ترابطات
Rationalisation	ترشيد
Solidarités	تضامنات
Synergie	تعاضد
Coopération (s)	تعاون، تعاونات
Externalité	تفرع نحو الخارج
Coûts d'opportunité	تكاليف الفرصة
Civilianisation	تمدين
Positionnement	تموقع
Articulation	تمفصل
Interdépendance	تواقف
Localisation des investissements	توطين الاستثمارات
Pantouflage	تنقل بين الوظائف

(ج)

Paradis fiscaux	جنان جبائية
Système, systémique	جهاز (ي)
Géoéconomie	جيو اقتصاد
Géopolitique	جيو سياسة

(ح)

Suivisme	حذوية
Belligérance	حراب
Guerre	حرب
Guerre économique	حرب اقتصادية

حرب تقليدية	Guerre classique
حرب نووية	Guerre nucléaire
حرب سبرانيّة	Guerre cybernétique
حرَفية	Corporatisme
حضر	Embargo
حواسيب	Ordinateurs
حيزات	Créneaux

(خ)

خارطة العالم	mappemonde

(د)

دَيْوَنَة	Bureaucratisation
دولتية	Etatisme
دولوية	Internationalisme

(ر)

رأسمالوي: ما يركز على عوامل الإنتاج (سلع، عتاد و أرصدة)	Capitalistique
رِبْحَويّة	Mercantilisme
رَدٌّ ثأري	Rétorsion
ردع نووي	Dissuasion nucléaire
ريع، ريعي	Rente, rentier
ريناني	Rénanien

(ط)

طاقة	Potentiel
طلب موسر	Demande solvable
طلبيّات	Commandes

(ع)

عائد مستحق: قاعدة تفرض الحصول عقود بمبالغ موازية للاستثمارات	Juste retour

Tiermondisme	عالمثالثية
Tiermondiste	عالمثالثي
Catalyseur	عامل مساعد
Transnational	عَبْر وطني
Matériels	عتادات
Isolationnisme	عُزوليّة
Militarisme	عسكروية
Modernisation	عصرنة
Inertie	عطالة
Action humanitaire	عمل ذو طابع إنساني
Commissions	عمولات
Globalisation	عولمة

(ف)

Individualisme	فردانية

(ق)

Interopérabilité	قابلية التساوق العملياتي
Interopérabilité des forces	قابلية التساوق للقوات
Interopérabilité des matériels	قابلية التساوق للعتاد
Restrictions	قيود

(س)

Dynastie belligène	سلالية مسببه للحرب
Pacifisme, Pacifiste	سلامية، سلامي
Beur ou Canons	سمن أو مدافع: استثمارات مدنية أو عسكرية
Ostpolitik	سياسة الانفتاح على الشرق

(ل)

ليستي — Listien

(م)

مافيوزي — Mafieux

مرصّن — Elaboré

مزيّة مقارنة — Avantage comparatif

محاصرة — Blocus

مفارقة هافلمو: بموجبها لا يكون لتخفيض الضرائب الناتج عن خفض طلبيات الدولة على السلاح، تأثيرا اقتصاديا منعشا كافيا — Paradoxe de Haavelmo

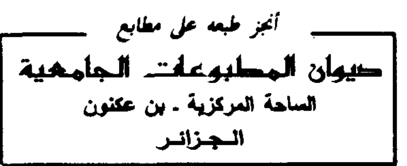
مقاطعة — Boycott

مسافر خفي: هو من يستعمل خدمة أو موردا أو سلعة دون دفع ثمنها الحقيقي — Voyageur Clandestin

منظومي — Systémique

الفهرس





أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر

Titre original:

Globalisation Economique et Sécurité Internationale, introduction à la Géoéconomie

Auteur: Jacques FONTANEL

Traduit vers l'arabe par: Mahmoud BRAHAM

لا يمكن إجراء التحليل الاقتصادي دون التفكير حول الحرب كما يقتضي المحتوى الاقتصادي للسلم تفكيرا معمّقا حول العولمة و قوّة الدول و الجيواقتصاد.

يتناول هذا الكتاب، الذي قدم له كينيث آرو الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، عدة مسائل ذات صلة بالسلم، لاسيما: قوّة الدول و العولمة (بمساعدة فاني كولون)؛ إستراتيجيات الحرب الاقتصادية (بمساعدة ليليان بنساهل)؛ تكلفة الإرهاب؛ الاقتصاد السياسي للعمل ذي الطابع الإنساني (بمساعدة برنار بيكور)؛ أهمية التكنولوجيات العصرية في التطور الاقتصادي المعاصر؛ صناعة الأسلحة ضمن مسار العولمة (بمساعدة جون بول هيبير و كولون)؛ مستقبل الدفاع الأوروبي (بمساعدة روث سميث)؛ التحليل الاقتصادي لنزع السلاح (بمساعدة كولون)؛ تكاليف فوائد السلم (بمساعدة سيلفي ماتلي)؛ المنظمات غير الحكومية و الحرب (بمساعدة بنساهل)؛ الأسس الاقتصادية لإعادة التسلح (بمساعدة إيريك برونا)؛ و أسطورة انحطاط الدول.



• المؤلف، جاك فونتانال: أستاذ جامعات و نائب رئيس جامعة غرينوبل و أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة بيار مانداس فرانس بغرينوبل، اختصاصي في الجيواقتصاد و في دراسات الأمن و الدفاع الدوليين، الف العديد من الكتب و نشر الكثير من المقالات العلمية.



• المترجم، محمود براهم: مستشار دبلوماسي و باحث في الأمن الدولي و الدفاع و في التسيير الدولي للأزمات، خريج جامعة غرينوبل، من مواليد الفاتح جويلية 1962 بتبسة، درّس بجامعة الجزائر و ترجم و نشر.

www.opu-dz.com



رقم النشر: 4858

522 دج

Couverture OPU-YANATS